

الانحراف الاجتماعي

بين

نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعي

مكتوبة

ساجدة محمد جابر

استاذة علم الاجتماع

كلية الآداب جامعة الإسكندرية



دار الكتب العامة

دار الكتب العامة

دار الكتب العامة

دار الكتب العامة



الاسكندرية

الاختراف الاجتماعي

سب

نظريته علم الاجتماع والواقع الاجتماعي

مكتوبة

سامية محمد جابر

استاذ علم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الكويت

تقديم
الأستاذ الدكتور محمد عارف غيث

٢٠٠٠

دار المعشقة الجامعية

١ من موج - كد ريف - ١٩٢ - ١٨٢
٣٨ من طبعات - ١٩٠٣ - ١٩٠٢

تقديم

بقلم

الأستاذ الدكتور محمد عاطف نجيب

يصنع الإنسان المكان ويعيش الزمان ، عبارة قد يرددها من جأمل موقف الإنسان من العالم ومن التاريخ ، ولكن الأمر ليس بهذه البساطة ، لأن الفصل بين المكان والزمان قد يكون فصلاً إجرائياً ، وخاصة إذا كان النظر إليهما من خلال إرادة الإنسان ووعيه وفعله ، واستجابته لانعكاس ذلك على طبيعة المكان ، وعلى مواقع التي يشغلها في مسيرة الزمان (أي التاريخ) . إن الزمان قد يكون عبارة عن محاولات الإنسان المستمرة (غير وجوده) للتعامل مع المكان — وهي المحاولات التي اتخذت أشكالاً عديدة وصيغاً مختلفة وصلت في تزايدها وتعاضلها إلى إمكانات التحكم الهائلة في المادة والطاقة والحركة ، والمكان قد يكون هو سجل الإنسان الذي أودعه عقله وفكره وقلبه ومسرح عواطفه وآماله وآلامه . ولكن المكان في النهاية مجرد مسرح ، وما يحدث الإنسان هو في نهاية الأمر من صنع الإنسان ... ومن المؤكد أن الإنسان نظم المكان بقدر ما يستطيع وهياً وطوعه بقدر ما يريد ، ومن المؤكد أيضاً أن الإنسان نظم نفسه ليكون أكثر أمناً أو أكثر تسلطاً .. ومن المؤكد أيضاً أن بعض بني الإنسان نجح في أن يحقق لنفسه الأمن أو أن يملك زمام السيطرة والتسلط ، وأن بعض بني الإنسان الآخر اتفقوا الأمن ووقعوا في أسر التسلط وسقطوا في تبعية السيطرة . ومن المؤكد أن ردود الفعل لمؤلاة كانت فيما يبدو للفرق الأول سارة وبجائية ، كما كانت لغيرهم مؤلمة وسلبية وقد يعبر ما أردت أن أبرزه في الفقرة السابقة وفي حصار عن طبيعة الحياة الاجتماعية التي صنعها الإنسان في المكان عبر الزمان في مرحلة ما أو في

جزء معين من المكان ، ولكن هذه الحياة تصنع مآساتها وتطرحها على مسارح مختلفة في كل العصور ، ومن ثم ، فليس هناك من شك في أن أزمة الإنسان ولدت مع مولده وعاشت معه وظلت ولا تزال ظاهرة من ظواهر مجتمعه ، ولكن بروزها اليوم وكثرة التفكير فيها واتخاذها أشكالاً وأبشادا متعددة ومختلفة ، إنما يرجع إلى طبيعة هذا العصر التي تختلف بالمقارنة عن طبيعة أى عصر آخر ، ويصدق هذا القول على كل عصر وما سبقه من عصور رجوعا إلى الوراء في الزمان بقدر ما نعيمه ذاكرتنا أو سجلته آثارنا أو وثائقنا أو ما يمكن أن يستدل عليه منطقنا .

إن من يقرأ في التاريخ ، ومن يحاول أن يستنتج الآثار ، أو من يحلل حكمة الشعوب وفلسفاتها يستطيع أن يدرك على الفور أن انقسام التنظيمات الإنسانية (عشائر أو قبائل أو مجتمعات) إلى أقسام متأيزة أو تدرجها طبقيا كان أمراً بارزا ، له انعكاسات على طبيعة القوة السياسية والمكانة الاقتصادية والاجتماعية ، وربما كرس هذا التدرج عقيدة كانت بمثابة المقتن والحاسوس الذى يؤكد الاستمرارية ويجرم التغير أو التجديد . . كما أنه يدرك كذلك أن أنواعا من المعاناة وصلت إلى حجم المأسكة ، أفرزت صوراً متعددة من اليأس أو التمرد ، عبرت عن نفسها في الأشكال العديدة للجريمة والانحراف ، ولكن الشيء الذى ينبغي أن يكون في الحسبان أن الأمر هنا ليس أمر حرجم أو نوع فحسب ، بل إن معاناة الإنسان في المجتمع (مآساته المسمرة) كانت تعتبر في بعض الأحيان أمراً طبيعيا ، أو مظهرا مظاهر الإمتحان الذى لابد أن يصمد له الإنسان (مجرد الصمود) أو أنه القدر الذى لا راد لأحكامه هذه كانت مرحلة — لكنها طالت في تاريخ المجتمع الإنسانى ربما لا يمكن تقديره بدقة ، ومع كل ما كان يعطى . . يقدم من نبريراب فقد نهسد التاريخ أوعا

من التمرد وصل درجة الثورة هنا وهناك. ولكن كانت كالمصاييح الخافتة التي بددت نورها أعاصير الظلام.

إلا أن الإشارة إلى المعاناة الإنسانية، وتسجيل الجرائم والانحراف من خلال تزايدها وما أخذت تسببه من أخطار على المستويات الفردية والجماعية، بدأ من آلاف قليلة من السنين في الحضارات القديمة التي كانت لها فلسفتها وقوانينها، وظلت بعد ذلك مبعث الاهتمام سواء عن طريق الوثابة أو العلاج حتى العصر الروماني الذي تميز من خلال اهتمامه بالتنظيم والتشريع، باهتمام على هذا المستوي بالجرائم والانحرافات.. وقد يطول شرح مسيرة الاهتمام العلمي أو المجتمعي أو الاجتماعي بالانحراف بمعنى العام وهو أمر ليس مكانه هذا التقديم، إلا أنه من الملائم أن أبرز بعد الملامح ذات الطابع العلمي التي قد تشير إلى فهم (خاص) لمسألة الانحراف كما يراها علم اجتماع اليوم :

١ — يمتد الفهم السوسيولوجي للمجتمع (الحياة الاجتماعية) إلى أبعد نقطة معروفة في تاريخ المجتمع الإنساني، ولهذا فالتأثير أن يتطوّر هذا الفهم — وقد كان — على معالجات لأهداف مختلفة لنواحي المعاناة أو القصور سواء على المستوى الفردي أو على مستوى السلوك الاجتماعي، إلا أن هذه المعالجات لم تتوصل إلى أكثر من وصف المشاكل القائمة وتبريرها بصورة تعكس طابع العصر واهتمامات مراكز القوة القائمة وأهدافها، ولكن ما يمكن أن يتوفر في هذا المضمار له قيمة تاريخية وعلمية هامة.

٢ — إنحصر التحليل السوسيولوجي للجريمة والانحراف في مراحل مبكرة من تبلور النسق العلمي السوسيولوجي إلى مجرد الإشارة إليه كعقوبة بنائي أو معوق وظيفي — إلا أن الاهتمام بهما لم يزل ما ناله الظواهر ذات

الطبيعة الاستاتيكية أو النظرية المجردة من تركيز ومساحة واسعة من التفكير والكتابة ، ولم يبرز الانحراف بكل صوره ولم ينل ما ناله حتى اليوم من اهتمام إلا تحت وطأة التغيرات الهائلة التي بدأت تصل إلى قمتها منذ القرن التاسع عشر ، وتزايد أعداد ضحايا التصنيع والتحولات المستمرة من القروية إلى الحضرية .

٣ — تأثر التحليل السوسيولوجي للانحراف بانعكاسات المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والصراعات السياسية التي أخذت طابعا أيديولوجيا حادا ... وهو الأمر الذي بلور المواقف وحدد الاتجاهات في علم إجتماع الأمم وعلم الاجتماع اليوم .. وبما لاشك فيه أن معالجة الانحراف علميا والنظرة إليه تشريعا أو إجتماعيا (الوقاية والعلاج) تأثرت بالمواقف المحددة للتيارات المحافظة والراديكالية ، حتى أصبح الانحراف يعالج من خلال النظرة المتميزة لهذا أو ذاك من تلك التيارات للديمقراطية والحرية والتدرج الطبقي ومشروعيته والمد العنصاعى ودور الدولة وبرامج الأحزاب وتقدم العلم الطبيعى .. الخ .

٤ — هناك إتجاه في علم الاجتماع ظل يؤكد مواقف تباعد عن الاهتمام الجلى أو الموقف النقدى من الانحراف بجميع صوره ، وإن جاء ذكر لذلك . ففى إطار نموذج نظرى يتجه إلى التجريد أو العمومية التي تعجب الرؤية التاريخية للقضية برمتها ، هذا فى الوقت الذى زاد فيه الإتجاه فى بلاد كأمريكا بالجنائب البراجماتيكية للجريمة من خلال ما سعى بعلم الجريمة أو علم الاجرام الذى غلبت عليه الجنائب التطبيقية فأصبح أكثر إنتمالا بالقانون وعلم النفس والمؤسسات الإصلاحية من اتصاله بعلم الاجتماع ، كما غلبت عليه مع ذلك التفسيرات الفردية أو المحدودة النطاق .

ه — وقد ظهر وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية أن الانحراف ظاهرة تنسج وتتفاقم لازدياد السكان والتعليم والدور المتعاظم لوسائل الاتصال الجماهيرية والأيدولوجيات المتضاربة والحللات السياسية على المستوى المحلى أو القومى وهذا فضلا عن تأثير الحضرية والتفكك الأسرى . الخ الأمر الذى أعاد إلى مسرح البحث مرة أخرى وخاصة في مجال الفهم والتحليل والتفسير أفكارا كان يظن أنها تعالج أوضاعا مضى زمانها أو تحول مفهومها إلى شيء آخر مثل الإغتراب واللامعيارية والهامشية وأنواع التفكك المختلفة .. كل ذلك أفرج الطريق أمام فرع جديد من علم الاجتماع ، نما بسرعة وظمرت أهميته التطبيقية والنظرية وهو علم اجتماع الانحراف (السلوك الانحرافى) بل إن بعض الدارسين المحدثين يقولون ، إن هناك ثلاثة فروع لعلم اجتماع اليوم الأول هو علم اجتماع التنظيم الذى يصلح فى البلاد المتقدمة ، وعلم اجتماع التنمية الذى يصلح فى مجتمعات العالم النامى (النافى) والثالث هو علم اجتماع الانحراف الذى يعالج كل مظاهر الانحراف فى كل أنواع التجارب والأنماط الاجتماعية (المتقدمة أو النامية) .

والدراسة التى يتضمنها هذا الكتاب ، دراسة جادة تميزت بالعمق والأصالة عالجت مسألة الانحراف الاجتماعى على المستويين النظرى والتطبيعى بصورة غير تقليدية حارلت أثناءها الدكتور سامية أن تتوصل إلى معالم نموذج نظرى يمكن إستخدامه إجرائيا لفهم أوسع نطاقا وتحليل أكثر دقة وواقعية ، وتفسير يمكن أن يستوعب كل المتغيرات التى تؤثر فى ظاهرة الانحراف بوجه عام أو المتغيرات التى يمكن أن تسبب عنها . ولهذا جاءت الدراسة فى قسمين الأول خصص لاستعراض الإطار النظرى والقضايا الدامة المطروحة عالميا فى

النظرية السوسولوجية للانحراف وحرصت في التفصيل الى انطوى عليها هذا القسم أن تعرض لأحدث الدراسات المحافظة والراييكالية ووقفت منها موقفاً تقديراً واضحاً ، أما القسم الثاني فقد خصص لاستعراض وتجييل وتفسير معطيات الدراسة الميدانية التي قامت بها في إحدى شركات القطاع العام والتي توصلت من خلالها إلى دعم بعض اتجاهاتها النظرية وتعديل البعض الآخر ، كما كشفت في الوقت نفسه عن جوانب إنحرافية عديدة ، يمكن أن تكون نقطة انطلاق في المحاولات التي تبذل لدعم وتصحيح مسار القطاع العام في مصر .

لأني هنا لا أستطيع أن أصف دراسة الدكتور سامية وصفاً كاملاً ، لأن كل فقرة فيها جدية بأن تقرأ وتجعل ، فهي دراسة رائدة وأولى فيما أعلم على المستوى المحلي المصري أو المستوى القومي العربي — بل أنها تستطيع أن توضع جنباً إلى جنب مع الدراسات العالمية لتحظى باهتمام وتقدير جديرين به

عاطف غيث

المقدمة

أن قضية الانحراف هي قضية عامة ، تتعلق بنظم المجتمع ومؤسساته ، وهي قضية سياسية في المحل الأول ، ذلك لأن تعريف الانحراف ذاته ، يرتبط بعملية تحديد أهداف المجتمع الاستراتيجية ، التي تعتبر عملية سياسية في أساسها . والسؤال عن هدف المجتمع كمرووظائف مؤسساته ونظمه ، وعن مقتضيات تحقيق الأهداف ، هو قضية سياسية لأن تلك المسائل ، تحدد في الصراع السياسي ولا تنبتق عن طسعة التنظيم ذاته . وإذا صح هذا القول ، فانه ينبغي اعتبار التساؤلات المتصلة بنوعية القواعد التي تفرض وتنفذ ، ونوعيات السلوك الذي ينظر اليه باعتباره انحرافاً ونوعية الأشخاص الذين يصفنون كمنحرفين تساؤلات سياسية أو قضائية سياسية من الدرجة الأولى . وفضلاً عن ذلك فن قضية الانحراف هي قضية تاريخية ، وذلك من حيث المصدر ، وأسلوب الحل . فالانحراف — في مجتمعا — هو فاج تطور تاريخي لنظم المجتمع ، وهو تعبير عن الواقع الاجتماعي لمجتمع يمر بمرحلة محددة من مراحل تطوره وأما عن أسلوب الحل ، فانه يتطلب وقفة تاريخية ، أو قرار تاريخي وإجراءات نظامية، بل أنه يحتاج إلى مراجعة شاملة لنظام المجتمع ومؤسساته السياسية والمستورية .

أن دخول « الانحراف » إلى مجال علم الاجتماع ، واحتلاله الأهمية العظمى ، والتي تعساظم باستمرار ، راجع إلى الربط بين الانحراف والنظام ، وبين الانحراف والتغير الاجتماعي ، وبين الانحراف والظروف الاجتماعية والاقتصادية الأوسع ثم وأيضاً إلى الربط بين الانحراف وانساق هامة مثل القيم ، وبين الانحراف ومقومات علم الاجتماع السياسي ، وخاصة : القوة .

وفي هذا الصدد تد يكون الانحراف ناجما عن الصراع التاريخي والإغتراب أو يكون علامة من علامات التفكك ، أو يكون عاملا من عوامل التغير الاجتماعي المعهد لتحويلات البنائية في المجتمع .

ومعنى هذا أن الانحراف هو قضية مجتمع ، تعبر عن موضوع مستقل من موضوعات المعرفة السوسيولوجية ، في نفس الوقت الذي تعكس فيه طبيعة الأحداث الجارية في الواقع الاجتماعي ، والمناخ الفكري الذي يسود الرأي العام في مجتمع يستشعر الحاجة إلى سياسات عامة جديدة ، وإلى أساليب مستحدثة تتميز بقدرتها على الجمع بين الحرية والضبط ، أي يكفائها في تحقيق نوع من الحرية الاجتماعية المنضبطة . ولذلك . فإن دراسة الانحراف تعد مدخلا إلى دراسة التنظيمات وفعالية الضبط الاجتماعي وملاءمة أدراة المستخدمة ، كما تعتبر هذه الدراسة أيضاً مدخلا إلى دراسة السلوك الاجتماعي في مجتمع متغير ، ودراسة العلاقات الاجتماعية في مجتمع ينتقل من التقليدية إلى التحديث ، فضلا عن ذلك فهي تمثل مدخلا إلى دراسة معرقات التنمية الاجتماعية ، أو التحديات التي تواجه التنمية في مجتمعنا .

ويعتبر ميدان دراسة الانحراف في يومنا هذا ، من بين ميادين البحث الخلاقة في علم الاجتماع ، ولا ترجع أهمية هذا الميدان إل أنه أصبح يشغل حيزا فكريا كبيرا في معظم فروع النظرية والمناهج السوسيولوجية فقط ، بل إن قيمته تعدت هذه الحدود ، فأصبح ينطوي على ثورة في النظرية وفي المناهج ، وحيث ثورة فكرية أو ثقافية أو معرفية ، تشبه الثورات السياسية في أن لديها روابط وثيقة بالماضي ، في نفس الوقت الذي يصعب فيه تحديد معالمها تحديدا قاطعا ونهايا ، نظرا لخاصية التغير السريع التي تتميز بها ، وللصور الجديدة المنبثقة في مجالها ، فضلا عن الصراعات الداخلية بين القائمين بها ، ومن أهم العلامات

التي توجد على طريق هذه الثورة . تحركها السريع نحو مجموعة قضايا نظرية ومنهجية أساسية تشكل — وهي مجتمعة — منظوراً سوسيولوجياً جديداً ، يتصارع بعنف مع المنظورات السوسيولوجية التقليدية إلى الانحراف بل إلى المجتمع بوجه عام .

ومن هذا المنطلق تأتي أهمية الكتاب الذي بين أيدينا ، فهو يعد يان نظرياً ، وإسهاماً إمبريقياً في نفس الوقت ، نظراً لما ينطوي عليه من تحليل نقدي لثراث الانحراف في علم الاجتماع ، بالأضحية إلى طرقه الواقعية الإمبريقية للتعرف على مصادر الانحراف الجذرية فيه ، وعوامله المباشرة ، ومظاهره المتعددة أو مستوياته المختلفة وأما عن التحليل المستخدم في هذا الكتاب ، فقد اعتمد على ثلاثة محاور أساسية ، وهي (١) المحور التاريخي ، والذي يظهر بوجه خاص في تحليل تراكيبية الاغتراب من خلال تحديد العناصر الثورية المفقودة في الماضي والتي إنبثق عنها حاضر إجتماعي ملئ بالثغرات . (٢) المحور العقلي الذي يمثل في وضع مخطط تصنيفي للقيم والتهديدات ، وقد تميز هذا التركيب العقلي بحاشيه لاخطأ الذي وقعت فيه المخططات التصنيفية التقليدية في ميدان تفسير الانحراف ، وخاصة مخطط ميرتون في « الأهداف والوسائل » ، حيث أن هذا المخطط لم يشتمل على الخصائص المستقاة تصنيفياً فقط ، بل اشتمل على خصائص مستقاة إمبريقياً ، وهي مجموعة القيم التي تعبر عن واقع إجتماعي يعيشه مجتمعنا . (٣) المادة الإمبريقية التي جمعت من إحدى المؤسسات الصناعية في المجتمع ، وحالت من منظور أوسع ، بواسطة تفسير الانحرافات السلوكية للأفراد من خلال إحداث نظم المجتمع ومؤسساته ، والانحرافات التنظيمية .

ولعله يكون من الملائم في كتاب كهذا ، بهتم بتفسير الانحراف — نظرياً

وميدانيا — أن ابدأ بوضع تعريف للانحراف ، وتصنيف لأنواعه أو مستوياته ، ولكنى وجدت أنه من الأفضل ألا أشير إلى التعريف إلا فى نهاية كل نظرية ، لأن النظرية هي التي توضح المعنى الذي تقصده من لفظ « انحراف » وتحدد تصنيفات هذا السلوك . ولذلك لا يمكن أن يفهم قصد عالم معين من وراء استخدامه لهذا المصطلح إلا بعد الاطلاع بكل أبعاد نظريته وأعماقها . وفوق ذلك ، فإنه من العسير أن أبدأ بوضع تعريف لمصطلح « الانحراف » لأن ثمة نظريات تعتبر فى صميم الانحراف ، ولكنها لا تتطوى على إشارة واحدة إلى هذا المصطلح ، بل يمكن إستخلاص وجهة نظرها فى هذا الموضوع وتعديد أبعادها ، بعد فهم متعمق لمضامينها .

هذا ، وتعتبر مهمة الكتابة فى موضوع عن النظرية السوسولوجية فى الانحراف « الاجتماعى » عسيرة للغاية نظراً لاختلاف المداخل (والاطر المرجعية) وتعددتها ، وإن كان من الممكن إسنادها جميعاً إلى أربعة مداخل أساسية ، وهي : الباثولوجى الاجتماعى ، والبيولوجى ، والنسيكولوجى الاجتماعى ، والسوسولوجى ، يضاف إلى ذلك تعدد النظريات الصغرى أو الفرعية ، واختلاف مضامينها إلى درجة قد يصعب معها الجمع بينها أو تصنيفها فى نماذج عامة كما أن هناك عاملاً ثالثاً يدعم هذه الصعوبة وهو الذى يتمثل فى وجود نظريات كبرى فى علم الاجتماع أسهمت فى تفسير الانحراف ، فى نفس الوقت الذى لم تكن — فيه — تستهدف صياغة قضايا عن الانحراف ، ولذلك واجهت صعوبة إدراجها تحت فئات التصنيف التقليدية والسائدة فى علم الاجتماع ولم يكن أمامى مفر من التغلب على هذه الصعوبات ولذلك تمكنت من تحديد مجموعة بدائل متاحة ، كان على أن أختار منها ما يلائم هذه الدراسة ، وهي :

أ - استعراض النظرية من خلال تتبع التطور التاريخي للفكرة المحورية التي تتضمنها .

ب - تحليل النظرية من خلال التركيز على المدارس الفكرية التي تنتمي إليها ، أو الاتجاهات الأساسية التي تكشف عنها .

ج - استعراض النظرية وفقاً لمفهومها عند عدد من العلماء ، مع الإهتمام بكل منها بنائياً وتحليلياً .

د - محاولة صياغة مخطط تصنيفي (أو نموذج نظري جديد) يقوم الباحث بتحديد معاملة من خلال ما قد يتميز به من طابع خاص ، ويقوم على إبراز الدور التحليلي لكل فئة من فئات النوعية ، وما يمكن أن تسهم به في مجال المقارنة ، والتقييم ، وتحديد معالم المخطط النظري للفكرة .

إلا أنه لم يكن من اللائق استخدام البديل الأول ، وهو التتبع التاريخي ، فربما يكون مفيداً في عرض فكرة محدودة أو موضوع فرعي ضمن موضوعات الانحراف المعقدة والمتعددة ، ولكنه لا يصطلح لعرض موضوع كبير ومتفرع . وأما عن البديل الثاني ، وهو تحليل النظرية من خلال استعراض المدارس والاتجاهات الأساسية فيها فلم يكن ملائماً أيضاً ، وذلك لسببين : الأول ، أنه كان سيؤدي إلى إستهتار نظرية هامة لم توضع - أساساً - لتفسير الانحراف ، مع أن تأثيرها بدأ قوياً في بعض دراسات الانحراف ، وهي نظرية الإغتراب . وأما السبب الثاني ، فهو يتمثل في أن طريقة عرض النظرية من خلال استعراض المدارس والاتجاهات الأساسية ، تعكس أسلوباً مدرسياً ، أو تعليمياً كلاسيكياً ، لا يتناسب مع طريقة التحليل العلمي النقدي . كذلك لم يكن من اللائق أن أستخدم البديل الثالث وهو استعراض النظرية

عند عدد من العلماء لأن ذلك يمكن أن يتقدها طابعها النظرى التجريدى والخط الذى يمكن أن يصل بين أطرافها . من أجل هذا ، فضلت استخدام البديل الرابع ، وهو الذى يمثل فى محاولة صياغة مخطط تصنيفى جديد ، يشتمل على منظورين كبيرين (وهما : المنظور الوطنى ، ومنظور الصراع) تندرج تحت كل منهما مجموعة نظريات ذات خصائص متشابهة . وقد عاوننى هذا التصنيف على التحليل المتعمق ، وإجراء المقارنة بهدف استنتاج أوجه التشابه والاختلاف ، والتوصل الى النقد الذى تمثل نتائجه أساسا للتوجيه النظرى ، أو معالم لنظرية محددة .

وأريد أن أنوه فى هذا الصدد ، إلى اننى لم أقصد بهذا المخطط التصنيفى أن أحدد قالب فكرية ناتجة ، أو أنماط جامدة ، أو نماذج مثالية جامعة مانعة . وإنما حاولت أن أقوم - فى داخل كل فئة فرعية من فئات هذا التصنيف - بعملية تحليل متعمق لكل تفاصيل النظريات التى أدرجت تحتها ، لأن تحليل التفاصيل يكشف ، فى أحيان كثيرة عن جوانب عديدة للتناقض ، تجعل من العسير ان نطلق حكما نهائيا أو تعميميا شاملا على نظرية معينة . وينطبق ذلك بوجه خاص ، على نظريات : الانحراف الثانوى والضبط الاجتماعى ، والتجريم والتجريح ، التى كشفت عملية تحليلها عن وجود بعض الميول والاتجاهات الراديكالية فيها . وذكرونا ذلك بما يطلق عليه « جولدنر » « الازمة المقبلة لعلم الاجتماع الغربى » ، وكان يقصد بهذه العبارة ، أن النظريات الاساسية فى علم الاجتماع الاكاديمى ، بدأت تفقد خصائصها الاولى ، عندما ظهرت فيها بوادر للتحويل نحو الراديكالية والاتجاه اليسارى الجديد ، وأصبحت تتميز بالمواقف المعادية أو المعارضة للاتجاه الوطنى .

وقد أجرى التحليل النقدي للنظريات التى اشتمل عليها هذا الكتاب ، على
مستويين رئيسيين ، وهما (١) نقد بناء النظرية ، وذلك بواسطة تحديد
منطوقها ، والاشارة إلى الامثلة الامبيريقية التى اعتمدت عليها النظرية :
وتفسير أبعادها ، وتحديد موقع أفكار : الضبط ، والنظام ، والتغير فيها ،
والاشارة إلى الاضافات أو التعديلات أو الاصاله النظرية التى تصديجها بمقارنتها
بما سبقها من نظريات ، وتحديد كفاءتها المنهجية أو اسهامها فى تطوير مناهج
علم الاجتماع ، ثم تقييم مدى اثراتها للنظرية السوسيولوجيه أو كفاءتها فى
تحقيق فهم اعمق لمسألة الانحراف طامة أو الانحرافات الجزئية . (٢)
قد منطقت النظرية ، أى تحديد طبيعة المنظور الايديولوجي الذى اتخذته للنظر
إلى الوقائع ، علما بأن المنهج ذاته يعكس إيديولوجية محددة . ومعنى ذلك ان
هذا المستوى الاخير للنقد يهتم ايضا بتحديد الخلفية الاجتماعية والسياسية
للنظرية فهو ينطوى على الاشارة إلى طبيعة « واقعها الاجتماعى والسياسى »
الذى انبثقت عنه ، وظهرت من أجل ان تعكسه .

وإذا انتقلنا إلى القسم الثانى من هذا الكتاب ، فسوف نجد ان
الاختصار قد وقع على دراسة الانحراف داخل مؤسسة صناعية (شركة
النحاس المصرية) واستخدمت فيها ثلاث ادوات بحثية ، وهى : استازة
الاستبيان ، والحوار الجماعى مع العمال والمسؤولين ، ونحص السجلات
والوثائق الرسمية . وقد درس الانحراف على ثلاثه مستويات ، وهى : مستوى
السلوك الشخصى ، ومستوى النظام الاجتماعى ، ومستوى التنظيم الاجتماعى .

وربما يشار تساؤل عن قدره هذه الدراسه على تصوير الواقع الاجتماعى
مع أن مجالها الامبيريقى هو « مصنع واحد » داخل المجتمع . وأريد ان أدلى

برأى في هذا الصدد : انه بغض النظر عن الاعتبارات الاحصائية لأختيار العينه ، وخصائصها ، ومدى تمثيلها للمصنع ، أو مدى تمثيل المصنع للمجتمع احصائيا ، فالمصنع ليس إلا مؤسسة اجتماعية تعكس ظروف المجتمع الذي توجد فيه ، وتمير عن خلفية اقتصادية واجتماعية وسياسية ذات معالم معينة ، ومثله في ذلك مثل سائر مؤسسات المجتمع : القانونية ، والسياسية ، والمدرسية ، والاجتماعية . وماهو أكثر من ذلك ان مجال النشاط الانتاجي - في الدول النامية بوجه خاص - هو الذي يمر عن واقع المجتمع وعن مشاكله الحقيقية ، فهو مرآة المجتمع التي تعكس الانحرافات السلوكية للأفراد ، وانحرافات نظم : الحكم ، والادارة ، والتعليم ، والتنشئة الاجتماعية والاقتصادية ، في نفس الوقت الذي تعكس فيه شتى انواع المشكلات التنظيمية ، ومعوقات التنمية الاجتماعية .

وأخيراً فلقد جاء هذا العمل المتواضع نتيجة جهد متواصل استمر سنوات عديدة . كما استرشد بتوجيهات أستاذي الفاضل دكتور محمد عاطف غيث الذي علمني ولازال يعلمني . الكثير ، كما بصرتني بأهم القضايا والموضوعات التي يجب أن ينطوى عليها موضوع مثل هذا ، والتي لم يكن في استطاعتي أن أتوصل إليها من خلال قراءة المراجع المتداولة في علم الاجتماع ، إذ أن خياله الواسع ، وتفكيره المتعمق ، وبصيرته النافذة ، وتجربته التضالية ، أمور مكنته من أن يثير مجموعة التساؤلات التي اقتضى مني فهمها تأملا عميقا ، وجهدا متصلا ومضنيا ، كما استغرقت الاجابة عليها سنوات طويلة لم أكن أتحمّل عناؤها لولا تشجيعه المستمر لي ، وتقديرى الشديد لتعليماته واقتراحاته البناءة التي أثارت الطريق أمامي .

ولا يغوتنى أن أشكر الأستاذين : الدكتور عبد الباسط حسن والدكتور.
محمّد نعيم أحمد على توجيهها للعديد من الملاحظات على هذا العمل قبل أن.
يرى النور ، كما أشكر زملائي في قسم الاجتماع بجامعة الإسكندرية الذين.
يرجع إليهم الفضل في تشجيعى على إصدار الكتاب .

د. منامية محمد جابر

القسم الأول

التحليل السوسيولوجي للانحراف الاجتماعي

الفصل الأول

اللامعيارية وفقدان التكامل الاجتماعي

- مدخل .
- أولا : اللامعيارية الاقتصادية .
- ثانيا : اللامعيارية الأسرية والزوجية .
- ثالثا : اللامعيارية في تقسيم العمل .
- تمهيد .

الفصل الأول

اللامعيارية وفقدان التكامل الاجتماعي

مدخل:

إن تحليل نظرية « دور كيم Durkheim » في « اللامعيارية وعلاقتها بالانحراف » تحليلاً نقدياً ، ليس بالأمر الهين ، لأن منطق هذه النظرية لم يحدد على نحو واضح في جزء معين من مؤلفات هذا العالم ، علاوة على أنه لم يخصص كتاباً ، أو جزءاً من كتاب ، أو فصلاً لمعالجة هذه النكرة معالجة متكاملة . كما أن تحليله للمعيارية ، يتميز بالافتتاح الفكري على ميادين متعددة لعلم الاجتماع كالإقتصاد ، والأسرة والعمل ، وحتى إستخدامه المصطلح ، لم يحدد بوضوح . وليس أدل على ذلك ، من أن دور كيم لم يقبل على إستعمال مصطلح « اللامعيارية anomie » . كاسم ، بقدر إستخدامه له كصفة ، فيقول « الانحلال اللامعيارى anomic division of labor » و « تقسيم العمل اللامعيارى anomic Suicide » . ومع ذلك ، فقد كانت « اللامعيارية » تمثل فكرة محورية في نظرية دور كيم السوسيولوجية ، كما أنه إستخدمها كأداة نظرية لتحليل الانحراف ، ولفهم السلوك الانساني بوجه عام ، مما يحتم القيام « باستخلاص » مدلول هذه النكرة بإبعادها المختلفة ، من مؤلفين شهيدين ، وهما : الانحلال ، وتقسيم العمل الاجتماعي .

وقد تبين أن « اللامعيارية » في نظرية دور كيم ، تشير إلى « حالة اضطراب تصيب النظام order ، أو حالة من إنعدام الانتظام de-regulation أو التسيب تتجلى عن : أزمات إقتصادية ، أو كوارث أمرية ، في نفس الوقت الذي تؤدي

فية إلى الانحراف . أو قد تشير اللامعيارية إلى « حالة تكون العلاقات فيها بين الأعضاء organ في عملية تقسيم العمل ، غير منظمة ، أو غير متسقة في اتصالها مع بعضها البعض ، وفي إستمرارها وإعتمادها المتبادل ، ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر انحرافية ، أى تكون مظهراً للانحراف » (١) .

إن تعريف اللامعيارية على هذا النحو ، يحتاج إلى عملية تحليل مفصل لها ، من حيث أنها تشير إلى « متغير معتمد » أو نتيجة لظروف مجتمعية أو جماعية معينة ، في نفس الوقت الذى يؤدي فيه إلى الانحراف ، فتكون « متغيراً مستقلاً » . ومن أجل إجراء هذا النوع من التحليل ، تعين الإشارة أولاً إلى مجالات اللامعيارية الثلاث ، وهي : المجال الاقتصادى بوجه عام ، ومجال الأسرة والحياة الزوجية ، وأخيراً مجال تقسيم العمل . وإنطلاقاً من هذه المجالات ، تتحدد أشكال اللامعيارية ومضامينها التى سوف نذكر وتحال بواسطة الإشارة إلى أمثلتها الأمبريقية أو حالاتها الواقعية ، ونتائجها ، وصالحها بالنحراف : بمعنى الضيق أو الواسع (٢) .

(١) يلاحظ أن هذا التعريف الذى حدد « اللامعيارية » ليس من وضع دوركيم ذاته ، وإنما جاء من « إستعلاص » لا يذنب من استخدام هذا المصطلح . وذلك لما بار، صطاح de - regulation هو المرادف اللامعيارية فى استعمال دوركيم ، ورد فى صفحة (٥٢٣) من مصباح « الإستعار » أثناء الإشارة إلى مجموعة الظروف التى تعبط بالوئام اللامعيارى ، وتبقى تدعوه وتعمله يصل إلى ذروة قوته ، وسوف أوضح هذه الظروف عند تعجيل أشكال اللامعيارية التى تختلف تبعاً لاختلاف مجالاتها .

(٢) أقصد بالذى الضيق للانحراف ، عند دوركيم ، لا شعور ، وإنما معنى الواسع فهو الانحراف النظمى institutional أى الانحراف على مستوى نظم س النظم الاجتماعية . مستخدم العمل ، وتنتقل من هذا الانحراف — كما حددنا دوركيم نفسه — إلى ثلاثة ..

أولاً : الأزمة الاقتصادية Economic anomie

قام « دور كيم » بصياغة قضية عامة تعبر عن وجود علاقة بين الأزمات الاقتصادية وإحدى صور الانحراف ، عندما أشار إلى أن « الأزمات الاقتصادية لها تأثير واضح ومتناغم على الميل إلى الانتحار » . وحاول تأكيد صحة هذه القضية بواسطة الرجوع إلى عديد من الأمثلة الأميركية أو الحالات الواقعية التي يمكن ذكر بعضها في هذا الصدد . فقد وقعت الأزمة المالية في فيينا عام ١٨٧٣ وبلغت ذروتها عام ١٨٧٤ ، وصاحب ذلك إرتساع مباشر في عدد حالات الانتحار ، فبعد أن كان عدد هذه الحالات يقدر بحوالي (١٤١) حالة عام ١٨٧٢ ، إرتفع إلى (١٥٣) عام ١٨٧٣ ، ثم إلى (٢١٦) عام ١٨٧٤ . وتقدر نسبة الزيادة في عام ١٨٧٤ بالقياس إلى عام ١٨٧٢ بحوالي (٥٣ ٪) . ومما يؤكد أن هذه الأزمة المالية كانت السبب الجوهرى في إرتفاع نسبة الانتحار وضوح إرتفاع هذه النسبة أثناء الأربعة شهور الأولى من عام ١٨٧٤ . وقد وقعت أزمة مشابهة في « فرانكفورت » وأدت إلى تناس النتائج والآثار ، ففي السنوات السابقة على عام ١٨٧٤ ، كان معدل حالات الانتحار سنوياً ، يبلغ (٢٢) حالة ولكنه إرتفع في هذه السنة المشار إليها ، إلى (٣٧) حالة . أى بنسبة زيادة تصل إلى ٤٥ ٪ كما أنه لا يمكن تناسي الأزمة الشهيرة التي وقعت في باريس عام ١٨٨٢ ، إذ أن آثارها امتدت إلى سائر أرجاء فرنسا ولم تقتصر على باريس وحدها . وبضيف « دور كيم » إن تلك العلاقة لم يقتصر وجودها على بعض حالات إستثنائية ، ولكنها كانت تمثل القاعدة . إذ أن عدد حالات الانحلال ، كان ميزاناً حساساً يعكس تغيرات الحياة الاقتصادية

== مظهر ، وهي : أولاً . الصراعات بين المال ورأس المال ، وثانياً : الأزمات الصناعية والتجارية ، وضرب المثال المدد إلى تبدل بعض أوجهات جزئية في التضامن الضوى ، وثالثاً : انقسام المال الكرى ، وتدهور العلم برمته .

ومفارقاتها . وعند ما كان هذا العدد يزايد بسرعة مفاجئة من سنة إلى أخرى كان هناك تدهور خطير يحدث بالتأكيد ، ويؤدي إلى ارتفاع سريع وغير عادي في عدد حالات الانتحار (١) .

ولكن هناك سؤالان هامان يثيره (دور كيم) في هذا الصدد وهو ، من أجل ماذا تحدث هذه الأزمات تأثيرها ؟ هل لأنها تزيد الفقر بواسطة جعل الثروة العامة متقلبة ؟ وهل يكون الميل إلى الانتحار وإلى هجر الحياة أشد عندما تصبح هذه الحياة صعبة ؟ ؟ ويجب دور كيم على هذا السؤال بقوله أنه إذا كانت حالات الموت الإرادي (الانتحار) تزايد لأن الحياة أصبحت أكثر صعوبة ، فانه ينبغي أن تنخفض كلما زاد الرخاء . ولكن العكس هو الذي يحدث ، فعندما قام (فيكتور عما نويل) بغزو روما عام ١٨٧٠ وأقام أساس الوحدة الإيطالية ، كانت تلك بداية أمام هذا البلد لعملية نمو جعلتها من بين القوى الكبرى في أوروبا ، حيث لقيت التجارة تشجيعا شديدا ، وكذلك الحال بالنسبة للصناعة ، فحدثت تغيرات كبرى ، ومذهلة ، كما أدى هذا النشاط المتزايد إلى زيادة في الأجور . وقد صاحب ذلك كله ، زيادة غير عادية في عدد حالات الانتحار ، كانت موازية للنهضة الجمعية .

وإذن ، فإذا كانت الأزمات الصناعية أو المالية ، تؤدي إلى إرتفاع عدد حالات الانتحار ، فان ذلك لا يرجع إلى أنها تسبب الفقر ، طالما أن (أزمات الرخاء) تكون لها نفس النتيجة ، وإنما يرجع ذلك إلى أنها مجرد (أزمات)

(1) Emile Durkheim; Suicide : A Study in Sociology; trans by G. A. Spaulding et al, A Free Press, the Mcmillan company. 1951 pp. 241 — 243.

أى إضطرابات فى النظام الجمعى collective order أن كل إضطراب فى 'وازن
يعد دافعا إلى الموت الارادى ، حتى وأن كان يحقق راحة أكبر وزيادة فى
النشاط العام . وكلما إحتلت الحاجة إلى إعادة التوافق ، مكانها فى النظام
الاجتماعى ، وكانت خطيرة ، كان الناس أكثر نزوعا إلى التدمير الذاتى ؛
سواء كانت إعادة التوافق هذه ، مترتبة على نمو مفاجئ ، أو على كارثة
غير متوقعة (١) .

ولكن ، كيف يكون ذلك ممكنا ؟ كيف يمكن أن يؤدى شئ معين ،
ينظر إليه — عموماً — على أنه يعمل على تحسين الوجود الانسانى ، إلى فصل
الأشخاص عن هذا الوجود ؟ يرد (دوركيم) على هذا السؤال بقوله إن هناك
فى كل لحظة من لحظات التاريخ ، فكرة توجد فى الوعى الاخلاقى للجماعات
بصدد القيمة المبجلة للنشطة واطوائف والمهن الاجتماعية ، والمكانة النسبية
التي ترتبط بكل منها ، وقدر الامتيازات الملائمة لها وللقائمين بها . فالوظائف
المختلفة تدرج فى الرأى العام ، ويكون هناك مؤشر معين للوجود الفاضل
يشير إلى كل منها طبقا لوضعها فى التسلسل الهرمى الاجتماعى ، وبناء على
ذلك ، تحدد مثلا طريقة حياة العامل ، والمستوى الذى ينبغي أن يعيش فيه
والحد الأعلى الذى يتعين عليه أن يتجاوزه . ومن ثم ، يظهر حكم أو نظام
أصيل ، يحدد — بدقة نسبية — الحد الأقصى لمستوى المعيشة الذى يمكن
لكل طبقة اجتماعية أن تطمح إليه أو تأمل فيه ، وتكون لها أحقيتها فى ذلك
ومع هذا كله ، لا يمكن أن يكون هناك مقياس ثابت لهذه الحدود ، لأن

(1) Ibid, p. 246,

المقاييس تتغير تبعاً لزيادة العائد الجمعي *revenue collective* أو نقصانه ،
والتغيرات الطارئة على أفكار المجتمع الأخلاقية . ولذلك ، فإنه كلما تغيرت
ظروف الحياة ، أصبح من المستحيل أن يظل المستوى الذى تنظم الحاجات على
أساسه كما هو ، فهو يتغير تبعاً للموارد الاجتماعية ، طالما أنه يحدد قدر مشاركة
كل طبقة من المستجيبين (١) .

إنه كلما تحررت القوى الاجتماعية من المقاييس القديمة ، إنهار التوازن القائم ،
وضاعت القيم ، وإنطأأت ، وهنا يفقد كل إنظام ونظام لفترة من الزمن .
وتصبح الحدود بين الممكن والمستحيل غير معروفة ، ونفتقد القدرة على التمييز
بين ما هو صائب وما هو غير صائب كما تضيع المعالم والحدود الفاصلة بين
المطالب المشروعة وغير المشروعة . وتكون نتيجة ذلك هي : عدم وجود
قيود على الأموال ومستويات الطموح . وكلما إفتقدت القواعد التقليدية سلطتها
تصبح الشهوات مهيمنة وغير قابلة لأن تكون محل سيطرة . ومن ثم فإن حالة
إندام الإنظام *de-regulation* ، أو اللامعيارية ، فصل إلى ذروتها بواسطة
تلك الأهواء التى أصبحت أقل إمتثالاً فى وقت تحتاج فيه إلى أن تكون
أكثر إنضباطاً . وهنا ينمو الصراع *Struggle* فى صورته الأكثر عنفاً
وضراوة ، وتشتد المنافسة وتكون أعمق . كما تتميز هذه الحالة بأن كل الطبقات
تتبارى مع بعضها ، وتناضل بعضها لأنه لا يوجد تصنيف قائم ومعترف به لأى
شئ ، ويصبح كل جهد أقل فعالية وإنتاجية ، مما يؤدى إلى ضعف الرغبة
فى الحياة ذاتها (٢) .

إن الذى يمتنا الآن هو تحديد طابع اللامعيارية الاقتصادية : فهل هى حالة
ثابتة *constant* ، ومزمنة *chronic* ، ومتتظمة *regular* ، أم أنها مؤقتة ،

(1) *ibid* . PP. 250, 252.

(2) *ibid* . PP. 253.

ومتقطعة؟ إذا كانت اللامعيارية لا تظهر إلا في لحظات متقطعة، وأزمات حادة وقاسية، كما هو الحال في الأمثلة السابقة، وبالتالي تتسبب في تفاوت معدل الانتصار من آن إلى آخر، فأنها لا تكون عاملاً منتظاً أو دائماً. ومع ذلك، فإن اللامعيارية تكون في حالة مزمنة بالنقل، في دائرة واحدة فقط من دوائر الحياة الاجتماعية، وهي دائرة « التجارة والصناعة ». ويرجع ذلك إلى التقدم الاقتصادي الهائل الذي حدث على مدى قرن بأكمله، وانصب على تحرير العلاقات الصناعية من كل قاعدة وتحكم. فحتى وقت قريب جداً، كانت ممارسة هذا التحكم، وتشريع القواعد هي من وظائف نظام القوى الأخلاقية في المجتمع حيث كان تأثير الدين، يمارس تجاه العمال وأصحاب العمل، والتفكير والغنى، فكان يؤكد الطبيعة المقدسة للنظام الاجتماعي، ويعلم الناس أن مشاركة كل طبقة إجتماعية، تحدد بواسطة « الخائف » ذاته، كما كان يحثهم على القناعة والتقوى، وضرورة إخضاع مصالحهم لقوى أكثر رقياً وتسامياً، ولذلك تحمكت القوة المقدسة في مجال الوظائف الاقتصادية كلها^(١).

ويشير دور كيم إلى معالم التقدم الاقتصادي السريع الذي حدث، فيقول إن المدين فقد قدر أكبر من قوته وسلطانه، وأما عن الحكومة، فبدلاً من أن تقوم بتنظيم الحياة الاقتصادية، وبالتحكم فيها، أصبحت أداؤها وخدماتها. كما تضامنت المدارس الفكرية المتناقضة (التي شملت رجال الاقتصاد المزمتمين، والإشتراكيين المتطرفين) من أجل أن تقصر دور الحكومة على مجرد قيامها بدور الوسيط بين مختلف الوظائف الاجتماعية. حيث أرادت الفئة الأولى أن تجعل هذا الدور ينصب على حراسه العقود التردية، بينما تركت الفئة الأخيرة للحكومة مهمة تسجيل متطلبات المستهلكين، وتحريكها إلى المنتجين، ورسم حدود الدخل الكلي،

(١) Ibid., PP. 254 - 255.

وتوزيعه حسب صيغه محددة . ولكن كلا الترقيين سلبها كل قوة في إخضاع الهيئات الاجتماعية الأخرى لها ، أو جعلها جميعاً تلتقي حول هدف واحد منشود . ولقد أدى التطور السريع للصناعة ، والتوسع غير المحدود في السوق ، إلى تحرير الرغبات من كل قيد ، وإسحالة قبولها لأى نوع من أنواع الضوابط ، في ظل إمكانيات هذا التقدم السريع (١) .

وإذن ، فإن حالة الأزمه ، واللامعيارية ، هي حالة دائمة وسويه في هذا الجزء من المجتمع (الصناعة) ، وهي تمتد إلى سائر الأجزاء الأخرى . فقد ظهر النضج ، وانتشر الجشع من قمة السلم إلى قاعه دون أن تكون هناك حدود له ، ولا شيء يستطيع تهدئة ظالما أن هدفه بعيد جدا عن كل ما يمكن تحقيقه . وعندما يقارن الواقع بالاحلام الخيالات المحمومة ، يبدو عديم الجسوى ، وبلا أية قيمة ، وهنا تهجر الحقيقة ، ويهجر كل شيء عندما يصبح حقيقة ، وأما « الرجل الحكيم » فهو الذى يعرف كيف يستمتع بالنتائج المتحققة بالتعلل دون أن يحاول إستبدالها بنتائج أخرى ، ويحد في تلك النتائج المتحققة بالتعلل مبرراً للتعلم بالحياة في لحظة الأزمه . وأما الإنسان الذى يعلق كل آماله على المستقبل ويعيش بأعين موجهة إليه ، فإنه لا يكون عنده شيء في الماضي يحميه ضد آلام الحاضر ، طالما أن الماضي لا يمثل عنده أكثر من مجرد سلسلة مراحل متعاقبة لخبرات سريعة ومتهورة . إن ما يهنيه عن ذاته هو توقعه الدائم ، بأنه سوف يجد مزيداً من السعادة التى طالما إنفقها (٢) .

ويتوصل « دور كيم » من ذلك كله إلى نتيجة عامه تشير إلى أن الفقدان

(1) Ibid., P. 256.

(2) Ibid., P. 257.

التأم لعملية التنظيم ، الذى يميز الظروف الاقتصادية للمجتمع الذى كان يعيش فيه ، يترك الباب مفتوحا لكل نوع من المخاطرة ، وأنه طالما أن أخياء جامع دائما ومتلف لتجديد وغير محكوم بقيود ، فإنه يقع فى العشوائية ، وهنا تحدث الأزمات والكوارث العظمى .

ثانيا : اللامعيارية الاسرية او الزوجية *d mestic, co-jugal anomie*

أشار « دوركيم » إلى أن اللامعيارية الاقتصادية ليست هى اللامعيارية الوحيدة التى يمكن أن تؤدي إلى الانتحار ، فالانتحار الذى يحدث فى أزمت الترميل ، ينجم عن « اللامعيارية الأسرية » ، وهى التى ترتبط بفناء الزوج أو الزوجة ، وتعتبر كارثة أسره تؤثر على الطرف الذى لا زال على قيد الحياة ، فيعجز عن التوافق مع الموقف الجديد الذى يجد ذاته فيه ، وبالتالي فإنه يكشف عن مقاومه أقل للانتحار (١) . ولكن هناك نوعا آخر من الانتحار اللامعيارى . ينبغى — على حد قول دوركيم — أن يلحق إهتماما أكبر ، لأنه أكثر وقوعا بالإضافة إلى أنه يخدم فى إيضاح طبيعة الزواج ووظائفه ، وهو الانتحار الذى يحدث فى حالات الطلاق والانفصال ، وفى هذا الصدد ، يستشهد دوركيم بمثال إميريقى مستقى من بيرتيون Bertillon وهو عالم سكان فرنسى ، قام بذكر دراسته شهيرة عن الطلاق ، وأثبت فيها أن عدد حالات الانتحار فى أوروبا ، يتغير تبعا لتغير عدد حالات الطلاق والانفصال ؛ وأن هناك توازن فى تقدير عدد حالات الانتحار ، وعدد حالات الطلاق ، لأن كليهما يعتمد على نفس العامل وهو : درجه وضوح الأشخاص ذوى التوازن الاجتماعى غير المستقر . وعلى ذلك ، فإن التوازى فى التغير لا يرجع إلى تأثير الطلاق على الانتحار ، وإنما

(١) Ibid., P. 259.

يشير إلى أن هاتين الظاهرتين ، مبيتقتان عن سبب مشابه ، في نفس الوقت الذى تعبران فيه عن هذا السبب ، على نحو متباين .

ويضيف دور كيم إلى ذلك ، أنه يعين على المرء أن يبحث عن سبب العلاقة بين الانتحار والطلاق ، لا عن طريق الإشارة إلى المتطلبات التفسيرولوجية للأشخاص ، وإنما بالرجوع إلى الطبيعة الفعلية للطلاق ، فهناك واقعة يمكن تأكيدها ، وهي أن إنتحار الأشخاص المطلقين في جميع البلاد التى لدية عنها بيانات أساسية ، أكثر وضوحا من الإنتحار في القئات الأخرى . والأشخاص المطلقون من الجنسين ، يقتلون أنفسهم بما يوازي ثلاثة أو أربعة أضعاف الأشخاص المتزوجين ، علاوة على أن المطلقين هم أكثر إقبالا على الإنتحار من الأرامل ، فما هو تفسير ذلك في نظر دور كيم إذن ؟ أنه يذهب إلى أن تغير النظام الأخلاقي والأساس المادى الذى كان قائما أثناء الزواج ، له إعتبار معين في تفسير هذه الحالة ، ولكنه لا يفسرها على نحو كاف ، لأن التزل هو أيضا انبهار لوجود الزواج مثله مثل الطلاق ، وعادة ما تكون له نتائج أكثر شقاء من الطلاق ، لأنه لم يكن مرغوبا من جانب الزوج أو الزوجة ، بينما يعبر الطلاق في الغالب — عن إتفاق بينها على تحديد نهاية للعلاقة التى بينها .

ومع ذلك فالأشخاص المطلقون يقبلون على الإنتحار بمقدار مرة ونصف مرة بالقياس إلى الأرامل . ولذلك فإن هذه الحالة لا ترجع إلى ظرفهم المتغير ، وإنما يعين ربطها بخاصية من خصائص « المجتمع الزواجى » وبطبيعة الزواج ذاته ، أن وجه الإختلاف بين الطلاق والتزل ، يكن في أن الزوجين يستمران في تجربة الزواج حتى بعد الإقتصال ، وإذا كان ميلهما قويا إلى الإنتحار ، فذلك يرجع إلى أنها كانا يميلان إليه بالفعل أثناء وجودهما معا ، وبفضل حياتهما المشتركة ^(١) . ومن ثم ، لا يكون الطلاق حلا لمشكلة الزواج ، أو

(1) Ibid., pp. 261 2 2, 263, 273.

إنهاء لها ، وإنما يكون وسيلة لإثارة مشاكل من نوع آخر ، ومؤدياً إلى حالة من اللامعيارية الزوجية conjugal anomie التي تكون باعثاً على الانتحار .
أن إرتفاع عدد حالات الانتحار عند الأزواج ، ليس نتيجة لوجود أزواج سيئين أو زوجات سيئات في هذه المجتمعات ، وإنما يكون محصلة بناء أخلاقي ذى طبيعة خاصة ، ينبثق هو ذاته عن ضعف الانضباط الزوجي ، ولذلك ، فالبناء الأخلاقي الذى أسس بواسطة الزواج ، هو الذى يخلق الميسل إلى الانتحار .

ثالثاً : اللامعيارية في تقسيم العمل economic division of labor

يشبه تقسيم العمل أية ظاهرة اجتماعية أخرى ، في أنه يكشف عن صور باثولوجية يتعين تحليلها . وإذا كانت هذه الظاهرة ، تنتج تضامناً اجتماعياً في الظروف العادية أو المألوفة ، فهي تؤدي إلى نتائج عسكية أو مختلفة في بعض الأحيان ^(١) . واذك ، فقد اهتم « دوركيم » بالبحث عن الأسباب التي تجعل هذه الظاهرة تنحرف عن حالتها الطبيعية ، خاصة وأنه خشى أن يهجم تقسيم العمل بأنه ينطوي على اللامعيارية منطقياً ، في حالة عدم الإشارة إلى الأدلة التي تثبت أن حالات اللامعيارية في تقسيم العمل تعتبر استثنائية . وأضاف

(١) « ميز » دوركيم « بين ثلاث صور شاذة abnormal forms لتقسيم العمل ، وهم : أولاً ، تقسيم العمل المفروض ، الذى يحدث عندما لا يحدث توزيع المن أي اعتبار للقدرة الخاصة والمواهب والملكات ، وثانياً ، تقسيم العمل الذى لا ينتج تضامناً لعدم كفاية النشاط الوظيفي لكل عامل نظراً لانعدام إحصاءه بالمشاركة في مشروع جمى ، وثالثاً ، تنسب العمل الذى ينطوى على وتعدلات التكامل أو التوافق المتبادل بين الوظائف ، والذى يسود في حالات الأزمات الصناعية ، والصراعات بين رأس المال والعمل ، ويتخصص المتزايد في مجال العلم .

إلى ذلك أن دراسة هذه الحالات سوف تسمح بتحديد ظروف وجود الحالة السوية على نحو أفضل ، لأن معرفة الظروف التي يتوقف فيها تقسيم العمل عن أن يؤدي إلى التماسك ، تزيد من قدرتنا على فهم ما يلزمه من أجل أن يكون له هذا الأثر ، وهنا تعد الباثولوجيا معاونة للفسولوجيا .

وبعد أن قام « دوركيم » بتصنيف الأنواع أو الصور الشاذة لتقسيم العمل إلى ثلاث صور أساسية ، أشار إلى الأهمية الخاصة التي يحتملها « تقسيم العمل اللامعيارى » بين هذه الصور ، وحدد مجموعة حالات اللامعيارية في تقسيم العمل ، وهي : أولا ، حالة الأزمات الصناعية والتجارية وضروب الفشل التي تعتبر بمثابة تصدعات جزئية عديدة في التضامن العضوى . وهذا يعنى ان بعض الوظائف الاجتماعية في الكائن العضوى الكبير ، لا يتوافق بعضها مع بعض ، فيقدر ما يقسم العمل ، تصبح ظاهرة عدم التوافق بين وظائف الكائن العضوى الاجتماعى ، أكثر وضوحا ، في بعض الحالات على الأتمل . وثانيا ، حالة الصراع بين رأس الماء والعمل . فكلما أصبحت الوظائف الاقتصادية أكثر تخصصا ، يصبح الصراع أكثر حيوية ، بدلا من أن يتزايد التماسك . وهنا يحدد « دوركيم » مراحل تطور العلاقة بين أصحاب العمل والعمال ، إلى أن أصبحت في الصورة التي هي عليها الآن في المجتمعات الصناعية الرأسمالية الحديثة ، وذلك من خلال ثلاث مراحل أساسية: ففي العصور الوسطى كان العامل يعيش بجانب معلمه « his master » ويتابع مهامه في نفس مكان العمل ، ولذلك كان كل منهما يمثل جزءا من الهيئة ذاتها ، ويعايش نفس الظروف . ومع بداية القرن الخامس عشر ، بدأت الظروف تتغير ، فلم تعد الدائرة المهنية تمثل تنظيما مشتركا ، وإنما أصبحت ملكا « للمعلمين » الذين يقررون وحدهم كل الأمور . ومنذ ذلك الوقت، وضع

خط فاصل بين « المعلمين » والعمال ، حيث كون العا. نظاما مستقلا ، فكانت لهم أعرافهم ، وقراءتهم ، وروايتهم المستقلة . وعندما أصبح هذا الانقسام فعلا ، وبدأ يمارس تأثيره ، تزايدت المشاجرات وزادت وضوحا . وقد أعطت قوة الرابطة للعمال ، وسائل لمحاربة أصحاب العمل ، ولكن الأمور لم تكن في ذلك الوقت ، قد وصلت بعد الى النقطة التي نراها عليها الآن . إذ كان العمال ، يناضلون من أجل ضمان أجور أعلى أو إجراء بعض التغييرات على ظروف العمل ، ومع ذلك ، لم ينظروا إلى صاحب العمل كعدو دائمهم ، ولم تكن المصانع الصغيرة تشتمل على طبقتين متعارضتين . وأخيرا ، تأتي المرحلة الثالثة في القرن السابع عشر ، وهي مرحلة ميلاد الصناعة الكبرى حيث انفصل العامل ، انفصالا كاملا ، عن صاحب العمل . فأصبح لكل وظيفته ، وأدى نظام تقسيم العمل بعض التقدم ، ولكن في نفس الوقت الذي أصبح فيه التخصص متاعظا ، صار التمرد أكثر وضوحا (١) : وثالثا ، حالة انقسام العمل العلمي وتدهور العلم برمته لوحظت الحالة الثالثة من حالات تقسيم العمل اللامعيارية ، في تاريخ العلوم . وحتى وقت قريب جدا ، لم يكن العلم قد قسم إلى أقسام وفروع عديدة ، بل كان محتفظا بوحده ، وكانت المناهج ذاتها عامة جدا ، مما جعل الاختلاف بينها بسيطا جدا ، ولكن عندما دخل التخصص الى العمل العلمي أصبح كل باحث أكثر انغلاقا وانحصارا في علم معين ، بل وفي نظام علمي خاص من مشكلات هذا العلم . وبذلك انقسم العلم إلى دراسات منفصلة عديدة ، لا ترتبط فيما بينها ، ولا تشكل كلا متماسكا . وفي هذا الصدد ، تعتبر النظرية المحدودة هي أفضل ما يوضح غياب تلك

(1) Emile Durkheim; The division of labor in society trans. by : George Simpson, the free press of Glencoe, London, 1964, pp. 353 — 355.

الوحدة ، وقد أصبح شائعا الآن أن لكل علم خاص قيمة مطلقة ، وأنه يعين على الباحث أن يكرس ذاته لأبحاثه دون أن يحاول معرفة ما إذا كانت هذه الأبحاث تخدم هدفا معينا أو لا تخدم. ولكن تقسيم العمل الفكرى على هذا النحو ، يؤدي إلى انهيار العلم برمته ، كما أن انقسام العمل العلمى يؤدي إلى فقدان الوعي الجمعي للعلم ، أى فقدان فلسفة العلوم (١) .

وإذا كان تقسيم العمل لم يؤدي إلى تضامن كما تشير الحالات الثلاث

السابقة ، فإن ذلك يرجع إلى أن العلاقات بين الأعضاء غير منظمة ، أى أنها تعتبر في حالة لا معيارية ، ولكن من أين أتت هذه الحالة ؟؟

يرد دور كيم على هذا السؤال بواسطة الإشارة إلى أنه إذا كان هيكل القواعد هو عبارة عن الشكل النهائي الذى تتخذ العلاقات التى تنشأ تلقائيا بين الوظائف الاجتماعية ، على مر الزمن ، يمكننا أن نقول ، مسبقا ، أن حالة « اللامعيارية » تكون مستحيلة عندما تتميز الأعضاء المتضامنة بأنها متسقة فى إتصالها ، ومتسقة فى إستمرارها . ونتيجة لذلك ، فإنها تمتنع بالشعور الحى والمستمر باعتبارها المتباد ، كذلك ، فإنها إذا كانت منظمة ، فسوف تعمل على تنظيم ذاتها تبعاً لذلك ، وفى الوقت ذاته يحدث الاندماج . وأخيرا ، فإذا اعترفنا بأن أبسط رد فعل يمكن أن يقع من جانب أى جزء ، سوف يؤثر بدوره على كل جزء آخر ، يعين علينا أن نعترف إذن بأن القواعد التى تشكلت ، تحمل نفس الطابع ، أى أنها تحدود بالتفصيل - ظروف التوازن . ولكن العكس بالعكس ، فإذا فرضت بعض الظروف البيئية الصعبة ، تصبح العلاقات نادرة ، وبالتالي لا تكون متكررة إلى درجة تسمح بتحديثها ،

فكشفت في كل مرة عن شكل جديد ، كما أن خطوط المرور التي نستخدمها
إتجاهات الحركة ، لا يمكن أن تكون عيقة ، لأن الإتجاهات ذاتها تعبير
متقطعة جداً . وإذا جاءت بعض القواعد التي تستهدف تنظيم هذه الإتجاهات ،
فسوف تكون قواعد عامة جداً وغامضة . لأنه لا يمكن — في مثل هذه
الظروف — تحديد شيء أكثر من الإطار العام جداً للظواهر (١) .

أن نفس الفكرة السابقة ، تنطبق عندما يكون الإحتكاك contiguity
حديثاً جداً أو لم يستغرق بعد وقتاً كافياً . وعموماً ، فإنه يبدو أن هذا الظرف
يوجد في « طبيعة الأشياء » ، فلا يمكن أن تقوم وظيفة معينة بين جزئين أو
أكثر من أجزاء الكائن العضوى ، إلا إذا حدث الإحتكاك بين هذا الأجزاء .
ونفس الشيء ينطبق على الوظائف الاجتماعية ، فطالما أن العمل قد قسم ، وأن
أجزائه تحتاج إلى بعضها فإنه لابد من التقليل من المسافة التي تفصل بينها .
ولهذا السبب ، فإنه كلما ارتفعنا في السلم الحيوانى ، نلاحظ الإدماج بين أعضاء
الكائن العضوى ، والتداخل بين أنسجتها . وهذا ما يحدث بالضبط في حالة
المجتمعات ، ففي المجتمعات الإنقسامية ، وحيث يكون النموذج الإنقسامى
واضحاً جداً ، تكون هناك أسواق إقتصادية ، بقدر ما توجد أقسام مختلفة .
وتبعاً لذلك ، يكون كل منها محدداً جداً . فيتمكن المنتج — باعتباره مستهلكاً
في نفس الوقت — من حصر قدر الحاجات التي تحتاج إلى الإشباع . وهنا
يصح التوازن دون أى اضطراب ، فينظم الإنتاج ذاته بذاته . ولكن كما
تطور « النموذج المنظم » فإن إدماج الوظائف المختلفة ، يجمع بين مختلف
الأسواق ، ويجعلها سوقاً واحدة تشمل المجتمع برمته . وهذه السوق تمتد إلى

(١) 1bid., pp. 238 — 293.

ما بعد المجهود المجتمعية ، وتميل إلى أن تكون طالية وإذن لا يكون الإتصال أو الإحتكاك في هذه الحالة كافيا . إذن يمكن المنتج من إستيعاب إحتياجات السوق ، سواء في الواقع أو من حيث التصور ، ولن يتمكن من رؤية حدود السوق ، طالما أنه بلا حدود . وهنا يصبح الإنتاج غير منظم ، وغير محكوم بقواعد أى تميز بأنه يخضع للصدفة ، مما يؤدي إلى خلق الأزمات التي تدمر الوظائف الاقتصادية ولو بصفة مؤقتة (١) .

وكما إمتد السوق وزاد حجمه ، ظهرت الصناعات الكبرى التي تعمل على تغيير العلاقات بين العمال وأصحاب العمل . ففي تلك الصناعات تحل الآلات محل الإنسان ، ويحل العمل الآلي ، محل العمل البدوي ، ويفرض على العامل نظام محدد يعزله عن أسرته طوال اليوم . بعد أن كان قد عزله أيضا عن صاحب العمل وجعله يعيش بعيداً عنه . وبطبيعة الحال ، فإن هذه الظروف الجديدة التي تتميز بها الحياة الصناعية تتطلب تنظيماً جديداً ، ولحسن السرعة المذهلة التي تتميز بها التغيرات الحادثة تكون معوقاً أمام التوفيق بين المصالح المتصارعة التي لا تمنح الوقت الكافي لحلها (٢) .

ولكن هل هناك من حل عمل لهذه المشكلة ؟ وما هو علاجها ؟ استخدم دوركيم منهج الحذف للإجابة على هذا السؤال ، وذلك عندما استعرض بعض الإقتراحات أو الحلول التي ربما تقدم في هذا الصدد ثم إستبعدها ، ومن بين هذه الإقتراحات : أنه بقاء ، أن وجود « العقود contracts » يعتبر ضرورياً لحل هذه المشكلة ، وقد ساق دوركيم ثمة مبررات لعدم جدوى العقود في

(1) Ibid , p 371.

(2) Ibid., p 371.

حل مشكلة انعدام تكامل الوظائف في عملية تقسيم العمل ، فليست كل العلاقات الاجتماعية جديرة بأن تتخذ الشكل القانوني ، كما أن العقد لا يتمتع بخصوصية الاكتفاء الذاتي ، بل ينطوي على قواعد وتعليمات معقدة للغاية ، علاوة على أن الصلات التي ينظمها العقد ، أو التي يصلح لأن يطبق عليها ، غالباً ما تكون قصيرة الأجل . ومن وظيفة العقد أنه يوقف الصراع ، ولكن الحياة الاجتماعية تكون مستحيلة بدون الصراع . كما أن هذه القواعد تفصل ذاتها عن تقسيم العمل في الحالة السوية ، ومعنى ذلك أنها إذا كانت تجمع بين الأفراد الذين يجدون معاً للحظات قصيرة جداً من أجل أن يتبادلوا الخدمات ، فإنها لن تتمكن من خلق أي فعل منظم . وأما العلاقات التي تقوم بين مجموعة الوظائف الجزئية ، فلا يمكن أن تخضع لنفس درجة التحديد والانظام . وهناك طرق معينة لردود الفعل المتبادلة تتكرر باستمرار وتصبح عادات متبعة ، وتتميز — بمرور الوقت — بأنها ضاغطة وذات قوة ، فتتحول إلى قواعد للسلوك ، ومعنى ذلك أن هناك نوعاً من الحقوق والواجبات التي تقوم بواسطة الممارسة وتصبح ملزمة ، إذ أن الماضي يحدد المستقبل ويرسم معامله . ولهذا فإن القاعدة لا تخلق حالة الاعتماد المتبادل الذي تجد الأعضاء المتضامنة ذاتها فيه ، وإنما تعبر عن نتيجة موقف معين ، وبالتالي ، لا يمكن للعقد أن يحل مشكلة

انعدام التكامل بين الوظائف^(١)

وهناك إقتراح آخر يثار أحياناً كعلاج لهذه المشكلة ، وهو توفير نوع من التعليم العام الذي يتلقاه العمال بجانب التعليم الفني والمتخصص ، ولكن حتى

(١) Ibid, pp. 365 — 366

إذا افترضنا إمكانية التخفيف من حدة الآثار السيئة المنسوبة إلى تقسيم العمل . بواسطة هذه الوسيلة فإنه لا يمكنها القضاء التام على تلك الآثار . فلا يمكن للتقسيم أن يغير من طبيعته إذا سبقه تعليم عام أو ثقافة شاملة . وليس من شك في أنه من المفيد أن يلم العامل بالمسائل التي لها طابع فني أو أدبي الخ .. ولكن ذلك من شأنه أن يقلل من إحساسهم بأنهم آلات ، علاوة على أنه يجعل التخصص صعبا بل ومستحيل (١) .

إن ما يحل هذا التناقض — في رأى دور كيم — هو القول بأن تقسيم العمل لا ينتج هذه الآثار نظرا إلى شيء كامن في طبيعته الخاصة ، ولكنه ينتجها في ظروف استثنائية . ومن أجل أن يتطور تقسيم العمل بدون أن يكون له هذا الأثر المدمر على الضمير الإنساني ليس من الضروري أن نمزجه بضداده ، وإنما يزم ، بل ويكفي أن يكون قائما بذاته ولا يقتحم أى شيء غريب عليه ، وإلا أفسدت طبيعته . ولا يوضح هذه الفكرة يشير دور كيم إلى أن دور كل وظيفة من الوظائف الخاصة ، لا يتطلب من الفرد أن يتغلق داخلها . وإنما يستلزم أداء هذا الدور ، أن يحتفظ مؤديه بعلاقات مستمرة مع الوظائف المجاورة له أو القريبة . - ويكون على وعى باحتياجاتها ، وبالتفسيرات التي تطرأ عليها . ولذلك فإن تقسيم العمل يستلزم من العامل ألا يفقد بصيرته نحو زملائه وشركائه في العمل ، وإنما يمارس معهم العمل ورد الفعل ، وإذن فهو لا يعتبر آلة تكرر حركاتها بلا وعى بمفزاها . ولكنه يعرف أن حركاته تتجه إلى هدف محدد ، ويشعر أنه يخضع شيئا ما . ومن أجل هذا ، فهو ليس محتاجا إلى أن ينفذ يصيرته إلى الأنتق الاجتماعي كله ، أو أن يحيط به

{1} Ibi, p. 37 .

علما . وإنما يكفي أن يلم فقط بما يمكنه من فهم أن أفعاله لها هدف يمكن وراءها (١) .

وكعلاج حاسم لمشكلة اللامعيارية ، قام دور كيم بوضع « مخطط للضبط الاجتماعي » يشتمل على نوعين من القواعد التي تنظم السلوك ، وهما :

١ - القواعد الأخلاقية المعاءة التي تستهدف الامتثال لنموذج الضمير الجمعي

وفي هذا الصدد يشير دور كيم إلى أنه إذا كانت هناك قاعدة للسلوك لا تقبل الجدل ، فهي التي نخططنا من أجل أن تحقق في ذاتنا الخصائص اللازمة للنمط الجمعي . وقد تحقق ذلك بالفعل ، ووصل إلى أقصى درجته . عند الشعور البدائية التي يتمثل الواجب الأول للفرد فيها ، في الارتباط بالآخرين والتشبه بهم ، وعدم التفرد بأي شيء شخصي فيما يتصل بالمعتقدات أو الأفعال . وفي الواقع أن الضمير الإنساني الذي يتعين علينا تحقيقه ، ليس شيئا آخر غير الضمير الجمعي ، للجماعة التي نعتبر أجزاء منها ، وهنا يتساءل دور كيم عن مكونات هذا الضمير الجمعي ، وخصائصه وموقع هذه الخصائص ويجب بانه إذا اعتقدنا أن هذا الضمير الجمعي (أي كلاً أسماء المثال الجمعي) هو مثال للإنسانية كلها ، فإن ذلك يعنى أنه يعتبر عاماً جداً ، وبمجردا ، لدرجة أنه يظهر عند كل الشعوب بلا تمييز . ولكن الحقيقة أن كل شعب يضع لذاته فكرة خاصة عن هذا النموذج تنبع من مزاجه الخاص ، كما أنه يعرض هذه الفكرة طبقا لتصوره الشخصي . وهذا يفسر لنا - حقيقة - أن لكل دولة مدرستها الخاصة في الفلسفة الأخلاقية التي تتمثل لطابعها القومى ولشخصية وطبها . ولعل من أهم وظائف تلك القاعدة . هي منع إثارة الضمير الجمعي ،

وبالتالى ، المحافظة على التضامن الاجتماعى ، ولن تتمكن هذه القاعدة من تحقيق هذه الوظيفة ما لم تتمتع بطابع اخلاقي . كذلك فإن التسامح إزاء تلك الذنوب التى تهدد المشاعر الاجتماعية العميقة ، سيؤدى إلى تفكك المجتمع . واختلال توازنه . ومن ثم - بأنه من الضروري أن تحدث مواجهة مباشرة لهذه الذنوب بواسطة الاستعانة برد الفعل المكثف الذى يرتبط بالقواعد الاخلاقية^(١) .

٢ - القواعد العملية المتمثلة بتقسيم العمل والتخصص

وهي مجموعة من القواعد التى تنظم الأشخاص من أجل أن يتخصصوا ، وتقوم بنفس الوظيفة العامة للقاعدة السابقة . إذ أنها تعتبر ضرورية لالتحام المجتمعات ، وذلك على الأقل فى مرحلة معينة من مراحل تطورها . للمجتمعات المتقدمة ، لا يمكنها أن تدعم ذاتها ، أو تضمن وجودها فى حالة من التوازن ، إلا إذا قسم العمل الاجتماعى فيها ، حيث أن انجذاب الشبه نحو الشبه ، لا يعتبر مسألة كافية لخلق هذا التوازن . وإذن ، فإذا كان الطابع الأخلاقى للقواعد ذات النوع الأول يعتبر ضروريا لها من أجل أن تقوم بدورها ، فهو ليس أقل ضرورة بالنسبة للقواعد ذات النوع الثانى . وعلى أية حال ، فإن كلا النوعين يحققان الحاجة الاجتماعية ، ولكنها يشعان ، تلك الحاجة على نحو مختلف ، لأن ظروف نفس الحياة فى المجتمعات ذاتها تعتبر متباينة وليس هناك ضرورة فى الاختيار بين هذين النوعين ، وإنما يتعين أن يعطى كل منهما ، المكانة التى تلائمها فى كل لحظة من لحظات التاريخ . وعلى أية حال ، فإن كل شىء يمثل مصدراً للتضامن ، هو فى حقيقته « أخلاقى » ، وكل شىء يحث الإنسان على تقدير الآخرين ، يعتبر أخلاقياً ، وكل شىء يحث الإنسان على تنظيم سلوكه من خلال أمور

أخرى غير الأهواء الشخصية : يعتبر أخلاقيا . وِذْنُ فلا أخلاق تذكرُ بُدْ
صلاية كلما كانت الصلات التي تقوم على تنظيمها : أكثر تعددا وتنوعا ، وقوة (١)
ولكن إذا كان دور كيم نجد في « الأخلاق » مخرجا من أزمة النـمـيـاريـة
ثما هو طابع تلك الأخلاق التي يمكن أن تنظم السلوك في المجتمعات الصناعية
المتقدمة ؟ وما هي مواصفاتها ؟ أنه يشير في هذا الصدد إلى أن وجود القواعد في
حد ذاته ، ليس شرطاً كافياً ولكن يتعين أن تكون هذه القواعد سليمة ،
وصحيحة ؛ ولكي تكون كذلك ، فمن الضروري أن تتميز الظروف الخارجية
للمنافسة بأنها متكافئة . وإذا تذكرنا أن الضمير الإنمى ، يصبح باستمرار
عبادة يمارسها الرد ، فسوف ترى أن ما يميز الأخلاق في المجتمعات المنظمة ،
هو وجود شيء لا يتميز بأنه أكثر إنسانية ، وأكثر رشادة بشأن تلك
الأخلاق . وبناء على ذلك ، فقد حدد دور كيم خاصيتين أساسيتين لهذه
الأخلاق ، وهما : أولا ، أنها لا ينبغي أن تكون (متعالية) فتوجه نشاطنا
إلى أهداف لا تعيننا بصفة مباشرة ، أو نجعلنا عبيداً لقوى مثالية ذات طبيعة
غذله عن طبيعتنا ، فتأخذ مسارها دون أن تشغل ذاتها بمصالح الإنسان .
وإنما يتعين أن تطالبنا بأن تنكر في زملائنا ، وأن تتميز بالإنصاف ونقوم
بواجبنا ، ونعمل في الوظيفة التي نستطيع إتقانها على أحسن وجه . وثانياً ،
ألا تكون هذه الاخلاق (ارضية) فتحدد (نموذجاً اخلاقياً) ملتصقا بالواقع
اشد الإلتصاق إلى درجة أن يحول دون (الرؤى عن بعد) او النظر إلى الأشياء
من منظورات اشمل وادسع ؛ وإنما يتعين أن تحدد (مثالا اخلاقيا) بفتح
لنشاطنا آفاقا واسعة ، ويضئ الطريق امام التكرار الحر (٢) .

(١) Ibid , P. 398

(٢) Ibid , pp 407 — 40٤

تعقيب

بعد تحديد المعالم الأساسية لنظرية (اللامعيارية) عند دور كيم ، يتعين تفسير ابعادها ، وذلك من حيث انها تعتبر متغيراً مستقلاً ، او معتمداً ، ومن منظور علاقتها بالتغير الاجتماعى ، وبالنظام الاجتماعى ، والضبط الاجتماعى . فقد قسرت (اللامعيارية) فى هذه النظرية باعتبارها حالة مجتمعية تتميز باضطراب فى النظام الاجتماعى ، وخلل فى التوازن ، وإنهيار للضوابط التى كانت تمارس نحو رغبات الإنسان ، وللمعايير ومستويات السلوك المدعومة إجتماعياً . واما آثار هذا الاضطراب فقد تمثلت فى : إرتفاع معدل الانتحار فى المجتمع ، وتفاقم الأزمات الصناعية والتجارية ، وإذن ؛ فاللامعيارية تمثل — من هذا المنظور — متغيراً مستقلاً او ناتجاً فى علاقتها (بالانحراف) كمتغير معتمد او تابع .

وفى نفس الوقت يمكن اعتبار اللامعيارية كمتغير معتمد او تابع ، وكظاهرة دائمة فى المجتمع المتقدم ؛ حيث اشار دور كيم إلى ان ازمة الاخلاق فى المجتمع الصناعى الحديث ، هى ازمة حقيقية ، تشير إلى حالة مرضية دائمة وفسر عوائل هذه الأزمة بالرجوع إلى التغيرات العميقة التى طرأت على بناء المجتمعات فى وقت قصير جداً ؛ فأدت إلى تحررها من النموذج الانقساسى أى (نموذج المجتمعات القبلية التقليدية) بسرعة مذهلة ، ودرجات لم يسبق لها مثيل فى التاريخ . فتراجعت الأخلاق التى كانت تتلاءم مع هذا النموذج الاجتماعى ، ولكن دون ان يحدث نمو آخر سريع ، يكفى لأن يملأ ذلك الحيز الذى اصبحت خالياً فى ضائير اعضاء المجتمع . ولقد تزعزع إيمان هؤلاء ، وفقد التراث تأثيره عليهم . كما ان الوظائف التى اضطرت لم يكن عندها الوقت الكافى لكى تكيف ذاتها مع بعضها ، ولم تعد الحياة الجديدة التى إنبتقت فضاة قادرة على ان تصبح منظمة على نحو يؤدى إلى إشباع الحاجة الى العدالة .

وفي هذا السياق تعتبر اللامعيارية متغيراً تابعاً في علاقتها بالتغيرات التي طرأت على بناء المجتمعات والتي تعتبر هنا (متغيراً مستقلاً) أو (سبباً) أساسياً لها .

وإذن ، فقد كان دور كيم ينظر إلى (التغير الاجتماعي) باعتباره سبباً للامعيارية ، ومطلقاً أساسياً لكل أزمة في المجتمع ، ومدمراً للنظام الذي طرأ على البناء الاقتصادي للمجتمع ، والذي برزته مظاهره على الصناعة والتجارة بوجه خاص . وأما (الضبط الاجتماعي) فقد كان له مكان هام في هذه النظرية ويتجلى ذلك بوضوح عندما أشار دور كيم إلى أن علاج هذا الشر (اللامعيارية) لا يمكن في محاولة إنعاش التقاليد والممارسات القديمة ، لأنها تعد ملائمة لظروف المجتمع الراهنة ، ولا يمكنها أن تحيا إلا حياة مصطنعة ومزيفة ، وإنما هناك إجراء يتعين علينا إتخاذ من أجل (تسكين هذه اللامعيارية) أو التخفيف من حدتها ، وهو اكتشاف الوسائل التي تتمكن من جعل (الأعضاء) التي مازالت تبتد ذاتها في حركات متنافرة ، تتعاون في إنسجام بواسطة إدخال مزيد من العدالة على علاقتها ، ومن خلال التخفيف التدريجي من حدة مظاهر عدم المساواة الخارجية التي تعتبر مصدراً لهذا الشر ؛ وطالما أن المجتمع الحديث يعاني من (أزمة الأخلاق) فإن العلاج الأمثل لهذه الأزمة ، يكمن في بناء نظام أخلاقي جديد ، أي في صنع (تشريع أخلاقي legislation morale) ويكون بمثابة الحل العملي لمشكلة اللامعيارية .

بقيت نقطة أخيرة تحتاج إلى الفاء المضيء عليها ، وهي التي تتصل بكيفية استخدام دور كيم لتحليل الوظيفي في نظريته عن اللامعيارية . فقد برزت أصابع دُر كيم في التحليل الوظيفي ، عندما أشار إلى (اللامعيارية) كما لو كانت تصيب العلاقات بين (الأعضاء) في عملية تقسيم العمل ، فتجعلها غير منظمة ، أو غير متسقة في إنصافها مع بعضها ، وفي إستمرارها ، واعتقادها المتبادل . ولكن :

ما الذى كان يقصده دور كيم بمصطلح « أعضاء organs » هـا ؟ وهل كان يعنى به الإشارة إلى الأشخاص لنتركين فى عملية عمل واحدة ، أى مشروع صناعى واحد ؟ أم كان هدفه غير هذا ؟ الواقع أن هذا اللفظ له معنى أشمل من ذلك بكثير : فالأعضاء المشتركون فى عملية العمل الاجتماعى ، يمكن أن يصنوا إلى : نظم المجتمع ، و مؤسساته ، وتنظيماته المختلفة التى وجدت من أجل إنجاز مهمة « العمل الاجتماعى travail social » . ولهذا - تعتبر الجماعات الثانوية ذات الطابع الرسمى : كالتؤسسات الصناعية ، والبيروقراطية ، ومؤسسات العمل ، والتجارة ، والصحة ، والتعليم ، والعلاج بمثابة « أعضاء » فى عملية تقسيم العمل ، ونفس الشيء ينطبق على الجماعات الأولية ذات الطابع غير الرسمى كالأسرة مثلا ، كما تعتبر « الطبقات الاجتماعية » أعضاء فى عملية تقسيم العمل ، وينصب الإهتمام هنا ، على طبقى : أصحاب العمل ، والعمال بوجه خاص ، وقد كان « دور كيم » يشبه المجتمع فى تحليله هذا بالكائن العضوى الحى الذى كانت أعضاؤه فيما مضى ، تقوم بوظيفتها بطريقة تلقائية ، منظمة ومتسقة ، وكان أساس ذلك هو الاعتماد المتبادل بين هذه الأعضاء . ولكن فى وقت ما ، نشطت بعض أعضاء هذا الكائن ، فأخذت تمارس وظيفتها على حساب الأعضاء الأخرى . ودون أن تضع لها أى اعتبار ، وهنا اضطربت حالة التوازن القديمة التى كان عليها هذا الكائن العضوى ، فأصيب بما يسمى « اللامعيارية » أى فقدان المعيار أو القاعدة القديمة التى كانت تنظم العلاقة بين وظائف أعضائه وعدم وجود قاعدة جديدة تحل محلها أو تقوم بوظيفتها (١) وأخيرا ، فإنه يتعين الإشارة إلى « المنطق » الذى استندت إليه نظرية اللامعيارية عند دور كيم ، أو الايديولوجية التى تكن وراءها ، أى

(١) ويد ، فاللامعيارية عند دور كيم هي نتيجة لاغتراب المهنة الصناعية الحديثة ، من نموذج المجتمع الانقسامى القديم segmental type

تحديد أساسها المذهبي . وذلك من خلال نقطتين أساسيتين : وهما :

١ — اقترح دور كيم من تشريع أخلاق ، كحل لمشكلة انلامعية .
فنظر إلى « الأخلاق » باعتبارها تسهم فى التضامن الاجتماعى أو تكون « مفيدة » بالنسبة له . وإذن . فقد فهمها على النحو الذى تميزت به فى الشعور البرجوازى بما هو مفيد . وكان يشبه من قالوا « ليس هناك شئ يتميز بأه أكثر قابلية للتطبيق من نظرية جيدة » عندما أشار إلى ما يعنى أنه ليس هناك شئ أكثر فائدة للمجتمع من الأخلاق . وقد كان دور كيم يعبر فى نظريته هذه ، عن المشاعر البرجوازية النفعية للطبقة المتوسطة فى فرنسا حينذاك .

٢ — يرتبط التأكيد على القيم الأخلاقية — فى وظيفة دور كيم — بالإهتمام بمشكلة النظام الاجتماعى soci 1 order بوجه خاص ، ويعض الأفكار المتصلة به ، وبعض الدعاوى المتعلقة بتدعيمه . وقد صاغ دور كيم التراث الذى انبثقت عنه الوظيفة وخاصة عندما ادعى أنه ما لم تقيّد رغبات الإنسان بقيود أخلاقية ، فإنه لا يمكن لأى تطور تكنولوجى مهما حقق من تقدم ، أن يشبع الرغبات . كما أنه نظر إلى التكنولوجيا باعتبارها قد تزيد من شهوات الإنسان ونزواته ، وبالتالى فإنها تخلق عدم الاتفاق بين المعتقدات ، وتسبب فى تدمير النظام الاجتماعى أو تهدده بالتدمير ، وإذن فالتطور الاجتماعى أو النمو التكنولوجى لم يعتبر بمثابة شرط كاف ، أو شرط ضرورى للاستقرار الاجتماعى ، من منظور هذه النظرية . وفوق ذلك فهى تنطوى على ادعاء واضح بأن القيم الأخلاقية المشتركة تعتبر شرطاً ضرورياً لاستقرار أى مجتمع ، كما أنها مرتبطة باللقائية التى يتدعم بها النظام ، ومعنى هذا أن كل ما يريده المجتمع هو عبارة عن « نظام اجتماعى تلقائى » يتمم بالتدعيم الذاتى ، وينبثق عن اشتراك الأشخاص فى مجموعة من القيم العامة :

وهو جدير بأن يسر تساونهم ، ويعزز قدرتهم على أداء واجبهم . وأما المحاولات التي تبذل في مجال العلم والتكنولوجيا ، فهي محاولات متعمدة أو مقصودة أكثر منها تلقائية ، ومن ثم فهي غير ملائمة للنظام الاجتماعي .

وإذا كان دور كيم يعتقد أن حل مشكلة « اللامعيارية » يكون ممكناً في حدود « الأخلاق » ، فإن ذلك يعني أنه يوصى بتدعيم النظام الاجتماعي بمعزل عن أية اعتبارات متصلة بنظم المجتمع الاقتصادية ، وببعدا عن أية مستويات تكنولوجية ، وفي هذه الحالة ، لا يحتاج الأمر إلى تغييرات جذرية أو تحولات جوهرية في التصنيع أو في بنائه الرأسمالي، وإنما يتم الحل « داخل حدود الاتجاه الصناعي السائد » أي في « إطار التصنيع الذي يدار بواسطة المشروع الحر » ، ومن أجل هذا ، فقد تميزت « وظيفة دور كيم » بتكريزها على هدف أساسي - وهو تدعيم الصورة القائمة للاتجاه الصناعي ، بواسطة تلك الأخلاق التي تعاون على تحاشي النقد الذي يمكن أن يوجه إلى نظم المجتمع القائمة ، ومؤسساته ، وطبقاته .

الفصل الثاني

النسق الإجتماعى والدافعية الانحرافية

- مقدمة .
- اولا : مصادر الانحراف .
- ثانيا : الانحراف والتضبط الاجتماعى .
- ثالثا : الانحراف والتنفذ الاجتماعى .
- تعقيب نقدي .

الفصل الثاني

النسق الاجتماعي والدافعية الانحرافية

مقدمة

كان بعد « الامتثال - والانحراف » كلمتا في فكرة « بارسونز » عن الفعل الاجتماعي والنسق الاجتماعي ، ذلك لأن إحدى جوانب التماذج الثقافية المشتركة التي تكون جزءاً من كل نسق للتفاعل الاجتماعي . تعتبر « معيارية » في أغلب الاحيان . ولما كان النموذج المعيارى السائد في المجتمع ، ينطوى على أساسيات نمط الاتصال ، وأن تكاملية التوقعات ، تنطوى على وجود مستويات مشتركة لما يعتبر موضعاً للاتفاق ، أو للسلوك الذى يعد موضعاً للتأييد ، فإن هناك توقعاً دائماً للامتثال مع متطلبات هذا النموذج المعيارى . وإذن ، فإن فكرة « الامتثال » كانت هي القاعدة الأساسية التي انطلقت منها نظرية بارسونز في الانحراف ، وذلك عندما قام بنحوص العمليات التي تنمو بواسطة « محاولات مقاومة الامتثال » للتوقعات الاجتماعية ، وبمجموعة الميكانيزمات التي توجد في الانساق الاجتماعية وتعمل على مواجهة هذه المحاولات أو الميول ، والتصدي لها .

وسوف ينصب تحليل نظرية « بارسونز » في النسق الاجتماعي والدافعية الانحرافية ، على محاولة الاجابة عن مجموعة تساؤلات أساسية ، وهي : لماذا يحدث الانحراف ، وماهي مصادره ؟ وهل يمكن السيطرة عليه أو ضبطه ؟ وكيف ؟ وهل يتخذ الانحراف أشكالاً تتوافق مع نوعية النظام السائد أو طبيعة البناء ؟ وهل يؤدي الانحراف إلى تدمير النظام الاجتماعي ؟ وماهي نتيجة الانحرافات المتراكمة التي فشلت ميكانيزمات الضبط الاجتماعي في وقفها أو

ردعها ؟ يمكن تحديد الاجابة على كل هذه التساؤلات ، من خلال التعرض لثلاث نقاط محورية في هذه النظرية . وهي : أولا ، مصادر الانحراف التي تمثل في : نمط التفاعل بين الأنا والآخر ، والموقف أو النموذج المعياري ، وطبيعة الدور . وثانيا ، ميكانزمات ضغط الانحراف ووقته ودثتها ، الانحرافات المتراكمة ودورها في التغير . وتتمتع لاشارة هنا ، إلى أن هذه النقاط الثلاث لن تعرض باعتبارها مستقلة تماما عن بعضها ، ولكنها تشكل جميعها كلاً متكاملًا يعبر عن نظرية الانحراف عند بارسونز ، واما الهدف من الفصل بين مكونات هذا الكل ، فهو تحليل عناصر كل مكون منها ، وتفسيره من حيث علاقته بنظرية بارسونز العامة ، وبعض النظريات الاخرى ، بقدر المستطاع .

أولاً) مصادر الانحراف

(١) - نمط التفاعل الاجتماعي :

إن الفكرة التي تشير إلى الانحراف باعتباره « اضطراباً في توازن نسق التفاعل » هي المنظور الأكثر اجماعاً في تحليل الانساق الاجتماعية عند بارسونز . ومعنى ذلك أن نطاق دافعية الفرد الذي يتصل بتحريكه أو دفعه نحو السلوك الانحرافي . يعتبر محصلة عمليات التفاعل الاجتماعي التي وجدت في الماضي وبه وبين الآخرين فالعمليات التفاعلية هي التي تؤثر في توجيه الدافع نحو الموقف ، وهذه هي الفكرة التي اعتبرها بارسونز بمثابة قاعدة لتحليل أصل الدافعية إلى الانحراف . فإذا أصيب نسق التفاعل « بالاضطراب disturbance » ، أدى ذلك إلى احباط نسق توقعات الأنا نحو الآخر ، ووقوع « التوتر » على « الأنا » أي تعريضه لمشكلة « توافق » (١) .

(١) Talcott parsons, the social system, Routledge and Kegan Paul, London, 1970, pp: 246 - 252.

ولقد ظم « بارسونز » تحليل مضامين مشكلة التوافق هذه ، من خلال إشارته إلى ثلاث قضايا ، وهي : أولا ، أن توقعات الأنا في نسق التفاعل ، تمثل جزءا من النسق الخاص بالحاجات التي تمارس ضغطها عليه بفرض الاشباع . وثانيا ، أن هذه التوقعات تعتبر منظمة بحيث تنطوي على صفة « بالآخر » ك موضوع مستهدف ^(١) . وثالثا ، أن نموذج القيمة الذي يحكم العلاقة يصبح مستديجا ، إلى درجة أن التعدى على حدوده يمثل إحباطا مباشرا لبعض « ميول الحاجة need - dispositions » عند الأنا . ويقدر ما تكون مشكلة التوافق « خطيرة » وذات أهمية لديه ، كأن عس السلوك المدمر الذي ظم به « الآخر » بعض المجالات الاستراتيجية لنسق التوجيه عند « الأنا » ، بقدر ما يتدفع الأنا لكي يعيد بناء توجيهه الخاص في جانب أو أكثر من هذه الجوانب الثلاث :

أ — إعادة بناء حاجاته الخاصة عن طريق الكبت inhibition ، أو بواسطة استخدام ميكانزمات دفاعية ، ومن بينها التصديق من شأن الحاجات التي لم تشبع .
ب — تحويل إهتمامه إلى موضوع آخر ، يتمكن من خلال تفاعله معه ، أن يقضى على التوتر في تفاعله مع « الآخر » الأول .

ج — نبيذ نموذج التوجيه القيمي الذي لم يمثل له الآخر ، أو إعادة تحديده بطريقة أخرى . ولكن لا يمكن التوصل إلى حل للتوتر في كل طريقة من الطرق السابقة ، إلا بواسطة عملية تعلم ناجحة ، يتعلم « الأنا » بواسطتها أن يكبت حاجاته ، أو يستبدلها بموضوع جديد ، أو يتحاشى النموذج القيمي أو يستبدله بنموذج آخر . ومعنى ذلك ، أنه في كل حالة من

(١) « الآخر alder » ما إما أن يكون دوما أي موضوعا إهتماميا ، أو ميار .

الحالات السابقة ، لا مفر من إعادة بناء التوازن إما مع الحالة المتغيرة للنسق ،
أو بواسطة ترميم النسق القديم .

ولسكن بارسونز يشير هنا إلى إحتمال قائم على مستوى الحالات الثلاث ،
وهو التوصل إلى « جل عن طريق التراضي أي بواسطة توافق الانا مع
الموضوعات الاجتماعية والنماذج المعيارية . والسؤال الهام في هذا الصدد هو :
كيف يمكن للانا أن يستمر في علاقته مع الآخر الذي سبق أن تسبب
له في الاحباط والتوتر ؟ يحدث أحيانا أن لا يتحاش الأنا « تركيز طاقته
النفسية his cathexis » على الآخر بواسطة إحلال موضوع بديل محله ، بل
يحفظ بهذا التركيز ، في نفس الوقت الذي لا يمكن فيه لهذا التركيز النفسي أن
يكون « غير مضطرب » . فلا مفر من أن يكون عند الانا ، رد فعل ضد
الاحباط الذي سببه له الآخر ، ويمثل رد الفعل هذا في العداوة hostility
ومعنى ذلك أن « توجيه طاقة التركيز النفسي » اكتسب طابع التناقض
الوجداني : حيث توجد عند الانا حاجة إلى حب الآخر أو الإعجاب به ،
ولسكن هناك أيضا محصلة الاحباط التي تنعكس على سلوك الانا في شكل
إتجاهات سلبية ، بل وعدوانية نحو الآخر . وبقدر ما يحدث ذلك ، أي بقدر
ما يتضح هذا التناقض الوجداني ، يصبح الانا معرضا لصراع عاطفي في
علاقته مع الآخر .

ولكن إذا وصل « البناء الدافعي » للانا إلى تلك الحدالة التي تتميز
بالتناقض الوجداني ، أي أصبح بناء دافعي مزدوج ambivalent motivational
structure ، فما هي إحتمالات معالجة التوترات الكامنة في مثل هذا البناء ،
أو إمكانيات حلها ؟ هنا يقترح بارسونز نوعين من البدائل ، هما : أولا ،
كبت أحد جانبي بناء التناقض الوجداني بحيث يحظى الجانب الآخر بالتعبير

الكامل . فإذا كان الجانب السلبي (العدوانى) هو المكبوت ، سوف يستمر الأنا فى الاتصال بالآخر والامتثال للنموذج المعيارى القائم . وأما إذا كت الجانب الإيجابى (الحب) فسوف يميل الأنا إلى التخلي عن إرباطه بالآخر ، أو إلى التعبير عن الميول السلبية التى تتمثل فى رفض الامتثال للنموذج المعيارى . وثانياً ، محاولة الأنا أن يعثر على أسلوب لإشباع كلا الجانبين من دوافعه المتناقضة . ولا يمكن لمحاولة كهذه أن تحقق نجاحاً إلا فى حالة الانساق التفاعلية المعقدة جداً ، وحيث تكون ظروف الإشباع وملاساته منفصلة ، أو يكون . عن الممكن العثور على موضوعات بديلة لإحدى جانبي بناء « الميل إلى الحاجة » أو لكليهما^(١) .

إن هذا البديل الثانى ، وهو الذى يمثل فى « محاولة إشباع الدوافع المتناقضة » ، له أهمية خاصة فى مناقشة البناء الاجتماعى للانحراف . ومن ثم ، يصبح الانحراف — من وجهة نظر بارسونز — هو تضاج التفاعل بين التناقضات الوجدانية فى النسق الدافعى (الأنا والآخر)^(٢) . وعند هذا الحد يكون « التفاعل بين التناقضات الوجدانية القائمة فى دوافع المشتركين فيه » هو مصدر الانحراف . وهنا يبرز تساؤل هام ، وهو : ما هي المقارقات الهامة فى توجيه الدافعية الانحرافية ؟ وما هي تصنيفات الانحراف الممكنة ، والتى بناها بارسونز اعتماداً على تحديد هذه المقارقات ؟ إن الإجابة على ذلك تستلزم أولاً تحديد محاور التمايز ، ثم الإشارة إلى أنواع الانحراف طبقاً لموجهات

(1) Ib'd , P. 283 .

(2) Ibid . , P. 255.

كل نوع (١).

٢ - الميل الاغترابي في مقابل الميل الامتثالي :

أطلق « بارسونز » على « المكون السلبى » negative component للبناء الدافعى المتصل بنسق التوقعات ، مصطلح « الميل الاغترابي إلى الحاجة alienative need-disposition » أما « المكون الإيجابى » positive component فسمى « بالميل الامتثالى إلى الحاجة » conformative need-disposition . وفى هذا المضمون النظرى ، يعتبر « الاغتراب جزءا من بناء دافعى للتناقض الذى جدانى ، أما « الامتثال » فليس كذلك لأنه يعبر عن الحالة المتوازنة لنسق التفاعل ، وهي حالة لا يعترىها أى صراع أو دافعية اغترابية . وهناك حالة أخرى تتميز بعدم وجود أى ارتباط بين الأنا والموضوع الاجتماعى أو إستدماج النموذج المعيارى ، وفى هذه الحالة لا يكون الإنجاء اغترابيا ، بل محايدا indifferent أو ربما يمكن تسميته باتجاه اللامبالاه . ولكن عندما ترجع الاندفاعية الاغترابية فى نفس الوقت الذى يكون فيه المكون الامتثالى مسيطرا على الاغترابي ، تسمى هذه الحالة « بالامتثال الاجبارى أو القهرى »

(١) يلاحظ أن بارسونز لم يستخدم مصطلح « أنواع الانحراف » ، وإنما جاء إستخدامه لها على سبيل المجاز فقط ، وقد فصل بارسونز إستخدام سميات أخرى : كتوجيه الانحراف deviant orientation ، و « الميل الانحرافى » deviant tendencies ، وربما كان تفسير ذلك بوالغة الإشارة إلى إختبارين أساسيين هما : أولا ، أن الميل الانحراف قدرة تتميز بنسبة لأنها تعمل بمجموعة معينة لتوقعات الدور ، وطبيعة « الآخر » أو الآخرين الذين يجرى التفاعل معهم ، بالنموذج البارزى أو النسقى القرع . وثانيا ، أن عدم سلوك نواصى التى يمكن أن تبنى من نفس السين - بأنها وظيفة البنية الوقت الذى وضعه الدافعى الشخصية فقط ، بل تتميز فى نفس الوقت - بأنها وظيفة البنية الوقت الذى وضعه ب. اندرسون .

« compulsive conformity » ، وعندما يكون المضمون الاغترابي مسيطراً على الامتثالى تمكس الحالة « إغتراباً إجبارياً أو قهرياً compulsive alienation »^(١) .

ب - الفاعلية في مقابل أنعدام الفاعلية :

يشير مفهوم « الفاعلية activity » هنا إلى دور الفاعل في عملية التفاعل الناتجة نسبياً ، فهو يتميز بأنه أكثر مبادأة ، وأكثر قدرة على ضبط هذه العملية مما تتطلبه توقعات الدور ذاته . وأما « أنعدام الفاعلية passivity » فهو يشير إلى توجيه نحو إتخاذ مبادأة أقل مما تتطلبه توقعات الدور ، وترك « الآخر » يضبط الموقف ، ويضبط ذاته بدرجة أكبر مما تتطلبه هذه التوقعات . وبناءً على ذلك ، صنف « بارسونز » النموذجين السابقين : الامتثالى ، والاعترابى طبقاً لما إذا كان التوجيه فاعلياً أو غير فاعلي في أساسه ، فوصل إلى مجموعة نماذج سلوكية إنحرافية وهي :

١ - التوجيه نحو الأداء القهري compulsive performance
orientation ، وهو الذى يحدث عندما يرتبط الميل الامتثالى بالفاعلية (وهذا هو نموذج التجديد عند ميرتون) .

(١) هنا يشير « بارسونز » إلى « ميكانيزم الدفاع الذاتى » وهو ميكانيزم سيكولوجى لإجلاء « الأنا » إلى إسهامه عندما يتميز بأنه يحمل مظاهر سلبية تجاه « الآخر » ، في نفس الوقت الذى يشتر فيه بحاجة ماسة إلى تدعيم علاقته به وبالفرضج الميارى ، فبدافع عن ذاته ضد حاجته إلى التبرير من مشاهره أو عواطفه السلبية . أو قد يميل إلى استخدامه في الحالة السلبية عندما يكون المحتوى الاعترابى مسيطراً ، فبدافع الأنا عن ذاته ضد حاجته إلى التبرير من مشاهره الإيجابية . ويسمى في علم النفس « التكوين العكس reaction formation » .

٢ — الانذعان القهري لتوقعات المكانة compulsive acquiescence in status - expectations ، وهو يحدث عندما يرتبط الميل الامتثالي بانعدام التفاعلية . (وهذا هو نموذج التعاقب بالشعائر أو المبالغة في أدائها عند ميرتون) .
٣ — التمردية rebelliousness ، وهي تعبر عن إرباط الميل الإغترابي بالتفاعلية (وهذا هو نموذج التمرد عند ميرتون) .

٤ — الارتدادية Withdrawal وهي التي تحدث في حالة إرباط الميل الإغترابي بانعدام التفاعلية (وهذا هو نموذج الانعزالية عند ميرتون) .

ج — التركيز على الشخص في مقابل التركيز على المعيار :

تعلق المقارنة الأخيرة بذلك التمايز بين التركيز على « الآخر » كشخص ، أى كموضوع إجتماعى ، والتركيز على النموذج المعيارى الذى يدعم التفاعل . وعندما دمج « بارسونز » هذه الأبعاد الثلاث (أ ، ب ، ج) توصل إلى ثمانية نماذج للانحراف ، بناءً على ما إذا كان التوجيه الامتثالى أو غير الامتثالى المرتبط بالتفاعلية أو بغير التفاعلية ، يعتبر موجهاً نحو الآخر كموضوع إجتماعى . أو كمعيار ، وهذه النماذج هي :

١ — السيطرة dominance وهي تظهر عندما يكون العنصر الامتثالى هو: السائد ، ويكون إهتمام الأنا منصباً على علاقته بالآخر كشخص ، فى نفس الوقت الذى يكون التوجيه فيه فعلياً . وفى علاقة السيطرة ، يسعى الأنا إلى وضع الآخر فى وضع معين يكون من المستحيل عليه فيه أن يفعل شيئاً آخر غير إنجاز توقعات الأنا .

٢ — الإذعان submission؛ ويشير إلى وجود العنصر الامتثالى وإرباطه بالتركيز على الآخر كشخص ، ولكنه يتميز بانعدام فعالية التوجيه ، حيث : يضطر الأنا إلى الخضوع إلى كل رغبة يديها الآخر .

٣ — العدوانية aggressiveness وهى توجيه انحرافى يكون المكور
الإغترابى لدافعية الأنا هو السائد فيه، وهنا يكون الأنا أقل إهتماما بالاحتفاظ
بعلامته إتجاهات الآخر نحوه ، وأكثر ميلا إلى التعبير عن ميوله الإغترابية
إلى الحاجة ، وأكثر فاعلية فى علاقته مع الآخر .

٤ — الانفصال القهرى compulsive independence وهو توجيه يتميز
بغلبه المكون الإغترابى ، وإرتباط ذلك بانعدام فاعلية الأنا ، وعدم الميل إلى
العدوان ، ولهذا فإن الحالة المتطرفة للانفصال القهرى هى التى تتمثل فى
« الانعزاله » .

٥ — القرض القهرى للمعيار compulsive enforcement وهو توجيه
إنحرافى ينبثق نتيجة للارتباط بين التوجيه الامثالى والفاعلية ، فى نفس الوقت
الذى يكون النموذج المعيارى فيه هو الذى يحتل المركز الأول فى الصراع .

٦ — التعلق الكالى بالطقوس perfectionistic observance وهو عبارة
عن الحاجة التى يبديها الأنا عندما يكون توجيهه إمتثاليا ولكنه يتميز بانعدام
الفاعلية تجاه المعيار .

٧ — الفساد incorrigibility ، وهو يحدث عندما يكون المكون الإغترابى
هو السائد ، ويكون نموده فاعليا ، وهنا يستخر الأنا من القواعد والقوانين
لا شئ إلا لأنها قواعد وقوانين ، ويهزأ بها ، ويتعدى عليها .

٨ — الهروب evasion من الامتثال للمعيار، وهى حالة تشير إلى إرتباط
المكون الإغترابى بالنموذج غير الفاعل ، وتمثل فى تحايل الأنا للمواقف التى
يمكن أن تعرضه لتوقعات وجزاءات معينة^(١).

موجهات التوجيه الإنحرافي

(نماذج الانحراف)

الفاعلية		إنعدام الفاعلية	
توجيه نحو الأداء القهرى		إنعان قهرى	
التركيز على الموضوعات الإجتماعية (الأشخاص)	التركيز على المعايير	التركيز على الموضوعات الإجتماعية	التركيز على المعايير
↓	↓	↓	↓
سيطرة إمتثالية	سيطرة (١)	فرض قهرى (٥)	إنعان (٢) تعلق كمال بالطقوس (٦)
تمردية		إرتدادية	
عدوانية تجاه الموضوعات الإجتماعية		إفصال	
سيطرة إغترابية	فسد	قهرى	هروب
(٣)	(٧)	(٤)	(٨)

ويشير « بارسونز » هنا إلى أن هذا التصنيف له أهمية كبرى لا لأنه مشتق من تحليل قضيه التفاعل فحسب، بل لأنه يؤكد وجهة النظر الدافعية التي أشار إليها « ميرتون » منذ بضع سنوات في بحثه المشهور عن « البناء الاجتماعي واللامعيارية »^(١). ومع ذلك فإن تصنيف بارسونز هذا، قد تخطى أفكار ميرتون وأضاف إليها الكثير، وخاصة عندما يستخدم مجموعته مكونه من ثلاثة متغيرات بدلا من متغيرين إثنين، وتوصل في نهاية الأمر إلى ثمانية نماذج للانحراف في حدود التوجهيات الفاعلية وغير الفاعلية والعلاقة الاغترابية والامتثالية بين الاشباع والحاجة داخل البناء الدافعي، وعلاقة الشخص بالموضوعات الاجتماعية وبالنماذج اللامعيارية. وإذن، يمكن أن ينطوى الانحراف على الضبط الايجابي لموقف معين أو على الاستجابة السلبية لتوقعات محدودة.

٢ — طبيعة الموقف أو النموذج المعياري

قد يرجع الانحراف إلى النموذج المعياري الذي يجمع على الفاعل أن يمثل له في موقف معين، ويكون ذلك في حالتين، وهما : أولا، عندما ينطوى هذا النموذج على مبدأ « الحياء الوجداني » وهو مبدأ يصعب الامتثال له في أحيان كثيرة؛ وثانيا، عندما يتميز بانعدام الوضوح، وبفقدان عنصر التحديد أو التخصيص^(٢).

أن الطرق التي يمارس « الضغط » بواسطتها على النسق الدافعي للفاعل، تختلف بوصفها وظيفة لنوع النموذج الذي يتوقع أن يمثل له الفاعل. وأفضل مثال على ذلك هو النموذج المعياري الذي يتميز بدرجة عالية من التركيز على

(1) Ibid , P, 257,

(2) op. cit., , 7 - 271.

« الحياد الوجداني affective neutrality » . وكل النماذج العياريّة ، تنطوي على عنصر أو عامل الحياد الوجداني الذي يعنى أن الامتثال لنموذج معياري معين ، لا يمكن أن يكون في حد ذاته مصدراً للشباع المباشر . وعلى أية حال ، فإن بعض النماذج العياريّة تفرض الحياد الوجداني على نطاق واسع حتى يشمل أقساماً عريضة من نسق الفعل ، أكثر مما تعمل نماذج أخرى . وفي مقابل ذلك ، توجد النماذج التي تهتم أكثر بتنظيم الاشباع المباشر ، وهي التي تقوم بتنظيم العلاقات الاجتماعية على أساس روابط المودة والحب . وهنا يشير « بارسونز » إلى أن المجتمع الأمريكي يوجه خاص ، وبما لديه من تأكيدات قصوى على الرشادة والتخطيط ، يعلق اهتماماً كبيراً على الحياد الوجداني ، ويطلب مستويات عليا من النظام في جوانب بالذات

وأما الاتجاه الواقعي الذي يمثل تطبيقاً لهذا المبدأ ، فهو الذي يتمثل في « الاتجاه إلى العمومية » الذي ينبثق عن الحقيقة التي مؤداها أن متطلبات العمومية تقاطع مع خصوصية الارتباطات بين الأشخاص (١) . ولذلك عندما تتضمن النماذج السلوكية تأكيداتاً قوياً على « الاتجاه إلى العمومية » لا يكون من الضروري تحريم بعض الميول النفسية « الطبيعية » فقط ، بل

(١) هنا لابد من التمييز بين مصطلحين على جانب كبير من الأهمية في نظرية بارسونز ، وهما مصطلحا : « universality » و « generality » فالمصطلح الأول يعنى « الاتجاه إلى العمومية » على اعتبار أن العمومية هي خاصية لسلوك الفاعلين الأفراد ، وذلك في مقابل « particularism » أي « الاتجاه إلى الخصوصية » . وأما المصطلح الثاني فهو يعنى « الشمول » على أساس أن الشمول خاصية لقراعد التي تحكم السلوك في مواقف معينة . وذلك في مقابل « specificity » أي « التخصيص » التي تنفي الوضوح والتعميد .

الارتقاء بها ، أى علاؤها الذى ينطوى على تطوير طاقة التركيز النفسي لجميع الاعضاء ، واستدماج قيمة المبادئ المجردة . ولا تكون هذه الخطوة الأخيرة التى تتمثل فى الاعلاء واستدماج المبادئ المجردة ، ممكنة إلا من خلال تطوير خاص للأبنية الدافعية « الثانوية » (١) . ولكن إذا كانت هناك صعوبة فى الامتثال للترفعات التى يضمها النموذج الخاص الذى ينطوى على مبدأ الحياء الوجدانى ، فنذلك يرجع إلى وجود عامل التناقض الوجدانى ، والصراع ، وهما عاملان يميزان الظروف المحيطة بعملية التنشئة الاجتماعية فى الطبقة المتوسطة الأمريكية ، حيث يميل الذكور ، داخل الأسرة الزوجية المنعزلة ، إلى تطوير حاجة معينة إلى الحب تتميز بقوة الارتباط وشدة الاعتماد . وهذه الحاجة فى حشد ذاتها ، تعد قاعدة رصينة لتحريك اللواقظ على النظم . ولكنها تعتبر فى نفس الوقت مصدراً لتوترات إضافية لأنها تمثل الحاجة الأخيرة التى يمكن أن تشبع بصفة مباشرة داخل نطاق ادوار الذكور الصارمة فى هذا المجتمع ، حيث أن فرص إشباع الحاجة إلى الاعتماد تعتبر محدودة جداً أمام الراشدين الأمريكيين ، إلا من خلال النماذج الانحرافية . وإذن ، فإن هذا الموقف الذى يشتمل على جانبين متناقضين ، وهما : ضرورة توصل الشخص الأمريكى إلى أعلى مستويات فى الحياء الوجدانى والعمومية ، ووجود مجموعة حاجات قوية إلى الاعتماد والحب التى يتميز بها هذا الشخص ، هو الذى يعتبر مصدراً أساسياً من مصادر التوتر فى المجتمع الأمريكى .

(١) سيحدد معنى الأبنية الدافعية الثانوية بعد ذلك ، وخاصة أدناه التفرع « ليكانيزمات .

منهج الدافعية الانحرافية » فى نظرية بارسونز .

وقد ترجع صعوبة الامتثال للنموذج المعيارى ، إلى طبيعة النموذج ذاته. إذ أن كل النماذج المعيارية تعتبر — إلى حد كبير — شاملة بالنسبة لمخصوصية المواقف التى تطبق فيها ، ومع ذلك فهناك مفارقات متعددة فى الدرجة التى يصدق عندها ذلك ، وكلما كان النموذج (أكثر شمولاً more generalized) وبالتالى أكثر تجريداً — برزت مشكلة (التفسير) . والعكس بالعكس فكلما تميزت توقعات الامتثال (بالتخصيص) وبرز فيها عنصر التفصيل زاد وضوحها وإنعدمت الحاجة إلى تفسيرها. وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن هناك نتيجة سيكولوجية ترتبط بعامل (عدم وضوح التوقعات) الذى ينجم بدوره عن تحول المعايير ، وهى التى تتمثل فى عدم الثقة الذى يتدخل فى نسق التوجيه ، ويؤدى إلى تعميق الدافعية إلى الانحراف . وبالإضافة إلى مشكلة التفسير ، توجد مشكلة القدرة على تطبيق المعايير البديلة ، التى تبرز بوجه خاص فى حالة النسق القانونى المطور ، حيث تتمثل أكثر وظائف المحاكم أهمية فى تحديد القواعد أو السوابق القضائية التى تعتبر ملائمة للحكم فى حالة معينة .

٣ — طبيعة الدور :

أكمل بارسونز بنوعه العوامل التى تتعلق بمصدر الدافعية إلى الانحراف والسلوك الانحرافى ، بعامل « صراع الدور » ^(١) . والمقصود بذلك تعرض التفاعل لمجموعة متصارعة من توقعات الدور المشروعة ، التى يعتبر الانحياز الكامل لكل منها مستحيلاً من الناحية الواقعية ، مما يحتم ضرورة التضحية ببعض هذه التوقعات ، أو إختيار بديل والتضحية بآخر . وفى أية حالة من

هذه الحالات ، يتعرض الفاعل لجزاءات سلبية ، كما أنه كلما كانت قيم الأدوار المختلفة مستدجة أكثر ، تعرض الفاعل لصراع داخلي يتميز بقسوته ، خاصة وأن الاحتمالات — كثيرًا — ما تكون محدودة أمام تجاوز الصراع أو الإرتفاع فوق مستواه عن طريق إعادة تحديد الموقف ، أو الهروب بواسطة كتمان بعض الأدوار أو الاحتفاظ بسريتها ، والفصل بين المناسبات . ويمكن أن تظهر مقدمات صراع الدور ، في الصعوبة التي يواجهها الأنا لتحقيق توقعات أحد « الآخرين » ممن يفسرون المعيار في إنتاج النموذج الامتثالي الإجباري الذي يتطلب كماله الأداء ، وصعوبة تحقيق توقعات « الآخر » الذي يرتبط في نفس الوقت بتفاعل وثيق مع « الأنا » ويتطلب منه الامتثال للمعيار عن طريق ممارسته للتمرد الذي يتميز بالفاعلية نحوه ، ومعنى ذلك أن كلا من « الآخر الأول » و « الآخر الثاني » يوقع تبادلية إيجابية من الأنا ، وهي مسألة عسيرة في التنفيذ .

وهناك حقيقة أخرى لا بد من الإشارة إليها ، وهي أن أي فاعل ، يقوم بعدة أدوار في نفس الوقت ، وأن هذه الأدوار تتضمن مفارقات في النموذج ، وفي العلاقات مع الآخرين ممن ترتبط مصالحهم وإنتاجاتهم بمصالح الأنا وإنتاجاته بطرق مختلفة . ولذلك ، يجب التوفيق بين هذه المفارقات ، أو معادلتها على التوافق عن طريق تنظيم أو تركيز المطالب التي تتطلبها توقعات الأدوار المختلفة التي يقوم بها الفاعل ، ويحدث هذا التنظيم عن طريق « تدرجات الأولوية priority scales » وتحديد الزمان والمكان ، واختيار « الآخرين » الملائمين لكل دور . ومن ثم ، فإن هناك دائماً مجموعة أنشطة لها رفاؤها الملائمين ، والتي لا يلائمها غيرهم ، ويكون لها توقيتها وزمنها الملائمين .

وفي هذا الصدد ، يميل المكون الدافعي الإنحرافي الذي يتصل بفئة معينة

من توقعات الدور ، إلى قلقلة التوازن الدقيق . ومثال ذلك أن الحاجة الإجبارية أو القهرية إلى التفوق في الدور المهنى ، قد تدفع الفاعل إلى تجاوز أوقات العمل المحددة ، والتعدي على الأوقات المخصصة أساساً لأدائه الأسرية ، وهذا يجعله يشعر بأنه معرض لصراع التوقعات الخاصة برئيسه في العمل ، وتلك التي تتمثل بزوجه ، مما يؤدي بدوره إلى ظهور عوامل التوتر في علاقته الزوجية ، مع احتمال أن يؤدي ذلك إلى تعميق دائرة الانحرافات (١) .

ثانياً : الانحراف والضبط الاجتماعي

اعتبرت نظرية الضبط الاجتماعي ، الوجه الآخر لنظرية مصادر الاتجاهات الانحرافية ، فهي عبارة عن تحليل لتلك العمليات التي توجد في النسق الاجتماعي وتميل إلى التصدي لهذه الاتجاهات ، وتحليل للظروف التي تعمل في ظلها مثل هذه العمليات . كما أن نظرية الضبط تشبه نظرية الانحراف من حيث أنها لا بد وأن تكون منسوبة إلى حالة معينة لتوازن النسق أو النسق الفرعي (٢) . فكان التوازن الثابت *stable equilibrium* لعملية التفاعل ، هو الذي يمثل النقطة المرجعية الأساسية في تحليل الضبط الاجتماعي ، علماً بأن حالة التوازن الثابت ، هي نقطة مرجعية نظرية فقط أو أنها أساس للتحليل ، حيث لا يمكن أن نعثر في الواقع الأميريقي على نسق اجتماعي يتميز بأنه في حالة من التوازن التام

(١) يضيف باوسونز فكرة أخرى إلى هذا السياق ، وهي التي تشير إلى أن الصراع قد لا يصدر من قبل الأنا ، بل يكون مفروضاً عليه نتيجة لسوء تكامل النسق الاجتماعي ذاته . ويحدث ذلك خاصة عندما توجد الصراعات بين الجماعات التي ليست بينها عضوية متداخلة ، نظراً لاختلاف قيمها . ومعنى ذلك أن صراع الدبر هنا ، هو صراع بين أدوار أشخاصين ينجم عن صراع قيمى بين قيم الجماعات التي ينتمون إليها .

أو التكامل المطلق . وقد انصب إهتمام هذه النظرية حول جانب واحد من التفاعل ، وهو إحباط *forestalling* نماذج الاتجاهات الانحرافية التي نوقشت أثناء معالجة القسم الأول من نظرية بارسونز . ولكن ميكانيزمات إحباط الانحراف ، أو الضبط الاجتماعي ، لا تسعى إلى القضاء على عوامل الانحراف ، بل تعمل على الحد من آثارها ونتائجها والحيلولة دون تسربها إلى الآخرين .

ويشير « بارسونز » إلى وجود علاقات وثيقة بين عمليتي : التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي ، إلى درجة يمكننا من أن نأخذ من بعض عمليات التنشئة ، نقطة مرجعية لتطوير إطار ، نحلل من خلاله عمليات الضبط الاجتماعي (١) . فجوانب الضبط الاجتماعي للمناعة *preventive* تتكون من العمليات التي تعلم التفاعل ألا يتخطى في عمليات الانحراف ، أو يورط فيه ، وهي تتمثل في تعليم التفاعل أن لا يفعل أفعالا معينة ، أكثر مما تعلمه كيف يقوم بأفعال معينة لها طابعها الإيجابي . وفي نفس الوقت ، تعتبر جوانب إعادة التوازن ، حالة خاصة في عملية التعلم ، إذ أنها تنطوي على عدم تعلم *unlearning* العوامل الاعتراضية في البناء الدفاعي . ولذلك ، يوجد الطريق إلى العلاقة بين عمليتي التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي ، في الحقيقة التي تشير إلى أن كلا العمليتين تتألفان من عمليات للتوافق أزاء التوترات (٢) .

(1) op. cit. p. 293

(٣) يشير « الزنتر » *strain* أربعة نماذج لردود الأفعال ، وهي : القلق *anxiety* والحبال المسح *fantasy* ، والسداوة *hostil* ، أو ردود الفعل الارتدادية *aggressive hitting-back reactions* والاضحية *hitting-out* ، ثم المقاييس الدفاعية *defensive measures* التي تحاول الحد من الانحراف عن توجهات الإلما .

ولقد انصب اهتمام هذه النظرية ، على جوانب نسق الضبط الاجتماعي التي تتميز بأنها أكثر كونا (١) ، وهي تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية ، يمكن تحديدها على النحو التالي : أولا ، عنصر الصمود support أو التحمل ، وهو الذي يتطلب على استمرار الأنا في علاقة تضامن مع الآخر برغم كل التضحيات ، أي قدرته على الاحتفاظ بأمن العلاقة ، واستقرارها ، وبقايتها من التوتر . وفي هذا الصدد ، يعتبر استقرار اتجاهات الحب عند الأم في المراحل الحرجة للتنشئة الاجتماعية ، نموذجا أساسيا على هذه الحالة . وهنا يعتبر التوجيه الجمعي عند المعالج ، واستعداده لمعاونة المريض ونهجه ، نموذجا آخر ، ومع ذلك ، فإن عنصر الصمود لا يمكن أن يكون غير مشروط أي لا يمكن أن يكون الصمود لانهائيا ومطلقا ، لأنه سيحول في هذه الحالة إلى شيء أشبه بكفاءة المنحرفين . وثانيا ، عنصر التسامح permissiveness ، فلا يمكن أن يكون الصمود فعالا كوسيلة لإعادة التوازن والعودة إلى حالة استقرار العلاقة ما لم يكن هناك تسامح في نسق النموذج الذي انحرف عنه الأنا . ومثال ذلك أننا لا بد من أن نتوقع دائما ، أن الأشخاص الذين يقعون تحت ضغط معينة ، ويعرضون لتوترات شديدة نتيجة لهذه الضغوط ، سوف يتصرفون بطرق معينة ، وإلى درجة معينة أيضا ، وبذلك أو يفعلون أشياء لا يسمح لهم بها إذا كانت الظروف سوية ، أو كانت أوضاعهم ملائمة ، وينطبق ذلك على الطفل الذي يكون في حالة توتر أثناء عملية التعلم . وثالثا ، عنصر التشدد restriction ، والمقصود به تضيق حدود العلاقة ، أو جعل الارتباط «جزئيا»

(١) جوانب نسق الضبط الاجتماعي الدائرية والأكثر إثراء وسكونا the subtler underlying motivational aspects of social control system.

وفي هذا الصدد، تتمثل أكثر صور التشدد أهمية: في رنض « الآخر »^(١)،
يحقق بعض التوقعات التي طورها « الأنا » أو شكلها تحت ضغط قلقه، أو
خيالاته الجامحة، أو عدوانيته، أو رغبته في الدفاع عن ذاته^(٢).

وجدير بالذكر هنا، أن « ميكانيزمات العزل insulation mechanisms »
احتلت مكانا هاما في نظرية بارسونز للضبط الاجتماعي، وذلك بعد الأهمية
الأولى التي احتلتها عناصر الضبط الكاملة. حيث اهتمت هذه النظرية بتفسير
تلك للميكانيزمات، من خلال وظيفتها في منع عوامل الصراع الكاملة في
الثقافة والبناء الاجتماعي، من أن تظهر في سلوك الأشخاص على شكل صراع
مكتشوف^(٣). وهناك ثلاثة ميكانيزمات للعزل، وهي: أولا، التكوين
النظامي institutionalization وهي عملية، تتمثل إحدى وظائفها الأساسية
في أنها تعاون على « ترتيب ordering » الأنشطة المختلفة، والعلاقات
المتشعبة، حتى تشكل نسقا منظما إلى درجة كافية، يهدف إلى خفض الصراع
على المستوى الاجتماعي. وهناك جانبان على درجة كبيرة من الأهمية لهذا
الترتيب، يتمثل الجانب الأول منهما في تصميم جدول زمني، يحدد أوقانا
مختلفة للأنشطة المتباينة التي يقوم بها الأعضاء، وهذا من شأنه أن يحول دون
التداخل بين مطالب الأنشطة المختلفة. وأما الجانب الآخر، فهو عبارة عن
عن وضع الأولويات النظامية، وهو جانب يحتل أهمية خاصة في المجتمعات التي
تعرض للتغيرات السريعة، وحيث لا يكون هناك مفر من الاندماج في أدوار
ومواقف لها مطالبها المتصارعة التي تعتبر مصادر لصراع كامن وخطير، لا

(١) op, cit, pp. 299 — 300.

(٢) op, cit, p. 308

يمكن التخفيف من حدته إلا بواسطة تصميم مقياس مشروع الاولويات ينبع من طبيعة النسق القيمي في المجتمع . وفي المجالات التي لا يكون فيها مخطط الاولويات محدداً بدقة ، يتعرض الاشخاص لانحرافات شاملة ؛ وقد أشار « ميرتون » إلى هذه النقطة ، اشارة صريحة ، عندما ذهب إلى أن التعرض لمواقف تنطوي على هذا الصراع دون وجود « أولويات نظاميه للالتزام » ، يعتبر مظهراً هاماً من مظاهر اللامعيارية . وثانياً ، ميكانيزم مكافحة التوتر ، وهو يشتمل على مجموعة ظواهر فست على اعتبار أنها تقوم بوظيفتها كوسائل للتغلب على التوترات التي يتعرض لها الاشخاص في مناسبات معينة ، مع محاولة خفض نتائجها المدمرة إلى الحد الأدنى . وفي هذا الصدد تعتبر « الشعيرة » من الظواهر التي تتيح الفرصة للاشخاص لكي يعبرون بطريقة رمزية عن رغباتهم ، وعن توتراتهم العاطفية المرتبطة بموقف التوتر . وهي تتميز بأنها عامة ، في نفس الوقت الذي تؤكد فيه الاهتمام الجماعي بالموقف ، وتدعم الاتجاهات القيمة السائدة ، وترتبط بأحداث معينة : كالزواج ، والولادة والموت . ويضاف إلى الشعيرة كوسيلة لمكافحة التوتر ، ما يسمى « بالنظام الشانوى » . وهو عبارة عن مؤسسة تتميز بمظهرها المتسامح ، وتعد بمثابة صمام أمن للنسق الاجتماعي ، كما هو الحال بالنسبة لتقاسف الشباب الأمريكية ، التي ترضى طابع الشرعية على بعض أنواع الهوايات والالعب الرياضية بحيث تعاون على الحد من نسبة الانحرافات ، أو تؤدي إلى عدم ترابطها . وثالثاً ، ميكانيزم البراعة ، وهو ميكانيزم عازل ، على مستوى العلاقات الشخصية ، يمثل في التحاشي المقصود للتعبير عن بعض المشاعر ، أو إظهار بعض التساؤلات التي يمكن أن تدمر نسق العلاقة إذا طرحت على نحو مباشر .

ثالثاً : الانحراف والتغير الاجتماعى

حدد « بارسونز » علاقة الانحراف بالتغير الاجتماعى عندما أشار إلى أن ميول السلوك الانحرافى البنائية - structured deviant behaviour ten - dercies التى لم تصحح بواسطة ميكانيزمات الضبط فى النسق الاجتماعى ، تشكل إحدى المصادر الرئيسية للتغير فى بناء هذا النسق (١) ، (٢)

هنا أتساءل : ما الذى كان يقصده « بارسونز » بميول السلوك الانحرافى البنائية ؟ وما هو معنى مفهوم « التغير فى بناء النسق الاجتماعى » عنده ؟ وإذا كانت ميول السلوك الانحرافى البنائية ، تحدث - على حذوقه - فى طاعات فرعية sub - sectors من المجتمع ، فهل توجد لدى هذه الميول إمكانية للسيطرة على المجتمع بأكمله ، فتصبح شاملة ؟ يجيب بارسونز على هذه التساؤلات من خلال التعرض لنموذجين من نماذج التغير ، وهما :

(١) OP. cit. , P. 321.

(٢) لومط إنبال « بارسونز » على استخدام لفظ « structured » وتفضيله على لفظ « structural » وذلك على أساس أن الال بشر إلى كل ما ينبثق من طبيعة البناء ذاته ، ثم يستوعب داخله مرة ثانية ، فلا يفرط عليه إصرار دائم بين عناصر صفة كرامة وعناصر قديمة - إذ أن الجديد يستوعب دائماً داخل البناء القائم ، وبالتالى يصبح institutionalized أى متميز بالنظامية ، أو أنه يتحول إلى نظام ويفقد طابع الحداثة فيه . ولذا يرى بارسونز أن الحركات الراديكالية تفقد راديكالياتها باستمرار وتتحول إلى نظم قائمة ، لها تنظيماتها الاجتماعية وميكانيزماتها فى الصمد والتوافق ، وأن الثورة تنفذ طابعها الثورى ، أو تتركز عندما تتحول الجماعة الثورية إلى طبقة حاكمة تمنى الحفاظ على حالة النسق القائمة ، وتنادى بتدعيم النظام ، وتحقيق الامن.

أولاً ، سيطرة الحركة الثورية ، وهي عبارة عن تغير مفاجئ في التوازن الكبير للنسق الاجتماعي ، يحدث بواسطة تصاعد حركة « ثورية » تقوم بتنظيم مجموعة من التوجهات الدافعية الاغترابية المتصلة بالنظام السائد ، أي الميول المضادة له . وثانياً ، التحول التوافقي للحركة الثورية ، فبعد أن تسيطر الحركة الثورية ، وتصبح شاملة ، يبدأ النسق في إستيعابها ، بواسطة تكييفها لمقتضيات الاستمرارية ذات المدى البعيد . وجدير بالذكر هنا ، أن هذين النموذجين يمثلان مرحلتين لنفس العملية التي يمكن أن تتمثل في الحركة « السياسية » التي تعيد تنظيم المجتمع العالمي (كما هو الحال بالنسبة للحركات النازية والشيوعية في العصر الحديث) أو الحركة الدينية على مستوى النسق القيمي .
الديني الترتيبات (١) .

وهناك أربعة ظروف مواتية ، أو شروط ينبغي توافرها من أجل أن تنتشر « سيطرة الحركة الثورية الكاريسمية » على نطاق واسع ، وتحقق أهدافها في النسق الاجتماعي ، وهي :

١ — وجود عناصر دافعية إغترابية ، تتميز بالإنتشار على نطاق واسع ، وتكون موزعة بطريقة خاصة على فئات من الشعب تتميز بكثافة كافية . والمقصود بالعناصر الدافعية الاغترابية ، مظاهر التوتر المتعددة ذات المصادر المختلفة ، والتي لا تعتبر أموراً عشوائية بالنسبة لبناء النسق الاجتماعي الذي تحدث فيه ، بل إنها تمثل إغتراباً عن نماذج نظامية خاصة ، وعن رموز ترتبط بهذه النماذج . كما أن الدافعية الاغترابية تعتبر مستلزماً لنمو الحركة الثورية ، واكتنفاً تتميز بأنها مجرد دافعية كامنة نحو التغير ، ولذلك فإن قوتها قد تتبدد وتتفشع بطرق عديدة من خلال الخيالات الجامحة ، أو الاستفراق في أحلام

اليقظة ، أو التورط في اجريمة ، أو الاصابة بأمراض عقلية ، أو نفسية أو جسمية تقسية (١)

٢ — تنظيم جماعة أو حركة ثقافية فرعية إنحرافية ، وهذا هو المستظم الثانى لنمو الحركة النورية ، وهو لا يتوفر إلا إذا فشلت ميكانيزمات الضبط الاجتماعى فى مكافحة العناصر الدافعية الإغترابية الكامنة ، وفى السيطرة عليها وفى هذه الحالة تتكون الجماعة الثقافية الفرعية الإنحرافية ، وتعمل على تقوية الميل الإنحرافى ، وتعزيزه ، وتبريره ، مما قد يؤدى إلى إستغلال الدافعية الإغترابية الكامنة عند قطاعات أخرى فى المجتمع ، خاصة وأن اندماج من لديهم دافعية إنحرافية فى جماعة متكاملة ، يمكنهم من تحاشى نسبة غير قليلة من أجزاء التفاعل الاجتماعى السوى ، لأن كلا منهم يعزز إنحراف الآخر بواسطة توفير « آخر » لتوقعات « الأما » ، وهذا الآخر هو الذى سوف ينهض بتبادلية هذه التوقعات فى الاتجاه الإيجابى . ومعنى ذلك أن البناء الدافعى يميز فى هذه الحالة « بالانشقاق » - فهو يعبر عن الجانب الإغترابى السلبي تجاه البناء النظامى القائم ، وعن الجانب الإيجابى داخل الجماعة الثقافية الفرعية التى يتميز أعضاؤها بالامتثال القهرى لمتطلباتها

٣ — تطوير إيديولوجية (أو مجموعة معتقدات دينية) يمكنها أن تطالب بالشرعية لذاتها فى حدود بعض رموز الإيديولوجية النظامية السائدة . وفى هذا الصدد يبره هارسون - مكايه تطوير إيديولوجية جديدة بواسطة إستخدام إيديولوجية قديمة . - دشارة إلى أن إيديولوجيات التى تتميز بها المجتمعات

(١) هالدات قترح هارسون استخدام ما يسميه « ميكانيزم مكافحة التوتر » وهو أحد ميكانيزمات الصمد لاجتماعى التى التى تستهدف منع عوامل الصراع الكامنة فى الثقافة والبناء الاجتماعى . من أن تظهر له سلوك الإشغاف على شكل صراع مكتوف .

المعقدة ، تفرد بخاصية هامة وهي الانفتاح أو المرونة ، أى قابليتها لاستيعاب رموز ثقافية مختلفة في طبيعتها عن الرموز الأصلية لها ، فالصفة الإيديولوجية غالبا ما تكون عامة جداً ، ومتميزة باستعدادها للتوافق مع الحركة الانحرافية بحيث ألا تتميز هذه الحركة بالعنف الشديد أو التطرف الواضح . ومن الأمثلة التي تذكر في هذا الشأن ، إشتقاق إيديولوجيا اليسار الثوري ، من الإيديولوجيات « الليبرالية الديمقراطية » في العالم الغربي . ولذلك فإن توفر مثل هذه الإيديولوجية التي تشتمل على رموز ذات تأثير كبير وشامل على المجتمع ، وتقوم بنقد النظام القائم ومهاجمته ، يعتبر شرطاً أساسياً لتحول الثقافة الفرعية الانحرافية إلى حركة ينتظر لها أن تحقق سيطرة على المجتمع برمته .

٤ — تحقيق الاستقرار لجوانب النسق الاجتماعي التي إصطلهت بها الحركة ، أو التي مستها ، للتوصل إلى توازن المجتمع . وتتمثل النقطة المحورية هنا ، في تنظيم نسق القوة المتصل بالدولة ذاتها ، فإذا أردنا تحديد أسباب عدم نجاح ثورة اليسار في أية دولة من الدول الصناعية الكبرى ، يتعين أن نشير إلى هذا الشرط الرابع .

ولا يمكن أن يتحقق الاستقرار في جوانب النسق الاجتماعي التي اصطلمت بها الحركة الثورية ، إلا من خلال عملية التحويل التوافقى لهذه الحركة ، ويتم ذلك بتوافر شروط معينة يمكن تحديدها على النحو التالى :

١ — الاستعداد للقيام « بعملية التنازل oucession » فطالما أن النسق العقائدى الثورى ، يشتمل على عناصر بوتوية ، يعين إذن تطوير « براءات توافقية » تتميز ببعض التنازلات . وأما عن الشكل الذى سوف تتجده عملية التنازل ، ونوع نظامها وعملياتها المختلفة ، فتلك مسألة مردودة بضمون

الإيديولوجية ذاتها . وبدرجة اليوتوبية التي تتميز بها . وحتى إذا كانت هذه الدرجة غير متطرفة ، فإن الميل إلى التنازل سيكون قوياً لأن نموذج الحركة الثورية الدافعي المسيطر ، يتميز بأن يلزم قادتها بالتوجه نحو « مبادئ » والاستعداد لعقد تنازلات « سوية » لتحقيق مقتضيات النسق الاجتماعي الملائم . وليس أدل على ذلك من تنازل معظم الحركات الراديكالية في العالم الغربي عن كثير من العناصر اليوتوبية الماركسية المتصلة بالنظر إلى نظم معينة: كالأسرة ، والملكية الخاصة ، وغيرها .

٢ — القيام بعملية إعادة التنظيم reorganization من جديد . حيث أن التركيب الدافعي لأبه حركة ثورية ، غالباً ما يتميز بأنه مزدوج « في بنائه » والمشاركة في الحركة الثورية ذاتها ، تسمح بتيسير الصراع ، ومع ذلك يحتاج نجاح الثورة إلى قيام ميكانيزمات الدفاع والتكيف بهما . إن سيطرة الحركة الثورية ، تحتم على المشاركين فيها ، وهم الذين تحولوا من دائرة « التناقض » إلى دائرة « الضبط » ، أو من دائرة « الثورة » إلى دائرة « الحكم » — أن يقوموا بعملية تنظيم جديدة ، فلم يعد النظام « نظامهم » بل « نظامنا نحن » . وإذن فإن الصراع الأساسي يتحول من صراع بين الحركة والمجتمع ، إلى صراع بين « مبادئ » الحركة ذاتها ، وميل أعضائها إلى إستخدام الضبط تجاه المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم إلى الردع ، التي تتمثل إحداها في : الحاجة إلى الامتثال للنماذج التي كانت تسود المجتمع القديم الذي حاول هؤلاء القضاء عليه أو تغييره . وفي هذا الصدد ، تبرز عملية ظهور الحاجة إلى إسترجاع عناصر معينة للنظام القديم ، وإستبقاؤها في هيئة أنظمة الثوري ، مصدر هاماً من بين المصادر الرئيسية للميل إلى « التخفيف من حدة » الصراع الراديكالي لثورة ذاتها ، يضاف إليه مصدر آخر وهو « موقف الصراع مع العالم الخارجي » الذي تحد الثورة ذاتها معرضه له ، والذي يترتب عليه انتهاء حالة الانفصال بين الحركة

النظرية وبين الوطنية petrigian ، وبذلك تم « العودة إلى الوضع السابق »
أى الرجوع إلى حالة الإستقرار فى النسق (١) .

تعقيب نقدي :

بعد عرض نظرية بارسونز فى النسق الاجتماعى والدافعية الانحرافية،
يعين أن نلمس بعض جوانبها بالتحليل النقدي ، وذلك بواسطة الاستعانة
ببعض وجهات النظر ، وخاصة التى تحمل طابع المعارضة :

١ — تغير القيم المتضمنة فى نظرية الانحراف الوظيفية . فعلى الرغم من
أن اتجاه بارسونز كان محافظا « إلا أنه يمثل خطوة نحو التحررية إذا قورن
بدوركيم » . وليس أدل على ذلك من أن بارسونز لم ينظر إلى الأفراد من
منظور النظام الاجتماعى والتضامن ، كما أنه لم يشر إليهم كأدوات الضمير
الجمعى ، مما دفع الكثيرون إلى القول بأن القيم المتضمنة فى نظرية
الانحراف الوظيفية ، تغيرت إلى حد كبير ، إذا قورنت وظيفية بارسونز
بوظيفية دوركيم . ويصر « هولدنر » هذا التغير بقوله إن الوظيفية إنتقلت
من الثقافة البرنسية بما تتميز به من تقاليد محافظة وعتيقة، إلى الثقافة الأمريكية
الأكثر تحرراً (١)

٢ — التفاضى عن الوظائف الإيجابية للمعيارية . إذ أن فشل النسق
التصورى لبارسونز ، فى التركيز على الفرد كوحدة متميزة ، جعله يتفاضى عن

(1) op. cit., pp. 525 — 527

(2) Alvin Gouldner., The Coming Crisis of Western Sociology;
Heinemann E. B. Lodon - New Delhi, 1970, pp. 195—196.

فكرة أساسية ، وهي أنه عندما يفشل النسق الاجتماعي في حل مشكلاته ويصدع نتيجة لهذا ، فذلك لا يخفى بالضرورة إختفاء الأفراد أو انتهاءهم من الوجود . وفي هذا الصدد ، يشير « جولدنر » إلى انقسام النسق الاجتماعي إلى مكوناته المتأيزة ، أو إلى جماعات أولية صغيرة ، أو مجموعة أفراد ، يستمررون في وجودهم حتى بعد انتهاء النسق . فمن وجهة نظر هذا النسق الاجتماعي المحدد ، نكون حالة الفشل هذه ، بمثابة مرحلة « انحلال » أو مرحلة « أزمة لامعيارية » . ولكن هناك وجهة نظر أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار ، وهي وجهة نظر الأفراد المكونين لهذا النسق ، التي قد تتمثل في النظر إلى تلك الحالة باعتبارها تخفف القيود وتتيح لهم الفرصة لكي يحاولوا القيام بأشياء ربما تكون ناجحة (١) . وقد يؤدي الانحلال اللامعيارى إلى إحداث نوع من التجديد الذى يعمى الأفراد والنسق الثقافى من التصدع أو الانهيار . وطبقا لوجهة النظر هذه ، لا يكون الشخص « اللامعيارى » بمثابة « سرطان اجتماعى » غير منضبط ، وإنما قد يكون ينبوعا لثقافة حية تنبت في أرض خصبة . إن الاستقلال المظيفى للأفراد ، والذى ينطوى على إمكانية بقائهم خارج النسق الاجتماعى النوعى ، يعاون فى تدعيم النسق الثقافى الذى يمثل تراثا متراكما على مر التاريخ ، يشتمل على المعتقدات والمهارات ويعتبر قائما داخل الأفراد حتى بعد انصهارهم عن الانساق الاجتماعية النوعية .

٣ — هبوط المنفعة الحدية للامتثال . يعتقد « جولدنر » أن الأفعال الامتثالية « للآنا » ، كلما تنامت ونالت ، كلما اهتم « الآخر » بالأفعال الأخيرة « للآنا » ، وأحدها فى عذره أكثر من الأفعال الأولى وهذا من

شأنه أن يؤدي إلى اتجاهات معينة من جانب الأنا ، تميل إما الى التقليل من مدى امتثاله لتوقعات الآخر ، أو زيادة هذا المدى ، فإذا قلل منه ، دفع الآخر إلى أن يقلل بدوره من امتثاله لتوقعات الأنا ، ومن ثم يخلق دائرة مفرغة من الإشباع المتناقص والإمتثال المتناقص ويؤدي إلى توتر متزايد . وإذا مادعم الأنا مستوي الإشباع المترتب على فصل الآخر بواسطة الزيادة من امتثاله لتوقعات الآخر ، فانه في هذه الحالة يسمى نحو وقاية مكائآت الآخر من الهبوط . ولكن هذا يعنى أن السلوك الامتثالي للأنا ينطوى على مسألة أخرى ذات أهمية وهي أن وحدات الإمتثال الأخيرة ، تكون أقل إشباعاً من الوحدات الأولى ^(١) . فإلى أى حد يذهب الأنا في زيادته أو تدعيمه لامتثاله في ظل هذه الظروف ؟ يجيب « جولدز » على هذا التساؤل بالإشارة إلى أن هذا الأمر يحدد أولاً بواسطة عوامل معينة مثل : طاقات الانا ، ووقته ، وموارده . وهو لا يستطيع أن يزيد من امتثاله بصفة لا نهائية من أجل تدعيم المستوى الأول للإشباع . كما تتحدد هذه المسألة ثانياً بواسطة التكررة التي تشير إلى أن « التكاليف » التي يدفعها الأنا لتدعيم هذا الإمتثال ، سوف تزايد بالقياس إلى مكاسبه ، وإذن ، فإن الاستخدامات « البديلة » لوقته ولموارده ، سوف تصبح جذابة باستمرار ، بل ومحيزة أكثر ، مما يجعل إمكانية الاستمرار في هذا الخط السلوكي ، تقل أو تنهار في ظل هذه الظروف . ويستخلص « جولدز » من ذلك كله ، أن بارسونز قد فشل في الإلتفات إلى الاعتبارات المتصلة بالمنفعة الحدية *marginal utility* للإشباع الذي يمكن أن تحققه الأنماط الإمتثالية .

(١) Ibid, pp, 232 — 233.

٤ — الإكراه ونحن الإمتثال . وهي فكرة تتصل بمدى اعتقاد الآخر في أن الأفعال الامتثالية للأنثا ، تعتبر مفروضة ، وكلما شعر الآخر بأن الأنثا يمثل إمتثالا اضطراريا ، وأنه مجبر في امتثاله هذا ، قل تقديره لأفعال الأنثا أو تقييمه لها ، وقلت استجابته أيضا ، والعكس بالعكس فيقدر ما يحدد الآخر إمتثال الأنثا باعتبار « طوعيا » وأنه سلوك ينبع من محض إرادته الحرة ، زاد ميله إلى مكافأة الأنثا . وقد حدد « جولدنر » نموذجين للظروف التي يمكن أن يشعر الآخر فيها بأن امتثال الأنثا يعتبر غير طوعي ، وأفروض وهما : أولا ، أنه قد يشعر الآخر بأن امتثال « الأنثا » مفروض مؤقتا situationally constrained أى تحكمه طبيعة الموقف ذاته ، وأنه لا سبيل له للاختيار ، فهو يمثل بالرغم منه لسكى يصل إلى ما يريد أو أن يقلل من تكاليفه الخاصة . وثانيا ، أنه قد يشعر الآخر أن امتثال « الأنثا » مفروض أخلاقيا morally constrained « فهو لا يملك غير الإمتثال ، لأن عدم الإمتثال يعتبر مصدرا للتأنيب الأخلاقي (١) . وقد انصب نقد « جولدنر » ضد نظرية بارسونز هنا ، على فكرة أساسية وهي التي تشير إلى أن هناك قاعدة أخلاقية مشتركة تعمل على استقرار العلاقات ، وبالتالي تؤدي إلى استقرار النسق وتوازنه . ولكن هذه الفكرة نتجahl مسألة أساسية وهي أنه على الرغم من أن القاعدة الأخلاقية المشتركة قد تزيد من ميل الأنثا إلى الامتثال لتوقعات الآخر ، إلا أن هذا الآخر سوف يميل — على ضوء تحديد طبيعة امتثال الأنثا .. إلى مكافأة هذا الامتثال بدرجة أقل من درجة مكافأته لفعل مماثل يقوم به شخص ثالث . حدد هو سلوكه على أنه غير مفروض أخلاقيا وأن ينبع من محض إرادته ومعنى ذلك إذن أنه إذا كانت

(1) Ibid. p. ٤٤4

القاعدة الأخلاقية المشتركة تزيد من دافعية الأنا في الامتثال لتوقعات الآخر ،
فإنها يمكن أن « تقلل » من المكافأة أو العائد الذي يمنحه الآخر للامتثال
إيمثاله . وباختصار ، فإن بقاء النسق الإجتماعى لا يعتمد على الاستدماج الناجح
تماماً للمعايير الأخلاقية ، وإنما يعتمد على الاستدماج المتقلب ، لها ، وعلى
الإمتثال الذي يشوبه التناقض . وبقدر ما يتجدد النسق الإجتماعى يكون ذلك
علامة على أنه تكامل بواسطة توتراته الداخلية ، وليس برغم وجودها . إن
الاعتماد المتبادل ليس هو فقط الذى يجعل النسق متوحداً ، بل الشك وإنعدام
الثقة فى الاشباع الذى يحققه كل آخر ، ويتلقاه منه ، هو الذى يسهم أيضاً
فى توحيد النسق أو بقاءه . وإنعدام الثقة يعتمد — إلى حد ما — على
« المقارنة » التى يديرها كل نحو الامتثال للقاعدة الأخلاقية المشتركة ، وإذن
فقد جهل بارسونز حقيقة هامة وهى أن توازن النسق يعتمد — ولو إلى حد ما
على إنعدام رغبة من فيه ، فى الامتثال للقاعدة الأخلاقية ، أى أنه يعتمد على
ميلهم نحو عدم الامتثال (١) .

ه — الندرة والوفرة فى وسائل الاشباع . ذهب بارسونز إلى أن إستقرار
النسق الإجتماعى صادر عن « الإمتثال » من جانب المشاركين فى الدور لتوقعاتهم
المتبادلة ، وهذا يعنى أنه كلما دفع الأشخاص ديونهم الإجتماعية ، زاد إستقرار
النسق الاجتماعى . ولكن « جولدنر » يستترض على هذه الفكرة بواسطة
الاشارة إلى أن ما يسهم فى إستقرار النسق الاجتماعى ليس هو — ببساطة —
« دفع » الدين الاجتماعى ، وإنما هو وجود ديون إجتماعية لاتزال « غير
مدفوعة » أو غير مسددة . فمن غير الملائم أن يتشدد المستدين فى علاقاته مع
الذين مازال مكلماً نحوهم بالتزامات أو ديون (٢) وإذا صح هذا القول ، فإنه

(١) Ibid, p. 236.

(٢) Ibid, p. 236

يتمين علينا أن نركز إهتمامنا فقط على الميكانيزمات التي تجبر الأشخاص على دفع ديونهم أو تسديدها ، كما فعل بارسونز ، بل ينبغي إستكشاف الميكانيزمات الاجتماعية التي تجعل الأشخاص يمشون في حالة إستدانه إجتماعية متبادلة ، تمنع التسديد الكامل للديون ، وبالتالي تحسول دون تحقيق التوازن الخالص للتبادلات القائمة بينهم .

٦ — عدم الإهتمام بالتغير على مستوى الأساس الاقتصادي للمجتمع .
نظرية بارسونز عن الإنحراف والضبط والتغير ، تلتخص في فكرة تشير إلى أنه عندما يستمر الإنحراف في الوقت الذي يفشل النسق في ضبطه ، والسيطرة عليه ، بنائيا ووظيفياً ، تنشأ حوله مجموعة من القيم والمعايير والاجراءات التي تحدد مراكز وأدوار معينة ، وينتهي الأمر إلى أن يخضع هذا الانحراف إلى توجيهات تجعل كل فعل إنحرافي ، جزءاً من الفعل السائد ، أو جزءاً من النسق القائم . هنا يحدث للتغير ، ولكن ماهي طبيعة التغير هنا ؟ الواقع أنه عبارة عن تغير ثقافي يؤدي إلى تحريك التوازن القائم ، وتتمخض عنه حالة أسمها بارسونز « بالتوازن المتحرك » . وفي هذا الصدد لم ترد أية إشارة إلى تحليل التغير الجذري الذي يمكن أن يطرأ على الأساس الاقتصادي بالمجتمع ، ويعمل على تحويل جوهرى في جوانبه الثلاث ، وهي : الانتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك .

الفصل الثالث

البناء الاجتماعي واللامعيارية

مدخل .

- أولا : تعريف اللامعيارية .
- ثانيا : تصنيف الاستجابات التوافقية .
- ثالثا : اللامعيارية والسلوك الانحرافى .
- رابعا : السلوك الانحرافى والتأثير الاجتماعى .
- تعقيب ووجهة نظر .

الفصل الثالث

البناء الاجتماعي واللامعيارية

مدخل :

قام « روبرت ميرتون Robert Merton » بصياغة مخطط تصنيفي أو نظرية متوسطة ، في « البناء الاجتماعي واللامعيارية » تعبر عن توجيه نظري وظيفي لنظرية بمقتضاه إلى السلوك الإنحرافي باعتباره محصلة للبناء الاجتماعي ، مثله في ذلك مثل السلوك الامتالي . وهو يشير إلى أن هذا التوجيه وجه ضد الإدماء المزيف الذي تنطوي عليه نظرية « فرويد » والنظريات الأخرى التي حاولت إعادة صياغتها ، كنظرية « إريك فروم » ، وهو الذي يعنى أن بناء المجتمع يضع القيود أمام التعبير الحر للإنسان عن دوافعه النظرية ، مما يؤدي إلى وقوع هذا الكائن - مرحلياً - في حالة تمرد شديدة على هذه القيود بهدف تحقيق الحرية . وفي بعض الأحيان ، تكون تلك الحرية ذات طابع لا يؤيده ممثلو المجتمع التقليديين ، بل وينظرون إليها باعتبارها ضرباً من ضروب الإجرام ، أو المرض ، الذي يمثل خطورة على المجتمع⁽¹⁾ . ويصف « ميرتون » الفلسفة السياسية التي تنطوي عليها الفكرة السابقة ، بأنها فوضوية وغير ناضجة ، عندما تنظر إلى البناء الاجتماعي باعتباره شراً بالضرورة ، وأنه يعمل على تقييد التعبير عن الدوافع العدوانية .

وقد اعتقد « ميرتون » أن التحليل الوظيفي يقف في مقابل هذه المذاهب

(1) Robert Merton, Social Theory and social structure, The Free Press of Glencoe, 1933, p. 121.

التوضوئية ، وأن هذا التحليل ينظر إلى البناء الإجتماعى على أنه فاعلى active ويكشف عن الدوافع الخالصة ، وأنه حتى إذا عمل هذا البناء على إحباط بعض التطلعات نحو الفعل ، فهو يخلق تطلعات أخرى ، ولذلك فإن المدخل الوظيفى يتعارض مع موقف النظريات الفردية المختلفة الذى يشير إلى أن معدلات السلوك الانحرافى فى مختلف الجماعات والشرائح الاجتماعية، تعتبر نتيجة لوجود نسب متفاوتة من الشخصيات المريضة داخل هذه الجماعات ، كما يحاول تحديد الطريقة التى يخلق بها البناء الاجتماعى والثقافى ، ضغطا ، على أشخاص يحتلون مواقع مختلفة فيه ، ربورطهم فى سلوك غير إمتثالى أو إنحرافى .

هذا ، ويمثل الفرض الأساسى الذى تمخض عنه إستخدام هذا المدخل ، فى أن المعدلات العالية للانحراف عن المتطلبات النظامية ، تعتبر نتيجة للدافعية ذات البعد الثقافى (١) ، وأن هذه الدافعية لا يمكن إشباعها عند الشرائح الطبقة الاجتماعية الدنيا ، أو ذات القصر المحدودة . ولذلك ، فإن كلا من الثقافة والبناء الاجتماعى ، يعمل من أجل مقاصد متعارضة cross - purposes .

ويشير « ميرتون » إلى أنه حاول ، عند تفسير الانحراف عن المتطلبات النظامية ، أن يوضح كيف أن بعض الانحرافات تعتبر نماذج سلوكية « جديدة » يمكن أن تبتق عند الجماعات الفرعية لتكون « متعارضة مع النماذج النظامية التى تفرضها جماعات أخرى غيرها ، كما يفرضها القانون . ولذلك ، فهو يرى أنه ربما يكون من الخطأ أن يوصف عدم الإمتثال لنظم معينة ، بأنه سلوك إنحرافى لأن عدم الإمتثال ربما يمثل بداية أو منطلقا لنموذج بديل وجديد ، ينادى بالإعتراض بصدقته الأخلاقى وبشرعيته فى المجتمع . ومعنى ذلك أن ميرتون ،

حاول أن يعمل على توسيع نطاق نظرية التحليل الوظيفي حتى تستوعب مشكلات التغير الاجتماعي والثقافي ، وهو كثيراً ما يؤكد على أن الاهتمام البالغ الذي وجهه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى مشكلات النظام الاجتماعي social order « و » تدعيم « الانساق الاجتماعية ، جعل أبحاثهم تنحصر في دراسة العمليات التي يحافظ النسق الاجتماعي من خلالها على توازنه وأمنه وسلامته . كما أضاف إلى ذلك أن هؤلاء العلماء لم يخصصوا جزءاً ملائماً من دراساتهم لتحليل العمليات التي تقيّد في تحديد وتفسير ، تغيرات البناء الاجتماعي الأساسية . وهو يشير هنا إلى أنه حتى إذا لم يكن قد تقدم — في هذا الموضوع من نظريته — نحو حل فعلي لهذا الموقف ، فإنه يستترف على الأقل بأن تلك مشكلة هامة .

وأما المفهوم المحوري الذي استخدم لعبور الهوة بين الاستاتيكا ، والديناميكا أو بين الثبات والتغير ، في النظرية الوظيفية ، فهو التوتر tension و strain أو التناقض contradiction ، أو التعارض discrepancy بين العناصر المكونة للبناء الاجتماعي والثقافي . وقد تكون مثل هذه التوترات بمثابة معوقات وظيفية بالنسبة للنسق الاجتماعي في صورته القائمة ، أو تمثل وسائل مؤدية إلى تغيرات معينة في هذا النسق ، ولكنها تلي أياً حال تمارس ضغطاً pressure نحو التغير (١) .

(١) هنا يشير ميرتون — كما فعل بارسوز من قبله — إلى أنه عندما تميز الميكانيزمات الاجتماعية التي أنشئت من أجل ضبط التوترات ، بالأداة الاجتماعية والتمال ، تقل هذه التوترات عاصرة داخل حدود ضيقة جداً ، مما يحد من تغير البناء الاجتماعي . وقد سبقت الإشارة إلى أن هذه الميكانيزمات « سكتيرا ما أطلق عليها (وسائل مكافحة التوتر) ، أو (ميكانيزمات المول) أو (أساليب التراض) الذي تستخدم لتحويل عملية التغير البعالي الأساسي .

أن الإطار النظري الذي قام ميرتون بتحديد معالمه ، كان يستهدف توفير مدخل منهجي منظم الى تحليل مصادر السلوك الانحرافي الاجتماعية والثقافية ، ولذلك فقد انصب هدفه الأساسي على « الكشف عن كيفية ممارسة بعض البناءات الاجتماعية ، لضبط محدد على بعض الأشخاص في المجتمع ، وورطهم في سلوك غير إمتثالي أكثر منه إمتثالي ^(١) . ومعنى ذلك أن تحديد موقع الجماعات التي تعتبر عرضة لهذه الضغوط أكثر من غيرها ، سوف يمكن من العثور على معدلات عالية للسلوك الانحرافي فيها ، ولكن هذا لا يرجع إلى أن الكائنات البشرية التي تكون هذه الجماعات ، تتميز بميول بيولوجية أو سيكولوجية شاذة أو متميزة ، بل يعود إلى أنها تستجيب بطريقة سوية للوضع الاجتماعي الذي وجدت ذاتها فيه ^(٢) . وسوف أتعرض لتحليل مخطط ميرتون من خلال تناول أربع نقاط أساسية بالدراسة ، وهي : أولاً ، تعريف اللامعيارية وتحديد خصائصها ، وثانياً ، تصنيف الاستجابات التوافقية تجاه حالة اللامعيارية ، وثالثاً ، العملية التي تربط اللامعيارية بالسلوك الانحرافي ، ورابعاً ، العلاقة بين السلوك الانحرافي والتغير الاجتماعي ، ثم يختم هذا التحليل بتقييم نقدي على مخطط ميرتون التصنيفي .

أولاً : تعريف اللامعيارية :

لم يقم « ميرتون » بتعريف مفهوم « اللامعيارية » في عبارة محددة وواضحة ، وإنما وردت صياغته للذكر في مواضع متناثرة من مخطوطه

(1) Ibid., p. 132 .

(٢) سوف ترد الاشارة إلى مختلف المواقف الاجتماعية ، وشكل الانجابة لى كل موقع أثناء الترض لتصنيف الانجابات التوافقية تجاه حالة اللامعيارية .

التصنيف ، مما يستلزم ضرورة إستخلاص مضمون هذا المفهوم عنده من السياق العام لمخططة هذا . وعلى ذلك ، يمكن تعريف اللامعيارية — طبقا لاستخدامها في هذه النظرية — باعتبارها : « حالة الانعدام الاخلاقي demoralization للوسائل means القائمة في (كثير) من الجماعات التي تتميز بانعدام التكامل بين المكونين الأساسيين لبنائها الإجتماعي » . وهي أيضا « حالة الانعدام النظامي de-institutionalization » التي تتميز بها هذه الوسائل ، والتي تنجم عن عملية تمجيد الأهداف goals الثقافية ، والاستهانة بأى شكل من أشكال الإشباع الذي يمكن أن يحققه المشاركة الخالصة في نشاط المنافسة ، وعدم الاقتناع بغير المحصلة « الناجحة » تماما والتي توفر الإشباع المطلوب ^(١) . هذا ، ويحتاج تعريف اللامعيارية على النحو المشار إليه هنا ، إلى تحديد إبعادها الأساسية وتفسيرها قبل التفرض لردود الفعل المضادة لها ^(٢) .

إن المفصرد « بانعدام أخلاقية الوسائل » هو افتقارها لطابعها الملزم ، أو إفتقارها إلى خاصية الالتزام ، وهذا يعنى أنها فقدت خاصيتها كمعايير إجتماعية نتيجة لعدم الالتزام بها . وأما « إنعدام نظامية الوسائل » فهو يعنى إفتقارها لطابعها النظامي ، وافتقارها إلى خصائص أساسية ، وهي : الانتشار ، والتكرار والأُسبوقية . وهذا يشير إلى إنعدام طاعليتها وعدم قيامها بدور إيجابى وفعال في توجيه السلوك وضبطه . ومن أهم مظاهر إنعدام طاعلية المعيار ، محاولة تحقيقى الأهداف المشروعة ثقافيا من خلال وسائل غير مشروعة نظاميا ،

(1) Op. Cit., pp. 135, 136, 157; 158 .

(٢) لم يصف ميرتون ردود الفعل تجاه اللامعيارية بأنها « مضادة » ولكنه أطلق عليها عبارة « الاستجابات التوافقية » وذلك اتفاقا مع تحليله الوطنى .

وهنا يقال إن الغاية تبرر الوسيلة ، حتى وإن كانت هذه الوسيلة غير مشروعة .

وبفحص التعريف المشار إليه ، يلاحظ أن حالة اللامعيارية ، توجد في « كثير » من الجماعات التي يتميز بناؤها الاجتماعي بانعدام التكامل بين مكوناته الأساسية ، وأنها ليست حالة توجد في « كل » هذه الجماعات . ويرجع ذلك إلى أن مبرنون صنف الجماعات التي من هذا النوع إلى تسمين ، وهما : أولا ، جماعات تركز كل إهتمامها على الأهداف الثقافية ، يتناهمل الوسائل النظامية (ويمكن أن تسمى بالجماعات اللامعيارية) وثانيا ، جماعات تركز كل إهتمامها على الوسائل النظامية حتى وإن كان ذلك يتم على حساب الأهداف المحددة ثقافيا (وهي جماعات تبالغ في تطبيق المعايير النظامية وتتميز بالامتثال المفرط over conformity لها) . ولتحديد مضمون « الأهداف الثقافية » و « الوسائل البنائية » وشرح معنى تعجيد الأهداف وتحقيق وسائل الاشباع المشروعة ، دعين الإشارة إلى الملاح الأساسية لخطط الأهداف والوسائل (١) . وفي هذا الصدد ، يوجد عنصران لهما أهمية مباشرة ، ضمن عناصر البناءات الاجتماعية والثقافية المختلفة ، ويتميز كل عنصر منهما بأنه منفصل عن الآخر تحليليا ، وإن كان يترج معه في المواقف الملموسة ، وهذان العنصران هما : أولا ، عنصر يتمثل في الأهداف ، والغايات ، والمصالح المحددة ثقافيا ، والتي تعتبر بمثابة أهداف مشروعة بالنسبة لجميع أعضاء المجتمع على إختلاف مواقعهم

(١) ليس المقصود بـ«تقدير الوسائل المشروعة» إلباوغ للأهداف ، أن هناك محاولة مقصودة بئذ لتقليل من أهمية هذه الوسائل ، ولكنه يشير إلى عدم الأخذ بها ، أو عدم إستخدامها ، ولهذا فإن التعبير أو الاستعفاف attenuation معنا له مضمون موضوعي وليس ذاتي ، حيث أن مواءمة والندافية إليه ، تتميز كلها منبهة من طلبة الصنوط الكاشفة

فيه ، وهي تشكل إطاراً مرجعياً للطموح ، وثانياً ، عنصر يمثل في المعايير النظامية ، إذ أن كل جماعة إجتماعية تعمل على تزويج أهدافها الثقافية بمجموعة قواعد تمتد جذورها إلى الاعراف والنظم ، وتتعلق بالاجراءات المسموح بها لتحرك نحو هذه الأهداف (١) .

وفوق ذلك ، فإن القول بأن الأهداف الثقافية ، والمعايير النظامية ، تعمل معا لتشكيل الممارسات السائدة ، ليس معناه أن هناك علاقة متسقة وثابتة توجد بينهما ، بل قد يختلف التأكيد الثقافي على بعض الأهداف ، عن درجة التأكيد على الوسائل النظامية ، فينشأ تركيز شديد جداً على قيمة بعض الأهداف ، يصبح به إهتمام ضئيل — نسبياً — بالوسائل المفروضة نظامياً من أجل الوصول إلى هذه الأهداف ، وهذا يشكل نموذجاً واحداً للثقافة التي وصفها ميرتون بأنها « بيئة التكامل malintegrated » . وأما النموذج المقابل له ، فهو يوجد في المجتمعات التي تعتبر أنشطتها بمثابة ممارسات تنجز من أجل ذاتها فقط ، مما يؤدي إلى فقدانها لأهداف أكثر أهمية ، أو تناقضها عن الأهداف الأصلية ، وهنا يصبح الازدواج للسلوك المفروض نظامياً ، مسألة شعائرية خالصة ، كما يمثل الامتثال التام والمطلق قيمة محورية تقصد لذاتها (٢) .

ولقد انعكس إهتمام « ميرتون » على النموذج الاجتماعي الأول ، وهو الذي يتميز بتأكيد استثنائي وقوى على أهداف معينة ، دون تأكيد مماثل على الاجراءات النظامية . والثغرة في هذا النموذج تكون من ذلك النوع الذي يدفع الأفراد إلى تركيز إهتمامهم العاطفي والانعالية على المركب الذي ينطوي على الأهداف المطلوبة ثقافياً ، مع عدم انتداب العاطفي لانسلاخ

(1) op. cit., p. 132 — 133 ,

(2) op. cit. p. 143.

للاساليب المقررة للتوصل إلى هذه الأهداف^(١) . وهنا يصف ميرتون الثقافة الأمريكية المعاصرة بأنها تعكس النموذج المتطرف الذى يظهر فيه تأكيد كبير على بعض أهداف النجاح ، دون تأكيد مواز على الوسائل النظامية . وهو يشير فى هذا الصدد إلى العبارة التالية : « أستطيع أن أقول — دون اجحاف — أن الثروة المتراكمة تعتبر رمز النجاح . وقد أصبحت الأموال تمثل قيمة فى ذاتها ، بغض النظر عن استخدامها فى الاستهلاك ، أو إنفاقها للاستحواذ على القوة ، ولذلك فهى تتميز بطابعها المجرد ، وغير الشخصى ، كما أن الحلم الأمريكى ليس فيه نقطة توقف نهائية فى هذا الشأن ، فمقياس النجاح المالى ، يتميز بأنه غير محدود بالإضافة إلى أنه نسبي »^(٢) .

إن هدف النجاح المالى أو الكسب المالى ، اخترق الثقافة الأمريكية ، وهذا معناه أن الأمريكيين ، قد قذفوا من كل جانب بالمفاهيم التى تؤكد حق كل إنسان ، بل وواجبه ، فى إنجاز الهدف ، حتى فى حالات الاحباط المتكرر . فمثلوا المجتمع الذين يتمتعون بالتبجيل والهيبة الاجتماعية ، يدعمون هذا التأكيد الثقافى بصفة مستمرة ، وليس أدل على ذلك من أن مؤسسات المجتمع الأمريكى المختلفة وأهمها : الأسرة ، والمدرسة ، ومكان العمل ، وهى الهيئات الكبرى التى تسهم فى بناء الشخصية ، وتكوين الهدف لا تتوقف عن تأكيد قيمة « الثراء » ويضاف إلى هذه الهيئات أيضاً مختلف صور الفنون والآداب التى تتجدد هذه القيمة الثقافية . ويرتبط هذا التأكيد الإيجابى على الالتزام بتحقيق الهدف المالى ، بتأكيد آخر على عقاب من يتميزون بانخفاض

(1) Op. Cit., p. 135.

(2) Op. Cit., p. 136.

في مستويات طموحهم ، فهناك حت دائم للأمريكي على « أن لا يكون مستسلما » . وحتى كلمة « الفشل » ذاتها ليست لها وجود في لغة الشباب . والبيان الثقافي الأمريكي واضح تماما ، وهو يشير إلى أنه « لا يتعين على المرء أن يستسلم ، أو ينقطع عن الجهاد أو أن يهون من أهدافه ، لأن الهدف المحدود يعتبر جريما ، لها بالك بالنسبة للفشل » (١) ، (٢) .

هذه هي المعالم الأساسية ، والعمليات التي تميزت الثقافة الأمريكية المعاصرة من خلالها بتأكيد بالغ على « الثروة » كرمز أساسي للنجاح ، في نفس الوقت الذي لا يحدث فيه تأكيد مطابق على القنوات الشرعية الموصلة إلى هذا الهدف . وهنا يتساءل ميرتون : كيف تكون إستجابة الأفراد الذين يعيشون في هذا السياق الثقافي ؟ وماهي آثار هذه الثقافة على سلوك الأشخاص الذين يحتلون مواقع متباينة في البناء الاجتماعي ؟

(1) op. cit. pp, 137 — 139

(٢) اشار « ميرتون » إلى أن الثقافة الأمريكية تنطوي على الموافقة على ثلاث بديهيات ثقافية ، وهي : أولا ، أنه ينبغي على الجميع أن يجاهدوا من أجل تحقيق نفس الأهداف الرقيقة طالما أنها مفتوحة أمام الجميع ؛ وثانيا ، أن الفشل الذي يحدث في الوقت الراهن ليس إلا محطة في منتصف الطريق إلى النجاح غير المحدود ؛ وثالثا ، أن الفشل الأصل هو الذي يشترك في الحرب من الطموح أو تقليل مستواه . ثم قام بعد ذلك بإجراء تحليل سيكولوجي وسوسيولوجي لهذه البديهيات ، ووجد أنها تنطوي على ثلاثة جوانب سيكولوجية ، وهي : (١) تدمير دافعي رمزي (٢) التحكم في عدم انطفاء الاستجابة ، بواسطة إحداث منبهات مثيرة لها باستمرار (٣) العمل على زيادة قوة الدافع ، من أجل أن يبر إستجابات مسرعة حتى في حالة غياب المكافأة . وفي مقابل هذه الجوانب توجد مجموعة أبعاد سوسيولوجية في هذه البديهيات ، وهي (١) تحويل النقد الذي يمكن أن يوجه إلى البناء الاجتماعي ، إلى الفرد ذاته ، خاصة إذا كان وضعه في المجتمع لم يمنحه فرسا متكافئة مع غيره للوصول إلى الأهداف =

وهو يجب على ذلك بالإشارة إلى أن طبيعة البناء الإجتماعى الذى قام بنقصه ، تؤدي إلى ضغط فى اتجاه اللامعيارية والسلوك الآخرافى . فعندما يتحول التأكيد الثقافى من الانبعاث الذى حققته المنافسة ذاتها ، إلى إهتمام مبالغ فيه بنتيجتها ، فإن النتيجة المترتبة على ذلك تكون هي تصدع البناء المنتظم regulatory structure . ولكن الضغط فى اتجاه اللامعيارية ، لا يعمل بصفة متوازنة فى المجتمع بأمره ، وإنما هناك شرائح طبقية ، تكون أكثر عرضة للضغوط نحو السلوك الانحرافى من غيرها ، لما تحوى عليه من ميكانيزمات تعمل من أجل خلق هذه الضغوط (١) .

والسؤال 'لماذا' هنا هو : كيف يمكن التغلب على حالة اللامعيارية هذه ؟ أو ما هي الوسيلة التى يمكن اتباعها لحل مشكلة اللامعيارية ؟ من الطبيعى أن يلجأ « ميرتون » إلى منطق « البدائل الثقافية » طالما أن المصدر الأساسى للامعيارية كان يتمثل — عنده — فى تأكيد المجتمع الأمريكى على الثروة « كقيمة ثقافية » . وأقصد بذلك ، أن طبيعة الحل لابد وأن تكون منبثقة من طبيعة الصياغة النظرية للمشكلة ذاتها ، وطالما أن المشكلة ثقافية ، فالحل أيضا ثقافى ، وهو يتمثل فى الإشارة إلى إمكانية إستخدام البناء الثقافى لبدائل قيمية أخرى متاحة ، لا تعلق أهمية على المكافآت المادية ، فى نفس الوقت الذى يعمل فيه

== المحددة تقابلا (٢) حماية بناء القوة الإجتماعية بواسطة إزاح الأفراد الذين يتبعون فى الطبقة الإجتماعية الدنيا ، بالتوحيد مع الذين يحتلون موضع القمة فى السلم الميراثى (٣) تدعيم مجموعة ضغوط نحو الامتثال لخصائص التنافسية المتبرزة بالظواهر التى لا يتوقف عند حد ، وذلك بواسطة تهديد للذين فشلوا فى الامتثال ، بحرمانهم من العضوية فى المجتمع ، أو تهديد بمبالغة الاستبعاد والإهمال .

البناء الإجتماعى على توفير الفرص التى تسمح بالتوصل إلى هذه البدائل ، حتى يمكن أن يصبح النظام العام متميزاً بحالة من الأمن والاستقرار. وإذن، فإن الحل الذى يقترحه ميرتون يمثّل فى إجراء عملية « تغير ثقافى » تعمل على إحلال قيم ثقافية جديدة محل القيم القائمة ، ومعنى ذلك أنه لم يتعرض للتغيير الإجتماعى الذى يمكن أن يطرأ على « البناء الأساسى infrastructure » للمجتمع ، وهذا ليس غريباً بالنسبة لعالم نظرى وظئى يهتم بنفسه الظواهر بالإعتدال على مفاهيم معينة : كالتوافق ، والتوازن ، والاستقرار .

ثانياً : تصنيف الاستجابات التوافقية تجاه حالة اللامعيارية (الخريطة الإجتماعية اللامعيارية) .

أن الفكرة الأساسية لميرتون، تتمثل فى صياغة مخطط تصنيفى أو خريطة إجتماعية للامعيارية توضح المواقع البنائية التى يوجد فيها الاتصال بين القيم الثقافية والامكانيات الإجتماعية لتحقيقها. أما الهدف المحورى الذى كان يكن وراء هذه التكررة ، فهو هدف إيديولوجى يمثّل — على حد تعبير ميرتون ذاته — فى سد الطريق أمام أى ميل متصعب يتهم المجتمع الأمريكى برمته ، بأنه مجتمع مشوه باللامعيارية^(١) . ومن أجل هذا ، فقد صنفت نماذج ردود الفعل تجاه اللامعيارية ، على النحو التالى :

١ - التجديد innovation :

يؤدى التأكيد الثقافى العظيم على « هدف النجاح » إلى هذا النموذج التوافى ، وذلك من خلال إستخدام الوسائل الممنوعة نظامياً فى نفس الوقت الذى تكون فيه هذه الوسائل ذات فاعلية عالية . وينصب هدف النجاح على

(١) op. cit., p: 176.

الثروة والقوة بوجه خاص ، ولذلك فإن هذا النموذج يحدث عندما يمثل الفرد تأكيداً ثقافياً قوياً على الهدف ، دون استمساك بمائل للمعايير النظامية التي تحكم وسائل وطرق تحقيق هذا الهدف . وإذا كانت وجهة النظر السيكلولوجية تشير إلى أن التركيز العاطفي (emotional investment) على هدف معين، يمكن أن يؤدي إلى الإسهام للمخاطر ، وأن ذلك ينسحب على الأشخاص في الطبقات الاجتماعية كافة ، فإن ميرتون يعبر عن وجهة النظر السوسيولوجية في هذا الصدد ، بواسطة الاستعانة بنوعية الخصائص التي يتميز بها البناء الاجتماعي للمجتمع الأمريكي ، والتي تدفع إلى هذا النموذج بالذات ، ثم تؤدي إلى وضوح بالغ في السلوك الانحرافي داخل طبقة اجتماعية معينة (١) .

ومما كانت طبيعة المعدلات المتبايزة للسلوك الانحرافي داخل الطبقات الاجتماعية المختلفة ، فإنه يظهر من تحليل ميرتون ، أن الضغوط الكبيرة في اتجاه الانحراف ، تمارس نحو الطبقات الدنيا ، إذ أن الحالات أو الأمثلة الأميركية التي امتعان بها ، أتاح لها فرصة إكتشاف الميكانيزمات السوسيولوجية الكامنة في عملية خلق هذه الضغوط ، وهي عبارة عن بحوث عديدة أوضحت أن مناطق الرذيلة والجريمة تشكل استجابة « سوية » لموقف يتميز بتأكيد قوى على النجاح المالي ، وبوجود فرص ضئيلة بالنسبة للوسائل الشرعية . "المليدية التي توصل إلى هدف النجاح . أن الفرص المهنية للأشخاص في هذه المناطق ، تعتبر ماصرة على العمل اليدوي ، وأما مهن « الباقة البيضاء » أو « مهن الخاصة » فهي محدودة للغاية . ولذلك فإن التجريح الأمريكي للعمل اليدوي ، بالإضافة إلى انعدام وجود فرص التقدم الواقعية إلى ما بعد هذا المستوى ، هما عاملان يؤديان — معا — إلى نتيجة

(١) op: cit., 143,

حتمية وهي الميل الملحوظ إلى السلوك الانحرافي الذي يمثل في « الجريمة » ،
والجناح بوجه خاص . وإذن فإن هذا الموقف يبين خاصيتين بارزتين ، وهما :
أولاً ، أن بواعث النجاح تعتبر كامنة في قيم الثقافة القائمة . وثانياً ، أن
الفرص المتاحة للتحرك نحو هذا الهدف ، تعتبر محدودة إلى درجة كبيرة بواسطة
البناء الاجتماعي ^(١) . إن هذا « المزيج » من التأكيد الثقافي وطبيعة البناء
الاجتماعي ، هو الذي يؤدي إلى ضغط مكثف نحو الانحراف ، ولجوء إلى
القنوات الشرعية legitimate channels من أجل الحصول على المال يعتبر
أمراً عسيراً لأنه محدود ينأى طبعاً ليس مفتوحاً على كل المستويات إنفتاحاً كاملاً
أمام الأشخاص ذوي الكفاءات الممتازة . وهنا يشير ميرتون إلى عبارة مؤداها
أنه « برغم مالدنيا من إيديولوجية الطبقة المفتوحة ، فإن التقدم نحو هدف
النجاح ، يعتبر نادراً نسبياً ، بل وعسيراً بالنسبة لمن لم يتسلحوا إلا بقدر
ضئيل من التعليم الرسمي ، ولم يحصلوا إلا على موارد اقتصادية محدودة للغاية »^(٢) .
واضح من هذه العبارة أن الموقف في المجتمع الأمريكي يعكس إنغلاق قنوات
التنقل الاجتماعي الرأسى أو ضيقها في مجتمع يعلق أهمية عظيمة على السبيلة
الاقتصادية والصعود الاجتماعي ، بالنسبة لجميع الأعضاء .

إن ضحايا هذا التناقض بين التأكيد الثقافي على الطموح المالى، والحواجز
الاجتماعية القائمة أمام الفرصة الملائمة ، عادةً ما لا يشعرون أو لا يدركون
حقيقة المصادر البنائية لآمالهم المخذولة ، إنهم يعلمون بوجود التباين بين
جدارتهم الفردية والمكافآت الاجتماعية ، ولكنهم لا يميزون بوعيهم بحقيقة
هذا التباين . وقلة منهم هي التي ترجع مصدر هذا التناقض إلى البناء الاجتماعي

(1) Op. cit., pp. 144 - 146, 176.

(2) Op. Cit., p. 145.

وهي قلة « مغتربة » عن هذا البناء ، يمثلها المتمردون . أما الغالبية العظمى من الذين يعرضون لهذا التناقض فهي تستند مصاعبها وآلامها إلى مصادر أخرى تتميز بأنها أكثر خرافية ، وأقل سوسيولوجية ومن ثم فهي تلجأ إلى تحقيق الأهداف من خلال القنوات غير الشرعية أو الممارسات التجديدية التي تخرج على المعايير النظامية ، ويعاونها على ذلك طبيعة التشبث الاجتماعية التي تلقفتها في الطبقة الدنيا (١) .

٢ - الإفراط في التمتع أو الالتزام بالمعايير Ritualism

يتطوى هذا النموذج على التضخيم عن أهداف النجاح ذات الطابع الثقافي أو التقليل من أهميتها ، وكذلك التقليل من أهمية التنقل الاجتماعي السريع ، في نفس الوقت الذي يرتبط فيه ذلك بامتثال قهري compulsive conformity للمعايير النظامية . وقد يثار التساؤل حول مدى إمكانية وصف هذا النموذج بأنه يمثل سلوكاً انحرافياً ، فطالما أن التوافق في هذه الحالة يعتبر بمثابة قرار داخلي ، وأن السلوك المكشوف يتميز بأنه سلوك مسموح به من الناحية النظامية — وإن كان غير مفضل ثقافياً — فإنه لا يمثل مشكلة اجتماعية . ولكن من الواضح أن هذا السلوك يعبر عن خروج على النموذج الثقافي الذي يلتزم فيه الأشخاص بأن يصرفوا بطريقة إيجابية ، ومن خلال الإجراءات النظامية من أجل أن يتحركوا على السلم الاجتماعي (٢) .

وأما بصدد المواقع البنائية التي يمكن أن يبرز فيها هذا النموذج التوافقي ، فقد أشار ميرتون إلى أنه يتعين علينا أن نتوقع وجوده في مجتمع يحل المكانة الاجتماعية للمرء متوقعة — إلى حد كبير — على إنجازاته . ولكن النضال

(1) Op. cit., pp. 147 — 149

(2) Op. Cit., pp. 150, 135.

غير المنقطع ، يؤدي إلى قلق حاد على المكانة *acute status - anxiety* من أم نتائج أن يتخفص مستوى الطموح إلى أقل حد ممكن تحاشيا لهذا القلق ، ومن المعروف أن الخوف يولد العجز ، ويؤدي إلى التحول الروتيني للفعل ، فيجعل الأداء بمثابة عمل روتيني متكرر ، وخال من كل إضافة أو تعديل أو تجديد . ولذلك ، فإن المسألة الأساسية التي ينطوي عليها هذا الاتجاه تتمثل في أن مستويات الطموح العالية ، تدعو إلى الإحباط ، وتعرض أصحابها للخطر بينما ترتبط مستوياته المنخفضة بكل الاشياء والأمن . وهو أيضاً اتجاه يعكس الاستجابة نحو موقف يتميز بالتهديد ويؤدي إلى انعدام الثقة ، أو أنه يعبر عن استجابة لنوع من السعى الفردي نحو الهروب من المخاطر ، وتحاشي الإحباط الذي يكن في المنافسة على الأهداف الثقافية الكبرى ، بواسطة التخلي عن هذه الأهداف ومسايرة النظم الروتينية والمعايير النظامية على النحو المبالغ فيه .

وإذا كان مبرنون قد توقع وجود الاستجابة الأولى (التجديد) عند الأمريكيين في الطبقة الدنيا ، فهو يشير هنا إلى أنه يتعين علينا أن نتوقع وجود الاستجابة الثانية لدى الطبقة المتوسطة الدنيا ، حيث يمارس الآباء ضغطاً متصلاً نحو أبنائهم لكي يحافظوا على متطلبات المجتمع للاخلاقية ، ولذلك ، إن إمكانية نجاح التنقل الاجتماعي إلى أعلى تكون — بالنسبة لهذه الطبقة — أقل بكثير من احتمال نجاحه بالنسبة للطبقة المتوسطة العليا . وعلى ذلك ، فإن التأكيد الشديد على الإمتثال للاعراف ، يقلل من إحتمال التجديد ، ويعزز المسيرة الكاملة للروتين ، مع ملاحظه أن هذا النموذج لا يعبر عن أنماط للأشخاص ، وإنما يعكس نماذج مينة لأداء الدور ، يمكن النظر إليها باعتبارها تمثل إستجابات لمواقف اجتماعية محددة (١) .

٣ - الانعزالية Retreatism

يمثل هذا النموذج في رفض الاهداف الثقافية والوسائل النظامية في آن واحد. وهو أقل النماذج انتشاراً، حيث يميز الأشخاص الذين يمثلونه بأنهم لا ينتمون إلى المجتمع وإن كانوا يعيشون داخله. وم عبارة عن « اللغويين الحقيقيين » لأنهم لا يشاركون في الإطار العام لقيم هذا المجتمع. وقد أدرج ميرتون، في هذا النموذج بعض الأنشطة التوافقية للعصاةين، والمبوزين، والمطرودين، والمتشردين والمتسولين. ومدمنو الخمر، ومتعاطي المخدرات، الذين هجروا الاهداف الثقافية، في نفس الوقت الذي يعتبر سلوكهم غير مطابق للمعايير النظامية^(١).

ولاي يمكن أن يظهر هذا النموذج التوافقي إلا عندما تستدج الاهداف الثقافية والممارسات النظامية، استداماً كاملاً، بواسطة الفرد، وتحاط بالقيمة الوجدانية والعاطفية العالية، ثم يتكشف بعد ذلك أن السبل النظامية المتاحة، ليست مؤدية إلى النجاح، أو أنها غير مثمرة. وعندئذ، ينتج صراع بين الرغبة في الالتزام الاخلاقي بالوسائل النظامية، والضغط التي تمارس للجوء إلى الوسائل المخدورة، فينفصل الفرد عن الوسائل التي تتميز بأنها شرعية. وفي تلك الحالة تتكشف الانهزامية، والاستكانة، في ميكانيزمات هروية تؤدي بالفرد إلى التقاعس في تلبية متطلبات المجتمع. وإذن، فإن الانعزالية هي حيلة تظهر نتيجة للفشل المستمر في محاولة الاقتراب من الهدف بواسطة مقاييس شرعية، والعجز عن استخدام الوسيلة غير الشرعية، نظراً لوجود تحريمات أو ممنوعات مستدجة. وفي هذه الحالة يتم

حسم الصراع بواسطة هجر الأهداف والوسائل معاً ، فيكون المحروب كاملاً ، ويقبل الصراع ، وجميع أفراد الجماعة إلى المجتمع . وتعتبر «الأمر المشككة problem families» من أهم الأمثلة على نموذج الإنعزالية ، فهي لم تصل إلى مستوى الامتثال للتوقعات المعيارية السائدة في مجتمعها الاجتماعية . وهناك شاهد آخر على هذا النموذج ، يوجد عند العمال الذين يميزون بحالة «السلبية النفسية» أو «اللامبالاة» في الإستجابة نحو درجة واضحة للامعيارية.

وعلى أية حال فإنه يبدو أن الإنعزالية تحدث — عموماً — كاستجابة للامعيارية الحادة acute anomic التي تنطوى على تصدع شديد في الإطارات المعيارية السائد ، والذي يعتبر موضع إتحاق ، كما تنطوى على تكسك في العلاقات الاجتماعية . بينما نترصد الإنعزالية عندما يستشعر هؤلاء الأفراد الذين يتعرضون لحالة اللامعيارية ، أن هذه الحالة سوف تستمر بلا إقطاع (١) . وكما لاحظ دور كيم ، من قبل ، أن مثل هذه التمزقات لا يتصير وجودها على حالة واحدة فقط وهي «لامعيارية الكساد anomie of depression» وإنما يمكن أن توجد الحالة المقابلة ، وهي «لامعيارية الرخاء anomie of prosperity» عندما تندفق الثروة ويتحول كثير من الخبرات عن وضعه المؤلف .

٤ = التمرد Rebellion

إن هذا التوافق يجعل الأشخاص خارج محيط البناء الاجتماعي ، ويدفعهم إلى البحث عن بناء اجتماعي جديد ، أو بناء يتميز بالتعديل الجوهرى ، وهو يفترض مسبقاً ، وجود الإغتراب عن الأهداف والمستويات القائمة ، والتي ينظر إليها حينئذ باعتبارها تعسفية وغير متميزة بالشرعية . وهناك حركات منظمة من أجل التمرد توجد في المجتمع الأمريكى ، وتستهدف إستحداث بناء اجتماعي

تكوين المستويات الثقافية في معدلة تماما ، وتعلق الاهمية العظمى داخله على إيجاد تنسيق تام بين عناصر ثلاث وهي : الجدارة والجهد والمكافأة . إنه عندما ينظر إلى النسق النظامي باعتباره يشكل حائلا أمام إشباع الأهداف الشروعية أو تحقيقها ، يكون الطريق ممهداً إلى « التمرد » كاستجابة توافقية . ولكن لكي يتطور هذا التمرد في صورة فعل سياسي منظم ، لا ينبغي أن يحول البناء الاجتماعي السائد وحسب ، بل وأن تناط تلك العملية بجماعات جديدة تحظى بأسطورة جديدة ، وهنا تكوين للأسطورة وظيفة مزدوجة تتمثل في : تركيز مصدر الاحباط الشامل ، على البناء الاجتماعي ذاته ، ثم تحديد معالم وملاح بناء آخر بديل ، يفترض فيه أن لا يؤدي إلى ظهور الاحباط ، وهي تعتبر بياناً أو إعلاناً من أجل الفعل ^(١) . وهنا يؤكد « ميرتون » على وجهة نظره في أن الذين يقومون بتنظيم الجماعات المتمردة ، وتحويلها إلى جماعات ثورية ، هم في العادة أعضاء طبقة جديدة أو متبقية arising class وأنهم ليسوا من الذين ينتمون إلى أكثر الشرائح الطبقيّة كساداً ^(٢) .

إن الفكرة التي يهاجمها « ميرتون » تنظر إلى الصراع بين الاهداف المحددة ثقافيا والمعايير النظامية ، باعتباره « مصدرا » للامعيارية ، وهي لا تعني بذلك أن هناك خللاً بين الصراع التقيمي واللامعيارية ، بل إن الامر ، على العكس من ذلك تماما ، فالصراعات بين المعايير التي تتمسك بها جماعات فرعية مختلفة توجد داخل المجتمع الواحد ، غالبا ما تنتج عن إعتناق شديد للمعايير أو إمتثال شديد لها في كل جماعة فرعية . ولهذا ، فإن الصراع بين القيم المتفق

(١) op cit., pp 155 - 158

(٢) من الواضح هنا أن ميرتون يعارض وجهة نظر ماركس في ثورة البر ليتاريا .

عليها تنافيا والمعارف البنائية الاجتماعية القاسمة^(١) أمام هذه التقسيم ، هو الذي يمارس ضغطا نحو السلوك الإنحرافي ويدمر النسق المعيارى^(٢) . ومع ذلك ، فقد تكون محصلة اللامعيارية هذه ، متمثلة في تطوير معايير جديدة ، وتلك هي الاستجابة التي وصفها « بالتمرد » . وهناك شكلان للتمرد عند ميرتون ، وهما : أولا التمرد الجزئي ، فعندما يكون التمرد مقتصر على مجموعة عناصر صغيرة نسبيا ، ومحدودة ، وعديمه القوة في المجتمع ، فإنه يوفر حينئذ طاقة كامنة لتكوين جماعات فرعية مقربة عن بقية المجتمع ، ولكنها تكون متوحدة فيما بينها . ويتمثل هذا النموذج في مجموعة المراهقين المقترين المنضين معا في عصابات أو مجرعات صغيرة : أو الذين يصبحون جزءاً من حركة شبابية ذات ثقافة فرعية متميزة . وثانيا ، التمرد الكامل ، فعندما يصبح التمرد مزماً ومتصلاً في جزء جوهري من المجتمع ، يشكل حينئذ طاقة كامنة للثورة التي تعيد تشكيل البناء الاجتماعي والمعياري^(٣) ، (٢) .

(١) ظهر التناقض واضحا في التمييز بين الصراع القيمي من جانب والصراع بين القيم والمعايير من الجانب الآخر ، حيث أن ميرتون لم يعرض هذه الفكرة بصورة واضحة ، لأنه كان دائما يخلط بين نوعين من الصراع ، وهما : الصراع القيمي ، والصراع المعيارى .

2) op cit., pp. 179 - 180.

(٣) هنا يمكن توجيه النقد إلى استخدام ميرتون لمصطلح « الاستجابة التوافقية » (adaptive response) للإشارة إلى الثورة . وقد كانت من الممكن أن يستخدم لفظ « رد الفعل reaction » أو (الفعل المضاد contra - action) لوصف الثورة ، وكيف تكون الثورة تعبيرا عن استجابة توافقية ؟ ، لا شك فيه أن هذا التصور الخطي^(٤) يرجع إلى أن السادج عند ميرتون مستفاد بطريقة تصنيفية وليست مستفاداً استيعابيا ، وسوف يرض هذا النقد بزياد من التفصيل .

ثالثاً : اللامعيارية والسلوك والانحراف

وجد ميرتون أن صياغة المشكلة المتصلة بالعلاقة المتبادلة بين اللامعيارية والسلوك الانحرافى، فى سياقها النظرى الملائم، تستلزم فحص ظهور « اللامعيارية ونموها كنتيجة أو محصلة لعملية إجتماعية مستمرة » وعدم النظر إليها — ببساطة — على أنها حالة طارئة . وعندما قام بوصف هذه العملية ، أشار إلى أن « بعض الأفراد يعرضون أكثر من غيرهم لضغوط تظهر نتيجة الاتصال بين الأهداف الثقافية والوسائل الفعلية لتحقيقها . ويرجع ذلك إلى أنهم يحتلون وضعاً مهبطاً من الناحية الموضوعية، داخل الجماعة، بالإضافة إلى أن شخصياتهم تنفرد بخصائص معينة (وفى هذا الصدد يمكن أن تعزز الظروف الأسرية الاستهداف للضغوط اللامعيارية) ومن ثم فهم يكونون أكثر عرضة . للسلوك الانحرافى أو لانتهاك المعايير النظامية الذى يكافئ فى بعض الحالات من خلال النجاح فى إنجاز الأهداف ، وتلك مكافأة إجتماعية بلا شك (١) .

معنى هذا أن السلوك الانحرافى لا يؤثر على الأفراد الذين تورطوا فيه فقط، بل ينسحب تأثيره على أفراد آخرين ممن يرتبطون بهؤلاء إرتباطاً متبادلاً فى النسق فوضوح السلوك الانحرافى « الناجح » يميل إلى التقليل من شرعية المعايير النظامية بالنسبة للآخرين ، بل وإلى إلغاء هذه الشرعية بصورة نهائية . وإذن ، فإن هذه العملية تؤدى إلى إتساع نطاق اللامعيارية والحيز الذى تشغله داخل النسق ، إلى درجة أن الآخرين الذين لم يظهروا فى البداية أى شكل من أشكال السلوك الانحرافى تجاه اللامعيارية البسيطة التى حدثت ، يميلون إلى سلوك انحرافى كلما إنتشرت اللامعيارية وتدعمت . وهذا يؤدى بدوره إلى خلق

موقف لا معياري أكثر حدة بالنسبة للذين كانوا يعتبرون أقل تعرضاً للانحراف أو أقل استهدافاً له في النسق الاجتماعي . وهكذا ، نظر ميرتون إلى كل من اللامعيارية والسلوك الانحرافي ، على أنه يمثل متغيراً مستقلاً ومعتمداً في نفس الوقت ، في علاقته بالآخر ، وأكد على وجود تفاعل يتم في عملية ديناميكية اجتماعية وثقافية لها نتائجها المدمرة بالنسبة للبناء المعياري ما لم تستدعى ميكانيزمات الضبط المضادة من أجل أن تقوم بدورها في هذا الصدد ، وهو دور يتمثل في التقليل أو التخفيف من حدة الضغوط الناجمة عن التناقضات بين الأهداف الثقافية والوسائل المحددة إجتماعياً لبلوغها .

رابعاً : السلوك الانحرافي والتغير الاجتماعي

لم يكن في مقدور ميرتون أن يكون تصوراً نظرياً واضحاً ومعتمداً بصدده العلاقة بين السلوك الانحرافي والتغير الاجتماعي ، خاصة وأن طبيعة مخططة التصنيفي ، لم تتيح له هذه الفرصة ، بل سدت الطريق أمام ميدان خصب من الميادين التي يمكن أن يشكل البحث فيها إضافة إلى علم الاجتماع . والدليل على ذلك أنه لم يعرض لفكرة التغير الاجتماعي في الفصل الاساسي الذي كتبه عن « البناء الاجتماعي واللامعيارية » وإنما عرج عليها في الفصل الذي كتبه بعد ذلك لاستكمال نظريته ، أو للرد على بعض الانتقادات التي وجهت إليه ، ودفاعه عن نظريته هذه ضد المعارضة التي أبدتها كثيرون من العلماء والباحثين في ميدان علم الاجتماع بوجه عام ، وميدان دراسة الانحراف بوجه خاص .

ومن أجل هذا ، فقد أتى مفهومه عن هذه العلاقة ، متميزاً بالبساطة الشديدة ، حيث أشار إلى أن « النظرية التي أماننا الآن (مخططة التصنيفي) تذهب إلى أن هناك ضغوط متباينة تجاه السلوك الانحرافي تستمر في أن

تمارس على بعض الجماعات والشرائح الإجتماعية ، حينما ضل بناء الفرصة غير متغير ، في نفس الوقت الذى تظفل فيه الاهداف الثقافية على حالها ودون أن يصيبها أي تعديل ومعنى ذلك أنه كلما حدثت تغيرات هامة في البناء أو في الاهداف ، يعين علينا أن نتوقع تغيرات مماثلة في قطاعات المجتمع التى تعرضت أكثر من غيرها لهذه الضغوط ، ومفارقات في معدلات السلوك الانحرافى القائمة (١) .

ولعل من أهم تطبيقات « نظريه اللامعيارية » عند ميرتون « دراسة الانحراف في المجتمع اليهودي باحدى المدن البولندية الصغيرة » فتد أجرت « روزنتول Celia S. Rosenthal » دراسة عن الانحراف والتغير الإجتماعى في المجتمع اليهودي بمدينة « ستوزيك » ما بين الحربين العالميتين (٢) . وتنطوى أشكال الانحراف التى تعرضت هذه الباحثة لدراستها على : فتور الاهتمام بالدين ، وعدم إحترام التقاليد ، وتزايد عدد الزيجات الناشئة . وقد لاحظت هذه الباحثة أن الصور الانحرافية المذكورة ، كانت أكثر انتشاراً بين الشباب في اندية ، واقتبست الفسكرة الاساسية لميرتون وهي التى تشير إلى أنه « عندما تكون هناك قيم ثقافية سائدة وأهداف عامة للنجاح ، توجد عند شعب معين إمكانية ، ينادى ببناء البناء الإجتماعى من فرص التوصل إلى هذه الاهداف ، فيقصرها على جزء معين من نفس الشعب ، ينادى يحرم الجزء الباقي منها ، تنسا ينتشر السلوك الانحرافى على المدى الواسع » وبحثت الباحثة من هذه الفسكرة

(1) Op. Cit., p. 192.

(2) Celia S. Rosenthal Deviation and social change in the Jewish S. community of a Small Polish Town, A. J. S. , September, 1954 , 68 : 177 — 181 .

أساساً لكل تفسيراتها وتنبؤاتها ، وأما عن أهداف النجاح ومحددات المداخلة الرئيسية لدى هذا الشعب ، فقد تمثلت في التعليم ، وأداء الخدمات العامة . ولذلك فإنه على الرغم من اقتناع كل طبقات الشعب بهذه القيم : كان تحقيقها قاصراً على الفئات التي تتمتع بإمكانيات معينة : كالثروة ، ووقت الفراغ ، والارتباطات الأسرية ؛ ومن ثم ، كانت الطبقات الدنيا مقيدة في حصولها على فرص تحقيق هذه الأهداف العامة ، فبرز الانحراف واضحاً فيها . وهناك دراسات عديدة سارت على نفس الدرب الذي مهد له ميرتون ، فربطت بين الانحراف والطبقة ولكنها ووجهت بانتقادات شديدة ، من أهمها أن الانحراف ليس قاصراً على الطبقة الدنيا ، وإنما ينتشر في كافة الطبقات الاجتماعية في المجتمع ، وكل ما يمكن أن يقال بهذا الصدد ، هو أن الطبقة قد تمثل عاملاً من العوامل التي تحدد صور الانحراف ومستوياته .

هنا تعرضني مجموعة تساؤلات بصدد العلاقة بين نظرية اللامعيارية عند دوركيم والمخطط التصنيفي لميرتون، وهي : هل هناك تشابه بين النظرية الأولى والمخطط الثاني ؟ وهل تأثير ميرتون — في مخططة هذا — تأثيراً حقيقياً بدوركيم ؟ ولو توصلنا إلى عدم تأثيره بدوركيم — تأثيراً ، ونحوئاً ، فما هي إذن الأفكار التي يمكن اعتبارها بمثابة مصادر الالتباس : بالنسبة لميرتون ؟ اختلفت الاجابات على هذه التساؤلات ، فانقسم علماء الاجتماع الذين اهتموا بهذا الموضوع ، بصدها إلى فريقين : الأول ، وهو الذي اكد أن صياغة ميرتون مشتقة من مفهوم دوركيم عن اللامعيارية ، ولكنها تعتبر في الوقت نفسه ، أكثر شمولية في التوجيه ، وأكثر تخصيصية في التطبيق . ففكرة دوركيم التي تنطوي على أن موقف اللامعيارية يمكن أن يظهر كنتيجة لتصدع المعايير ، وتصادم الآمال ، صيغت من جديد في مبدأ عام . يشير إلى

أن البناءات الإجتماعية تمارس ضغطاً محدداً على بعض الأشخاص في المجتمع ، فتؤدي إلى توريطهم في سلوك إنحرافي . وبينما قصر دور كيم تطبيقاً للاميارية على الانتحار كمصورة من صور السلوك الانحرافي حاول ميرتون أن يبرز ردود الفعل اللاميارية في تفسير : الجريمة ، والاضطراب العقلي ، وإدمان الكحوليات ، ونعاطى المخدرات وعقاقير الملووسة ، وظواهر أخرى كثيرة ، كلافراط في الامتثال ، والإنجهاات الراديكالية ، والثورات ، والولع بالديموقراطية والإنجهاات الارتدادية عند كبار السن والارامل ، وخاصة تلك التي تتعلق بارتباطهم بالماضي وذكرياته ، والإنجهاات السلبية لدى العمال . كما اختلف ميرتون عن دور كيم أيضاً في عدم إهتمامه بالطبيعة البيولوجية للإنسان باعتبارها تمثل أهمية في تفسير الانحراف . وأما الفريق الثاني ، فقد أشار إلى أن اللاميارية في نظرية ميرتون ، لا ترتبط بأي حاك بمفهوم دور كيم ، وأنه يمكن فهم صياغة ميرتون على نحو أفضل باعتبارها تمثل إمتداداً لفكر « ماكس فيبر » ولنماذج الفعل عنده (١) . كما أضاف هذا الفريق فكرة تشير إلى أنه « طالما كان الإلزام بقيمة عليا وهي النجاح الإقتصادي هو الذي يمثل قضية الاساسية في نظرية ميرتون ، فإن للمهم هنا هو تحليلات « ماكس فيبر » للروح الرأسمالية ، وخاصة تلك الفكرة التي تعني أن روح الرأسمالية تسعى إلى أنشطة إقتصادية ولا تعتبرها وسائل لتحقيق أهداف أخرى ، وإنما هذه الأنشطة ذاتها هي التي تعتبر أهدافاً تدعمها الاخلاق (٢) . ولذلك ، فإن الحصول على المال يمثل إلزاماً أخلاقياً ، يسعى

(1) Marvin B. Scott and Roy Turner, „ Weber and the Anomie Theory of Deviance “. Sociological quarterly, Summer 1965, Nr. 3, Vol 6. pp. 233 — 40

(٢) ويضيف هذا الفريق إلى ذلك ، فكرة أخرى ، تمثل في أن « نماذج الاستجابات =

الأشخاص نحو مسيرته من أجل ذاته . ولقد كانت نتيجة هذه التحليلات التي قام بها أنصار هذا الفريق الأخير ، هي توصلهم إلى أن نظرية اللامعيارية عند ميرتون لا تمثل تطويراً لمعالجة دور كيم ، ولكنها قضية مبسطة لتحليل « فير » للاختلاف البروتستانتية أو أنها عبارة عن صياغة جديدة لها . وفي مقابل ذلك ، طأى رأى أنه لا يمكن إهدار حق نظرية دور كيم في اللامعيارية إلى هذا الحد ، وإنكار تأثيرها على أفكار ميرتون . وحتى إذا كان ميرتون قد إستعان بنماذج الفعل عند فير ، عندما أراد توصيف إنمط التوافقات الفردية الممكنة تجاه حالة اللامعيارية ، فإنه استقى منطلقه النظري الاساسى من دور كيم الذى تعتبر نظريته في هذا الشأن هي مبعث الإلهام بالنسبة لكثير من التفسيرات ، واتخذت كأداة نظرية في التحليل ، فلم يقتصر تأثيرها على

« الواقعية » عند ميرتون ، ترتد إلى « نماذج الفعل الاجتماعي الأربعة » عند فير هي : الفعل التقليدى ، والمهادف ، والمقصود لذاته ، والوجداني . فإذا كان « الفعل التقليدى » عند فير يشير إلى التعود على ممارسة طوعية ، وبمسكس استجابة آلية لنبه مأثوف ومعتاد بوجه السلوك في مجرى محدد ليسر فيه بطريقة نمطية ومتكررة ، فإنه ينطبق على ما اسماء ميرتوث « الامتثال » . وإذا كان « الفعل المهادف » أو « الفعل الرشيد » هو فعل نفعي خالص يقوم به الفاعل بواسطة اختيار الواسأى في حدود مدى كفاءتها وملاءمتها ، فهو يعادل ما يسميه ميرتون « التجديد » . وأما « الفعل المقصود لذاته » والذي ينطوى على إعتقاد شعورى وواع في القيمة المطلقة لأداء معين ، أو لصورة محددة من صور الوجود فهو مماثل « للامتثال المفرط » عند ميرتون أو (المبالغة) في الالتزام بالعائثر وبالمعايير على اعتبار أنها أهداف في ذاتها . وأخيراً يوجد « التوجه الوجداني » الذي يتحدد بواسطة الوساطة الخاصة وحالات الشعور عند الفاعل ، وهذا هو التودج الذي يرتبط بمن اسماء ميرتون (المصابين) و (الذمانيين) و (المنيوذين) و (الإسرائيليين) و (المشقيين) و (المنشرديين) وسنى ذلك أنه يمثل نموذجاً مطابقاً (للارثودية) أو (الانزالية) عند ميرتون .

ميرتون فقط ، وإنما امتد إلى سائر علماء الاجتماع والباحثين به (١) .

وبعد عرض مخطط ميرتون التصنيفي في اللامعيارية والبناء الاجتماعي ، وتحليله مع الاستعانة بالشواهد الامبيرية والامثلة التي اعتمدت عليها ، والاشارة إلى إحدى الدراسات التي يمكن اعتبارها نموذجا لتطبيق هذا المخطط ، وتحديد مدى تأثيره بنظريات أخرى في علم الاجتماع ، وتأثيره عليها — يتعين أن أتعرض لنقده هنا من خلال نقطتين أساسيتين ، وهما : أولا ، نقده مضمون هذا المخطط ، وتحديد كينونة استخدامه للتجارب الوثنائية ، وثانيا : نقد المنطق الذي يستند إليه ، أي أساسه المنهجي والايديولوجي .

نقد مضمون المخطط التصنيفي :

١ — كانت دراسة ميرتون للبناء الاجتماعي واللامعيارية ، عبارة عن محاولة لاستخدام نموذج التحليل الوثنائي في شخص ضاعرة الانحراف الاجتماعي . وقد كشفت هذه الدراسة أنه على الرغم وجود بعض الاختلافات النظرية الهامة بين مدخلي كل من ميرتون وبرسيرز . إلا أن هناك خاصية مشتركة (أو وجه تشبه) بين كل منهما ، وهي رفضها للاتجاه الذي ينظر إلى الجريمة باعتبارها سلوكا نمطيا لأشخاص يتميزون بخصائص داخلية ونظرية إلى حد كبير ، وفي هذا الصدد يشير ميرتون إلى أن التحليل الوظيفي ، ينظر إلى البناء الاجتماعي باعتباره فعلا ، وأنه يخلق الدافعية الخاصة التي لا يمكن التنبؤ بها بواسطة الاعتماد على المعرفة المتصلة بالبعاث النظرية للإنسان . . ويحاول هذا المدخل أن يحدد « كيف أن البناء الاجتماعي والثقافي يخلق الضغط

(١) أما عن تأثير نظرية (بارسونز) عن النسق الاجتماعي والدافعية الانحرافية ، في المخطط التصنيفي لميرتون ، فهي مسألة سوف تناقش بالتفصيل عند التعقيب على هذا المخطط .

نحو السلوك الانحرافى عند أشخاص يحتلون مواقع معينة في المجتمع » .
والتحليل الوظيفى في هذا السياق يهتم بالثقافة ، والبناء الاجتماعى ، وتأثير كل
منها على الفعل الفردى . وإذن ، نقد كان ميرتون يشبه بارسونز في أنه ينظر
إلى عناصر معينة وهي : الشخصية ، والثقافة ، والبناء الاجتماعى ، باعتبارها
تمثل مستويات — مختلفة تحليليا — للصياغة التصورية لمسألة الانحراف .
وبطبيعة الحال ، تعتبر هذه المستويات الثلاث متداخلة ، ولكن ميرتون
نظر إلى القيم الثقافية (كما فعل بارسونز من قبله) باعتبارها تحتل أهمية
خاصة ، لا لأنها تحدد نوعية الأهداف التى ينبغى الوصول إليها فى جماعات
معينة ، فحسب بل لأنها تحدد نوعية الوسائل التى تعتبر مشروعة . وقد
افترض ميرتون أن القواعد المتماثلة ببنى الأهداف والوسائل فى أى مجتمع ،
لا بد وأن تكون مستدجة على نحو فعال ، بواسطة الغالبية العظمى من
الأعضاء . ومعنى ذلك أنه يقرر — بنات الأسلوب الذى اتبعه بارسونز —
أنه طالما أن السلوك يعتبر مرجحا بطريقة عقلانية إلى تيمم المجتمع الأساسية ،
فانه يمكننا أن نتحدث عن المجتمع الإنسانى بصنّته بشكل مجتمعا . وإذن ،
فإن ميرتون وبارسونز يسلطان بوجود تشابه وثيق بين النسق القيمى والبناء
الاجتماعى والسلوك الواقعى . ولكن ميرتون أكد — أكثر مما فعل
بارسونز — أن التشابه ليس هو الذاتى ، فى « البناء الاجتماعى واللامبىارى »
يحاول ميرتون أن يوضح كيف أن وجود نوع معين من التعارض « أو
« التناقض » بين القيم الثقافية والبناء الاجتماعى ، يمكن أن يخلق إستجابات
ساركية — تخرج على التوقعات المحددة ثقافيا .

٢ — نظر ميرتون إلى انعدام التكامل (أو المقارنة) بين الاهداف الثقافية
والمعايير النظامية فى المجتمع الأمريكى ، باعتبار أنه يمكن أن يتخذ مظهرين

أساسيين ، وهما : أولاً ، التأكيد المبالغ فيه على الهدف وإهمال الوسيلة
المشروعة بلوغه ، أو التفاضل عن المعيار ، وهذا المظهر يعكس حالة اللامعيارية .
وثانياً ، التأكيد المبالغ فيه على المعايير أو الوسائل ، في نفس الوقت الذي
يهمل فيه الهدف إجمالاً ، وهذا المظهر يعكس الإفراط في الشعائر
realism . وفي مقابل ذلك ، نجد يعترف بأن المظهرين السابقين ، يمثلان
استجابتين فرديتين (وهما : التجديد ، والإفراط في الشعائر) تجاه الموقف
اللامعباري . وهنا نلاحظ وجود خلط بين مسألتين مختلفتين تماماً ، وهما :
أ — مظاهر انعدام التكامل بين الأهداف الثقافية والمعايير النظامية ،
ب — الاستجابات الفردية تجاه حالة اللامعيارية . وقد أدى هذا الخلط إلى خطأ كبير
يمثل في النظر إلى التجديد بطريقتين متناقضتين تماماً ، إذ تتمثل الطريقة
الأولى في إعتباره ممانلاً للامعيارية أو مطابقتها (فهو عبارة عن تأكيد على
الهدف وإهمال الوسيلة أو المعيار) ، بينما تتمثل الطريقة الثانية في النظر إليه
باعتباره رد فعل فردي أو استجابة توافقية فردية تجاه حالة اللامعيارية
في المجتمع .

٣ — صور ميوتون الشخص باعتباره سلباً في علاقته بالانساق الثقافية ،
مع أن الواقع يشير إلى عكس ذلك تماماً ، فعندما تشمل هذه الانساق في
إشباع الحاجات الفردية داخل بيئة معينة ، يمكن للأشخاص أن يقوموا
بتعديلها ، أو تطويرها ، وأن يتخلصوا من المعتقدات التقليدية ، ومن
الممارسات القديمة ، بل إن الأمر قد يصل بهم إلى الحد الذي يتمكنون عنده
من تركيب أنساق إجتماعية جديدة يستطيعون إدخالها من حماية أنفسهم من
متطلبات النماذج الثقافية القديمة ، وضمان الدعم لمتطلبات جديدة ، وهذا هو
ما يحدث بالضبط في الانحراف المنظم .

نقد الاساس للنطقى للمخطط التصنيفى

١ — إن تنميط ميرتون للاستجابات الانحرافية ، كان ينبغي أن يطبق على أى موقف يتميز بالاتصال بين الاهداف المقررة ثقافيا والفرص المتاحة ، ولكنه حاول أن يعطيه مضمونا اميريقيا محدوداً ، بواسطة استخدامه فى دراسة النتائج التى تترتب على التأكيد المبالغ فيه على هدف النجاح المادى فى المجتمع الأمريكى . ولذلك جاء هذا المخطط التحليلى بسيطاً جداً ، فهو ينطوى على هدف واحد كبير ، ومدى غير محدد للطرق التى يمكن أن يحقق بها هذا الهدف ، بالإضافة إلى أربعة توافقات انحرافية عند من عوتهم مواقعهم فى البناء الاجتماعى عن تحقيق التطلعات المقررة ثقافيا . ولكن عند تطبيق هذا المخطط على المجتمع الأمريكى ، واجه ميرتون صعوبة كبرى فى محاولة التقريب بين بساطة مخطوطه ، والتعقيدات الواقعية لثقافة هذا المجتمع ولبنائه الاجتماعى ، مما اضطره إلى التنازل عن بعض الافكار الهامة أو عدم الالتفات اليها ، وتحاشى اثارها . فهو اولاً ، كان مضطراً إلى تجاهل الاهداف البديلة التى يمكن أن تستخدمها جماعات كثيرة كبدايل للنجاح المالى ، وثانياً ، أنه وجه اهتماماً ضئيلاً إلى إمكانية وجود تفسيرات جديدة لهدف النجاح ، بواسطة الفاعلين فى الازواضع الاجتماعية المختلفة ، وثالثاً ، أنه لم يضع احتمالاً للسماح بالمقارقات فى تعريف الوسائل المشروعة ، الذى يتم داخل اقسام المجتمع المختلفة . فليسر ، والسرقة قد تعتبر طرقاً مشروعة للنجاح فى بعض مجتمعات الطبقة الدنيا فى امريكا . وبذلك يكون اعضاء مثل هذه المجتمعات ، الذين يحاولون تحقيق النجاح بواسطة استخدام وسائل اجرامية ، ممثلين أكثر منهم مجردين . ومن ثم ، فإذا كان ميرتون قد أكد على أهمية التباين البنائى داخل المجتمع الأمريكى (الاختلاف فى الفرص المتاحة) فإنه فشل فى الاعتراف بوجود تباين ثقافى

داخل هذا المجتمع يكون ممحاحا للتباين البنائي . ورواها : اغفل ميرتون فكرة أساسية وهي أن التباين لا يقوم بين الفرص البنائية المشروعة فقط ، ولكن هناك تبايناً في الفرص غير المشروعة وانتساحة . ومعنى ذلك أن الاعتماد على وسائل غير مشروعة للوصول إلى أغراض عليا ، ليس ميسراً في كل المواقف أو في كل الأوضاع الاجتماعية ، لأن ثمة منازعات حتى في الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل غير المشروعة . واذلك ، فقد يظهر الأفراد في الطبقة الدنيا أحباطهم الشديد ، ويكشفون عدم قدرتهم على استخدام الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف ، في نفس الوقت الذي لا يجدون فيه أي إمكانية لاستخدام أية وسائل غير مشروعة ، وخاصة : أنه اضطر إلى إغفال علالة الضبط الاجتماعي بالأدوار الانحرافية ، على الرغم من أهمية هذه العلاقة في تحديد صور أخرى للاستجابة إزاء اللامعيارية قد لا تكون انحرافية . خلاصة القول أنه عندما تطبق الأطر النظرية التي تتميز بالبساطة الشديدة ، على واقع معقد ، فإن المفاهيم تميل إلى أن تكون غير محددة ، ومختلفة ، ومن ثم تتميز العلاقات بين الواقع والنظرية بالغموض الشديد .

٢ — من أبرز نقاط الضعف التي يمكن الإشارة إليها في نميط ميرتون ، والتي تدل على عدم دقته ، ذلك التوافق الذي أسماه « التمرد Rebellion » . فالمصطلح من الناحية النظرية ، وتبعاً لتصوير ميرتون ، يشير إلى رفض هدف النجاح واستبداله بقيمة أخرى ، ومع ذلك ، فقد استخدمه أيضاً بمستواه الثوري ، فهو يقول « عندما يصبح التمرد مزمناً واحداً في جزء جوهرى من المجتمع فإنه يوفر حيشة الطاقة اللازمة للثورة ، تلك الطاقة التي تعيد تشكيل البناءين : الثقافي ، والمعياري . إن مفهوم التمرد ، ينبغي أن يرتبط — تبعاً للمخطط التصنيفي ذاته — بهدف واحد فقط وبسلوك دمر معين يرتبط بهذا

المهدف إرتباطاً وثيقاً . ولذلك فإنه لا يمكن تعميم هذا التهجور ليفضى الجماعات
النورية ، والراديكالية دون توسيع نطاق التحليل عند ميرتون ، بطريقة أكثر
تركيباً بكثير ، مما فعله هو . ولقد حدثت هذه الصورة من صور عدم الاتساق
نتيجة لأن ميرتون أنجم مدلولاً إمبريقياً واسعاً على مفهوم « الترد » الذى
يعتبر جزءاً آمناً مختلط تصوي محدود .

٣ — يدعى ميرتون أن مخططة هذا ، وقد وضع كمشاهدة لسد الثغرة
بين المفاهيم النظرية والمادة الواقعية المتاحة . ولكن نظريته المزعومة ، فشلت
فى عبور هذه الثغرة . فى الواقع أن تحليلاته ذات المدى المتوسط ، ليست أكثر
من مجرد « مخطط تصنيفى » يعكس مجموعة من الخصائص المستمدة « تصنيفاً » ،
وهي التى تتميز بأنها مستقاة من نموذج تصورى مثالى ideal type ، أو من
تركيب عقلى a construct صنعه الباحث بذاته ، لكن يفسر ويسط الوتائج .
ومن أجل هذا ، نجده يحصر نطاق تفكيره داخل دائرة مغلقة ، وهي دائرة
الأهداف الثقافية والمعايير النظامية ، مما جعله يتعد بتحليلاته عن خصائص هامة
وذات فوعة أخرى ، وهي الخصائص المستمدة « إمبريقياً » وألتي تستخلص
من الواقع الأمبيري ، أو من التجربة الاجتماعية ذاتها ، ومثال ذلك « القيم
الاجتماعية الاستراتيجية » التى تعكس أهداف المجتمع العليا ، فى مقابل
« الوسائل الاجتماعية التكنيكية » وهي معايير إجرائية تتميز بقابليتها للتعديل
والتغير ، ولذلك فهي مرحلية .

٤ — هناك هدف إيديولوجى يمكن فى نظرية اللامعيارية عند ميرتون ،
وهو محاولة تأكيد فكرة أساسية تشير إلى أن اللامعيارية حالة لا توجد فى كل
أجزاء البناء الاجتماعى للمجتمع الأمريكى ، بل إنها تتركز فى شرائح طبقية
معينة ، أو مراتب دنيا فى المجتمع ، وهو بذلك يسد الطريق أمام أى إدعاء
يشير إلى أن المجتمع الأمريكى مشوه باللامعيارية .

تعقيب ووجهة نظر

من الأهمية بمكان أن أتعرض في خاتمة هذا الفصل لتعقيب شامل ياقى الضوء على الخصائص العامة للنظريات التي إشتملت عليها الفصول الثلاث الأولى، ومن خلال ذلك أقوم بتحديد الأساس الإيدولوجى للوظيفية الذى وضع فى نظرياتها عن الانحراف بوجهة خاص ، وفى كيفية ربطها للانحراف بمفاهيم وتصورات أخرى فى علم الإجتماع ، كالنظام ، والتضبط الاجتماعى ، والتغير الاجتماعى . وقد أجملت التعقيب مصحوباً بوجهة نظر محددة فى هذا الشأن من خلال النقاط الأربع التالية :—

١ — جاءت نظريات اللامعيارية تعكس الثقافة النفعية التى تعلق أهمية كبرى على المكسب أو الخسارة : وعلى النجاح أو الفشل، وذلك أكثر إهتمامها بالدافعية التى تشكل برنامج الفعل عند الشخص، أو بامثال هذه الدافعية لقاعدة وضعت بصفة مسبقة ، أو لنموذج ملائم. وقد تميزت الثقافة النفعية البورجوازية بميلها الطبيعى إلى إنعدام المعايير الأخلاقى ، أو إلى اللامعيارية ، وهذا الأمر يعتبر منبثقاً عن الطابع المميز لتأكيداتها الخاصة ، فالمسألة لا تقتصر على أن الناس يهجرون القاعدة الاخلاقية فى المجتمع البورجوازى نظراً لسيطرة طامع المنافسة عليه ، ودفعه الاشخاص إلى عدم إدراك الاساليب الملائمة أخلاقياً ، وإستخدام أية أساليب فعالة لتحقيق النجاح (حتى وإن كانت أساليب غير مشروعة) بل إنها أعمق من ذلك بكثير : ففى كل دوائر الحياة الاجتماعية ، يؤدي الإهتمام بما هو مفيد إلى إهتمام مسبق ومركزى بنتائج الفعل ، ومعنى ذلك أنه يجعل الحكم الاخلاقى معلقاً على هذه النتائج . وهذه النقطة تتضح عند « ميرتون » بالذات ، فالإهتمام بمحصلات الفعل أو عوائده يشير إلى خاصية مميزة للثقافة النفعية .

وإذا كان المفكرون النفعيون ينظرون إلى الثقافة النفعية باعتبارها «ثقافة المجتمع النفعية» فإن قضاياهم النظرية، لابد وأن تنطوي على إنعكاسات للظروف التي تميز مجتمعهم البورجوازي. ولكن، على الرغم من أن الاتجاه النفعي في دراسة الانحراف، أكد على النتائج، فهو لم ينطو على تأكيد مماثل على المستويات التي تقيم هذه النتائج طبقاً لها. فلا شيء تكون مفيدة فقط في علاقتها ببعض الأهداف، وأما الهدف في حد ذاته فلم يكن عرضة للمناقشة أو التحديد. ولذلك، تركت مسألة تحديد الأهداف، للأشخاص أنفسهم، فأصبحت الأهداف أموراً خاصة، كما أصبح الفرد هو أفضل حاكم على مصالحه الخاصة. إن السباح لكل فرد في المجتمع أن يحقق أهدافاً من إختياره الشخصي يعني أنه ليست هناك مستويات قيمة مشتركة أكثر أهمية من «حق» كل فرد في تحقيق مصالحه الذاتية، كما ينطوي ذلك أيضاً على إعتقاد كامن بأن هناك انسجاماً أصلياً بين مصالح الناس، واهتماماً بورجوازيًا بالمنفعة. وفي هذا الصدد يعتبر إنبثاق أنماط إجتماعية إنحرافية جديدة في المجتمع الأمريكي بوجه خاص: كجماعات الهيبز، بل والجماعات الراديكالية، واليسار الجديد ذاته — علامة على المقاومة المتجددة للقيم النفعية.

٢ — يعتبر مفهوم «اللامعيارية» مفهوماً محورياً في التفسير الوظيفي للانحراف، وهو الذي يشير إلى فقدان القدرة على الانضباط، وإنعدام الشكل أو النموذج، وإنعدام الاخلاق. وهذا المدخل إلى دراسة السلوك الانحرافي، يختلف إختلافاً جذرياً عن المدخل الماركسي الذي لا تغير التوتر فيه نتيجة بالضرورة عن فقدان شيء. وإنما قد تنبعث من الامتنال لبعض القيم الخلاقة والجديدة، أو تكون راجعة إلى صراع بين قوى متعارضة. ولقد تبين التحليل الوظيفي للانحراف بأنه يؤكد على «الموافقة» أو «عدم الموافقة»

على الوسائل ، والأهداف المحددة ثقافيا ، ولكن أليس هناك إختيار ثالث يمكن أن يحدث في هذا الصدد ؟ الواقع أنه يوجد بديل آخر يتمثل في أن الأشخاص يمكنهم أن « يقاتلوا » وأن « يناضلوا » . فعدم الموافقة على القيم الاجتماعية ، لا يعنى نضالا إيجابيا ضد هذه القيم التي كانت موضع إختلاف أو رفض ، أو ينطوي على صراع في سبيل القيم الجديدة . ولذلك ، يبدو أن الصراع ، والنضال ، والمعارضة ، هي مسائل لم تجد لها عدى في المخطط النشطى لاستجابات الأشخاص في المجتمع . ومن الواضح تماما أن هذه الأشكال الثلاث لا يمكن إعتبارها تعكس مبرراً للامتنال في المجتمع ، وفي نفس الوقت لا يمكن أن تكون عدم إمتثال . فالحركات المنظمة التي تميل إلى تحرير الفقراء وإثارتهم على الحرب ضد القفس ، أو التي تعمل على تنظيم المظاهرات التي تنادى بالتغيير وبتحويل الأوضاع القائمة عن مجراها الزاهن ، إعتبرت — في ثل الوظيفة — واقعة تحت نفس الإطار التصوري الذي تندرج تحته إخرافات سلوكية معينة كإدمان المخدرات ، والجريمة ، والجناح ، والتنشيطات الاجرامية . ولذلك فإن نظرة الوظيفة إلى رواد الحركات الاجتماعية التي تنطوي على النضال والمعارضة ، باعتبارهم « منحرفين » دفعها إلى عدم إدراك أية اختلافات أو فروق هامة في طبيعة حركات المقاومة الإيجابية ، ضد المجتمع في حالته الزاهنة ووضعه القائم . وقد كانت أهم فكرة تكمن في لتصور الوظيفة ، هي تلك الصورة التي صورت الانسان الفاضل أو الخير باعتبارها انسان يقوم بإجبه في الدور الذي وجد ذاته فيه ، ويمثل نادة لتوقعات دوره التي يوقعها الآخرون في المجتمع . كما ان هذا المنظور يعمل دائما إلى « تدعيم السلطة » في جهوده التي يبذلها من أجل وضع السحرفين تحت وطأة الضبط . ولذلك ، لم يكن في مقدور الوظيفة ان

تصور أن الإنسان يمكن بالفعل من تطوير ذاته الانسانية بواسطة مقاومة مستلزمات دوره الاجتماعي ، والنضال ضدها ، وضد الاشخاص الآخرين ، وأنه لاطورها بواسطة الامثال والتعاون فقط . وفي الحقيقة أن الانسان الذي لم يسبق له أن عرف الصراع لا يمكن اعتباره انسانا أو شخصا له اعتبار ، وإنما يمكن النظر اليه على أنه ذبل أو زائدة . وفي هذا الصدد نجد أن الوظيفة لم تؤيد التباين بين الاشخاص وتمايزهم أو اختلافهم بل أكدت دائما على أهمية القيم العليا ، والاهتمام بقضية النظام الاجتماعي ، وحاجة المجتمع الملحة إلى الاتفاق والامجاع ، فعندما توصل بارسونز إلى فكرته عن كيفية تدعيم التوازن في العلاقات بين الاشخاص ، نظر إلى هذا التدعيم باعتباره ناعياً من رغبة كل شخص في أن يفعل ما يتوقعه الآخرون منه .

٣ — ان أعمق تعبير عن الاتجاه المحافظ للوظيفية ، ولأية نظرية اجتماعية ، يمثل في افتتانها بقضية النظام الاجتماعي . والبحث في النظام ، هو بحث عن تصغير الصراع الاجتماعي أو التحول عنه ، وهو سعى نحو قرار رسمي بوقف مثل هذه التغيرات الاجتماعية ، والبحث في النظام هو بحث في مدى تأدية السلوك للتنبؤ ، ذلك السلوك الذي يهدده الصراع ، وتهدهد القدرة الخلاقة عند الفرد ، كما أنه بحث في ميكانيزمات التدعيم التي يمكن أن تنظم السلوك ، وهو بحث في البناءات الاجتماعية يفترض ان أشياء معينة لابد ان ينظر اليها باعتبارها غير قابلة للتغير ، وان تعامل على هذا النحو . وهو تفضيل « للبناءات » أو لبناء الفعل الاجتماعي وليس تركيزا على « العملية » ذاتها ، ولذلك ، فإن اهتمام نظريات الانحـراف الوظيفية بالنظام الاجتماعي ، يكشف انبل الكامن نحو مقاومة أى تغير يمكن ان يهدد النظام في حالته الراحة ، حتى ولو كان هذا التغير مرغوبا من أجل تحقيق قيم عليا : كالحرية ، والمساواة ،

والعدالة . كما أن المهتمين « بالنظام » يعرضون المسألة كما لو كان هناك اختيار بين النظام أو الانحلال والقوضى . ولم يلتفتوا إلى حقيقة هامة ، وهي احتمال قيام « نظام جديد » يعمل على إعادة توزيع فرص الحياة ، ويميز بأنه مختلف تماما عن النظام القائم ، في نفس الوقت الذي يتميز فيه تماما عن حالة « الانحلال » المزعومة . وإذن فإن جعل النظام الاجتماعي ، يحتل الاهتمام المحوري في الدراسة والتفكير ، هو شاهد على وجود الاتجاه المحافظ سياسيا ، ويربطوى على الاهتمام بتدعيم المؤسسات الاجتماعية القائمة بالفعل والرائدة التي تقوم بتعبئة فرص الحياة وتوزيعها . إن البحث عن النظام ، هو سعى كامن نحو تلك الميكانيزمات الاجتماعية النوعية التي تسمح « باستبقاء » التوزيع الاساسي والقائم لفرص الحياة ، وبالتالي لا تتطلب أى تغيير في النظم الاساسي ، بل وتحارب هذا التغيير ، وتطعن في شرعيته . وإذن فإن البحث عن النظام يعكس ايدولوجيه محددة ، فضلا عن أن « يثير العواطف الاجتماعية . والنظرية الاجتماعية التي تتخذ من مسألة تدعيم النظام الاجتماعي محورا رئيسيا لها ، هي نظرية ، تتلاءم ايدولوجيا ، مع من لديهم الكسور من الامتيازات التي يخشى عليها من فقدان لو تغير النظام .

٤ — لم تنتظر نظريات الانحراف الوظيفية إلى الخطر الذي يمكن ان يترتب على تقييد الاشباع ، لأنها كانت تصب كل اهتمامها على فكرة اساسية وهي ان الاشخاص يعيشون في حالة امتثال للاخلاق . وكانت تميل إلى افتراض ان مثل هذا الامتثال ، يؤدي إلى الاشباع ، أكثر من ميلها إلى تبرير هذا الافتراض او محاولة التحقق من صحته . ولم تعترف هذه النظريات بمسألة هامة وهي ان الامتثال يعتبر نمطا اجتماعيا ، إذا زاد عرضه اعرق السوق ، وادى إلى انخفاض ثمنه . كما ان نظريات الانحراف الوظيفية

كانت تسعى إلى تضييق الثغرة بين الامتثال في الممارسة ، وبين الاشباع ، وذلك بواسطة التأكيد على الاشباع المكتسب ، وقدرة الانسان على تحقيق الاشباع من أي شيء أو مصدر . ومعنى هذا عالجت الثغرة الواضحة بين الامتثال والاشباع بواسطة ادعائها بأنه من الممكن تدريب الاشخاص — اجتماعيا — وتعويدهم على أن لا يرغبوا في أكثر مما تدرب الآخرون على منحه لهم ، وأن لا يمتنعوا أقل مما تدرب الآخرون على الرغبة فيه . فالرغبة مكتسبة ، بمعنى أن طبيعتها وحدودها مسألان تخضعان لعملية تدريب وتعليم . ولكن ليس هناك مجتمع بشري عرفناه على مدى التاريخ ، استطاع أن ينجح في مسابقة هذا المبدأ ، ولقد تناقضت نظريات الانحراف الوظيفية عن حقيقة جوهرية ، وهي مسألة تكاليف الامتثال ، ومكافآت عدم الامتثال ، وانصب اهتمامها على مكافآت الامتثال ، وتكاليف الانحراف . بدلا من أن تؤكد هذه النظريات على أن سعي الاشخاص نحو الاشباع يمثل مطلباً صحياً ، ومشروعاً ، أكدت عكس ذلك تماماً ، أي على المخاطر البالغة التي تكمن وراء المطالبة بالاشباع . وبدلاً من أن تنظر إلى المخاطر الكامنة في تنفيذ محاولات الانسان للسعي إلى الاشباع ، أكدت ضرورة وجود مثل هذه القيود (ميكانيزمات التثبيت ، وميكانيزمات مكافأة التوتر ، وأساليب العزل والمنع ، والاسبقية) . ولذلك ، فإن الانحراف كان يعكس — من وجهة نظر الوظيفية — فشلاً في إحكام القيود ، وذلك بدلاً من أن يعكس الفشل في الاشباع . وفي هذا الصدد يعلن العالم الوظيفي (أي عالم كان) أنه يخشى من المجتمع — وليس الانسان — مقياساً أساسياً لافكاره ، ومن ثم ، كان ينادي بحماية المجتمع من الفشل في وضع القيود على الفرد ، أكثر من اهتمامه

بحماية الفرد من فشل المجتمع في إشباع حاجاته المتطورة . لقد أكدت نظريات الانحراف الوظيفية أن الاستقرار الاجتماعي يستلزم استدماج القيم الاخلاقية التي تقيد تحقيق الاشباع وتعمل على ضبطه . وتجاهلت تحليل الطرق التي يمكن من خلالها أن يدعم الاستقرار الاجتماعي بواسطة تدعيم الإشباع وتعزيزه ، إماعن طريق استحداث تكنولوجيات تزيد من الرخاء أو بواسطة تغيير الميكانيزمات التي تحدد مواقع الدخول المختلفة في المجتمع ، أو بواسطة تحرير الانسان من القيود التي تحد من قدرته على الابتكار والتجديد والانحراف الخلاق . وفي هذه النقطة بالذات ، اختلفت الوظيفية عن الماركسية اختلافاً أساسياً ، إذ تتميز الأخيرة بهدف محوري ، وهو تحرير الانسان من البناءات الاجتماعية التقليدية ، ومن بناءات الشخصية العتيقة والمهجورة ، وتمكينه من تحقيق اشباع اكبر ونمو يزايد باستمرار .

إذن ، فانه يمكن تحديد الدعاوى الاساسية لنظريات الانحراف الوظيفية على النحو التالي :

أ — المجتمع هو نسق متكامل للنعل ، وهو أكبر من مجرد مجموع اجزائه ، ولذلك فهو يختلف عن هذا المجموع .

ب — هناك ضرورة ملحة لتدعيم المؤسسات الاجتماعية القائمة ، والاعتداد على قيم : التوازن ، والتوافق ، والتعاون .

ج — البدء بالتحليل من منطق أسامي ، وهو الثقافة ، باعتبارها محمداً أساسياً للنظام والبناء الاجتماعي ، ثم الانتقال بعد ذلك إلى موضوعات أخرى كالشخصية والتنظيم الاجتماعي .

د — التركيز على مفاهيم محددة ، مثل : المتطلبات الوظيفية للنسق .
ومسايرة القيم ، والامتثال للمعايير السائدة .

هـ — النظر إلى قيم المجتمع القائمة بالفعل (أو قيم الجماعة المسيطرة فيه)
كحركات أساسية أو مقاييس لتحديد مضمون الامتثال والانحراف .

و — الاهتمام بالاصلاح ، والتوسع في أساليب الضبط الاجتماعي الفنية
القائمة ، وتدعيم التكوين النظامي الفعال لقيم النسق الاجتماعي ، والتأكيد
على ممارسة شق أنواع الأنشطة من خلال « القنوات الشرعية » المتاحة
بالفعل في المجتمع .

خلاصة القول أن النظريات التي عرضت في الفصول الثلاث الأولى تتميز
بأنها تنطلق من قاعدة محافظة ، انعكست بوجه خاص على تفسيراتها للبناء
الاجتماعي ، والتنظيمات ، والضوابط ، والانحراف ، وفي تحاشيها للمجالات
السياسية ولذلك عندما كانت تتعرض لموضوع سياسي ، لم تتجاهر على مس
البناء القيمي الاساسي للمجتمع وانما كانت تنظر إليه كشيء مسلم به ، لا يقبل
التحليل للنقدى او الفحص المتعمق .

الفصل الرابع

الثقافة الفرعية والسلوك، الانحراف

- الثقافة الفرعية للجرة والجنح .
- ١ - تراث الانتقال الثقافي والارتباط التمايز :
- أ - نظرية انتقال الثقافة الفرعية .
- ب - نظرية الارتباط التمايز .
- ٢ - محاولات الدمج والالتقاء النظري .
- تعقيب .

الفصل الرابع

الثقافة الفرعية والسلوك الانحرافى

الثقافة الفرعية للجريمة والجناح :

حاول هذا المنظور تفسير « السلوك الانحرافى » بمعناه المحدود جداً وبتركيز خاص على نوعين منه ، وهما : الجريمة crime ، والجناح delinquency وذلك من حيث العوامل التى تكمن وراءه فضلاً عن عملياته ، ونتائجه ، وبالأعتماد على مدخل سيكولوجى اجتماعى وثقافى . وجدير بالذكر أن كل التفسيرات هنا تدور — أساساً — حول فكرة « الثقافة الفرعية sub - culture » . وقبل الإشارة إلى الفروع التى تفرع إليها هذا المنظور أو أقسامه الرئيسية ، يصعب تحديد مضامين فكرة « الثقافة الفرعية » ومجالاتها المختلفة مع الاستعانة بمثال يوضح إحدى ثقافات الجناح الفرعية ، ثم الاعتراض الذى سيق ضد استخدام هذا المصطلح وإقتراح إستبداله بمصطلح آخر ومبررات هذا الاقتراح .

ومن بين التعريفات التى وضعت لمصطلح « الثقافة الفرعية » التعريف الذى يرى أنها « الكل الذى ينطوى على متغيرات ثقافية توجد فى أقسام معينة عند شعب بالذات ولا تتميز الثقافات الفرعية بسمه أو بسمتين منفصلتين ، بل إنها تشكل أنساقاً ثقافية متماسكة نسبياً وتقوم كجموعة عوامل داخل العالم الأكبر المتمثل فى الثقافة القومية ⁽¹⁾ .

(1) Y. Milton Yiuger, « Contra culture and sub - culture, »

A S. R., October 1960, V. 25, N. 5, P. 620

وإذا كان التعريف السابق يشير إلى الثقافة الفرعية على أنها تمثل أنساقاً ثقافية شاملة ، فأنما يعنى أن هناك مجالات متعددة للثقافات الفرعية في المجتمع ، من بينها : الطبقة ، والعنصر ، والمهنة ، والاقامة ، والاقليم . ولكن يلاحظ أن هذا التعريف لا يغطي كل استخدامات المصطلح في مؤلفات علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا ، التي يمكن تحديدها في ثلاثة استخدامات أساسية ، وهي :

- ١ — استخدامه في بعض المؤلفات الأنثروبولوجية ليشير إلى بعض الاتجاهات العامة التي تظهر في كل المجتمعات. فالثقافة الفرعية تنطوي على الملامح الرئيسية للثقافة الكلية التي تسبقها في الوجود ، في الوقت الذي تضع الحدود لتفسيرها ، ومعنى ذلك أن الثقافة الكلية هي بمثابة الإطار الذي تندرج تحته كل الثقافات الفرعية ، وهي المتوقعة بوضع القواعد العمامة والصيغ الشمولية ، ولكن هذا الاستخدام أصبح نادراً في يومنا هذا وإستبعد في معظم المؤلفات.
- ٢ — استخدامه في أغلب الأحيان للإشارة إلى النسق المعياري للجماعات صغيرة داخل المجتمع ، للتأكيد على جوانب تختلف فيها حول مسائل معينة (كاللغة ، والقيم ، والأديان ، وأسلوب الحياة) عن المجتمع الكبير الذي تعتبر جزءاً منه .

- ٣ — استخدامه للإشارة إلى مجموعة معايير منبثقة من موقف صراخ بين جماعة معينة والمجتمع الكبير . وعلى ذلك ، تعتبر المعايير المنبثقة في عصابة الجناح أو مستويات السلوك في جماعة المراهقين بمثابة « ثقافة فرعية » . وجدير بالذكر في هذا الصدد أن الاستخدام الأخير يضيف إلى البعد التقاسفي ، بعدما آخر « إجتماعي سيكولوجي » ، لأن هناك إتجاهات معينة في الشخصية: كالإجباط والقلق ، والإحساس بتناقض الدور أو غموضه ، ورد الفعل ، تكون متضمنة

في تكوين الثقافة الفرعية^(١) إن الاستخدام الأخير هو الذي يهتما في دراسة الانحراف ، وهو المقصود عندما تذكر « نظريات الثقافة الفرعية » للجريمة والجناح ، وإن كانت هناك إعتراضات ضد استخدامه ، بإسنادها عدد من المبررات سنأتى علي ذكرها فيما بعد .

ومن الأمثلة على الثقافات الفرعية للجناح والجريمة « ثقافة الطبقة الدنيا في المجتمع الأمريكى التى قام « والتر ميلر Walter Miller » بتحديد معالمها^(٢) .

وأدرج فى مجالها عدة مفردات مبسطة ، واعتبر كلا منها بعدا يمكن أن تدرج تحته مستويات مختلفة لتساذج السلوك البدئية التى يمكن أن يجعها أفراد مختلفون فى ظل مواقف مختلفة . وتنطوي مضامين كل مفردة من مفردات هذه الثقافة على ما يلى :

١ — الازعاج وإثارة الاضطرابات والشغب trouble ، وهي التى تنشئ فى إحدي جوانبها مواقف تؤدي إلى الاحتكاك بالسلطات أو الهيئات الرسمية لمجتمع الطبقة المتوسطة .

٢ — الغشونة والمشاكاة toughness ، وتشتمل أهم مكونات هذه المردة على القوة الجسمية ، وإنعدام العاذمة أو الشعور ، وعدم المبالاة بالفن والأدب والجمال والشجاعة فى مواجهه الخطر الفيزيقي .

٣ — البراعة s : a : t n : s s ، ويقصد بها القدرة على التنوق بالحيلة والدهاء والمكر ، والحذية ، على شخص آخر أو مجموعة أشخاص ، وكذلك القدرة

(1) Ibid pp. 6:6 — 6:27

(2) Walter B. Miller , « Lower Class Culture as a Generating Milieu of Gang Delinquency , » N. 3; 1958. pp. 7 — 13

على التوصل إلى شيء أو كيان له قيمة : كالمسلح المادية ، والمكانة الشخصية ، وذلك باستخدام القدرات العقلية .

٤ — الإثارة excitement ، فمن المعروف أن أفراد هذه الطبقة يقومون بعدة أنشطة يغلّب عليها طابع الإثارة كادمان الكحوليات ، وممارسة الموسيقى الصاخبة ، والمخائفات الجنسية .

٥ — الإيمان بالقدر fate ، فالقرد في الطبقة الدنيا لما أن يكون محظوظاً أو غير محظوظ . وكثير من أفراد هذه الطبقة يشعرون بأن حياتهم تعتبر عرضة لمجموعة قوى تفوق سيطرتهم ، أو أنهم لا يملكون سوى سيطرة ضئيلة جداً نحوها وهذا الاعتقاد لا يتماثل مع الإيمان بالقوى الخارقة التي ينطوي عليها الدين المنظم رسمياً ، وإنما يرتبط أكثر بمفهوم « المصير » الذي يقوم عنصر الخيال بدور هام في تصوراتهم .

٦ — الاستقلال autonomy ، يتميز الأفراد في هذه الطبقة برغبة قوية في الاستقلال الشخصي ، وإن كانوا يميلون إلى البقاء في بيئات اجتماعية تتميز بقيودها الشديدة ، وتمارس نجوم أعنف صور التمرد البطالمانية^(١) . هذه هي مجموعة المتحولات الأساسية التي تتميز « ثقافة الطبقة الدنيا في المجتمع الأمريكي » كما صورها « ميلر » ، واعتبرها الوسط الذي غنق جناح المعاصيات وجرائمها . فارتكاب الجرائم بواسطة أعضاء جماعات النواص من مراهق الطبقة الدنيا يتم - بصيغة مباشرة - عند محاولة تحقيق الأهداف أو المثل التي تتعارض مع قيم هذا الوسط الوسط الثقافي للفاعل . إن « تراث الثقافة

الفرعية للجريمة والجناح « هو تراث سوسيولوجي ، ينصب الاهتمام فيه على مجموعة العمليات التي يتخبط الأشخاص بواسطتها في شتات تعليمية إجرامية ويستعدون لأداء الأدوار الاجرامية ^(١) ويفرع هذا التراث إلى فرعين أساسيين هما : الفرع الذي يشمل نظريتي الانتقال الثقافي والارتباط المتمايز ، والفرع الذي يضم محاولات الدمج والالتقاء النظري ، وسوف أعالج كل فرع منها على حدة مع تساولة بالتحليل النقدي .

(١) أثيرت محورية استخدام مصطلح « الثقافة الفرعية » خاصة في دراسة الانحراف ، وذلك نظراً لاهتمامين أساسيين ، أولهما ، غموض هذا المصطلح واتساع مجال تطبيقه ، وثانيهما ، إغفاله مستوى التفسير السوسيولوجي ، والمستوى الاجتماعي السيكولوجي وتناديها لهذه الصعوبة أترح « ميلتون يينجر » استخدام مصطلح « بديل » وهو « الثقافة المضادة أو المادية contra = culture » وذلك إذا كان النسق المبدئي للثقافة المقصودة ، يتطوى على عنصر الصراع مع قيم المجتمع الشامل ، وخاصة عندما ينشأ هذا الصراع قضية محورية . واضاف إلى ذلك مسألة أخرى ، وهي أنه يمكن فهم الثقافة للمضادة بواسطة تركيز الانتباه على تفاعل الجماعة الصغيرة مع المجتمع الشامل ، وإن كانت ميثرات الثقافة الفرعية ومؤثرات الثقافة المضادة تعتبر — من الناحية الواقعية الخالصة — مختلفة أو متدرجة إلى حد بعيد ، ومثال ذلك أن الجناح والمرافقة مسألتان تمسكان نفس المؤثرات . وقد وجه « يينجر » الانظار إلى إجراء آخر متصل بالتنيز بين هذين المستويين للثقافة ، يقتضي أن الفروض التي توجه دراسة الثقافة بفرعية ، يمكن استقاؤها من نظرية عامة في الثقافة تشير مثلا الى أن الثقافة تظهر كنتيجة لانتقال الثقافي ، أو لاستداد وسائل الاتصال التي تنقل الى الجماعات خلفيات ثقافية جديدة . أما الفروض المنتمية بدراسة الثقافات للمضادة أو المادية ، فيمكن استقاؤها من نظرية سوسيولوجية أو اجتماعية ميكولوجية تهتم بتحديد السلوك الجمعي ، أو تكوين الجماعة ، أو القيم والاضوابط الاجتماعية (yinger, op. cit. , pp 629 ~ 630 , 685)

١ - تراث الانتقال الثقافي والارتباط المتمايز

على الرغم من أن هذا التراث يعتبر متكاملاً ، مما قد يدعو إلى عدم الفصل بين فرعيه الأساسيين ، إلا أن تناول كل منها على حدة يفيد في أغراض التحليل والمقارنة والنقد ، وتحديد جوانب الاسهام والاضافة التي حققتها النظرية اللاحقة في النظرية السابقة من أجل سد بعض ثغراتها ، أو تنقيحها ، أو صقلها .

١ - نظرية انتقال الثقافة الفرعية cultural transmission theory

أن السلوك الانحرافي - في منطوق هذه النظرية - يتحدد بواسطة نسق فرعي للمعرفة knowledge والمعتقدات beliefs والاتجاهات attitudes التي تجعل أشكالاً معينة من الانحراف ، في مواقف معينة : ممكنة Possible أو مسموح بها permitted ، أو مقررة prescribed ، وهذه جميعاً يجب أن تكون قائمة في المحيط الثقافي للفاعل في بداية الامر ، ثم تتسلط على الشخصية وتصبح مستندجة داخلها ، مثلاً في ذلك مثل أية عناصر أخرى متصلة بالثقافة المحيطة^(١) .

(١) صيغت أكثر فعلاً نظرية الانتقال الثقافي تأنيهاً ووضوحاً بواسطة دارسي الجرمية والمباح الذين تلمذوا على « توماس W. I. Thomas » و « فلوريان زناينسكي florian znaniacki » و « جورج هربرت ميد George Herbert Mead » و « روبرت بارك Robert E. park » و « ارنست بيرجس Ernest W. Burgess » وطائفة ما يشار إلى تراثهم باعتباره « تراث مدرسة شيكاغو Chicago Tradition » في علم الانواع الأمريكي . ومن أبرز هؤلاء الثلاثة : هــاـكـلـيـفـورد شو Clifford Shaw « وهنري ماكى Henry McKay » انظر :

(Clifford Shaw, and Henry Mc - kay, juvenile Delinquency in Urban Areas, Chicago, 1922)

وقد حاولت هذه النظرية تفسير توزيع الجناح في المدن الأمريكية ،
بالاعتماد على مجموعة دراسات أجريت في مدينة شيكاغو ، كشفت عن أن المناطق
ذات معدلات الجناح العالية في هذه المدينة ، في الفترة ما بين (١٩٠٠ —
١٩٠٦) هي نفس المناطق ذات المعدلات العالية ما بين (١٩١٧ — ١٩٢٣)
على الرغم من أن تكوين الجماعات السكانية في هذه المناطق ، تغير إلى حد
كبير في الفترتين المذكورتين . وقد سجلت هذه الدراسات واقعة أخرى هي
أن معظم أخطاء الجناح ، ترتكب عادة داخل جماعات صغيرة تتكون من
عضوين أو ثلاثة أعضاء ، وتوصلت النظرية في نهاية الأمر إلى أن صورتى
السلوك الانحرافى : المتمثلتين في الجريمة والجناح ، أصبحتا بمثابة « مظاهر
تقليدية للحياة الاجتماعية » في المناطق ذات معدلات الجناح المرتفعة ، وأن
تقاليد الجناح « تنتقل » عن طريق الاتصالات الشخصية والجماعية ، أما
الهيئات التي تقوم بنقلها فهي تتمثل في جماعات اللعب والمسابقات (١) .

ومن ناحية أخرى كشفت الدراسات الامبيريقية التي اعتمدت عليها هذه
النظرية عن أن إنحراف الأحداث « الجناح » ، والجريمة ، مظهران للسلوك
الانحرافى ميلان إلى الانتصار على المناطق الحضرية غير المحدودة unlimited ،
والتي يقارم فيها مثل هذا السلوك ، التأثيرات الديموجرافية بشدة ، في الوقت
الذى يواجه بالاستحسان من جانب الآباء ، حيث تعتبر السرقة بين الجيران
ممارسة شائعة عند الأطفال والمراهقين ، ومحل مباهة ونخر (٢) .

وقد امتدت هذه النظرية إلى وصف البناءات التعليمية للانحراف ، أى

(1) Ibb PP. 17, 20 — 25, 43, 45 .

(2) Glifford R. Shaw, the Yack — Roller, Chicago : The uni -
versity of Chicago press, 1930, pp. 13, 18 — 20 .

مجموعة الطرق البديلة التي يمكن الأشخاص بواسطتها من التوصل إلى الأهداف الاجتماعية . كما أشارت إلى أن المناطق الحضرية التي لا تتاح فيها فرصة الاحتكاك بهذه البناءات ، تتميز بانخفاض شديد في معدلات الجريمة والجناح (بالقياس إلى المناطق المذكورة) حيث يسكون من العسير جداً على أفراد كثيرين أن يضمنوا التوصل إلى خط مهني إجرأى مستقر أو ثابت ، حتى في حالة وجود الدوافع المباشرة إلى الفعل الإجرأى (١) .

إن خص نظرية « الانتقال الثقافي » يتيح التوصل منها إلى مجموعة أبعاد أساسية يمكن تحديدها وتفسيرها على النحو التالي :

البعد الأول : وهو الذي يتعلق بمحددات السلوك الإنحرأفي *determinations of deviant B.* ذلك أن حاصل المعرفة والاتجاهات هو الذي يمثل المحدد الأسأسي لشكل معين من أشكال السلوك الإنحرأفي ، ومعنى هذا أن نوعيتهما تتطابق تماماً مع نوعية السلوك . والاستعانة « بالمعرفة » و « بالاتجاهات » هنا ، يكون بقصد التعرف على الأساليب الفنية *techniques* الضرورية ، والاتجاهات الأخلاقية نحو السلوك المقصود ، وتحديد مواقف معينة ، تير جميعاً هذا النوع من السلوك أو تطالب به وتدعمه . وشمشل البعد الثاني ، في « وسيلة إنتقال *means of transmission* المعارف والمهارات الإنحرأفية . وجدير بالذكر هنا أن التوصل إلى إنتقان الأدوار الإجرأمية أو الانخراط في مسلك أو خط مهني لإجرأى *criminal career* أو جناح ، هو أمر يتوقف على الارتباطات المستمرة والثأجة مع أشخاص آخرين يمكن للفرد أن يتعلم منهم التقيم والمهارات الضرورية . أما البعد الثالث ،

(1) Shaw , Mac kay , Op. Cit. , pp . 60 — 65 .

فهو «التدعيم الجماعي group support» ، إذ أن السلوك الانحرافى «يحدث» على ما يفكر فيه الآخرون من أعضاء الجماعة ، وما يقولونه ، وما يشعرون به ، وما يفعلونه . و «الإعتاد» يحمل معنى واسعاً ، فهو إعتاد معرفى cognitive ، وأخلاقي moral يمثل فى نكسة أساسية ، وهي أن معرفة الأشخاص ومعتقداتهم وقيمهم ، أو أفكارهم عما هو كائن ، وما هو ممكن ، وصائب — هي جميعاً أمور تعتمد على معرفة الآخرين ومعتقداتهم وقيمهم^(١) وهذا فضلاً عن أن الإعتاد فى هذا المقسام هو إعتاد على العلاقات relational ، يعكس نوعاً من الحاجة إلى : الحب ، أو الإعجاب ، أو الاحترام ، أو الحماية . وهو كذلك وأخيراً إعتاد مادى material ، يتمثل فى أن نشاط الإنسان ، يستقى معناه ومدلوله من نشاط أكبر ينطوى على إسهمات عدد كبير من الأشخاص الذين يعملون فى «تنظيم» متكامل يندرج تحته نموذج «التبادلية reciprocity» الذى يعنى أنه عندما نريد من الآخرين أن يقوموا بأداء ما نطلبه منهم ، يتعين علينا أن نعمل شيئاً مفيداً من أجلهم .

هذا ومن المناسب بعد تحليل الابعاد الأساسية لنظرية الانتقال الثقافى ، وتفسيرها ، أن أشير إلى أوجه الإضافات أو التعديلات أو الاختلافات وخاصة عند مقارنتها ببعض النظريات الأخرى . وهنا نقفز إلى النهن ، نظرية

(١) يرتبط نوعاً الاعتاد : المولى والأخلاقي ، بنظرية الجماعة المرجبة reference group theory التى تؤكد أن معتقدات الأشخاص وقيمهم تظل فى حالة من عدم الثبات ، والنموذج ، النسبية ، عندما يسجلون من مراجعة هذه المعتقدات وتلك التهم على معتقدات (الآخرين ذرى التأثير influenced others) .

اللامعيارية التي اعتمدت في تفسير السلوك الانحرافي على نموذج للدافعية .
يتطوى على جانبيين أساسيين :

١ — جانب « الفاعل » الذي يستدج مجموعة أهداف ومعايير إجرائية .
معينة بعد أن يكتسبها من ثقافته .

٢ — الموقف الذي يتطوى على مجموعة ظروف ووسائل ، ويكون
الانحراف حينئذ نتاج انفعال بين الاثنين (الفاعل والموقف) .

وفي مقابل ذلك ، تعلق نظرية الانتقال الثقافي أهمية أقل على المتغيرات
الموقعية ، بينما تركز إهتماما أكبر على الفاعل (وإن كانت تعالج هذه المتغيرات
الأخيرة باعتبارها حاسمة في عمليتي التعلم والتأثر) . وليس معنى ذلك أن نظرية
الانتقال الثقافي تماثل مع « نظرية أنواع الأشخاص Kinds of people theory »
ذات الأصل الطبقي النفسي والتي تميل إلى إعتبار النحل الانحرافي محصلة
« كسخصية الكلية total personality أو لبناء الخلق character structure »
فقط . ورغم في زيادة الإيضاح والتحديد ، يمكن القول « بأن القضايا النظرية .
الأساسية التي تحتل موقعا هاما من وجهة نظر هذه النظرية ، تنصب مباشرة
على عملية التعلم الثقافي cultural learning » .

وعند تقييم نظرية كهذه ، ينبغي تحديد مستوى كفاءتها المنهجية ، ومدى
نجاحها في تحقيق نهم أعمق لمسألة الانحراف عامة والانحرافات الجزئية أو
النوعية خاصة ، مع الإشارة إلى إسهامها النظري والمنهجي في النظرية العامة
لنعم الاجتماع . ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق استعراض نقسدين
أساسيين وهما :

نقد منهج النظرية ، أو مستوى التحليل فيها ،

لقد أثارت نظرية الانتقال الثقافي سؤالاً محوريا حاولت أن تجيب عليه ، وهو : لماذا أصبح الناس من ذلك النوع الذى يرتكب أفعالا إجرامية ؟ فى الوقت الذى كان يصرح أن يكون السؤال على النحو التالى « ما الذى يمكن قوله بصدد طبيعة الانساق المجتمعية التى تحدد أنواع الأفعال الاجرامية الواقعة داخلها ؟ وكيف تتوزع هذه الأفعال داخل الانساق ؟ ولماذا تتفاقم أنواع معينة من الجرائم فى المجتمع الأمريكى ؟ من المعروف أن هذه النظرية تعتبر نظرية سيكولوجية إجتماعية فى جوهرها ، وليست نظرية سوسيولوجية ، لأن مستوى التحليل : السيكولوجى ، والسوسيولوجى لا يختلفان من حيث أنهما يعبران عن إجابات مختلفة أو متعارضة على أسئلة معينة ، ولكنهما يجهان على أسئلة مختلفة تتعلق بنفس نوع السلوك . وأقصد بذلك أن المنهج السيكولوجى يهتم بتحديد المتغيرات والعمليات المتضمنة فى الدافعية الفردية إلى الانحراف أو الامتثال وبناء نظريات محكمة عن العلاقات المتبادلة بين هذه المتغيرات . أما المنهج فى علم الاجتماع ، فهو يهتم بتحديد المتغيرات والعمليات المتضمنة فى النسق الاجتماعى الاكمل ، والتى تشكل كل المتغيرات التى يمكن أن تنطوى عليها الدافعية السيكولوجية .

نقد بناء النظرية

اعتمد بناء هذه النظرية على قضية أساسية ، هي أن « الانحراف يرجع إلى الارتباط بأشخاص منحرفين ، والاتصال بمحيط ثقافى يتميز بقيمة الانحرافية والاجرامية » . ولكنى أتساءل هنا :

ما الذى يحدث فى بداية الأمر ، هل هو الارتباط بالمنحرفين أم الانحراف ؟ وأعتقد أن الاجابة الصحيحة على هذا التساؤل يمكن أن تؤدى إلى سقوط الادعاء الاساسى لنظرية انتقال الثقافة . فالاشخاص يصبحون منحرفين (نتيجة لطروف مجتمعية) ثم يلتفهم المجتمع بعد ذلك ، ويعتبرهم غرباء عنه ، ثم يندفعون للبحث عن مصاحبة غيهم من الغرباء إذا ارادوا عقد صلات إجتماعية مشبعة لهم . ولذلك لا تكون منطقة الجناح هي المنطقة التى تخلق هذا النوع من السلوك الانحرافى ، وتدريب سكانها عليه ، بقدر ما هي مكان ، أو نقطة تجمع للأشخاص الذين تورطوا بالتعل فى أفعال انحرافية . وإذن ، تصبح علاقة « السببية » بين « الانحراف » و « الارتباط بالمنحرفين » الآخرين كما صورتها هذه النظرية — غير صحيحة على الإطلاق .

ب - نظرية الارتباط التمايز ^(١) Differential association theory

هي محاولة بارزة لصياغة نظرية تكاملية فى السلوك الاجرامى يلخصها سوذولاند (مؤسسها) فى هذه العبارة « يصبح الشخص جانما بسبب توصله

(١) إن نظرية « إدوين سوذولاند Edwin H. Sutherland » هذه تنبع نظرية « شو » و « ماكى » فى أنها تعمل طابع « مدرسة شيكاغو » . وهى تمثل عادية منظمة وطموحة لصياغة نظرية عامة فى السلوك الاجرامى ، من خلال استخدام مصطلحات الانتقال التتالى . وقد عرض « سوذولاند » هذه النظرية لأول مرة فى كتابه العلمى « مبادئ علم الجريمة » عام ١٩٣٩ ، ثم قام بمداها مرة أخرى عام ١٩٤٧ . وأخيرا عدلت النظرية بواسطة نفسه وزميله « دونالد كريسى » ١٩٦٩ .

(Edwin E. Sutherland R. Cressey, Principles of Criminology, 6th ed., Chicago : Jj pincott, 1960 ,)

إلى تعريفات أو تحديدات ملائمة لمخالفة القانون (١) . ويشير في موقع آخر من النظرية إلى أن المحددات المباشرة للسلوك الاجرائى تعتبر كامنه في « مركب الموقف والشخص person - situation complex » ، وأن الموقف الموضوعى يحمل أهمية بالنسبة للجريمة بقدر ما يتمكن من توفير فرصة للفعل الاجرائى ، علما بأن تحديد ملائمة الموقف ، أمر يتوقف على الشخص المتضمن فيه . وفوق ذلك ، فإن الاحداث المتضمنة في « مركب الموقف والشخص » أثناء وقوع الجريمة لا يمكن فصلها عن الخبرات السابقة في حياة المجرم ، ولا يحدث الفعل الاجرائى إلا إذا وجد الموقف الملائم له كما يحده الشخص ذاته . وإذن فالموقف مرتبط بالشخص ، لأن موقفا معينا ربما يؤدي إلى ارتكاب شخص معين لجريمة ما ، ولكنه لا يؤدي بآخر إلى ذات الفعل . وأما العملية التي تؤدي إلى توريث الشخص في سلوكه اجرائى ، فقد صاغها « سوندرلاند » في مجموعة قضايا أو دعاوى أساسية ، وهي :

١ — يكتسب السلوك الاجرائى عن طريق التعلم ، فهو ليس فطريا ، ومعنى ذلك أن الشخص الذى لم يتدرب على الجريمة لا يمكن أن يرتكب فعلا اجراميا .

٢ — ويكتسب السلوك الاجرائى عن طريق التعلم المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص « عملية » إتصال مباشر ، تتميز بأنها تنظيمية في معظم جوانبها ، في نفس الوقت الذى تنطوى فيه على « الاتصال عن طريق الإشارة » .

٣ — يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الاجرائى داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة . ومعنى ذلك أن هيئات

(١) E H Sutherland, Principles of Criminology, N Y., liddincott, 1947. chaq 13 .

الاتصال غير الشخصية ، كالمصحافة والسينما ، لا تلعب دورا هاما في خلق السلوك الاجرامى .

٤ — تتضمن عملية تعلم السلوك الاجرامى شيئين محوريين ، وهما : أ — الوسائل الفنية لإرتكاب الجريمة ، ب — توجيه محدد للدوافع ، والخوافز ، والميراث ، والإنجاهات .

٥ — يكتسب التوجيه المحدد للدوافع والخوافز ، من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة .

٦ — يصبح الشخص منحرفا بسبب توصله إلى مجموعة تحديدات أو تعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة ، وهي تفوق التحديدات والتعريفات الأخرى التى تجعل مخالفة القانون مسألة غير ملائمة . وهذا هو مبدأ « الارتباط المتمايز » الذى يشير إلى الارتباطات الاجرامية وغير الاجرامية فى نفس الوقت ، فعندما يصبح الشخص مجرما ، يكون ذلك راجعا إلى إتصالاته بالتماذج الاجرامية ، وعزله عن التماذج غير الاجرامية .

٧ — يمكن للارتباطات المتمايزة أن تتفاوت من حيث : التكرار frequency واولية priority ، والكثافة intensity ، وهذا يعنى أن الارتباطات السلوك الاجرامى ، بالسلوك غير الاجرامى تتفاوت فى هذه النواحي .

٨ — تتضمن عملية تعلم السلوك الاجرامى عن طريق الارتباط بهذاذج إجرامية وغير إجرامية ، جميع الميكانيزمات التى توجد فى أى نوع آخر من التعلم . وإذن فعمل السلوك الاجرامى ليس قاصراً على عملية واحدة هى التقليد كما ترى بعض وجهات النظر الأخرى .

٩ — إذا كان السلوك الإجرامي يمثل تعبيراً عن حاجات وقيم عامة، فإنه لا يمكن تفسيره من خلالها؛ لأن السلوك غير الإجرامي هو تعبير عن نفس هذه الحاجات والقيم. ولذلك، فإن المحاولات التي بذلت من جانب معظم الباحثين لتفسير السلوك الإجرامي عن طريق اللجوء إلى الدوافع والقيم العامة والمبادئ الشائعة كبداً للسعادة، والحصول على مكانة إجتماعية، ودوافع الحصول على المال، والإحباط، يجب النظر إليها باعتبارها خاطئة ولا معنى لها طالما أنها تفسر السلوك القانوني بنفس الأسلوب الذي تفسر به سلوك الإجرامي (١).

وقد طورت «نظرية الإرباط المتنازع» بعد أن أطلق عليها «دونالد كريسي» إسم «مبدأ الصراع القيمي» متحاشياً إطلاق مصطلح «النظرية» عليها نظراً لعدم توافر شروط النظرية العلمية فيها. ويدعى هذا المبدأ أن معدلات الجريمة العالية توجد في مجتمعات وجماعات، تتميز بظروف معينة تؤدي إلى تطوير ثقافات فرعية إجرامية كما أنه يخلع معنى على المقارنات في معدلات الجريمة عن طريق الإشارة إلى وجود اختلافات في درجة إشراك الجماعات والأفراد في هذا الصراع المعياري (٢).

ويمثل المجال الواقعي لهذه النظرية (أو البحوث التطبيقية التي اعتمدت عليها) في مجموعة دراسات عن الأحداث الجانحين، والأطفال المشردين في المنطقة المحيطة «بوس إنجيلوس»، حاول «مورلاند» من خلالها، تفسير إنخراط هؤلاء في الجناح والتشرد، وإستمرارهم في هذا السلوك، وتقديمهم الملحوظ فيه كلما طال مدة إقامتهم في هذه المنطقة، وكذلك اعتمدت النظرية

(1) E. H. Sutherland and D. Cressey, *Criminology*, Lipincott Company, 1970, pp. 75 — 77.

(2) Ibid, pp 89 — 90.

على مجموعة دراسات قامت على المقارنة بين بعض المناطق الريفية والحضرية بأمریکا، من أجل التوصل إلى تفسير سبب إرتفاع معدل الجريمة في المدينة بالقياس إلى الريف . وسبب إرتفاعه عند الذكور بالقياس إلى الاناث، ونبات هذا المعدل أو إنخفاضه في فترات الكساد . (١)

هذا ، وتميز نظرية الارتباط المتمايز بمجموعة أبعاد يمكن تعديدها،
باختصار على النحو التالي :

١ — بعد التعلم من خلال عملية الإنصال بشخص آخرين داخل إطار جماعات صغيرة .

٢ — التوجيه الخاص للدوافع والبواعث ، الذي يستقي من تعريقات. القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة .

٣ — المفاقة بين الارتباطات من حيث تكرارها، وإستمرارها، وأولويتها وكثافتها .

لذلك يبدو واضحا أن هذه النظرية حاولت تفسير ثلاثة جوانب أساسية وهي : ماهو الارتباط ؟ والارتباط بماذا ؟ وكيف يكون الارتباط متمايزاً ؟ وأن إهتمامها المحوري ، والذي يميزها عن « نظرية انتقال الثقافة الفرعية » قد تبلور في شكل مجموعة قضايا تحدد المتغيرات الأساسية التي تعتبر متضمنة — في أغلب الأحوال — في تعلم الجريمة ، وهي قضايا قابلة للتطبيق على مقولة السلوك الاجرامي برمتها وبلا أية إستثناءات، وحتى إن وجدت ظروف أخرى تدخل في هذا المثال الخاص للجريمة أو في غيره ، فإن التدخل يتم من خلال

(1) Ibid , p. 88.

تأثيرها على التغيرات التي أحدثتها النظرية .

هذا ويقوم نقد هذه النظرية على خطوتين ، فنقد الأولى مضمون النظرية ذاته، أى تتولى نقد النظرية من منطق النظرية ؛ وأسستين في ذلك بعدد من الانتقادات التي وجهها بعض العلماء والباحثين في ميدان علم الاجتماع وإقترحاتهم بشأن تعديل هذا المضمون ، أو إضافاتهم إليه . ونقد الثانية منطق النظرية ، الذى يمس محورين أساسيين هما : (١) المنهج (٢) البناء النظري ، وأشير هنا إلى أن الاتجاه العام لنظرية « الارتباط المتمايز » لا يختلف عن إتجاه نظرية « الانتقال الثقافى » من حيث المنهج ، والبناء النظرى . ولذلك فإن النقد الذى سبق أن وجه إلى النظرية الأولى ، ينسحب على النظرية الأخيرة (١) .

وقد وجه عدد من العلماء والباحثين في ميدان علم الاجتماع الجنائى مجموعة إنتقادات لنظرية « الارتباط المتمايز » وإقترح بعضهم إضافات إليها أو تعديلات عليها ، ومن أهم هذه الانتقادات ما يلى :

١ — أن هذه النظرية أغفلت، أو ربما أسقطت من إعتبارها مسألة هامة، وهي الإرادة الحرة ، إذ يكتن وراؤها إدماء كامن بأن الارتباط بالتماذج الاجرامية ، يعتبر نتيجة للانقياد ، ولعدم قدرة الشخص على التحكم في أفعاله، وفي طبيعة إرتباطه مع الآخرين (٢) .

٢ — أنها لم تنطو على قضية واحدة متقنة تصور العملية التي تحول الشخص إلى مجرم ، وإنما إكتفت بالإشارة إلى أن المجرم أصبح كذلك لأنه إرتبط

(١) ورد نقد نظرية الثقافة الفرعية في صفحة سابقة من هذا الفصل ، ولذلك لم أجد داع

لتكراره هنا

(2) Ibid., p. 78.

بنماذج إجرامية، وإذن فقد أغفلت تفسير « مصدر » الجريمة. (١)

٣ — إنها نظرية تفسر سلوك الجناح عند كثيرين من الأحداث، ولكنها لا تفسر سبب عدم تورط بعض الأفراد الذين يجرون « إتصالات » واسعة، وإحتكاك مركز، بالمعايير الإجرامية، وبالأشخاص الذين يقدمون على السلوك الاجرائي، في الجناح أو الجريمة. (٢)

٤ — أن التعلم المتمايز للجريمة، يعد مسألة أكثر تركيزاً وتعقيداً مما تصوره « سودرلاند » عن مفهوم الارتباط التمايز الذي لم يحدد معناه تحديداً دقيقاً في النظرية. وفي هذا الصدد أقترح « دونالد كريبي » تعديلاً لهذه النظرية عن طريق إحلال مفهوم آخر عن العملية التي يتم بواسطتها تعلم الإجرام، محل مفهوم التمايز في كم وكيف الاحتكاكات بالسلوك الإجرائي. فذهب إلى أن « البحث عن الفروق بين المصطلحات والألفاظ النمطية التي يستخدمها المجرمون وغير المجرمين في مواقف معينة، قد يكشف عن أن وجود تسميات لنظرية مكتسبة عن طريق التعلم، أو عدم وجودها، في مواقف معينة، هو الذي يحدد إجرام شخص معين أو عدم إجرامه (٣). ولكن هذا المفهوم الأخير عن الإجرام، يعتبر سطحيًا للغاية لأن المسألة ليست مسألة ألفاظ

(1) Ibid., p 78.

(2) Daniel Glaser, « Criminality Theories and Behavioral Images; » A. J. S., Vol. 61., N. 5, March. p. 435.

(3) Donald R. Cressey, « Application and verification of the Differential Association theory », Journal of Criminal law, criminology, and policescience, XL, III; May, June, 1954, pp. 45 — 46.

أو تسميات وأنما تتمثل أساساً في تحديد : حقيقة « الارتباط » ، وعوامله .
 المتعددة ، وعملياته ونتائجه على المجتمع سواء في المدى القصير أو الطويل ،
 وهذا ما لم يحاول أحد من العلماء أو الباحثين في علم الاجتماع الجنائي ،
 أو القانون الجنائي ، أو علم الجريمة ، أن يحققه .

إن مجموعة الانتقادات السابقة ، تنطوي على ادعاء كامن بأن نظرية
 « الارتباط التمايز » تعين عليها أن تختار بين بديلين : الأول ، هو أن تقوم
 بمراجعة مضمونها من أساسه مرة أخرى ، وثاني ، أن تقتصر على مستوى محدود
 من الإجراء ، أضيق بكثير مما تضبوته « سودرلاند » وتلاميذه ^(١) .

(٢) حمل « دانيال جلازر » على إعادة صياغة نظرية « سودرلاند » من خلال ما أسماه
 بنظرية التوحد التمايز differential identification theory حيث يشير « التوحد »
 هنا إلى « اختيار الآخر ، الذي نفس على منظوره سلوكنا الخاسر » فالـتوحد الإجرامي يمكن
 أن يحدث خلال تجربة مباشرة في جماعة - عضوية لجنحة أو باستدماج أدوار إجرامية عرضت في
 وسائل الإعلام ، وقد يكون هذا التوحد بمثابة رد فعل سلبى لقوى المعارضة فجريمة . ويشمل
 جوهر نظرية التوحد التمايز في أن الشخص يرمكب سلوكاً إجرامياً ، بقدر ما يتوحد مع
 أشخاص آخرين — والمتميزين أو متخيلين — يحظى هذا السلوك بموافقتهم وتأيدهم وترسخه
 هذه النظرية من جهة أخرى على « التفاعل » الذى يتم فيه « اختيار النماذج models »
 بما في ذلك تعامل الفرد مع ذاته عند تبرير سلوكه ، وهذا التركيز على التفاعل ربما يجعل نظرية
 « التوحد » أكثر شمولية من نظرية « الارتباط » لأنها تنطوي على جوانب متعددة :
 كلاً من الظروف الاقتصادية ، والاحباط السابق والسلوك المكتسب ، والمشاركة الجماعية ،
 ومخاض خصائص الحياة الفردية التى تسهم في كل حالة فردية من حالات الإجراء ، كما أن هذه
 الجوانب المتعددة تنتمي إلهيتها من مبلغ تأثيرها على « اختيار الآخر » الذى ينظر الفرد إلى
 إلى سلوكه الخامس من منظوره (Daniel Glaser, op, cit , p. 440)

٢ - محاولات الدمج والائتاء النظرى

لقد بذلت في هذا المصدد عدة محاولات على المستويين : النظرى والبحثى
تسهدف سد بعض الثغرات التى لوحظ وجودها فى النظريات السابقة ، أو عقد
إلتقاء نظرى بين إتجاهات مختلفة ، أو دمج بعض النظريات للتوصل إلى نظرية
تفسر فئة أكبر من السلوك ، وتتميز فى نفس الوقت ؛ طار أكثر شمولاً (١) .
ومع أنه من المفيد أحياناً تقديم استعراض تحليلى لكل ذلك طلباً لمزيد من
العمق واللقاء لمزيد من الضوء على جوانب القصور فى نظريات عديدة فى
مجال علم الإجتماع الجنائى إلا أننى وجدت ، إلتقاء مع أهداف هذا الكتاب ،
أن اتصر على إبراز محاولتين :

العاولة الاولى : تقوم على إدخال فكرة « البناء الاجتماعى ومضمون الثقافة
الفرعية » وتمثل دراسة كوهين « Cohen » عن « اللقيان الجانحين »
خطوة نحو دمج اتجاهات نظرية مختلفة حين وضع يده على القشل أو القصور
فى نظرية « الانتقال الثقافى » وحاول الإجابة على تساؤلات أساسية ،
وهي : لماذا كانت هناك ثقافة جناح تنقل ؟ ولماذا كان لها هذا المضمون
الذى اتخذته ؟ ولماذا توزعت على هذا النحو ؟ ووضع كوهين « بدايات نظرية
فى كيفية وجود ثقافات فرعية ثم طبقها على ثقافة الجناح ، فذهب إلى أن بناء
النسق الاجتماعى الشامل ، وثقافته ، وتنظيمه الاجتماعى ، هي كلها أمور هامة
قد تواجه الاشخاص فى كل وضع داخل النسق ، بمشكلات توافق متميزة ،
وتقدم بوسائل لمعالجتها . ولكن عندما تكون وسائل المعالجة غير كافية داخل

(١) حتى هذه المحاولات التى تبرز بالدمج بين نظريات أخرى ، ننتشر نظريات منفرى د'خله
ضمن منظوم السلوك الانحرافى ، ولذلك فان كل خصائص هذا المنظور تنسحب عليها .

إطار المعايير النظامية ، أو تكون فرصة شاغلي هذه الاوضاع ، فى الحصول على وسائل معينة ، ضئيلة أو معدودة ، فإنهم يميلون إلى رفض الجوانب الثقافية التى تسهم فى خلق المشكلات ، أو فى وضع الحواجز التى تحول دون حل المشكلات القائمة . ويستبدلون هذه الجوانب الثقافية بجوانب أخرى يتمكنون من تطبيقها ، ومن الامثال لها ، وهذه هى معايير الثقافة الفرعية للجناح ، التى قد تسمح بأداء سلوك يخالف مفاير المجتمع التقليدية ، أو تطالب به . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الحسل الملائم لهذه المشكلات يجب أن يتميز بتدعيم إيجابى من جانب الموضوعات المرجعية للمرء وهو يتطلب استجابة جمعة تنطوى على « توصيل » عدد كبير من الاشخاص إلى « فئة » جديدة من المعايير التى يمكن من تطبيقها كل تجاه الآخر من أجل تحقيق التفاهم المشترك ، والتحرك نحو أهداف واحدة ، وتكوين ثقافة فرعية انحرافية (١)

وإذن ، فإن نظرية كوهين تنطوى على فكرتين أساسيتين ، وهما وجود مصدر للانحراف فى المجتمع ذاته (وهذه الفكرة منبثقة من اللامعيارية) ووجود عنصر التدعيم الجماعى للسلوك الانحرافى ، فى ثقافات فرعية متعددة (وهى فكرة مستقاة من تراث الثقافة الفرعية) .

للمحاولة الثانية : وتقوم على إبراز فكرة الوسائل غير المشروعة ، وتمايز الفرص المتاحة . وقد حاول « ريتشارد كلاوارد » أن يعيد صياغة نظرية

(1) Abbert K. Cohen, Deviance and control, prentice Hall of India private limited, New Delhi, 1970, p. 107; Delinquent Boys, the culture of the Gang, Glencoe, III, The Free Press, 1955, p. 65; A. K. Cohen, and James F. Short, research in Delinquent subcultures, J.S. I., Vol. 14, No: 3, 1958, pp. 34 — 36.

ميرتون في اللامعيارية ، فأضاف إلى فكرته عن « السلوك الانحرافي كحصوله للمغارات في التوصل إلى الأهداف المجتمعية ، بواسطة وسائل نظامية ومشروعة » فكرة أخرى عن « المغارات في الحصول على الوسائل غير المشروعة » . أو في استخدامها ^(١) . وهذه الفرصة غير المشروعة ، تقوم بدور هام في توزيع صور التوافق الانحرافية . فالتباينات الاجتماعية المختلفة ، تعطي فرصا متباينة لاكتساب الأدوار الانحرافية من خلال دفع عملية الوصول إلى الثقافات الفرعية الانحرافية ، أو تعويقها ، وتحديد فرصة القيام بهذه الأدوار بعد اكتسابها . وهنا يشير « كلاوارد » إلى أنه يصعب أن نضع في اعتبارنا شيئين عندما نستخدم مفهوم « الوسائل » سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ، وهما : وجود يثبات تعليمية أو اوساط ملائمة لاكتساب القيم والمهارات المتصلة بدور معين ، ومدى وجود فرص للقيام بالدور بعد أن أعد الشخص له بالفعل . ومعنى ذلك أن مصطلح « الوسائل » ينطوي على إشارة إلى : بناء عملية التعلم ، وبناء الفرصة في نفس الوقت .

هناك إذن إمكانية لاستكمال تراث « اللامعيارية » عند ميرتون بتراث الثقافات الفرعية ، طالما أن الاثنين وجها إلى مظهرين مختلفين لمشكلة واحدة ، وهي « الاختلاف في الحصول على الفرصة » . فاللامعيارية تركز على « الفرصة المشروعة » بينما ينصب اهتمام الثقافات الفرعية على « الفرصة غير

١) Richard, A. Cloward, Lloyd E. Ohlin, Delinquency and opportunity : A theory of Delinquent Gangs, The Free Press, N. Y., 1960, p. 150. R. Cloward, « Illegitimate means, Anomie, and Eeviant Behavior », A. S. R., XXIV, April 1959, pp. 566 — 567, 571,

للمشروعة ». ومما كان الرأى فى قيمة هذه النظريات إلا أنها عملت على إبراز جانب من جوانب الارتباط بين علمى : الإجتماع ، والنفس الإجتماعى من خلال الاستعانة بمجموعة ميكانيزمات إجتماعية سيكوجية لتفسير الانحراف : كميكانيزم الدفاع ، وميكانيزم التعويض ، والتكوين العكسى ، التى تشمل عليها مضامين الثقافات الفرعية للجريمة والجناح . وعلاوة على ذلك ، فقد استعانت نظرية « الارتباط المتمايز » عند « سودرلاند » بنظرية التعلم الإجتماعى ، مع إضافة بعض الأفكار عن كيفية تعلم الأساليب النية الإجرامية . ومن ثم ، فإنه يمكن النظر إلى نظريات الثقافة الفرعية باعتبارها نقطة إلتقاء لمجموعتين من وجهات النظر : إحداهما سوسيولوجية ، والأخرى سيكولوجية . وجدير بالذكر أنه إذا كانت هذه النظريات الفرعية قد استعانت بعدد من العوامل الايكولوجية فى تفسير بعض صور جناح المراهقين وجرائم العصابات فى منطقة شيكاغو ، والمناطق المحيطة بها — فإنها تكون قد أسهمت فى تدعيم بعض مضامين المدخل الايكولوجى إلى دراسة المجتمع . ومع ذلك كله فقد كان دور محاولات الدمج ، محدوداً ، مثله مثل دور كل النظريات التى أدرجت تحت منظور السلوك الانحرافى ، وركزت اهتمامها على تفسير نماذج معينة من السلوك الإجرامى أو الجناح . وكذلك الحال بالنسبة لأطرها التصورية ، التى كانت محدودة جداً ، لأنها حصرت نفسها فى : تحرى انتقال الثقافة الفرعية ، وتعلم أساليب الفعل الإجرامى ، ويان تمايز الفرص غير المشروعة للانحراف .

تعقيب

الواقع أن جميع النظريات التى عرضت حتى الآن فى هذا الفصل ، قد عجزت عن الإجابة على مجموعة تساؤلات هامة ، وهى : لماذا كانت هناك ثقافة جناح فرعية ، ومعايير إجرامية ، يتناقلها المراهقين ، أو يكتسبونها ،

ولماذا تخلى هؤلاء الذين يستدمجون معايير الثقافة الفرعية ، والسلوك الإجرامي عن كثير من القيم التي يدعو إليها مجتمع الراشدين ؟ وإذا كان إستدماج مضامين ثقافة الجناح يمثل أحد « الوسائل المروية » أو ميكانيزمات الهروب السيكولوجية « فمهرب التئان الجانحون ؟ ولماذا يهربون وماهي المعوقات التي حالت بينهم وبين مواجهة ما يهربون منه ؟

إن انطلاق هذه النظريات من منظور « محافظ » جعل من التقاليد السائدة وقيم الطبقة المتوسطة في المجتمع الأمريكي ، أسسا للحكم على السلوك ، الأمر الذي حال بينها وبين الإجابة على التساؤلات السابقة ، والتغاضي عن أو إغفال مجموعة احتمالات هامة ، ذلك أنه من المحتمل أن تكون الطبقة المتوسطة ذاتها ، غير ملائمة للوفاء بحاجات التئان والشبان في المجتمع الأمريكي . ومن الجائز أن يكون من انحرفوا قد اغتربوا عن المجتمع لأنه لم يتح لهم ملائمة للحياة والنمو والتقدم ، أو أن يكون الشباب الذي انتهى إلى التمزق الذي يزداد يوما بعد آخر ، في حالة شعور واع بالاعتراق عن الإمكانيات ، واحساس عميق بالضيق أو بالاستغلال . لهذا فإنني اعتقد أن مجال التحليل في نظريات السلوك الانحرافي ، لو أنه اتسع للإشارة إلى هذه المسائل ووضعها في الاعتبار لاختلف منظورة كلية ، وأصبح يمثل نظريات وقضايا أخرى متصلة : بالمجتمع والتنظيم ، والإدارة ، والسياسة ، والإقتصاد والطبقة ، إلا أن ذلك كان سيؤدي إلى تغيير استراتيجي في « ايدولوجيته » وهذا موقف يتحاشاه معظم علماء الاجتماع الأمريكيين ، إن لم يكن جميعهم ، فهم بهذا لا يلبسون إلا قشور المجتمع ولا يهتصون في الاعماق .

الفصل الخامس

الانحراف ورد الفعل المجتمعي

- تعريف .
- نظرية الانحراف الثانوي والفسط الاجتماعي .
- نظرية التجريج .
- نظرية التسمية الانحرافية .
- تعقيب ووجهة نظر .

الفضائل العشر

الانحراف ورد الفعل المجتمعي (٥)

تعريف

ذلك هو المنظور الذي يحاول أن يفسر الاستجابات المجتمعية تجاه الانحراف الأولي، وتأثيرها في تشكيل الانحراف الثانوي (الإحترافي). والاستجابات المجتمعية، هي ردود الفعل الرسمية، التي تتميز بالعقاب، أو الإصلاح أو التجريم أو التجريح، وجدير بالذكر أن الانحراف الأولي عبارة عن سلوك يظهر أو يتم نتيجة لسبب أو آخر من الأسباب الآتية :

١ — قد ينتمى الشخص إلى جماعة أقلية أو ثقافية فرعية تؤدي قيمها وطرقها في السلوك إلى إنتهاك قواعد الجماعة المسيطرة .

٢ — أو قد تكون لدى الشخص مسئوليات متصارعة، يترتب عليها أن يؤدي الأداء الجيد لأحدها، إلى إنتهاك لحدود أدوار أخرى .

٣ — أو قد ينتهك الشخص القاعدة لأهداف شخصية عنده .

٤ — أو قد لا يكون الفاعل على علم تام بالقواعد فينتهكها بدون نية

(٥) إن « رد الفعل المجتمعي » مصطلح هام يلخص ردود الفعل التفسيرية للآخرين (الاستنكار الأخلاقي) تجاه الانحراف، والقفل الوجه نحو ضبطه، كما يشير رد الفعل المجتمعي بمصاه الواسع، إلى ظاهرة متناقضة في ظاهرها توجد في كل المجتمعات، وتمثل على « تدميم » أو « هتاف » الأنماط التي تصنف باعتبارها احرافية، وتعهد هتاف الأشخاص الذين يرفلون بصفاتهم غير أخلاقيين، أو مجرمين أو غير قادرين على تحمل المسؤولية .

مسبقة (١).

إن هذا المنظور لا يهتم بالخصائص الاجتماعية والشخصية للفاعل، إلا بقدر تأثيرها على إستجابة الآخرين لفعل الانحراف الأولى. ولذلك لا يهتم أصحابه إذا كانت خاصية مجتمعية معينة، ترتبط باحتال إرتكاب الفرد لفعل إنحرافي، بل يركز على ما إذا كانت هذه الخاصية تيسر قدرة الفرد على تحاشي تطبيق الصفة الانحرافية « عليه، أو توقعها. (٢) ولعل أهم خطوة في تطور نموذج ثابت للسلوك الانحرافي، تتمثل — حسب ما يرى هذا المنظور — في تجربة القبض على المتهم، وتسميته منحرفاً على نطاق واسع. كما يعتبر قرار المجتمع بتوقيع الجزاءات ضد التسرد، شعيرة صارمة من « شعائر الانتقال *Rites de passage* » تحركه خارج نطاق وضعه السوي في المجتمع، وتوجهه إلى دور إنحرافي متميز، لأنها غير قابلة للالغاء أو النسخ، وطالما وصف الأشخاص بأنهم منحرفون، يزج بهم إلى جماعة منحرفة (وغالبا ما يتم ذلك عن طريق وضعهم في مؤسسة عقابية أو إصلاحية) تشترك في رد فعل واحد،

(١) يلاحظ أن منظور « رد الفعل المجتمعي » لم يهتم بالانحراف الأول، ولم يحاول أن يجد له تفسيراً، وإنما أشار إليه باعتباره الحرارة الأولى التي يؤدي اشتعالها إلى إستجابات مجتمعية تؤدي في معظم الأحيان إلى مضاعفة الانحراف واتخاذ شكلا احترافيًا، بعد أن يصبح من المستحيل على الفرد أن يتنقل من « الصفات » الانحرافية و « الوصيات » التي لصقت به.

(٢) تنصب النضبة الأساسية في هذا الصدد، على أن الأشخاص الذين يشنون على هامش المجتمع وخاصة الذين يتميزون بأنهم الأغل « قوة » و « دخلا » هم الأقل قدرة على مقاومة الصفة الانحرافية، والأكثر ميلا إلى أن يضمهم الآخرون في دور انحرافي.

ومصير مشترك ، وتواجه ذات المشكلات ، كما تتميز عضويتها بأنها تنطوي على هوية إنحرافية ، وتؤدي إلى تبرير لأوضاعها. وفي هذه الحالة ، لا يكتسب الشخص مكانته بذلي فقط ، وإنما يقوم بتطوير وجهة نظره إلى العالم الإنحرافي بما يشمل من معرفة ومهارات ، ويعمل على تكوين « تصور ذاتي » يقوم على الصورة الذهنية التي أدركها من خلال أفعال الآخرين نحوه .

وبناء على ذلك ، يتميز هذا المنظور بعدة خصائص أساسية وهي :

١ — أنه نظر إلى « ردود الفعل المجتمعية » باعتبارها تمثل قضية « مشكلة » problematic أو مسألة جديرة بالبحث والدراسة ، بينما كانت النظريات الأخرى ، تنظر إليها على أنها « معطى » « given » لا يحتاج إلى تفسير أو بحث . (١)

٢ — أنه نظر إلى الإنحراف باعتباره خاصية « تخلق » على بعض أشكال السلوك أو العمليات بواسطة الجمهور الذي يشاهدها بطريق مباشر أو غير مباشر .

٣ — ميز بين الأفعال بواسطة الرجوع إلى خاصية « رد الفعل » نحوها ، ولذلك فإن وجود أية خاصية مشتركة بين الأفعال أو الفاعلين بالتعل (غيررد

(١) المقصود بالنظريات الأخرى هنا نظرية اللامبائية والثقافة الفرعية . وذلك باستثناء : نظرية مبرتون التي اشتملت على إشارة إلى « وجود افتقار شديد إلى تصنيف منظم لاستجابات الأعضاء التقليديين أو المعتادين في الجماعة نحو السلوك الانحرافي » . ونظرية كوهين التي أشارت إلى « أنه ينبغي على علم اجتماع السلوك الانحرافي أن يكتشف طرقاً لمعالجة الاستجابات نحو السلوك الانحرافي من وجهة نظر ملائمتها لحلق السلوك الانحرافي » . وأولعمل على تلاشي ، ولذلك تعتبر هذه الإشارات بمثابة مصادر إلهام لهذا المنظور .

الفعل) لا يكون جديراً بتحديد الانحراف وتفسيره

٤ — إنه يتطوّر على نحو الفكرة التي تشير إلى أنّ بعض الأفعال يصير
انحرافياً في كل المجتمعات ، وأنّ الأفعال الانحرافية أفعالاً « ضارة » أو
« شاذة » في حد ذاتها وهنا نلاحظ تأكيداً مبالغاً فيه على مسألة « النسبية ».

إن الطابع المميز لمنظور « رد الفعل الجمعي » لا يتمثل في أنه يقدم
نظرية في السلوك الانحرافي ، في مقابل « النظرية القائمة على المعايير » أو يقدم
نظرية في أنساق السلوك الانحرافي ، وإنما يأتي تميزه ، أو تفرده من إحصائه
عن هذه السائل الاجتماعية السيكولوجية ، وميله إلى إعتبار آخر وهو أن
المحرّفين يجهلون إلى أن يكونوا منفردين أو متميزين بخصائص يخلها عليهم
آخرون ، وأن هذه الخصائص هي « تسميات Labels » أو أوصاف ، تعدل
على إثارة أنساق الضبط الاجتماعي وتحركها ، علاوة على أن الأنشطة الضابطة
التي تمارسها هذه الأنساق ، تتميز بطابع الشرعية القانونية باعتبارها تمثل إستجابات
نظامية للانحراف . (١)

(١) صيت لفظة المحورية لهذا المنظور عام ١٩٣٨ بواسطة « تانينباوم Tannenbaum »
وهي تشير إلى أن « عملية تشكيل الجرم ، عبارة عن عملية : تلقب ، وتعرّف ، وتصديق ،
وعزل ، ووصف ، وتأكيّد ، وتلقى الوعى ، والوعى بالذات ، وأنها تصبح طريقته لثنيه
الخصائص الطبيعية موضع الإتهام ، والإيحاء بها ، وتأكيداً ، وإثباتاً .
(F Tannenbaum, Crime / in The Community, Boston, Ginn, 1938,
pp. 43 — 46) كان هذا المؤلف يقصد تلك الصارة (بضاح صالحة أسابية أصبحت فيها
بند علامة مميزة لما يعرف الآن بمنظور « رد الفعل المجتمعي » ، يستدل في أن « الدخس » يصبح
صورة مطابقة لما وصف به . سواء كان القائم بعملية الوصف هو من يقوم بالعقاب ، أو
بالإصلاح ، لأن التأكيد في كلا الحالتين يكون منصبا على السلوك الذي يستمر موصفاً للاحتجاج .
كان المجلس البالغ فيه الذي يبيده للوثنين (« لآباء » ، ورجال الشرطة ، والمحكمة ، وضباط —

إن هذا المنظور يصبب إهتمامه في ثلاث ردود فعل أساسية ، وهي : الضبط الاجتماعي ، التصريح ، والتجريم ، التي تعتبر ثلاثة محاور لثلاث نظريات سيتم تحليلها وتفسير أبعادها ، والتعقيب عليها في المصنفات الباقية من هذا الفصل .

نظرية الانحراف الثانوي والضبط الاجتماعي The Theory of Secondary Deviance And Social Control

بدأ « إدوين لميرت E. M. Lemert » نظريته عن « الانحراف الثانوي

— الوافهة Probation officers) ضد النبل الانحرافي يؤدي إلى إبطال مذهبهم ، فشكلوا بذلوا جهدا أكبر من أجل الإصلاح ، نفي الفرض على أيديهم ، لأن الإيحاء للتواصل يؤدي إلى نتائج عكسية مما كانت طيبة التوابع التي تسكن رواده ، طالما أنه يؤدي إلى إبراز السلوك الذي يثنى كبه . وإذن كلما قل الحديث من هذا الأمر كان ذلك أفضل .

وأما النظر اللاحق الذي طرأ على منظور التجريم ، فلهذا برز في مكتب « لميرت » إيمان « الباثولوجيا الاجتماعية » عام ١٩٥١ « ، وتمثل في تعدد المنظور يعني من التفسير الذي له أهمية . ثم ظهرت بعد ذلك محاولات لتطوير وإعادة الصياغة ، من أمثلة محاولة « جارفينكل Garfinkel » التي ناقش فيها « حائل تهميد للكتابة status degradation rites » عام ١٩٥٦ . وقد تبسج هذه الأعمال أنجاه واضح في أرائه السخيات ، حدد معالم التفضييا الكلاسيكية لهذا المنظور ، ومن أهم رواده « بيكر » و « ابريكسون » و « جولان » و « كينوز » و « شيكوريل » . وبعد ذلك تولت المحاولات التي تستهدف الإضافة والتعديل ، وإعادة الصياغة ، والمراجعة الشاملة ، كما حدث لدى « لميرت » عام ١٩٦٧ و « روبنسون » و « دوينبرج » عام ١٩٦٨ و « دولاماتي » ١٩٦٨ ، و « ماتوا » ١٩٦٩ ، و « بيكر » ١٩٧٢ . وهناك ملاحظات جديرة بالتمجيد هنا ، وهي أن هذا المنظور لم يطرأ عليه أي تطوير أو تعديل يذكر منذ عام ١٩٧٢ ، فكل المؤلفات ذات الطابع النظري أو الاسبردي ، التي انتشرت عنه ، هي عبارة عن كتب تولى محرروها تجميع مقالات أو فصول منشورة بالفعل ، وكتابة مقدمات لها ثم تنجب أو نظرة شاملة في خانة الكتاب ، ولذلك فهم يكررون أنفسهم على نحو يشير إلى أنهم هتدوا كل قدرة على الخلق والتأجيل .

والضبط الاجتماعي « بمدخل عام أثار فيه فكرة أساسية ، وهي أنه ليس كل ما قيل في الانحراف ، يعتبر ملائماً ، لأن دخول هذا الموضوع إلى مجال العلم وإعتباره نظاماً علمياً ، ربما يكون مسألة سابقة لأوانها . وقد اعترف بعض من مستوى النظرية السوسيولوجية المتاحة ، بقصور المعرفة الإمبريقية حول المعايير الاجتماعية وهي المعرفة التي بنيت على أساس مفاهيم قديمة : كمنهوم القانون الطبيعي عند « سمتر » وغيره ، ومنهوم العادات الشعبية ، والاعراف . كما أنه وجه النقد إلى النظريات السابقة عليه ، لأنها لم تتمكن من تحديد منهج ملائم لدمج فكرة الانحراف في نظرية أكثر عمومية عن التغير الاجتماعي^(١) .

هذا ويصنف « ليمرت » مفاهيم الانحراف الممكنة إلى مفهومين أساسيين المفهوم البنائي Structural ، ومفهوم الضبط الاجتماعي ، أو « العملية process إن نظرية « ليمرت » تقوم على نوع من التخصص الجدلي القدي لتجليل البنائي ، بهدف التوصل إلى مفهوم أكثر وضوحاً (من وجهة نظره) عن الانحراف ، يبنى مدخل الضبط الاجتماعي social control conception of deviation^(٢) . ولذلك ، فسوف أتبع في تجليل هذه النظرية أسلوباً مختلفاً عن الذي اتبعته في

(1) Edwin M. Lemert, Human Deviance, Social problems and social control, 2nd ed., prentice Hall, 1972, p. 27

(٢) يلاحظ أن إقبال « ليمرت » على استخدام مصطلح « deviation » أكثر من استخدام المصطلح « deviance » ، له دلالة القسوية التي تشير إلى تمييز سوسيولوجي للانحراف « كمالية » يرمز إليها بالحروف « for » وذلك في مقابل الانحراف deviance ، وإذن دلالة انحراف deviation هو « عملية تفاعل اجتماعي له منزاه meaningful social interaction »

تحليل النظريات السابقة ، يتمثل في تناول جانبين أساسيين : أحدهما نقدي
أو سلبي ، والآخر إيجابي .

١ - الجانب السلبي أو النقدي للنظرية

ليس معنى النقد هنا هدم آراء معينة أو الاعتراض عليها ، وإنما يتمثل في
نقد الفكرة ، ووضع بديل لها ، أو استكمالها بأفكار أخرى . وهناك تسعة
أبعاد نقديه أساسية في هذه النظرية ، يتمثل البعد الأول منها في نقد التحليل
البنائي للانحراف وينصب على دحض مفهوم « البناء الثقافي » الذي يشير إلى
« الثقافة » باعتبارها « تشمل مجموعة أهداف متسلسلة بطريقة حاسمة ، وتبعا
لتدرج معين ، وأنها تلقن للأفراد من خلال العملية التنشئة الاجتماعية ، في
نفس الوقت الذي تقوم فيه بتحديد نماذج للتوصل إلى هذه الأهداف ، وتنظيمها
وضبطها » . ويرى « ليمرت » أن هذا المفهوم لم يعرف تعريفاً مقنعاً وحاسماً ،
إذ ليس من المؤكد أن الخط للنظرى التماسك بين الثقافة والبناء الاجتماعي ،
يحد له مقابلاً واقعياً عند تحليل المادة العلمية ، كما أن مصطلح الثقافة نفسه محل
مطالب لا يحتملها حقيقة ، وألقيت عليه أعباء جسيمة ، هذا ولا يمثل البناء
الثقافي أكثر من مجرد « تركيب عقلي mental construct » له خصائص
معينة وضعت لترتيب الظواهر طبقاً لنظام محدد يختلف عن النظام الذي وضعت
لكي تصفه ، فهو مفهوم دائري يرتبط باستخدام الثقافة ، كذاكرة مختصرة
لوصف الاتجاهات النموذجية في سلوك الكائنات البشرية ، وكمصطلح يشير إلى
أسباب هذه الاتجاهات النموذجية في نفس الوقت (١) . أما البديل الذي يراه

(1) Ibid ; pp. 28 — 29.

« ليمرت » مناسباً في هذا الصدد ، فهو يتميز — على حد تعبيره بأنه اميريقي وأكثر واقعية ، ويقوم على فكرة أن الكائنات البشرية هي وحدها التي تتحدد سلوك الكائنات البشرية الأخرى ، وتنظمه ، وتقوم بضبطه . وإذن ، فهو يؤكد على عنصر « التفاعل الاجتماعي » في مقابل « التأكيد الثقافي على الهدف » عند ميرتون .

ويتناول البعد الثاني ، مخطط الوسائل والأهداف بالنقد ، على أساس صعوبة تطبيقه ، وهذا بالإضافة إلى أن طبيعة « القيمة الاجتماعية » لم توضح توضيحاً كافياً ، وقد اقترح ليمرت ، إنهاء لأزمة التفرقة النظرية بين الأهداف والوسائل ، الرجوع إلى « الوقائع الاميريكية » التي تعتبر ذات أهمية بالغة في دراسة الانحراف بالمجتمع الحديث ، والاعتماد عليها كمحك للتمييز بين القيم التي تعكس الأهداف ، والمعايير التي تمثل الوسائل لبلوغ هذه الأهداف (١) .

ويسير البعد الثالث من الأبعاد السلبية لهذه النظرية صعوبة ، لاحظ « ليمرت » وجودها في معظم المناقشات التي تميزت بالتحليل البنائي الخالص للانحراف ، وترجع إلى النشل في التفرقة بين نوعين من الأفعال ، وهما : أفعال الأفراد التي تنطوي على « القيم Values » التي اكتسبت بطريقة رمزية ، واقتلت كجزء من الثقافة أثناء مرحلة الطفولة ، وخاصة من خلال الحملات الأولية ، والأفعال التي تعتبر محصلة عملية « التقييم evaluation » المقصودة . فالأفعال تحدث في الحالة الأولى بلا أي حساب للنتائج أو أي اعتبار للبدائل الممكنة . أما أداء الفعل في الحالة الأخيرة ، فهو عبارة عن عملية انتقاء مقصودة

(١) Ibid., p. 50.

تلمب فيها « تكاليف الوسائل » دورا هاما. ولذلك ، هناك فرق كبير بين الافعال التي تكون نتائج لقيم مستدعية ، وتلك التي تكون نتائج لتقييم مسبق ، ولاختيار بين مجموعة بدائل متاحة ، مع أن تحليل « ميرتون » ينطوى على أن كل الافعال تعتبر نتائج لعلاقات بنائية أو نمطية بين القيم والمعايير (١) .

وبركر وبعد انتقدي الرابع ، على خلو التحليل البنائي من فكرة هامة ، وهي أن الامتثال ، يكون في بعض الحالات وظيفة للعلاقات التوافقية ، وليس نتيجة لاستدماج القيم ذاتها . ومثال ذلك أن امتثال الجماعات السالاية في مجتمع تعددي ، أو في مواقف تظهر فيها المعايير المتداخلة ثقافيا ، يجب أن يفهم على أنه وظيفة لمتختلف العلاقات التوافقية accommodative relations التي تتطلب اشباع قيم الجماعة الفرعية من خلال الاستخدام الوسيطى لمؤسسات المجتمع الكبير للتمايز ثقافيا ، ولقيمه أيضا (٢) .

هذا ، ويشير البعد النقدي الخامس إلى خلو التحليل البنائي من فكرة هامة أخرى ، هي « تعددية الوسائل الفنية الجديدة » new - technic pluralism ، ويركز هذا النقد في الحقيقة على أن « مخطط الأهداف والوسائل » الذي وضعه « ميرتون » ربما يصالح في التطبيق دلى مجتمع متجانس ، تالى أفراد نوحا من التنشئة الاجتماعية داخل تراث ثقافى مشترك . ولكن ، إذا تحول الاهتمام إلى مجتمع عصرى ، أو حضرى ، أو علمانى ، أو إلى مجتمع يعتمد أساسا على التكنولوجيا ، كالمجتمع الأمريكى ، فإن فكرة تسلسلية القيم المشتركة « تصبح

(1) Ibid., pp. 37 — 32.

(2) Ibid., pp. 33 — 34.

فكرة ساذجة للغاية ، لأنه ليست هناك في هذا المجتمع ، منظمة واحدة تسعى إلى فرض نسق قيمى متكامل ، أو لديها إمكانيات التوصل إلى ذلك . فتزايد التباين الاجتماعى ، ونمو الثورة ، ورشاده القيم الإجتماعية ، كلها عوامل تؤدي إلى انقسام مركب المخططات أو الاطر التقليدية الذى يكون حضارة مجتمع معين ، إلى عدة مركبات فرعية فستقلة عن بعضها . وحتى المركبات الشاملة التى تشير إليها بمصطلحات معينة : كالدين ، والدولة ، والقومية ، والصناعة ، والعلم ، والفن ، فهى تنقسم إلى مركبات أخرى فرعية أو صغيرة ، كما أن الشخصى فيها ، والنضال بينها يستمران من أجل التفوق داخل جماعة معينة (١) .

ويرتبط بهذا البعد المتصل بتعددية الوسائل الفنية الجديدة ، بعد سادس يتمثل في نقد وجهة نظر ميرتون عن الضغوط الثقافية التى تمارس تجاه الأفراد في المجتمع الأمريكى . ذلك أنه بدلا من أن ينظر « ميرتون » إلى « المجتمع الحديث ذاته » باعتباره المصدر الأساسى للضغوط التى يواجهها الأفراد ، فقد نظر إلى « التأكيد الثقافى على الهدف » باعتباره يمثل تلك الضغوط . وهنا يواصل « ليمرت » نقده هذا عندما يقول : أنه في مقابل الضغوط التى تمارس نحو الفرد في المجتمع الحديث ، توجد الحرية ، التى تمنح له من أجل الاختيار بين مجرىء ، بدائل متاحة ، من خلال « علمانية القيم » التى تعتبر محصلة للعلم والتكنولوجيا . وقد استعان « ليمرت » في هذا الصدد ، بمثال اميرى . مستقى من المجتمع الحديث ، فعلى الرغم من استمرار الهيكل التقليدى القديم للقوانين الجنائية ، والذي بدوره حول القيم المقدسة للحياة ، والشخص ، والملكية فإنه توجد بجانبه مرتبة أخرى عريضة للمساير الجنائية التى تتصل بمسائل

معينة : كالصحة ، والرفاهية ، والأمن العام ، والضرائب ، والبنوك ، والتأمين والرواصلات . الخ . وهي التي تمثل « قيا » متخصصة للمؤسسات والمنظمات الكبرى . وإذا كانت القوانين الجنائية في الفئة الأولى تعتبر « مقدسة » فإن الدساتير المتصلة بالفئة الأخيرة ، تقع تحت مقولة « البدائل العلمانية الوظيفية » المؤدية إلى الأهداف . ويستخلص « ليمرت » من كل هذه المظاهر العلمانية ، نتيجة أساسية ، وهي أنه من المستحيل أن نتحدث عن وجود « تأكيد نقافي » أو مذهبي على معايير معينة ، وليس من الواقعية في شيء أن نحاول تصنيفها طبقا لدرجة قهرها كما افترض « ميرتون » ، إذ أن نمو « الأخلاق العملية practical morality » المتزايد ، الذي يحدث تحت تأثير عالم العمل ، والصناعة والمؤسسات الكبرى ، المسيطر ، أصبح ظاهرة واضحة تتمثل في إعتبار « تكاليف الأفعال » أساسا لاختيار البدائل غير القانونية أو غير المشروعة ، التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المتخصصة . (١)

وثمة بعد نقدي سابع ، يعبر عن إضافة جديدة ، وليس مجرد نقد للتحليل البنائي ، وهو يتمثل في مفهوم « الاقدام على المخاطرة risk taking » الذي يشير إلى الإقبال على أفعال ذات نتائج غير مضمونة ، أو متروكة للصدفة وحيداً لا يختار الأشخاص الذين يقعون في شبكة من القيم والمطالب المتصارعة بدائل إنحرافية ، وإنما يلجأون إلى حلول تسودها المجازفة التي قد تؤدي في نهاية الأمر إلى الانحراف . ولذلك ، فالإنحراف في هذه الحالة ، يصبح إحدى النتائج الممكنة للأفعال ، ويشير « ليمرت » في هذا الصدد إلى أن تفسير الانحراف باعتباره نتيجة للمخاطرة ، قد لا يمثل نظرية عامة في السلوك الانحرافي

(1) Ibid , pp. 36 — 38,

إذا لم تتوفر البحوث الامبيريقية التي تدعمه ، ولمحسنة يؤكده في نفس الوقت
أن هناك نوعين للسلوك الانحرافي ينطبق هذا التفسير عليهما ، وهما : الانسحاب
وتزوير الشيكات . (١)

أما البعد الثامن من أبعاد النقد في نظرية لميرت فإنه ينطوى على الإشارة
إلى عدم إمكان الإعتماد على متغير « الطبقة » وحده في تفسير مفارقات الانحراف
وتعدد صورة في المجتمع الحديث ، وضرورة الاستعانة بمتغيرات أخرى وسيطة.
إذ أن تأثير التكنولوجيا الحديثة الذي ظهر في تزايد درجة تباعد التنظيم
الاجتماعي للمجتمعات الحديثة ، وصعوبة التوصل إلى مقاييس مأمنة للمكانة
الاجتماعية يمكن تطبيقها على فئات عريضة ومتباينة في المجتمع الواحد ، وعلى
مناطق مختلفة ، هما عاملان يؤكدان على ضرورة إستخدام متغيرات أخرى
أكثر تمييزاً لهذه الفئات من متغير « الطبقة » ، وذلك : كالجساعات الاجتماعية
والتكنولوجيا ، والعمليات النفسية ، والمواقف البيولوجية الاجتماعية ، التي
تعتبر ذات أهمية خاصة في الكشف عن تأثيرات البناء الاجتماعي على
الانحراف . (٢)

وأخيراً فإن البعد النقدي التاسع ، يأخذ على النظرية البنائية في تفسير
الانحراف ، التركيز على مشكلة بحثية واحدة من مشكلتين أساسيتين ، وهما :
كيفية تأصيل السلوك الانحرافي وتحديد مصادره ، وكيفية إرتباط الأفراد
الانحرافية بالأشخاص إرتباطاً رمزياً والنتائج أو الآثار الفعالة الناجمة عن
هذا الإرتباط بالنسبة لخلق انحرافات أخرى (ثانوية) .

إن المشكلة البحثية الأولى ، تهم « بالانحراف الأولى Primary deviance

(1) Ibid., pp. 38 — 39.

(2) Ibid., pp. 42 — 43, 45 — 46, 47.

وهو الذى يظهر فى عديد من السياقات الاجتماعية : التقافية والسيكولوجية المتنوعة ، ولا يحل إلا مضامين هامة تبصل بالبناء التامى الفرد . ولذلك فبى لا يؤدى إلى « إعادة بناء رمزية » على مستوى اتجاهات التردفيا يتعلق بالتصور الذاتى « أو بالنظرة إلى الذات ، وإلى الأدوار الاجتماعية . وأما المشكلة البحثية الثانية ، فهى التى تتناول بالدراسة ما يسمى « بالإنحراف الثانوى Secondary deviance » وهو عبارة عن سلوك إنحرافى (أو مجموعة أدوار اجتماعية قائمة عليه) يصبح بمثابة « وسائل دفاعية means of defense أو هجومية attack ، أو يعبر عن صورة من صور التوافق إزاء مشكلات اجتماعية واضحة أو مستترة ، خلقها رد الفعل المجتمعى تجاه الإنحراف الأولى . وتبعاً لذلك ، يكون « المنحرف الثانوى » هو الشخص الذى تدور حياته كلها ، بما فى ذلك ذاته وكيانه ، حول وقائع الانحراف . ويشير « ليمبرت » فى هذا الصدد إلى أن التفرقة بين هاتين الصورتين للانحراف ، أصبحت ذات أهمية خاصة ولاغنى عنها ، من أجل تحقيق الفهم المتكامل لهذه العملية فى المجتمع التمدنى الحديث . هذا فضلاً عن أن مشكلة الانحراف الثانوى ، تعتبر من وجهة نظره أكثر اتصالاً بعم الاجتماع من المشكلة الأولى ، وأنها أكثر إثراء له ، وأكثر فائدة فى توجيه دراسات الانحراف فى المجتمع الحديث . (١)

٢ - اتجاهات الإيجابى للنظرية

انتقلت هذه النظرية من التحليل النقدي لمخطط ميرتون إلى قضية نظرية كبرى ، أو من مفهوم الانحراف البنى فى الخالص — كما أسماه ليمبرت — إلى الانحراف باعتباره « نتيجة » لعمرة الضبط الاجتماعى ولداء ، وتعتمد هذه

(1) ibid., pp. 43, 62 — ٤٣.

النظرة الأخيرة على إدعاءه يشير إلى أنه ينبغي أن يعامل « الضبط الاجتماعي كمتغير مستقل independent variable أكثر منه متغير معتمد constant أو رد فعل مجتمعي تبادلي تجاه الانحراف. وإذن، يصبح الضبط « سبباً » cause في صير الانحراف الخطيئة والمتساوئة، أكثر منه نتيجة أو أثراً effect لها. وهناك مجموعة وقائع متاحة أشارت إليها هذه النظرية باعتبارها تشكل هيكلًا يدعم هذا المفهوم، سواء في الدراسات التاريخية أو المعاصرة، ومن أبرزها تلك المقارنات في معدلات الجريمة بين المدن الأمريكية، اتي أمكن ربطها بما يكون هناك من اختلاف أو تباين في وسائل الشرطة المتاحة، وفي نسبة رجال الشرطة إلى الشعب. (١)

وفوق ذلك، فقد ميزت هذه النظرية بين نوعين من الضبط الاجتماعي، وهما: السلبي passive، والإيجابي active. حيث يشير « الضبط السلبي » إلى مظهر الإمثال للمعايير التقليدية، بينما يمثل « الضبط الإيجابي » تلك العملية التي تتم من أجل تحقيق الأهداف والقيم. وإذا كان النوع الأول للضبط، يتصل بتدعيم « النظام الاجتماعي Social order »، فإن النوع الثاني، يتعلق بتحقيق تكامل اجتماعي منبثق. ولذلك، يمثل الضبط الاجتماعي الإيجابي عملية مستمرة: تمارس بواسطتها القيم بصفة شعورية وواعية، وتصبح القرارات بشأن نوعية تلك القيم التي ينبغي أن تكون مسيطرة، كما يمارس التعلل الجمعي للوصول إليها أو لتحقيقها. وأما ظهور هذا النوع الأخير للضبط بصورة واضحة، وبروزه في المجتمع الحديث، فينبغي أن يفسر في ضوء التغيرات الكبرى التي حدثت في طبيعة عمليات التجديد. وثمة مؤشرات قوية

(1) Ibid., pp. 48 — 49.

فى المجتمع الأمريكى ، تشير إلى أن « التجديد » أصبح مسألة « منظمة organized » و « نظامية institutionalized » فى نفس الوقت ، وذلك على عكس ما تشير اليه وجهة نظر « ميرتون » فى التجديد كاستجابة إنحرافية من جانب الأفراد ذوى القمص البنائية المحدودة . ولقد أمد التجديد المنظم ، المجتمع ، بتكنولوجيا دينامية ، تعمل على خلق قيم جديدة ، أو تعديل نسق القيم ووسائل الإشباع عن طريق تغيير التكاليف ، وربما كان هذا هو السبب فى ظهور « الجماعة الخلاقة creative group » وما تكتسب من أهمية فى المجتمع التكنولوجى المعاصر .

هذا ويصعب تحديد مضامين الضبط الإجماعى الإيجابى بالنسبة للانحراف . لأنها مسألة لا يمكن — على حد تعبير هذه النظرية — تقريرها بسهولة وعلى نحو منتظم ولكن يمكن أن توضح بواسطة تطبيق مخطط للوسائل والأهداف على هيئات الضبط الإجماعى والمسؤولين عنه . فعندما تعمل هذه الهيئات — بما فيها هيئات تنفيذ القانون — فى مجالات يسودها الصراع القيمى ، وفى مواقف يزيد بها التغير التكنولوجى تعقيداً ، فإن شأنها يكون شأن أية جماعات أخرى لأنها سوف تختار من بين القيم البديلة بطرق متباينة . ولذلك ، تعتبر طبيعة الانحراف « مشروطة Contingent » أى متوقفة على مسائل أخرى خارج نطاق الفعل ذاته ، وتجلى هذه الخاصية فى مجتمع تزايد فيه آثار التغير التكنولوجى والتنظيمى ، وخاصة داخل مجالات العمل الكبرى المتصلة : بالتقويل ، والصحة ، والعالة ، والإسكان ، والمرافق العامة ، والأمن والرفاهية ، التى تعتبر عرضة للضبط بواسطة مجموعة قواعد إدارية وتنشيدية ، منفصلة ، من حيث مصدرها وشكلها عن المعايير المشتقة ثقافياً التى عبر عنها

« ميرتوت » وآخرون ، وصورها على أنها تمثل ضبطا إجتماعيا سليما

ومن أهم خصائص الضبط الاجتماعى الإيجابى أنه ضبط يتحرك — إيجابيا — بواسطة توجيه هدف ، حيث إنعكس الإشغال المتزايد « بتسائج » أو « أهداف » الضبط الاجتماعى ، داخل الهيئات التنفيذية : ومحاكم القانون ، على إتجاه الشرطة ذاتها عندما أصبح هدف أقسام الشرطة الحضرية هو تنظيم حركة المرور مثلا regulation of traffic بدلا من القبض على مخالفى قانون المرور . كما أصبحت الشرطة المهنية المتخصصة ، الآن تقوم بأدوار متميزة بطابع الإجراءات regulatory roles وموجهة بصفة مباشرة نحو هدف أساسى وهو تحقيق أقصى درجة ممكنة من أمن المجتمع المحلى ، أكثر من محاربتها فرض القانون الجنائى وتنفيذه . (١)

وإذن ، فإنه يتعين على النظرية السوسيولوجية فى الانحراف ، أن تركز اهتمامها — تبعاً لما يراه هذا المنظور — على دراسة نوعين من التفاعلات الاجتماعية ، وهما التفاعلات التى تحدد السلوك باعتباره إنحرافا ، والتفاعلات التى تنظم تطبيق الجزاءات ، وممارستها بفعالية بواسطة الأفراد ، والجماعات والهيئات . وكذلك العمليات الاجتماعية التى تكن فى سن التشريع الجنائى ، وموقع الجماعات التى تفرض هذا التشريع ، ومجالها ، ووظيفتها ، لأن المراقبة التى تحمل أهمية اجتماعية خاصة ، بين المتحرفين وغير المتحرفين ، ترتبط ارتباطا متزايدا ، بالظروف المتصلة : بالرقف ، والمكان ، وتاريخ الحياة الاجتماعى . والشخصى ، وبهئات الضبط الاجتماعى المنظمة على نحو بيروقراطى .

وأخيرا ، بعد تحليل نظرية « الانحراف الثانوى والضبط الاجتماعى » ،

يحسن أن أحدد اسمائها الأساسية في انثناء دراسات الانحراف ، وهي :

١ — نقد مفهوم الانحراف ، كما صوره ميرتون ، والذي يعتمد على تجسيد فكرتي الثقافة والضبط الإجتماعي . والتأكيد على أنه حتى إذا صلح هذا المفهوم في التطبيق على مواقف ومجتمعات ذات قيم نمطية ، فهو لا يتلاءم مع المواقف القيمة التعددية ، ولذلك يتعين أن يصبح « التقييم » مفهوما محوريا في تفسير الانحراف .

٢ — اقتراح « نظرية الإقدام على المخاطرة » كبديل للنظرية التي تؤكد على مخطط الأهداف والوسائل . وهذا يتيح إمكانية النظر إلى الانحراف (أو الامتنال) كنتيجة للمصدفة أو المجازفة ، أو لسلوك غير مقصود .

٣ — إضافة مجموعة متغيرات جديدة تفسد في تفسير الانحراف ، كالتيكونولوجيا ، والتفاعل الجماعي ، والمعوقات الاجتماعية الثقافية ، والعمليات النفسية ، والتأكيد على أن الانحرافات الثانوية تنجم عن ردود الفعل الجمعية والذاتية ، تجاه الانحراف الأولى أو الاصلية ، وأنها تمثل مشكلة بحث أساسية في المجتمع الحديث تحتاج إلى التحليل والدراسة .

٤ — منح مكانة ملائمة « للضبط الاجتماعي » كعامل دينامي ، أو « سبب » في الانحراف والنظر إلى الانحراف الانساني باعتباره مشكلة اجتماعية نبتت من المجتمع وتبلورت من خلال ضوابطه ، ومن ثم « الانحراف » مشكلة من مشكلات الضبط الاجتماعي .

٥ — فتح الطريق لإدراج « الانحراف » في نظرية « التأثير الاجتماعي » عن طريق إبراز ثلاث أفكار هامة هي :

أ — أن الانحراف قد لا يكون نتيجة لعدم الامتنال للقيم والمعايير

التقليدية، وإنما يحدث نتيجة لانبثاق « قيم جديدة »، أو تطبيق قواعد ومعايير لم تكن موجودة من قبل، فيعتبر السلوك التقليدى من منظورها — سلوكاً إنحرافياً. ولذلك فالمصدر الحقيقي للانحراف فى هذه الحالة، لا يمثل فى تغير سلوك أعضاء التنظيمات الإجتماعية، ولكنه يكمن فى فرض قواعد جديدة تحدد السلوك القائم، أو السلوك الذى يتسق مع المعايير القديمة، باعتباره إنحرافياً فى الوقت الراهن. ويكون الهدف من تعريف السلوك على هذا النحو، هو إحداث التغير، وليس وقفه، أو مقاومته، أو اعتقاله.

ب — أن هناك تغيرات تكنولوجية، وإجتماعية، حدثت على نطاق واسع، من أهم آثارها، تغير بناء القوانين الجنائية. فبعد أن كان هيكلها القديم يدور حول قيم عامة مقدسة، ومتصلة بالحياة والشخص والملكية، أصبحت هناك دسائير جنائية حديثة متصلة بمسائل أخرى: كالصححة، والرفاهية، والأمن العام، والضرائب، البنوك. وهى تعكس قسماً متخصصاً للتؤسسات والمؤسسات قد تتعارض فيما بينها إلى حد كبير، مما يؤدى بدوره إلى اختلاف الحكم على الانحراف تبعاً لاختلاف هذه القيم المتخصصة.

ج — إن التغير الإجتماعى والتكنولوجى ترك علامات على الأخلاق الإجتماعية، فأصبحت « الأخلاق العملية Practical morality » هي المسيطرة وخاصة فى مجالات: العمل، والصناعة، وأنؤسسات الكبرى، وهذه الأخلاق تتعارض — إلى حد بعيد — مع قيم « الجماعات الأولية ». ومن ثم، أصبحت هناك معايير متباينة، بل ومتصارعة فى الحكم على الانحراف تبعاً لتباين القيم. بين هذه المجالات وبين الجماعات الأولية، إلى درجة أن الامتثال للقيم التى رسخت بفضل الجماعات الأخيرة يمثل إنحرافاً عن « قيم الأخلاق العملية » فى كثير من الأحيان.

هذا فيما يتعلق بإسهامات نظرية الانحراف الثانوى والضغط الاجتماعى ، فى تراث علم الاجتماع بوجه عام وتراث الانحراف بوجه خاص ، ولكن هذه النظرية سبيلاتها أيضا والتي تتركز فى مجموعة الثغرات التى تركت مفتوحة ، أو التى فصحت من جديد ، وسوف ترد الإشارة إلى ذلك (بالتفصيل) فى القدر الشامل لمنظور رد الفعل المجتمعى يرمته .

نظرية التجريح The Theory of stigmatization

يشير «التجريح» إلى العملية التى تنسب الأخطاء ، والآثام الدالة على الانحطاط الخلقى إلى أشخاص فى المجتمع ، فتصممهم بصفات بغيضة ، أو سمات تجلب لهم العار ، أو تثير حولهم الشائعات . ولذلك تشير هذه العملية إلى أكثر من مجرد الفعل الرسمى من جانب المجتمع تجاه العضو الذى أساء التصرف أو كشف عن أى إختلاف ملحوظ عن بقية الأعضاء . وجمثل الاسهام المباشر الذى تم فى نظرية التجريح فيها أثاره « جوفمان E. Goffman » ، فى كتابه عن « الوصمة stigma » حيث يشير إلى الانحراف باعتباره طريقة فى تحديد موقف معين ، أو أسلوبا للحكم على موقف محدد .^(١)

(١) لوحظ وجود هذا التوجيه الفكرى عند « جورج هربرت ميد » الذى حدد معالم نظرية التجريح المبناى ، وذلك من خلال التركيز على حجم المقومات المفروضة على مخاضى القانون ، ونوما . فذهب إلى أن المقومات الصاروة للربطة الناتجة وللتأما ، مسألة تتنازع مع إعادة تصكييف للتحرف . كما أن الإبراءات المدوائية التى تتعدى نحو مخاضى القانون ، تؤدى إلى تدمير عملية الاتصال بينهم وبين المجتمع ، مما يخلق روح المدارة عند المخرف . ويطلق توجيه « ميد » هذا ، على اعتراف جزئى « بالانحراف الثانوى » يظهر فى تأكيد المستر على أن نظام المقومات الطائفة والصارمة ، هو نظام فاضل تماما ، وأن مثله هذا ، لا يقتصر على عجزه من روع الانحراف فقط ، وإنما يمتد إلى مظهر آخر ، وهو أنه يسل - باستمرار -

وأما المعايير التي احتلت أهمية خاصة في هذه النظرية فهي « معايير الهوية identity norms » التي تتصل بالوجود الشخصي ، ومن أهم خصائصها : أن القتل أو النجاح في تدعيمها ، يكون له أثر مباشر على التكامل السيكولوجي للفرد ، ولذلك ، لا تكون الإرادة الخالصة لمسايرة المعيار ، أو الإرادة الخيرة أمراً كافياً في حد ذاته ، لأن الفرد لا يحظى في كثير من الحالات ، بقدرة على الضبط المباشر لمستواه في تدعيم المعيار ، طالما أن تلك المسألة متصلة بحالته أو ظرفه ، وليست متعلقة بإرادته . ومن خصائص معايير الهوية ، خاصية « الاتهام transusiveness » التي تعني أن القتل في تدعيم كثير من المعايير الصغرى minor ، والهامة لآداب السلوك المتعلقة بالاتصال المباشر ، يمكن أن يكون له أثر على تقبل « الآخرين » للشخص المعيب defaulter في المواقف

— على الاحتفاظ « ببطقة إجرامية » وذلك لأن الباننة في تطبيق الجزاءات ، وعدم الإنفاق تنفيذاً ، يترك الحد والدعوة عند المجرم . كما تؤكد هذه الفكرة على أن الانحسار الدائم من جانب المجتمع يؤدي إلى مزيج من الجرائم ، وأن عدم الاتفاق في فرض العقوبات ، هو أهم ما يمرض الشباب « لسلك إجرامية » أو « لاحتراق الجرائم » وخاصة من خلاله إحسانهم للنساء بالظلم . إذ أنه مهما كانت دلة الذنب الذي يرتكبه شخص ما ، فربما تكون هناك درجات من الإجماع لم يعمل إليها بعد ، ولكن إذا شعر — شعوراً حقيقياً وعميقاً — بأن المجتمع ينصرف نحوه بطريقة طاعية وعنيفة ، فإن النتيجة الطبيعية لهذا الإحساس هي انحرافه عن المجتمع ، والنظر إلى زملائه من المجرمين باعتبارهم الأشخاص الذين يماثلونه باحترام ورفق . ولذلك ، فقد يترك السجين السجن وهو عدو للمجتمع ، يتميز بأنه أكثر ميلاً من ذي قبل إلى مواصلة الانحراف الإجرامي . وإذا فلان عملية التجريب ، تعبرز حامل الإحساس بالظلم ، وتدعمه ، ويظهر ذلك واضحا عند اللابلية العظمى من الموقنين فيزيقيا ، والثنين جبيا ، وعدمتي المحدثات والنفور والرضى عقليا ، والجائعين ، والمجرمين ، الذين يجرمون — دائماً — من التنازع والإحساسات السيئة بالاستياء ، والظلم ، والمرارة .

(George H. Mead, « Psychology of Punitive justice », A. J. S.

23, 1928, pp. 595 — 601).

الاجتماعية المختلفة . وإذن ، فإن القبل في الامتثال لمعيار معين من معايير الهوية ، يقحم ذاته على الاشخاص الآخرين فيؤثر على مدى تقبلهم للشخص في كل المواقف الأخرى . (١)

ولكن هل هناك من حل لمشكلة المعايير غير المدعومة *unsustained norms* هذه ، أو مخرج من هذا المأزق المعيارى كما يسميه « جوفمان » ؟ إنقوحت هذه النظرية ثلاثة حلول ممكنة ، وهي : حل يتمثل في تحقيق المعيار ووضعه في حيز الممارسة الفعلية ، ويمكن أن تقوم بهذا الحل ، الجماعة التى تدعم المعيار ولكنها تعرف بواسطة ذاتها والآخرين باعتبارها ليست أكفأ فئة في تحقيق هذا المعيار ، وحل يتمثل في تغريب الفرد لذاته عن المجتمع الذى يفرض المعيار ، أو تلمصه من عقد أى إرتباط بهذا المجتمع ، وهذا حل ممكن بالنسبة للفرد الذى لا يتمكن من تدعيم إحدى معايير الهوية ، ولكنه مكلف جداً للمجتمع والفرد على حد سواء ، وحل ثالث يتمثل في مجموعة من العمليات التى يمكن بواسطتها تدعيم الخلفية المشتركة لهذه المعايير على نحو غير مباشر ، كعملية « التجاوز *passing* » و « التغطية *covering* » اللتين تمثلان تطبيقاً خاصاً فنون ترويض الانطباع *arts of impression management* التى تعرفوننا ضرورية للحياة الاجتماعية ، يمارس الفرد بواسطتها ضبطاً إستراتيجياً على على صورته الذاتية ، وحل العائد الذى يحصل عليه الآخرون منه . وينطوى هذا الحل الثالث على شكل للتعاون الضمنى أو الصامت ، بين الأسوياء والموصومين يتمكن « المتحرف » فيه من أن يظل مرتبطاً بالمعيار طالما أن الآخرين يبدون

(i) Erving Goffman; *Stigma, Notes on the Management of spoiled Identity.* — Hail, Inc. Englewood cliffs, New York, 1963, pp. 126 127.

استعدادهم لإحترام سره ، والتجاوز عن إفشائه وكشفه ، كما أنهم يتمكنون بدورهم من الاستمرار في هذا التكتيك لأن الموصومين لا بد أن يخشون من إبداء أى مطالبة جديدة بمزيد من الموافقة عليهم وبدرجة تتجاوز الحد الذى يراه الأسوياء مريحا لهم . (١)

هذا ، ويمثل مفهوم « الوصمة stigma » مفهوما محوريا في هذه النظرية إلى درجة أن كل متحرف يعتبر موصوما . وهناك ثلاثة نماذج مختلفة للوصمة وهي : خصائص البهت المقوتة ، أو مختلف العيوب الفيزيائية ، وعيوب الشخصية التردية . كضعف الإرادة ، وتقلب العواطف أو شذوذا ، وعدم نضج الافعال ، وصرامة المعتقدات ، والدناءة ، والاضطراب العقلي ، والادمان والتعاطي ، والمثلية الجنسية ، والبطالة ، ومحاولات الانتحار ، والسلوك السياسى الراديكالى ، وأخيراً الوصمة القبلية tribal للعنصر ، والأمة ، والدين وتميز هذه النماذج الثلاث بأن الافراد الذين تنطبق عليهم ، يشتركون في خصائص سوسيولوجية واحدة ، فهناك فرد يشارك في عملية إنصال إجتماعى ويميز بصفة تفرض ذاتها على الانتباه ، وتجعل الذين يقابلهم يتحولون عنه ، طالما لديه « وصمة » أو يظهر عليه إختلاف غير مرغوب فيه ، عما يتوقعه الآخرون أو : « رياء الذين يعتقدون — من الناحية النظرية على الأقل — أن الشخص الذى يتسم « بوصمة » ليس بشريا كاملا ، ويقومون بعملية تصنيف لوعيات معينة ، أو أنهم يمارسون التمييز discrimination الذى يثقلون بواسطته ، وعلى نحو فعال ، من فرص الفرد الموصوم في الحياة ، فيؤسسون

(2) New York, 1963, pp. 126 — 129.

Ibid., pp. 130.

بذلك نظرية في الوصمة ، أو إيديولوجية لتفسير نقص هذا التردّد أو ضآلته ، تضع في إعتبارها الخطر الذي يشكّله . كما يميلون في الوقت ذاته إلى إضافة عدد كبير من العيوب أو النقائص إعتدافاً على وجهه الخاصية الأساسية أو الأصلية . وفضلاً عن ذلك ، فربما ينظر هؤلاء الاسوياء إلى الإستجابة الدّفعية للموصوم تجاه موقفه ، باعتبارها إستجابة مباشرة لنقصه أو عيبه ، أي أنهم يعتبرون كلاماً من « النقص » أو « الإستجابة » كجزء أو عقوبة إزاء شيء . فعله هذا الشخص أو والديه أو قبيلته ، وبالتالي يكون هذان العاملان بمثابة مبررين لمعاملة الاسوياء للمتخرفين ^(١) .

ولكن إذا كان ذلك هو حال إستجابة الاسوياء تجاه الموصومين : فكيف يستجيب الموصوم تجاه موقفه هو ؟ هناك ثلاث إستجابات ممكنة وهي : أن يصحّه الموصوم في بعض الحالات ، إلى إجراء محاولة مباشرة لتصحيح ما اعتبره . أساساً موضوعياً لتشله ، كأن يلجأ إلى العمليات الجراحية المختلفة وضروب العلاج والإصلاح المتعددة ، أو ربما يحاول الشخص الموصوم تصحيح حالته هذه على نحو غير مباشر ، عن طريق تكريس جهود مركزة في المجالات التي فش فيها ، كما هو الحال بالنسبة للشخص الكسيف الذي يتعلم السباحة ، أو القيادة ، أو لعبة التنس ، أو الشخص الاعمى الذي يصبح نبيراً في تسلق الجبال . وقد يصطدم الشخص « المقوّت » بما يسمى « ألواقع » فيسأل إستخدام تفسير غير عادي لطابع دويته الاجتماعية ، ومع أن الإستجابات السابقة من جانب السوي والموصوم ، يمكن أن تحدث في فترات متقطعة ومنفصلة ، إلا أن هذه النظرية تشير إلى ضرورة التأكيد على « الاحتكاكات المختلطة mixed contacts » وعلى اللحظات التي يكون للموصوم والسوي فيها ،

(1) Ibid., pp. 4 — 6.

في نفس « الموقف الاجتماعي » بل يكون كل منها حاضرا في الوجود الفيزيقي المباشر الآخر. (١)

وبعد أن أشارت هذه النظرية إلى ضرورة التأكيد على ديناميات التفاعل القائمة في العلاقات المختلطة بين الشخصين: الموصوم، والسوي، أثار فكرة أخرى، وهي « مركب المنحرف السوي أو الموصوم السوي normal - stigmatized complex أو « وحدة الآخر والذات self - other unity »، والمقصود بهذه التكررة الأخيرة أن كلامنا عن الشخصين: الموصوم، والسوي يميز بنفس التركيب العقلي، أما الذي يعين على القيام بأحد هذين الدورين، فهو أن تكون عند كل منهما المؤهلات العقلية المطلوبة لأداء الدور الآخر. وحتى عندما يكون الفرد متميزا بمشاعر شاذة أو معتقدات غريبة، فإنه يحاول أن يظهر إهتمامات سوية جدا، ويستخدم إستراتيجيات سوية أيضا من أجل إخفاء هذه الجوانب الشاذة عن الآخرين. ولذلك فإذا كان لابد من أن يسمى الشخص للموصوم منحرفا، فإنه ربما يكون من الأفضل أن يطلق عليه « المنحرف السوي ». وقد استعانت هذه النظرية ببعض الشواهد على التكررة المذكورة، وأهمها ما يلي: أن الأشخاص الذين يجدون أنفسهم وقد رفعت عنهم الوصمة فجأة، كما يحدث في حالة الجراحة مثلا، ربما ينظرون إلى أنفسهم وينظر إليهم غيرهم، على أنه ينبغي عليهم تحويل شخصيتهم في الاتجاه الذي يكون محل موافقة، تماما كالذين يكتسبون وصمة جديدة أو عيبا، ويمرون بتجربة تغير سريع لشخصياتهم. وهذه التغيرات، تبدو على أنها نتيجة لوضع التردد في علاقة جديدة داخل نطاق التفاعل المباشر، مع

(١) Ibid., pp. 9—10, 12.

الاستخدام المصاحب لاستراتيجيات جديدة للتوافق . وعندما يصاب الافراد بعييب مؤقت ، كالصمم الجزئي مثلا ، يجدون أنفسهم ، يكشفون تلقائيا عن ردود فعل معينة ويستخدمون محاولات توجد عند المعوقين بالهمل . لذلك يكشف العلاج النفسي بواسطة « الـسيكودراما psychodrama عن أن المرضى النفسيين ، والاسوياء ، يتمكنون من القيام بأدوار تبادلية على خشبة المسرح ، فيقوم المريض بدور السوي ، بينما يؤدي السوي دور المريض ، ويتم ذلك بكفاءة تامة . وأخيرا فإن الاسوياء يقومون في بعض الاحيان بنوع من « المحاكاة الهزلية » لنموذج موصوم ، كما يقوم الموصومون بنفس نوع السلوك تجاه الاسوياء . (١)

وإذن فإن الفرد قادر على أن يقوم بالدورين معا في مسرحية المنحرف — السوي the normal - deviant drama « أي أنه يتمكن من أداء المشهدين معا ، وهذا لا يكشف عن وجود قدرة عامة على القيام بالدورين فقط ، وإنما يشير في نفس الوقت إلى وجود نوع من « التعلم » المفصل والضروري لتنفيذ سلوك الدور المطلوب ، كما يشير إلى وجود بعض أوجه التشابه والتوازي بين الدورين لأن المؤدين لكل دور قد يهربون من الاحتكاك بالدور الآخر كوسيلة للتوافق ، وقد يشعر كل مؤد أنه ليس موضعا لموافقة الآخر ، وقد يشعر كل منها أن سلوكه الخاص يعتبر محكما بدة ، ويكون محققا لإحساسه هذا . (٢)

ثم انتقل « جولمان » فجأة من الفكرتين السابقتين إلى فكرة ثالثة .

(1) Ibid., pp: 131 — 132; 134.

(2) Ibid , pp. 132

تشير إلى عدم وجود خصائص مشتركة بين كل المتحرفين ، يمكن أن تصلح لاجراء تحليل خاص عليهم جميعا ، فهم يختلفون أكثر مما يتشابهون ، ويرجع هذا الاختلاف إلى تباين حجم الجماعات التي يمكن أن تقع فيها الانحرافات . وهنا يصنف « جوفمان » المتحرفين إلى مستويين ، هما : (١) للمتحرّفون على مستوى الجماعات الصغيرة ، وهم نومان ، المتحرّف الداخلي في الجماعة in - group deviant وهو يعتبر منحرفا بالقياس إلى جماعة ملموسة وليس بالنسبة إلى معايير فقط ، وعندما يهاجم هذا المتحرّف بواسطة غرباء من خارج الجماعة ، تكون جماعته جاهزة للدفاع عنه وحمايته في أية لحظة . والمتحرّف المعزول عن الجماعة group isolated الذي يكون في نفس الأوضاع الاجتماعية مع جماعته ولكنه ليس واحدا منها ، لأنه عندما يتعرض لهجوم خارجي ، يكون هو المسؤول عن الدفاع عن ذاته وحماية نفسه بنفسه . (٢) المتحرّفون على مستوى عالم المناطق المتروبوليتية الأوسع ، ويركّز « جوفمان » في هذا الصدد على « عملية إنحرافية » يرى أن لها أهمية خاصة ، وهي التي يقوم بها الأفراد الذين ينظر إليهم باعتبارهم أخفقوا على نحو إرادي ومكشوف - في المواقفة على المكان الاجتماعي الذي حدد لهم ، وهم أيضا الذين يتصرفون بطريقة غير منظمة وبصفة تمردية بصدد نظم المجتمع الأساسية ، وهي : الأسرة ، ونظام درجات العمر ، وتقسيم الدور النمطي بين الجنسين ، والعائلة المستمرة ، والعزلة من خلال الطبقة والعنصر . وهؤلاء هم « غير المنتمين disaffiliats » الذين قسموا بدورهم إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي : (١) غير المتمركزين أو الثنواذ eccentrics ، وهم الذين يتخذون الموقف المشار إليه ، من جانبهم فقط ، ومن خلال أنفسهم فحسب .

(٢) الفرقون cultists وهم الذين يعتبر نشاطهم جمعياً ومحصوراً داخل مكان معين .

(٣) المتحرفون الاجتماعيون social deviants وهم الذين يتدمجون معاً في مجتمع محلي فرعي يمكن أن يطلق عليه « المجتمع المحلي الانحرافي » . وإذا كان لا بد من وجود ميدان للبحث يسمى « الانحراف » فإن الذي يشكل له هو « المتحرفون الاجتماعيون » كما عرفوا هنا ، ويمكن تصنيفهم إلى الفئات التالية : البغايا ، ومدمنو المخدرات ، والجانحون ، والمجرمون ، وعمال الملاهي ، والمتشردون ، والسكيفون ، ولاعبو القمار ، والمثليون جنسياً ، وهؤلاء هم الشعب الصغير الذي ينظر إليه باعتباره منشغلاً بنوع من أنواع الرفض الجمعي للنظام الاجتماعي ، وأنه فشل في استخدام أية فرصة متاحة من أجل السير في ركب المجتمع . كما يكشف هؤلاء عن إحترار شديد لمن هم أفضل منهم ، وهم يفتقدون المودة ، ويعكسون أوجه عديدة للفشل في مخططات المجتمع الدافعية .

وإذا كان ذلك هو لب الانحراف عند جولمان ، فإنه يحدد بعض الأمثلة الخارجية أو الطفيفة — كما يسميها — ويعتبرها حالات يمكن أن تطبق عليها الأفكار السابقة ، ومن بين هذه الأمثلة : جماعات الراديكاليين السياسيين الذين لا يكتفون بالتصويت المضاد وحسب ، وإنما يقضون وقتاً طويلاً مع أقرانهم ممن هم من نفس نوعهم ، وهو وقت أطول بكثير مما هو مطلوب منهم سياسياً . ولكن إذا كان « المجتمع المحلي الانحرافي » يمكن أن يقوم بوظيفة معينة بالنسبة للمجتمع الكبير ، فهذه الإمكانية قائمة على المستوى النظري فقط ، لأن المنطقة الكبرى التي تخرج منها مكونات هذا المجتمع وتنبثق منها

بوازده ، ليست واضحة كنسق اجتماعي أو كيان له حاجاته ووظائفه ، مثل وضوح الجماعات الصغيرة ذات العلاقات المباشرة ، ولا أحد يستطيع أن يدعي قدرته على توضيح هذه الحالة ^(١) .

إن « نظرية التجريح » كما عرضها « جوفان » تتميز بثلاثة أبعاد أساسية وهي :

١ — يتمثل البعد الأول « في المتحرف الموصوم » ، فالشخص المتحرف هو شخص مصاب بوصمة اجتماعية ، أو أنه متميز باختلاف غير مرغوب فيه يحرمه من التقبل الاجتماعي أو تؤيد المجتمع له . وإذن فالمتحرف شخص « مختلف » عن بقية الأشخاص ، وهذا الاختلاف يكمن في خاصية من خصائصه الجسمية ، أو العقلية ، أو النفسية ، أو الاجتماعية (المتصلة بآتائه)

٢ — ويشير البعد الثاني إلى ما يسمى « مركب المتحرف السوي » وهو يعني أن « الموصوم » أو « السوي » ليسا شخصين واقعيين ولكنهما منظوران مختلفان .

٣ — ويتمثل البعد الثالث في إبراز اختلاف طبيعة العمليات الانحرافية ومعناها تبعاً لتباين حجم الجماعات ، واستحالة التعرف على وظيفة الانحراف في الجماعات الكبيرة أو الأنساق المرجعية الكبرى . هكذا أستطيع ، بعد أن عرضت معالم نظرية التجريح أن أبدي بعض الملاحظات النقدية التي تكشف جوانب عديدة للقصور فيها :

(1) Ibid., pp. 140 — 145.

١ — أن هذه النظرية هي عبارة عن «فن مسرحى إجتماعى» برز التأكيد فيه على «الظواهر الخارجية» وليس على الحقائق الكامنة أو المستقرة ، وذلك بالإضافة إلى إهتمامها بكل ما هو عرضى ومؤقت ، وليس أدل على هذا من مجموعة الشواهد التى استطاعت بها لإثبات فكرة «الموصوم السوى» ، والتى تعتبر مستفاهة من الحركات التمثيلية والمواقف المتصلة على المسرح أو فى الواقع.

٢ — أشير إلى الاشخاص كما لو كانوا يعيشون فى ظروف شخصية ضيقة جداً ومحدودة للغاية ، ولم يكن فى الاعتبار إمكان تدخل أية عوامل متصلة بالمجتمع والتاريخ .

٣ — كشفت عن وجود أبعاد إغترابية عند الاشخاص ، إلا أنهم لم تشمل على أية إشارة إلى إحتيال تمردهم أو قيامهم بفعل ثورى مضاد .

٤ — تجلّى الفكر الضيق لهذه النظرية ، وأفقها المحدود ، فى وضعها لقضية إجتماعية وسياسية هامة ، وهي « السلوك السياسى لراديكالى » داخل إطار محدود للغاية وهو « علاقة التفاعل المباشرة القائمة بين شخصين أحدهما موصوم والآخر سوى » ، فنظرت إلى هذا السلوك باعتباره وصمة فردية ، أو عيباً فى شخصية الفرد مثله مثل الاضطراب العقلي ، والادمان ، والمثلية الجنسية .

٥ — هذه النظرية — عموماً — هي نظرية فى الوظيفية الصغرى ، نتم بصحيد ميكانيزمات تعزز التفاعل الإجتماعى ، والتوافقات الإجتماعية التى يحاول الاشخاص عقدها إزاء بعض البناءات الإجتماعية التى يشعرون بضرورة إعتبارها « معطى » غير قابل لأن يكون عرضه للحوار والمجدل ، ولا تشمل تمهيداً يحتاج إلى إتخاذ قرار بالمواجهة بعد رفض الوضع القائم . ومن ثم ، لم تعالج هذه النظرية الأسلوب الذى يمكن إتباعه لتغيير بناء المجتمع وتنظيماته ،

ولذلك لم يكن لفكرة التغير أى مكان فيها ، فضلا عن أنها عجزت عن تفسير الإطار الأوسع للانحراف الخلاق والسلوك السيامى الراديكالى .

نظرية التسمية الانحرافية Lab.ing Theory

انتقد « هوارد بيكر Howard S. Becker » كثير من علماء الاجتماع الذين سبقوه ، فى أنهم لم يتشككوا فى صفة « إنحرافى » التى تطلق على السلوك بل كانوا ينظرون إليها « كمعطى as a given » وبذلك يوافقون مسبقا على قيم الجماعة التى صنعت الحكم^(١) . وإنطلاقا من هذا النقد ، قام « بيكر » بتعريف الانحراف ، والمتحرفين ، فذهب إلى أن الجماعات الاجتماعية تخلق الانحراف بواسطة صنع القواعد التى يمثل خرقها أو انتهاكها ، إنحرافا ، وعند تطبيق هذه القواعد على من ينتهكونها أو يخرقونها ، يصبح من الممكن إطلاق مصطلح « خارجون outsiders » عليهم . ولذلك فالانحراف لا يعتبر خاصية لفصل يقوم به شخص ، وإنما هو نتيجة لتطبيق مجموعة قواعد وجزئات ، على شخص « مذنب » ، والمتحرف هو الشخص الذى طبقت عليه هذه التسمية بنجاح ، والسلوك الإنحرافى هو السلوك الذى أعطاه الناس هذا الاسم^(٢) .

ومعنى ذلك أن الانحراف هو دائما « نتيجة لمشروع an enterprise » ، لأنه قبل أن ينظر إلى أى فعل باعتباره إنحرافيا ، وقبل أن تصنف أية فئة من الناس على أنها متحرفة ، ينبغى أن يقوم شخص ما بصنع القاعدة التى تحدد الفعل على هذا النحو ، فالدفاع ، لا تكون ضارة أو مؤذية فى ذاتها ، وحتى

(1) Howard. S. Becker, Outsiders, Studies In The Sociology Of Deviance, The Free Press of Glencoe, 1963, pp. 3 — 4.

(2) Ibid., p. 9.

لو كان الفعل ضاراً بالمعنى الموضوعي، فإن هذا الضرر، يحتاج إلى أن يكشف، وأن يشار إليه، ولا بد أيضاً من أن يهيا الناس لأن يشعروا أن شيئاً ما ينبغي أن يتم بصدد هذا الفعل ، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا إذا ظهر شخص يلتفت نظر « الجمهور » إلى هذه المسائل ، ويوفر الدفعة اللازمة لتسيير الأمور ، ويوجه الطاقات التوجيه الملائم الذي يؤدي إلى صنع القاعدة ، وبمجرد أن تم صياغة القاعدة ، يمكن تطبيقها في ظروف معينة على أشخاص بعينهم. وأما الذين يقومون بصنع القاعدة. rule creators والذين يقومون بتنفيذها rule enforcers، فهم «مقاولون أخلاقيون moral entrepreneurs» على حد تعبير « بيكر » (١).

وإذن ، فإنه ينبغي أن ننظر إلى الانحراف كنتيجة لعملية تفاعل تتم داخل مجموعة كبيرة من الناس يقوم بعضهم، خدمة لمصالحه الشخصية ، بصياغة القواعد والقيام بتنفيذها ، بينما يقوم آخرون ، من نفس المنطلق ، بأفعال توصف بأنها إنحرافية (٢) . ولكن السؤال الهام هنا هو : كيف تحدد نوعية القواعد التي تعرف السلوك بأنه إنحرافي أو غير إنحرافي ؟ وعلى أى أساس تقام هذه القواعد ؟ ومن هم المقاولون الأخلاقيون الذين سوف يتولون مهمة القيام بهذا المشروع الأخلاقي ؟

لقد أشارت هذه النظرية إلى أن السؤال عن أسلوب تحديد القواعد ، وطريقة بنائها ونوعية الأشخاص أو الفئات التي تقوم بهذه العملية — هو قضية سياسية من الدرجة الأولى ، فهو سؤال يمس هدف الجماعة ووظيفتها ،

(1) Ibid. pp 147, 155.

(2) Ibid. p: 163.

وقضية تقرر في الصراع السياسي ، ولا يمكن أن تحددها طبيعة التنظيم المجردة (١) .

ويشتمل منطوق نظرية التسمية الانحرافية ، الذي حدد على النحو السابق على ثلاثة أبعاد أساسية ، يمكن الإشارة إليها وتفسيرها كما يلي :

يشير البعد الأول إلى أن الافعال ، يمكن أن تحدد باعتبارها إنحرافية أو اجرامية ، بواسطة الرجوع إلى خاصية « رد الفعل » نحوها ، من جانب الجمهور ، أو الميثاق الرسمية للمجتمع المنظم سياسيا . وببساطة ، إذا كان رد الفعل من نوع معين (كالاستهجان أو الرفض) يكون الفعل إنحرافيا ، ومعنى ذلك أن خاصية المنحرف أو الفعل الانحرافي « خارجة » عن الفاعل أو الفعل ، وحتى إذا اشترك الفعل أو الفاعلون في خاصية واحدة غير ردود الفعل الاجتماعية ، فإن هذه الخاصية لا تحدد الانحراف أو تفسيره كلية .

ويدور البعد الثاني حول خاصيتي : التحكم ، والنسبية ، إذ أنه ليست هناك معايير عامة لما يوصف بأنه إنحرافي ، وما هو إنحرافي اليوم ، قد يكون سويا في الغد والعكس بالعكس . ويوحى « التحكم » بوجود علاقات القوة التي تؤدي دورها في هذه العملية ، ومعنى ذلك أنه قد يرغب أحد الأفراد في إسناد صفة الانحراف إلى فرد آخر ، ولكنه يفشل في ذلك لأنه يفتقر إلى « القوة » التي تمكنه من إسناد هذه الصفة . وبناء على ذلك ، فإذا تحدث المرء عن الانحراف ، فإنه يتعين عليه أن يتساءل : انحراف من وجهة نظر من ؟ وينطبق ذلك على جميع المحاولات الدينية والسياسية .

ويركز البعد الثالث لهذه النظرية على قضية الصراع . فهناك صراع .

·(1) Ibid., p 7.

بين الأشخاص أو الجماعات الصغيرة نسبياً والتي تفتقر إلى القوة ، من ناحية ، وبين المصالح الاجتماعية القوية التي تتميز بالتنظيم النسبي ، من الناحية الأخرى . أما القضية المتصلة بمن هم الذين سوف يتصرفون في هذه الصراعات ، فهي لا تحسم بواسطة أية خصائص داخلية لصيقة بالأفراد ، أو بالأفعال التي تعتبر محاور للصراع ، وإنما تحسم من خلال القوة النسبية لهذه الجماعات في الموقف الاجتماعي الكلي .

ويمكن نقد نظرية التسمية الانحرافية ، من خلال التعرض لثلاث نقاط أساسية ، تتعلق النقطة الأولى بتحديد علاقتها بنظريات أخرى بينما تتمثل النقطة الثانية والثالثة في إبراز إيجابياتها وسلبياتها . وجدير بالذكر في هذا المصدد أن هناك فرقاً أساسياً بين نظرية « التسمية الانحرافية » ونظرية أخرى أدرجت ضمن منظور « رد الفعل المجتمعي » أيضاً وهي « نظرية الانحراف الثانوي والضغط الاجتماعي » . فإذا كانت النظرية الثانية ، قد اهتمت برد الفعل المجتمعي « كمصدر » للانحراف الواقعي ، فإن نظرية التسمية الانحرافية أشارت إلى رد الفعل هذا ، باعتباره مصدراً « للتسمية الانحرافية » . و الفرق كبير بين نظريتين ، إحداهما تقوم بالبحث عن مصدر الانحراف ، بينما تسعى الثانية إلى تفسير مصدر التسمية الانحرافية . ولذلك ، فإنه يمكن القول بأن النظرية الأولى هي نظرية في « السلوك الاجتماعي » ، وأما الثانية فهي نظرية في « التعريفات الاجتماعية للسلوك » . وإذا كانت النظرية الأولى تحاول تفسير « العوامل التي تكمن وراء السلوك » الذي يمكن أن يوصف بأنه إنحرافي ، فإن الثانية تبحث في « ميكانيزمات الحكم على السلوك » بأنه إنحرافي .

هذا ويمكن القول بأن لنظرية التسمية الانحرافية إيجابياتها التي ترقى إلى مرتبة الاسهام في نظرية علم الاجتماع بوجه عام ونظرية الانحراف بوجه خاص ،

ويبدو ذلك واضحاً فيما يلي :

١ — أثارت هذه النظرية مناقشات حية في علم الاجتماع ، تميزت بطابعها الفلسفي المجرد ، ومثال ذلك الحوار الذي دار حول أفكار « التسمية الانحرافية » و « المشروع الأخلاقي » و « صنائع القواعد » و « تنفيذها » .

٢ — أشارت إلى ضرورة الإهتمام « بالطرف الآخر » في عملية التفاعل بين المنحرفين وغير المنحرفين ، مما أدى إلى إثبات دراسات أجريت على فئات إجتماعية وجماعات متخصصة في إتخاذ القرار ، وصنع القواعد ، والإشراف على تنفيذها .

٣ — حثت هذه النظرية على التفكير في « العملية السياسية » التي تكن وراء « التسمية الانحرافية » وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الربط بين « الانحراف » و « السياسة » .

٤ — اشتملت الافكار التي انطوى عليها إتجاه هذه النظرية على إشارات ضمنية إلى مسألة التغير الإجتماعي ، وخاصة عندما أشارت إلى أن الحكم على الانحراف لا ينطلق من طبيعة الفعل ذاته ، وإنما يتحدد بواسطة مجموعة من الظروف الإجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية المتغيرة ، ولذلك فهو معرض للتعديل أيضاً .

٥ — على الرغم من أن هذه النظرية كانت تعكس — أساساً — مجموعة تعريفات وتفسيرات إجتماعية ، ولم تكن تشمل على قضايا أساسية تالة للاختبار والتطبيق ، إلا أنها كانت ملهمة بالنسبة لكثير من الدراسات الامبيريقية ، وخاصة في مجالات : الاذمان ، والقمار ، والجرائم المنظمة والمثلية الجنسية .

٦ — أدت إلى ظهور عدد كبير من المؤلفات اليوتوبية الجديدة وخاصة تلك التي اهتمت بصياغة أفكار ، واجراء دراسات على « نشاط التحريض الاخلاقي » ، تميزت باشتغالها على إشارات ضمنية إلى مقاومة الاعتقاد في أخلاق الطبقة المتوسطة في المجتمع الأمريكي ، ولذلك كانت تعلم الناس أن المعاني الاخلاقية تعتبر موضع نقاش ومثار جدل دائم في المجتمع .

وعلى الرغم من وجود هذه الجوانب الإيجابية في « نظرية التجريم » إلا أنها لم تخل من السلبات أو جوانب النقص التي يمكن تحديدها فيما يلي :

١ — رفضت هذه النظرية الاعتراف بوجود الانحراف منفصلاً عن وجود عملية المقاومة الاجتماعية له ، مما أدى إلى عدم قدرتها على الكشف عن سبب ارتكاب شخص معين لهذا السلوك أكثر من شخص آخر .

٢ — أكدت أن الافعال تتحدد باعتبارها إنحرافية بواسطة خاصية « رد الفعل » نحوها ، ولكنها لم تفسر نوع الاستجابات التي تحدد الافعال الانحرافية ، أو نماذج ردود الافعال المجتمعية — الرسمية وغير الرسمية — التي تقوم بهذه الوظيفة .

٣ — أن النظر إلى « رد الفعل » باعتباره معياراً وحيداً لتعريف الانحراف ، يترتب عليه تجاهل أنواع كثيرة من الانحراف السري والكامن الذي لا يحدث إزاءه أى رد فعل . كما يؤدي ، في نفس الوقت ، إلى اعتبار أفعال معينة ، إنحرافية ، لمجرد أن رد الفعل نحوها كان متمثلاً في الاستياء أو الاستهجان .

٤ — فشلت نظرية التجريم في تفسير الاستجابة المجتمعية ذاتها ، فلم تستطع التصديق لقضية هامة وهي سبب إستجابة المجتمع بطريقة معينة إزاء سلوك معين ، وإستجابته بطريقة أخرى إزاء سلوك آخر .

٥ — تركت هذه النظرية ثغرات كثيرة دون أن تحاول سدها، وهي التي تتصل بمسائل هامة، مثل: تفاوت معدلات أفعال إنحرافية معينة من مجتمع إلى آخر، وتورط بعض الأشخاص في هذه الأفعال، وعدم تورط الآخرين فيها، وإعتبار فعل معين، إنحرافيا في مجتمع، وغير إنحرافي في مجتمع آخر. إن قصور النظرية في معالجة هذه الجوانب يرجع إلى أنها كرس ذاتها لتفحص « ميكانزمات الحكم على السلوك » أو « تسمية السلوك الإنحرافي ».

٦ — على الرغم من أن نظرية التجريم أشارت إلى أن الحكم على السلوك الإنحرافي، يرتبط إلى حد بعيد، بقدرة بعض الجماعات في المجتمع على بث قيمها، ومعاييرها، ومصالحها في القانون، وفي عملية تنفيذه، حتى وإن تم ذلك على حساب مصالح الجماعات الأخرى أو المجتمع كله، ونوهت إلى أن المسائل المتعلقة بالتوجيه الأساسي للقوانين، ومضمونها، وصياغة السياسة العامة بمرمتها، وطبيعة إتخاذ القرار — تعتبر محصلات التأثير السياسي المباشر أو غير المباشر لجماعات المصلحة المتصارعة، إلا أن فحص العملية السياسية التي تشكل ميكانزم "التجريم"، وتطبيقه، مازال يعتبر مجالا غير مطروق. فالتراث المتاح بصدده، يتركز على مجموعة إقتراحات وبرامج جزئية، مصحوبة باهتمام ضئيل جداً بالبحث الذي كان ينبغي أن ينصب على متغيرات كثيرة، تحدد مستويات السلوك التي تصبح محرمة، ومستويات المعايير التي تكون جزءاً من القانون. وبطبيعة الحال، لن تقتصر هذه المتغيرات على أنشطة جماعات المصلحة السياسية فقط، بل ينبغي أن تمتد إلى أبعد من ذلك لتشمل كافة العوامل المتصلة ببناء المجتمع، ونظمه الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية، كما تمس تطوره التاريخي، وتقاليد القانونية، وصور الحكومات التي هاجمت فيه، والعملية السياسية الحديثة له، والتي تعكس مصالح بعض الوحدات

الفرعية المسيطرة سياسياً ، سواء كانت طبقات يرمتها ، أو شرائح طبقية ، أو جماعات خاصة ، أو هيئات حكومية تمارس نفوذها في صناعة القانون والاشراف على تنفيذه ، وتعكس كذلك حاجات المجتمع الشامل المتغيرة والنامية ، ووظائفه المتطورة . إلا أن تفوق أحد هذين المتغيرين على الآخر ، أو بروزه ، يعتبر مسألة عملية خالصة ، تحددتها طبيعة بناء القوة في المجتمع ، ونوعية الأهداف المجتمعية في مرحلة معينة من مراحل تطوره التاريخي .

تعقيب ووجهة نظر :

يدين أن أتصدى هنا لمجموعة نقاط هامة ، وإستخلاصات أساسية ، تلقى الضوء على العلاقة بين كل النظريات التي انطوى عليها هذا المنظور ، وذلك من خلال تحديد أوجه التشابه والاختلاف القائمة بينها ، والتأثير المتبادل بينها وبين النظرية العامة لعلم الاجتماع . ثم الإشارة إلى موقع مجموعة من المفاهيم السوسيولوجية الهامة ، مثل : الضبط الاجتماعي ، والنظام الاجتماعي ، والتغير الاجتماعي من هذه النظريات ، وأسلوب معالجتها كتغيرات مستقلة أو تابعة في علاقتها « بالانحراف » . ومن بين النقاط التي يشملها هذا التعقيب ، تلك التي تتعلق باحتواء النظريات الوظيفية الصغرى على بعض الافكار التي يمكن اعتبارها جديدة ، ولا تنتمي إلى الاتجاه الوظيفي ، وإنما تشير إلى ميل جديد نحو الراديكالية وإنجاء الصراع ، وقد كان لهذه الافكار دورها في تحديد معلم من معالم المخطط النظري للدراسة التي بين أيدينا .

ومن الواضح أن نظريات الانحراف التي عرضت في الفصلين الرابع والخامس تعكس كلها تراث مدرستي شيكاغو : الكلاسيكية والحديثة . فنظور السلوك الانحرافي ، بما يشمل من تراث نظري للثقافات الفرعية ، هو محصلة مجموعة دراسات (نظرية وإمبيريقية) قام بها الرواد الأول لمدرسة شيكاغو ، وهم : توماس ،

وزنانيسكى، وبارك، وبيرجس، وكليفوردشو، وهنرى ماكى، وإدوين
سودرلاند، ودونالد كريسى.

وأما المنظور الآخر، وهو «رد فعل المجتمعى» فإنه يعكس تراث مدرسة
شيكاغو الجديدة، التى يمثلها كل من: ليمرت، وجوفمان، ومانزا، ويكر،
وكيتسوز، وشيكوريل. والأهم من ذلك كله، أن كلا المنظورين يعكسان
مجموعة مبادئ نظرية عامة، أو عدة أفكار أساسية، وهى: (١) التفاعل
الرمزى Symbiotic interaction فقد كان لهذا المفهوم دور فى منظور
«السلوك الانحرافى» وخاصة أن الفكرة الأساسية فيه، قد بنيت عليه،
وهى التى تشير إلى أن فشل الأشخاص فى التفاعل مع ثقافة المجتمع الكبير،
يؤدى إلى تحولهم عن تلك الثقافة، وتفاعلهم مع أنماط ثقافية فرعية، أو
مضادة، وتوحدهم مع مضامينها، وغالباً ما تكون هذه الثقافات المضادة ثقافات
إجرامية أو جانية. وقد اعتمد منظور رد الفعل المجتمعى على ذات هذا المفهوم،
فذهب إلى أن هناك «تفاعلاً رمزياً» بين الشخص المنحرف وبين «الآخرين»
الذين قد يمثلون أشخاصاً أو هيئات رسمية للضبط، وتكون نتيجته متمثلة فى
«إنحرافات ثانوية» من وجهة نظر «الانحراف الثانوى والضبط الاجتماعى»،
و «تسميات إنحرافية» من وجهة نظر «نظرية التسمية الانحرافية» .
ولعل إمتداد هذه النظريات يحذورهما إلى تراث التفاعل الرمزى، هو الذى
يفسر سبب إهتمامها بتطوير مفاهيم مفسرة أو موضحة، أكثر من إهتمامها
بصياغة مجموعة قضايا عامة قابلة للاختبار. (٢) التصور الذاتى Self
conception وقد كان هذا المفهوم يمثل محوراً أساسياً من محاور نظريات
الانحراف الصغرى، بمنظوريتها أيضاً، حيث اعتمد منظور السلوك الانحرافى
على فكرة تشير إلى أنه عندما يفشل الفرد فى تكوين تصور ملائم عن ذاته فى

إطار الثقافة العامة للمجتمع الكبير، فإنه يتسم إلى ثقافة أخرى تعطيه المبادئ، اللازمة لبناء فكرة ذاتية ترضيه، ويشعر مع شركائه فيها أنه إنسان سوى، يمكن من تحقيق أهداف هامة: كالاتهام، والتوحد، والمشاركة الفعالة، وأنه عضو لديه القدرة على الامتثال لمعايير الجماعة الفرعية، وكل ذلك يحقق له الإحساس بالأمن والطمأنينة والثقة بالذات. وقد كان لهذا المفهوم أهمية في منظور «رد الفعل المجتمعي»، حيث تؤدي الاستجابة المجتمعية تجاه الانحراف الأولى، إلى إعادة بناء رمزيه «لتصور الفرد لذاته» «لتجريم يخلق تصوراً إجرامياً، والوصمة تؤدي إلى إستجابات تتفق مع الوضع الموصوم.

(٣) فكرة الدور role idea، فالانحراف - من منظور السلوك الانحرافي - هو «دور» يحتاج إلى تعلم من نوع معين، وإلى إكتساب مهارات إجرامية، ووسائل فنية، كما يحتاج إلى تدريب وتدعيم كأي دور إجتماعي آخر. وهو يتطلب على إعتداد أو إرتباط معرفي، وأخلاقي، وإيديولوجي. وأما منظور «رد الفعل» فقد نظر إلى «الدور الانحرافي» بإعتباره «خطأ مهيناً» انحرافياً deviant career «ينتج عن مبالغة المجتمع في تطبيق الجزاءات العقابية، وعن إحساس الفرد بالاضطهاد، والظلم، ورغبته في الانتقام. وجدير بالذكر في هذا الصدد أن وجود هذه المفاهيم أو الافكار السوسولوجية الثلاث المشتركة، وهي: التفاعل الرمزي، والتصور الذاتي، والدور، في كلا المنظورين معاً، إنما يعكس بدوره تأثيراً متبادلاً بين النظرية العامة لعلم الاجتماع ونظريه الانحراف.

ولكن إذا كان هناك تشابه بين هذين المنظورين، فهناك إختلافات كذلك، حيث اهتمت مدرسة شيكاغو الكلاسيكية بدراسة «الأسباب والعوامل»، بينما انصبت أعمال المدرسة الثانية، على «نتائج» النظام الأخلاقي والضغط الاجتماعي بالنسبة للانحراف، ولذلك أعطت أهمية خاصة لمصطلحات معينة،

مثل : رد الفعل المجتمعي ، والوصة ، والحرمان من الرتبة ، وتجريح الذات ، وهي أفكار تتلهم تماما مع هدف هذه المدرسة الذي يتمثل في الإجابة على هذا التساؤل : كيف تؤدي الهيئات والمؤسسات ، التي نظمت — في الأصل — من أجل تحقيق رفاهية المجتمع ، والإصلاح ، وإعادة التقويم والعلاج ، إلى ظهور الانحراف ، ومدى بمعنى معين ، وتدعيمه .

هذا ، ويتعين بعد تحديد أوجه التشابه والاختلاف الأساسية بين هذه النظريات الإشارة إلى مواقع أفكار : الضبط ، والنظام ، والتغير فيها . إن فكرة الضبط الاجتماعي تمثل ، من « منظور السلوك الانحرافي » « متغيرا معتمدا » في علاقتها بالانحراف ، حيث أن قيام المجتمع بضبط سلوك أعضائه يعتبر بمثابة نتيجة لتوقعه بإمكانية انحرافهم عن معايير القائمة . وذلك على العكس من منظور « رد الفعل المجتمعي » الذي نظر إلى الضبط « كمتغير مستقل » يؤدي إلى مزيد من الانحرافات . وأما فكرة « النظام الاجتماعي » social order فقد كانت فكرة محورية في نظريات الانحراف الوظيفية الصغرى ، وخاصة من المنظور الأول ، حيث كان الانحراف يمثل سلوكا مدمرا للنظام الاجتماعي القائم . ولما اهتمت هذه النظريات بالوظائف الإيجابية للانحراف ، أو بفكرة الانحرف الخلاق ، ولذلك ، لم يكن لفكرة « التغير الاجتماعي » أي وجود في النظريات التي أدرجت تحت المنظور الأول ، وهذا راجع إلى ضيق إطارها النظري الذي لم يتسع لربط الانحراف بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة . ومع ذلك ، فقد اهتم المنظور الثاني بالإشارة إلى فكرة التغير ، ولو أنها تمت في حدود ضيقة ، وذلك عندما نوه « ليمرت » إلى أن تغير المجتمع يستتبع تغير في القواعد والمعايير الاجتماعية ، مما يؤدي بدوره إلى تغير الحكم على السلوك ، وبالتالي ، قد يصبح السلوك الذي كان ممتثلا في ظل

القواعد القديمة ، انحرافا من منظور القواعد الجديدة .

وعلى الرغم من أن منظور رد الفعل المجتمعي ، يستمر أخذ منظوري .
النظريات الصفري ، إلا أنه يشتمل على مضامين جديدة ، غير محافظة ، ومثالا
ذلك : فقه لنظم المجتمع ومؤسساته ، واعتراضه على قيم الطبقة المتوسطة في
المجتمع الأمريكي ، والتشكيك فيها ، وهذا ربما يفصح عن ميل جديد إلى
منظور آخر ، أو يشير إلى وجود بدايات راديكالية جديدة ، ويتم عن أزمة
علم الاجتماع الغربي الراهنة ، أو أزمة الوظيفية .

وجدير بالذكر أن إحدى الأفكار التي وردت في المنظور الأخير ، وهي
أن « هيئات الضبط الاجتماعي ، ومؤسساته ، ونظمه التي صنعها المجتمع من
أجل التحكم في الانحراف ، ووقفه ، أو منعه ، أو التصدي له ، وعلاجه ، هي
ذاتها التي تخلق الانحراف ، أو تعمل على تدعيمه » ، وجدت أنها مفيدة في
تشكيل الإطار النظري لموضوعي ، ولكن استخدمني لها ، عمل على توسيع
مجالها . وبينما يستخدم مصطلح « هيئات الضبط الاجتماعي » في النظريات
السابقة ، للإشارة إلى الهيئات العقابية ، والاصلاحية ، والعلاجية ، وخاصة
السجون ، ومؤسسات الأحداث ، والمستشفيات النفسية والعقلية — فإني أفضل
أن يشير في دراستي إلى « كافة النظم الاجتماعية كهيئات للضبط الاجتماعي »
وينسحب ذلك على كل من : النظام الإداري ، والتعليمي ، ونظام توزيع القوى
العاملة ، ونظام التنشئة الاجتماعية ، لأن هذه النظم التي صنعها المجتمع لعدة
أغراض ، من بينها الضبط الاجتماعي ، تقوم هي ذاتها كمصادر لانحرافات .
عديدة ، ويرجع ذلك إلى أنها تنحرف عن « أهدافها الأصلية » وهي إشباع
الحاجات الإنسانية ، وتحقيق متطلبات المجتمع للنمو والتقدم .

الفصل السادس

تفسير الانحراف من منظور

« الإغتراب » الكلاسيكي

- الإغتراب عند ماركس
- الإغتراب كإنحراف
- تعقيب واستخلاصات عامة

الفصل السادس

تفسير الانحراف من منظور « الإغتراب » الكلاسيكي

الإغتراب عند ماركس

إذا كانت النظريات الوظيفية قد ارتكزت على قاعدة « الإلماعية » في تفسيرها للانحراف ، فإن النظرية المقابلة أتمدنت على « الإغتراب » لتفسير كل ظواهر المجتمع السياسي ونظمه ^(١) . ولقد دمج « ماركس » بين كل من المعنيين اللذين انطوى عليهما المصطلح عند « هيجل » ، وبذلك أصبح « الانفصال من خلال الموضوع » هو للمعنى الذى يشير إليه المصطلح الماركسي ^(٢) . وليس المقصود بذلك أن ماركس ألف بين المعنيين عند هيجل ، وإنما يمكن إعتبار إستخدامه الخاص ، كنتيجة لعملية دمج يحفظ فيها كل من « الانفصال » و « الموضوع » بخصائصه . فالانفصال يشير إلى الاعتماد عن نموذج المجتمع الشيوعي ، وأما الموضوع فهو إيمان وإستسلام للمجتمع الرأسمالى الذى يمثل مرحلة من مراحل تطور المجتمع . ومع ذلك ، فقد طبق ماركس مصطلح الإغتراب بطرق متعددة ، فكان إستخدامه فى كل

(١) يتعمد بالمجتمع السياسى هنا تلك الصورة التى عرضها الفلاسفة الاجتهاديون البكروء ، مثل : لوك ، وهوبز ، وروسو ، والتى تشير إلى المجتمع القائم على التعاقد ، وهو مجتمع يوجه سلوك أعضائه بواسطة السلطة ، والقوانين ومقومات الضبط الاجتهادى الأخرى المعروفة فى المجتمعات المنظمة التى تشكل دولا . وفى من البيان أن المجتمع السياسى عنوماته الفكرية والواقعية يتعارض تماما مع صورة المجتمع الشيوعي عند ماركس .

(2) Richard Schacht, Alienation., With an Introductory essay by Walter kauffmann, Doubleday company., 1970, p: 119.

حالة من الحالات الخاصة ، يشير إلى وجود إتصال من نوع معين يسكون بمثابة نتيجة للخضوع . ونظراً لأن ماركس طبق المصطلح على هذا النحو ، بالإضافة إلى أن الأشياء التي أسمها « إغترابية » قد اختلفت فيما بينها إلى حد كبير ، فإن الطريقة المثلى التي يمكن بواسطتها أن يتم فهم هذا المصطلح وتفسيره ، تتوقف على السياق الذي يتحدث فيه ، أو على سياق الحديث ذاته . ولذلك ، فإن المعنى الأساسي للاغتراب لا يتغير وإنما الذي يتغير هو المجال الذي يغطي المفهوم أو يشير إليه .

ف نظرية الإغتراب هي « المركب العقلي » الذي ابرز فيه ماركس ، الأثر المدمر للنتاج الرأسمالي على الكائنات البشرية ، وعلى حالاتها الذهنية والفكرية ، والعمليات الاجتماعية التي تعتبر هذه الكائنات جزءاً منها . وإذا كان إهتمام ماركس قد انصب على الفرد القاعل ، فإن ذلك يعكس طريقته في النظر إلى معاصره وإلى ظروفهم ، والروابط بين الانسان وبين نشاطه ، ومنتجاته ، وزملائه ، والطبيعة غير الحية ، والجنس البشري كله ، واذن فإن نظرية الإغتراب عند ماركس ، تعكس فكرته عن الانسان في المجتمع الرأسمالي . وفكرة الإغتراب عند ماركس ، هي فكرة كلية ، بحيث أن العوامل المختلفة التي طالعها ، تمثل جوانب أو مظاهر لهذا الكل ، تتميز بوجود علاقات داخلية بينها ، وتأثير متبادل . وهذا يجعل من الممكن أن نتحدث عن كل عامل منها ، على أنه تعبير عن الكل أو عن جزء كبير من هذا الكل (١) .

ولقد كانت الشيوعية عند ماركس هي المقياس أو المحك الذي يقيس بواسطته الإغتراب ، ولذلك ، فإن المجتمع الذي انفصل عنه العامل أو انعزل ،

(١) ينظر ماركس الى الانعزاب على اعتبار أنه خطأ أو عيب لا ينبغي أن يوجد ، ويتحدث من كل من الفرد وطريقته الى الحياة على أنها « إغترابان » .

هو مجتمع له أبعاد أخرى مختلفة تماما عن مقومات المجتمع السياسى ، والمجتمع الذى انفصل عنه عمله الخاص هو الحياة ذاتها ، أى الحياة الفيزيكية والعقلية ، والإخلاق الإنسانية ، والنشاط الإنسانى ، والأشباع الإنسانى ، وهو الجوهر الإنسانى ، ومن أهم الاعتبارات التى ينبغى الإشارة إليها هنا هو أن مصطلح « إنسانى » كان يستخدم بواسطة ماركس كصفة يصف بها الشيوعية ، كما أنه يترتب على الموافقة على « الشيوعية » كمقياس ملائم أن تكون كل الطبقات مغتربة بالقدر الذى يعتمد فيه أعضاؤها عن مثال الشيوعية . ومن أجل هذا ، إدعى ماركس أن من أهم مظاهر الاغتراب ، أن يكون الجميع خاضعين لقوة غير إنسانية ^(١) . وتختلف أشكال الاغتراب فى كل طبقة لأن وضع الطبقات يعتبر متباينا بالإضافة إلى أن أساليبها فى الحياة تتميز بفوارق كبرى ، ولكن إغتراب البروليتاريا هو أقصى شكل من هذه الأشكال جميعا .

إن محور نظريه الصراع الكلاسيكية وأساس اختلافها عن الوظيفية ، هو الذى عبر عنه ماركس أجل تعبير عندما أشار إلى أن « ما يحتاج الى تفسير ليس هو وحدة unity الكائنات البشرية مع الطبيعة ، أو تفسير ملاءمتها لهذه الطبيعة ، بل هو انفصال separation ظرف وجودها ، عن الوجود الإنسانى الإيجابى وهو انفصال تكتمل صورته فى العلاقة بين العمل ذى الاجر ، ورأس المال » ^(٢) . والحديث عن الطبيعة الإنسانية بهذه الصورة يشير إليها على نحو يوحى بأن هناك رابطة ضرورية قطعت فى المنتصف ، ولكن من الذى اقطع أو انفصل ؟ وعن ماذا انفصل ؟ تحدث ماركس عن الإنسان

(1) Op. Cit. p. 115.

(2) E. J. Hobsbawm (ed), pre - Capitalist Economic Formations., N. Y. 1945. pp. 86 - 87.

باعتباره انفصل عن عمله طالما أنه لا يقوم بأى دور فى تقرير ما يفعله أو تحديد كيفية فعله لما يفعله ، وهذا هو الانشقاق بين الفرد ونشاط حياته .
وتحدث عن الانسان باعتباره منفصلا عن حاصلاته الخاصة أو عوائده ، طالما أنه لا يملك التحكم فيما سوف يصنعه ، وهذا هو انفصال بين الفرد والعالم المادى . واعتبر الفرد أيضا منفصل عن زملائه من الأشخاص طالما أن المنافسة والعناء الطبقي جملا معظم أشكال التعاون ومستوياته مستحيلة ، وهذا هو الانفصال بين الانسان والانسان .

ويعرض « ماركس » الإغتراب باعتباره يتناول أربع علاقات واسعة ، وزعها على نحو يكفى لتغطية الوجود الانسانى برمته . وهذه العلاقات هى :
علاقة الانسان مع نشاطه الانتاجي ، وحاصله ، وغيره من الناس ، والجنس البشرى . ومن الواضح أن هذه العلاقات الأربعة كانت متداخلة تماما ، ولم يقصد ماركس أن يميز بينها ، وإنما عمل أسلوبه فى عرض الشكل من خلال الجزء ، على ربط كل العلاقات الخاصة ، وإعتبارها جوانب لكيان واحد .
ولذلك فإن التفسيرات المتداخلة هى أمر لا يمكن تحاشية فى هذا الصدد ، وخاصة إذا علمنا أن التفسير الكامل لكل علاقة منها ، يعتمد بالضرورة على فكرة محورية وهى « العمل الإغترابي » .

والعمل الإغترابي هو الذى « يغرب الانسان عن عائد عمله ، وعن الطبيعة . وعن ذاته ، وعن الآخرين » (١) . وبذلك يصبح وجود هذا الاساس معلنا بالإغتراب او يصير الإغتراب شاملا . وقد بحث ماركس عن عوامل إغتراب العمل ، أو الأسباب التى تكمن وراء ذلك ، وتوصل إلى أن

(1) Frank Iindenfeld (ed) , Radical perspectives on social problems . Readings in critical sociology. London, 1968, p. 190.

العمل يعتبر « خارجا عن العامل » أى أنه ليس جزءا من طبيعته ، وأن العامل لا يستغرق ذاته في عمله بل يرفضها ، ويشعر بالشقاء دائما ، ولا ينمى طاقته الجسمية والعقلية بطريقة حرة وإنما يكون مقبداً من الناحيتين الفيزيائية والعقلية . وعمله ليس طوعيا ، بل مفروض عليه ، وهو لا يمثل بالنسبة للعامل إشباعا لحاجته بل وسيلة لإشباع حاجات الآخرين . وأخيراً تظهر الخاصية الإغترابية للعمل بالنسبة للعامل ، في حقيقة هامة هي أن هذا العمل ليس عمله هو ، ولكنه عمل من أجل آخرين غيره ، فالعامل لا ينتمى في عمله إلى ذاته وإنما إلى شخص آخر ، وهذا هو فقدان للتلقائية وللحرية . فكلما أنفق العامل ذاته في العمل ، أصبح عالم الأشياء الذى يقوم هو بخلقه معارضا له ، وكلما قل إهتمامه بحياته ، قل إلتناؤه إلى ذاته . ذلك أن العامل يضع حياته في الشيء الذى يصنعه ، ومن ثم فإن تلك الحياة لا تنتمى إليه هو بل إلى الشيء ذاته ، فيصبح الشيء متناظرا مع العامل ، بإعتباره قوة مستقلة عنه أو متمتعة بالاستقلال الذاتى ، ويصبح العامل مغتربا عن حياته أو عن ذاته التى منحها للشيء (١) .

وقد اختتم «ماركس» حديثه عن إغتراب العمل بقوله : «إن مالا أستطيع أن أفعله كإنسان ، أى مالا أتمكن قدراتي الفردية من أن تقوم به ، يصبح ممكنا بواسطة المال . ولذلك فإن المال يحول كل قدرة من تلك القدرات إلى شيء يختلف عن القدرة ذاتها ، أى إلى تقيضها » (٢) . وإذا كان الإغتراب يعبر عن ذاته في العلاقة الواقعية بين الإنسان وزملائه ، فإن الوسط الذى يحدث فيه هذا الإغتراب هو وسط واقعى وعملى ، وفي العمل الإغترابي لا يخلق

(1) Richard schacht., Op. Cit., pp. 92, 86, 89, 101 :

(2) Frank Lindenfeld., Op. Cit., p. 193 .

الانسان علاقته بالشيء الذى يصنعه ، أو بعملية الانتاج وحسب ، بل إنه يخلق أيضا علاقة غيره من الناس بإنتاجه هو ، أى يخلق علاقته بالآخرين وهنا يعتبر ماركس أن «الإغتراب عن الآخرين» هو نتيجة مباشرة للإغتراب الذى يحدث على مستوى الانتاج . وأذن ، فإن العمل الإغترابي يغرب الطبيعة عن الانسان ، ويغرب الانسان عن ذاته ، وعن وظيفته الاجتماعية ، وعن نشاط حياته ، وهو بذلك يغربه عن النوع الانسانى برمته أى عن جوهر وجوده .

الإغتراب كإنحراف :

عندما يتعرض دارس الانحراف لنظرية الإغتراب عند ماركس ، فإنه يمين عليه أن يجيب على تساؤل هام ، وهو : ما الذى يمكن أن يستخلص من نظرية ماركس فى الإغتراب من أجل نظرية فى الانحراف ؟ أو ما هى المضامين النظرية للإغتراب ، التى تكون لها أهمية خاصة فى تفسير مصادر الانحراف ومستوياته ؟

لقد نظر « ماركس » إلى المجتمع الصناعى الرأسمالى باعتباره مجتمعا متغربا لأن العلاقات التى تسود فيه ، ليست غير علاقات إغترابية ، والعلاقات الإغترابية إعتبرت كذلك لأنها تتميز بعنصرين ، وهما : أولا ، أنها انفصلت عن نموذج المجتمع الشيوعى الذى يتميز بالقوة والحرية والخلق . وثانيا ، أن هذه العلاقات تزيد من الإغتراب الأصيل وتؤدى إلى تراكمه . وإذن ، فإنه يمكن النظر إلى نظرية ماركس فى الإغتراب على أنها نظرية فى الانحراف ، وإلى العلاقات الإغترابية باعتبارها علاقات إنحرافية . ولا يوضح هذه الفكرة أكثر من ذلك يمكن العرض لثلاثة مستويات للانحراف عند ماركس ، وهى : أولا ، مستوى الانحراف الاجتماعى ، وهو الذى يشمل فى العلاقة بين الانسان والانسان . وثانيا ، مستوى الانحراف النظامى ، وتعتبر عنه -

علاقة الانسان (والعامل بوجه خاص) بالنظام الاقتصادي (الاناج والاستهلاك) وهي علاته تتميز بالتحويل أو الابدال displacement . وثالثاً ، مستوى الانحراف الأصلي أو التاريخي ، وهو الذي تعبر عنه علاقة الانسان بنفسه البشري ، وذلك هو أعمق مستوى من مستويات الانحراف لأنه يعكس انحراف الانسان عن « الانسانية » التي تتميز بخصائص أساسية من وجهة نظر ماركس وهي : القوة ، والحرية والخلق .

أولاً : مستوى الانحراف الاجتماعي (العلاقة بين الانسان والانسان) .

وهو الذي يتمثل في العلاقة الإغترابية بين العامل وغيره من الأشخاص في المجتمع الرأسمالي . وهذا الإغتراب الاجتماعي يترتب على إغتراب النشاط والحاصل « فإذا كان حاصل العمل غير متم إلى العامل ، وإذا كان يقف في مواجهته كقوة غريبة ، فإن ذلك يحدث لأن هذا الحاصل ينتمي إلى إنسان آخر غير العامل . إن علاقة الانسان بذاته لا تصبح موضوعية وحقيقية في نظره إلا من خلال علاقته بغيره من الناس . ومن ثم ، فإذا كان حاصل عمله ، أو عمله الذي تحول إلى شيء وموضوع objectified ، هو بالنسبة له غريباً وعدوانياً ، ومستقلاً عنه ، فإن موقف العامل نحو هذا الحاصل يتميز بأنه كما لو كان هناك شخص ما يسيطر على هذا الموضوع ، وهو شخص غريب ، وعدواني ، وقوي ، ومنفصل عنه . . . وكل غربة ذاتية للانسان عن ذاته وعن الطبيعة ، تبدو في العلاقة التي يضع فيها ذاته والطبيعة مع إناس غير ذاته ، بل ومتميزين عنها تماماً » (١) . ومعنى ذلك أن صفة العداوة التي تتميز بها حاصل العمل ، تعتبر راجعة إلى الحقيقة التي تشير إلى أن هذا الحاصل يمتلكه .

(1) « Alienation » International Encyclopedia of The Social Sciences, Vol. 1, p. 278 .

رجل رأسمالي له مصالح تعارض تماماً مع مصالح العامل . وهنا نجد ماركس يستخدم لفظ « الحاصل product » كقناع لقوة الرأسمالي ، وأداة لهبته القوة في نفس الوقت . وإذا كانت علاقة العامل بحاصله هي علاقة إغترابية ، فكذلك الحال بالنسبة لعلاقته مع الانسان الذي يمتلك هذا الحاصل ، فهي علاقة إغترابية بالضرورة ، لأنها تمثل نتيجة حتمية لنشاطه الانتاجي ، وفي هذا الصدد ، يشير ماركس إلى أن «الانسان في العمل الاغترابي ، لا ينشئ علاقته مع الموضوع أو الشيء ، أو مع فعل الانتاج ذاته ، وحسب ، وإنما يقيم العلاقة التي تكون بين غيره من الناس وبين إنتاجه هو ، وحاصله ، وكذلك العلاقة التي تكون بينه وبين هؤلاء الناس الآخرين » (١) .

وقد كان ماركس قادراً على أن يدخل إلى العلاقة الواحدة من جوانب متعددة ، فهو يقول مثلاً « أن غربة الانسان ، وكل علاقة ينشئها أمام ذاته ، تحقق ذاتها أولاً وتعبر عن نفسها في العلاقة التي يكونها مع الآخرين . وإنه ، في داخل إطار علاقة العمل الاغترابي ، ينظر كل إنسان إلى الآخرين طبقاً لنفس المستوى أو الموقف الذي يمد ذاته فيه كعامل » (٢) . يتضح من ذلك إذن ان ماركس عندما انتقل من علاقة الانسان بحاصله ، إلى علاقته بمالك هذا الحاصل ، سمح بإعلاق نفس الصفات التي طبقت في العلاقة الأولى ، على العلاقة الثانية . فذهب إلى أنه « إذا كان حاصل عمل العامل يمثل موضوعاً غريباً عنه ، وعدائياً ، وقوياً ، ومستقلاً عنه ، فإن موقفه تجاهه سيعكس إذن تصور لوجود شخص ما يسيطر على هذا الموضوع ، أو سيد على هذا الشيء ،

(1) Richard schacht, Alienation , Op. Cit., p. 192 .

(2) Bertell Oلمان , Alienation : Marx's conception of Man in capitalist society; Cambridge University press, 1971, P. 150 .

وهو شخص غريب أيضا وعدواني ومستقل^(١). ومن ثم، فإن العامل يكون موجها إلى الرأسمالي بنفس الأسلوب الذي يتجه به الأخير نحوه، ولكن مع اختلاف أساسي يمثل في أن الرأسمالي يتميز بقدرته على التصرف نحو العامل بطريقة تجمع بين القوة وتحاشي العنف، بينما يكشف الأول عن الضعف من خلال الإذعان الممزوج بالكراهية والتجهم والغضب.

إن الاغتراب الاجتماعي للعامل والرأسمالي، يمثل طريقاً ينقسم إلى اتجاهين متعارضين ويعبر عن نتيجة حتمية لوجود أوامر متصارعة لمصالح متضاربة، وعن علاقة عدوانية بالضرورة. ومعنى هذا أن الاغتراب الاجتماعي ليس ظاهرة يقتصر وجودها في الطبقة العاملة فقط، وطالما أخذ الاغتراب على أنه مجموعة علاقات بين الناس، والطبيعة الحية، وغير الحية فإن كثيراً من الخصائص التي لوحظ وجودها في البروليتاريا، يمكن أن توجد في الطبقات الأخرى، ولقد عبر ماركس عن العلاقة بين إغتراب البروليتاريا وإغتراب بقية النوع البشري، عندما قال « إن عبودية الانسانية برمتها » مطوية في علاقة العامل بالانتاج وكل علاقة متميزة بالعبودية ليست نتيجة لهذه العلاقة^(٢). ومعنى هذا أن البروليتاريا - بوضعها في النظام الرأسمالي - تخلق إغتراب الأشخاص الذين تتعامل معهم ويتعامل معهم حاصلها وذلك من خلال اتجاهها للموضوعات المادية الاغترابية، وفي هذا الصدد فإنه لا يعين علينا أن نندش عندما نعلم أن تحرير العمال يشتمل على تحرير الانسانية الشامل. ولقد سمعنا ماركس وهو يعلن أن «الرأسمالي» مغترب كالعامل تماماً، وهو يقول في هذا الصدد ينبغي أن نلاحظ أولاً، أن كل شيء يظهر في العامل كنشاط للاغتراب

(1) Richard schacht, Op. Cit., p. 106.

(2) Bertell Olmann, Op. Cit., p. 154.

والغربة ، يظهر أيضا عند غير العامل non - worker كحالة اغتراب وغربة .
وثانيا ، أن اتجاه العامل الحقيقي والعمل في الانتاج والحاصل ، يظهر عند غير
العامل ، الذي يقف في مواجهته على الأقل من الناحية النظرية . وثالثا ، أن
غير العامل يفعل كل شيء ضد الفاعل ، كما يفعل كل شيء ضد ذاته ، ولكنه
لا يفعل ضد ذاته ما يفعله هيل العامل (١) .

فتوصل من ذلك إلى أنه إذا قارنا دور العامل بدير الرأسمالي ، يمكن أن
نقبح أن العامل يوفر ديناميات لتدميره الذاتي من خلال النشاط الذي يقوم
به ، وأن دور الرأسمالي في إغترابه الخاص هو دور سلبي . وطالما أن الرأسمالي
يمش في « محيط إغترابي » فلا بد إذن أن يكون « في حالة إغتراب
بالضرورة » . ونظراً لأن العمال لا يستطيعون تكوين علاقات إنسانية مع
الرأسمالي ، فهو لا يتمكن بالمثل من أن تكون له علاقات معهم ، وبالتالي تتمدد
مظاهر الإغتراب عند الرأسمالي على النحو التالي : أولاً ، مظهر يتمثل في
علاقته بنشاط العامل ، بإعتباره مالكا له ، وشخصا يسمح بنتاج هذا النشاط ،
وتحديد شكله ، وإستمراره ، دون أن يسهم بأي جهد من جانبه . فبدلاً من
أن يساهم الرأسمالي بأي شيء ، نجد أن مشاركته تقتصر على الموافقة على عمل
الآخرين ، وإذن فإن علاقة الرأسمالي بالعمال ، هي بالضرورة علاقة مستغل
« سلبي » . وثانيا ، مظهر يتمثل في علاقته بحاصل عمل البروليتاري ،
وتلك هي علاقة إغترابية أيضا ، لأن موضوع نشاط حياة الانسان الآخر ،
ما هو إلا شيء يباع ، في نظر الرأسمالي . وثالثا ، المظهر الذي يبدو في أن
الرأسمالي يفعل ضد العامل كل ما يفعله العامل ضد ذاته ، ولكنه لا يفعل ضد
ذاته ما يفعله ضد العامل . ومعنى هذا أن وضع الرأسمالي المتفوق يتخذ من

الاذلال الذاتي الذي يظهر في موقف العامل ، ويمثل في تفريه الإيجابي لمذو الذات في مكان عمله . ومع ذلك ، فإن معاملة الرأسمالي للعامل كموضوعات للاستغلال ، تخلق البشاعة في ذاته .

وهناك مجموعة خصائص واضحة يلاحظ ماركس وجودها في علاقة الرأسمالي بالعامل ، وهي : الجشع ، والوحشية أو القسوة ، والرياء . ويكون الجشع بمثابة الدافع إلى معظم الأفعال الرأسمالية ، وأما الوحشية فهي أدايتها المرغوبة ، بينما يعتبر الرياء قناعا يرتديه الرأسماليون لاختفاء دوافعهم ووسائلهم عن الآخرين . ومن خلال هذه الظروف السائدة في المجتمع الرأسمالي ، قرر ماركس عمومية الإغتراب عن الآخرين ، عندما قال « إن كل إنسان في هذا المجتمع ، يعتبر مقتربا عن الآخرين » (١) .

ثانيا : مستوى الانحراف النظامي (علاقة الإنسان بنظم المجتمع) .

تحدث ماركس عن النشاط الإتساجي في الرأسمالية عن طريق الإشارة إليه بالقائظ مثل « الإغتراب النشيطي active alienation » و « إغتراب النشاط activity alienation » و « نشاط الاغتراب activity of alienation » (٢) . كما أنه نظر إلى هذا النشاط باعتباره نشاطا غريبا عن ذاته ، وعن الإنسان ، وعن الطبيعة ، وعن الوعي بالحياة . وعندما بحث ماركس عن مقومات إغتراب العمل ، وجدها قائمة في الحقيقة التي تشير إلى أن العمل لا ينتمي إلى الكيان الجوهرى للإنسان طالما أن العامل يرفض ذاته في عمله بدلا من أن يؤكدها أو يحققها . ومعنى ذلك أن العمل لا يعتبر إنبعا

(1) Richard schacht, Op. Cit., p. 104 .

(2) M. Rosenthal and p. Judin (eds.) ; A Dictionary of philosophy , progress publishers, Moscow, 1967 pp. 15 - 16 .

لحاجة معينة ، وإنما هو مجرد إشباع لحاجات خارجة عنه . وجدير بالذكر في هذا الصدد أن ماركس عندما كان يتحدث عن « الإنسان » كان إبطاره المرجعي هو « إنسان الجنس البشرى species man » . وأما عندما كان يشير إلى أن العمل في النظام الرأسمالي يميت جسد الانسان ويدمر عقله ويجعله متعبا ونميسا ، كان يقصد بذلك ، المظهر الواقعي للعامل البروليتارى . ولذلك فن فكرة « العمل الإغترابي » عند ماركس تتميز بالتقاء مستويين ، أحدهما مثالي ، والآخر واقعي أو قائم فعلا .

إن العمل في ظل النظام الرأسمالي يؤدي إلى علاقات معكوسة بين النشاط وقوى الانسان تتمثل في الثلاث مظاهر التالية : (١) أن النشاط الانتاجي يؤدي إلى انكماش قوى الانسان وضمورها (وهذا في حد ذاته يعتبر مظهراً إنحرافياً) ، (٢) أن النشاط الانتاجي يقلل من امكانيات الطبيعة لتحقيق قوى الانسان ، (٣) أنه يستهلك هذه القوى دون أن يعوضها ثانية (١) . وعندما يؤكد ماركس أن العمل في النظام الرأسمالي لا ينتمى إلى الكيان الجوهري للانسان ، وأن الانسان يرفض ذاته في عمله ، فهو يصف حينئذ حالة تتميز فيها العلاقات بين النشاط وقوى الانسان بأنها توجد على مستوى منخفض جداً من الإنجاز . وقد استخدم ماركس مصطلحي « الجوهر » و « الجوهرى » للإشارة إلى ذلك الكل الذى يشتمل على الصلات الحقيقية والكامنة التى تربط بين الانسان والطبيعة . وعندما يشار الى أن العمل الرأسمالي لا ينتمى الى الكيان الجوهري للانسان ، يكون المقصود بذلك أن هذا العمل يترك معظم العلاقات التى تشكل الكيان الانسانى (من وجهة نظر ماركس) غير فعالة أو يجعلها مهمة ومعطلة . ومع نمو تقسيم العمل ، وتزايد

(1) Bertell Olinn., Op. Cit., p: 138 .

الطابع التكرارى لكل عملية إنتاجية ، لم يعد النشاط الإنتاجى يقدم نموذجاً ممتازاً لممارسة كل قوى الإنسان ، ولذلك أصبحت هذه القوى معرضة باستمرار للانكماش والضمور نظراً لضيق مجال تطبيقها . كما أن العمل في ظل الرأسمالية يخلق المناطق المختلفة ، والأراضى القاحلة ، والمصانع القذرة ، وهو يقلل بذلك من إمكانيات الطبيعة في تحقيق قوى الإنسان بدلاً من أن يزيدها أو يعززها . وأما العلاقة الثالثة بين النشاط والقوى ، فهي التى تعكسها الرأسمالية تماماً أو تجعلها معكوسة بصفة كاملة . فالعمل الرأسمالى يبدد الطاقات الإنسانية والقدرات الكامنة في قوى الإنسان ، ويستهلكها دون أن يمدّها بوقود جديد فيتزك العامل الفرد أكثر فقراً وحاجة باستمرار ، وبذلك تصبح الخصائص التى تميزه ككائن إنسانى منكشّة ومتضائلة . وأما المجتمع الشيوعى فهو الذى يمثل الصورة المناقضة تماماً ، لأنه يمتص كل قوى الإنسان ، كما يخلق النشاط الإنتاجى فيه فرصاً واسعة لتحقيق تلك لقوى . وعلى هذا النحو يكون العمل في ظل الشيوعية تأكيداً للطبيعة الإنسانية ، بينما يمثل العمل الرأسمالى رفضاً لهذه الطبيعة عندما يمنع عن الانسان ما ينتمى اليه ككائن إنسانى ، كما تعمل الصناعة الرأسمالية على خلق البلاءة والقهاة في عمالها .

وهناك جانبان آخران للعمل الاغترابى ، وهما : أولاً ، أن هذا العمل يعتبر ملكية خاصة لغير العمال non - workers ، وثانياً ، أنه يؤدى إلى قلب الوظائف الإنسانية والحيوانية للانسان أى تبديلها أو تحويلها . وبصد الجانب الأول يقول ماركس أن الخاصية الخارجية للعمل بالنسبة للعامل تظهر في الحقيقة التى تشير إلى أنه ليس عمالاً خاصاً به وإنما هو عمل يخص غيره ، وأنه لا ينتمى إليه وبذلك فإن العامل لا ينتمى في عمله إلى ذاته بل إلى ذات أخرى . وإذا كان العمل مفروضاً فإنه لا بد وأن يكون هناك من يقوم بعملية الترض أو الاجبار .

هذه ، ولذلك فإذا كان نشاط العامل يمثل في نظره نشاطاً غير حصر ، فهو يتعامل معه إذن كنشاط ينجز من أجل خدمة إنسان آخر وتحت سيطرته . وفي ظل قهره . وليس هذا الانسان غير الرأسمالي ذاته الذي يعتبر تحككه كاملاً وواضحاً في مختلف الوظائف التي تتمثل في : تحديد شكل العمل ، وكثافته واستمراريته وتنوع حاصلات عمله وعندها ، والظروف المحيطة بالعمل . وأما ما يسمى « قلب الوظائف الانسانية والحيوانية أو تبديلها » فهو يشير إلى حالة تبدو فيها الأنشطة التي يشترك فيها الانسان مع الحيوان ، أكثر إنسانية من الأنشطة التي تميزه كإنسان . فالأكل ، والشرب ، والانجذاب لا تكون وظائف ملائمة أو ضرورية الا عندما تظهر امكانية تحقق كل قوى الانسان الأخرى ، ومع ذلك فإن هذه الوظائف تصبح أساسية ومباشرة في النظام الرأسمالي (١) .

(١) تبين الإعادة هنا الى أن ماركس أسند إلى الإنسان بعض القوى powers التي نام بتسجها إلى : قوى طبيعية natural ، وقوة متصلة بالجنس البشري species وأحد أن كل مجموعة من هاتين المجموعتين لقوى ، تنعكس على وهي المرء بحاجة مطابقة لقوة ، فهو يشعر بحاجات تكفي لما هو ضروري لتحقيق قسواء . وأما موضوعات الطبيعة بما فيها من الأشخاص الآخرين ، فهي توفر للمادة التي تتحقق بواسطتها هذه القوى . وهذا « التحقق » يحدث من خلاله اللازم الموضوعات التي تتطابق من حيث نوع تطورها ومستواء مع هذه القوى ذاتها . ويشير مفهوم التلازم أو الملازمة إلى تبير ماركس التميز بالمدربة ، عن حقيقة هامة ، وهي أن الإنسان بدمج الطبيعة التي يمتلكها ، داخل ذاته . ويدخل النشاط في هذا التمدد كوسيلة رئيسية يلائم الإنسان بها الأشياء ، وبالتالي يصبح هذا النشاط كوسيلة . فالإنسان والعالم الخارجي . وينظر ماركس إلى هذا النشاط باعتباره أن له ثلاث علاقات بقوى الإنسان ، فهو أولاً ، يعتبر النموذج الأمثل لعمل الإنسان لهذه القوى ، وهو ثانياً ، يخلق إمكانيات جديدة لتحقيق هذه القوى بواسطة تعزل الطبيعة ، وهو ثالثاً ، يمثل الوسيلة الرئيسية التي تنمو بواسطتها الإمكانيات الداخلية لهذه القوى وتتطور

والعمل الاغترابي يغرب الانسان عن حاصل عمله ، فيصبح هذا «الحاصل» موضوعا غريبا alien object يمارس القوة نحو العامل طالما أنه يمثل خلاصة النشاط أو الانتاج . وفي هذا الصدد ، يمكن النظر إلى « اغتراب العامل عن حاصل عمله » بطريقتين مختلفتين ، وهما : أولا ، باعتباره يمثل إحدى العلاقات الخاصة التي تكون النشاط الاغترابي ، وبالتالي فهو يكون نتيجة توضع جنباً الى جنب مع نتائج النشاط الاغترابي الأخرى التي تمثل في: تدمير جسم العامل وعقله . وثانياً ، باعتباره يمثل علاقة عامة مشتركة أي تكون له أهميته المطلقة في فهم الاغتراب الشامل للعامل . وقد اهتم « ماركس » بهذا المنظور الثاني ويبدو ذلك واضحاً من إشارته الى أن « اغتراب العامل في حاصله ، لا يعنى أن عمله يصبح موضوعاً أو وجوداً خارجياً فقط ، بل يعنى أنه يوجد خارج العامل بصفة مستقلة وكشيء غريب عنه ، وأنه يصبح قوة تقسّف في مواجهته » (١) . كما أنه يضيف الى ذلك أن حاصل العمل أو نتاجه هو عبارة عن عمل تحول الى موضوع وأصبح شيئاً مادياً ، وهذا ما يسمى « تحول العمل الى شيء مادي Objectification of Labor » . كما أن حاصلات العمل تعتبر غريبة عن العامل بمعنى آخر ، وهو أنه لا يتمكن من استخدامها في نشاط انتاجي آخر ، فكلما أنتج العامل أكثر ، تضاعف ما يمكنه أن يستهلكه في عملية إنتاجية أخرى . ولا يقتصر الأمر على أن العامل لا يتمكن من استخدام حاصلات عمله ، فقط ، بل أنه لا يعترف بملكيتها أيضاً ، ويشيع ذلك أنه لا يمارس أى نوع من الرقابة أو الضبط تجاه ما سوف يصبح حاصله هو ، كما أنه لا يعرف ما سوف يصبح عليه هذا الحاصل . فقوى الانتاج التي

(1) " Alienated Labor " Karl Marx, in F. Lindenfeld (ed.),
Op. Cit., p, 181.

تعتبر حاصلات عمل الأوس ، تبدو باعتبارها تشكل عالما في ذاتها ، وأن هذا العالم مستقل تماما عن الأفراد ومنفصل عنهم . وبالرغم من أن قوى الجنس البشرى للإنسان ، لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال استخدامه لوسائل الإنتاج فإن هذه الوسائل التي ظهرت إلى الوجود في ظل النظام الرأسمالي ، تعتبر معادية لتحقيق هذا الوجود ذاته . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تحويل بعض العلاقات الاجتماعية من العامل إلى حاصله ، هو المسؤول عن اللوم الذي يشير إلى الجهاد كما لو كان كائنا عضويا حيا له قواه وحاجاته الخاصة ، والذي يظهر في سلوك الناس بوجه خاص عندما يتابعون نمو هذه الحاصلات وتقدمها في السوق كما لو كانت مخلوقات حية تلعب دورا بمحض إرادتها .

لقد ظهر مستوى الانحراف النظامي واضحا في نظرية ماركس عن الاغتراب ، أثناء عرضه لفكرة « تبديل » الأدوار بين العامل وحاصله إفي عمليق الإنتاج والاستهلاك . فهو يشير بصدد العملية الأولى إلى عبارة هاماتوي « أنه يعين علينا أن نعلم أنه ليس العامل هو الذي يستخدم وسائل الإنتاج ولكن وسائل الإنتاج هي التي تستخدم العامل . فبدلا من أن تستهلك هذه الوسائل بواسطة العامل باعتبارها تشكل عوامل مادية لنشاطه الانتاجي ، نجدها هي التي تستهلكه ^(١) . ومعنى ذلك أن العلاقة بين العامل وحاصل عمله أصبحت معكوسة في ظل النشاط الانتاجي بالمجتمع الرأسمالي ، وهذا يدل على وجود انحراف على مستوى العلاقة بين العامل ونظام الانتاج ، وهو انحراف نظامي . وأما بصدد العملية الثانية ، فإن صنوف الاستهلاك أو نوعياته (السلع الاستهلاكية) تمارس قوة على متبجها بفضل الرغبات التي تخلقها ،

(١) B. Olmann, Op. Cit., pp. 146 — 147.

وقد أدرك ماركس كيف أن الحاصل ينبغي أن يسبق الحاجة التي يشعر الناس بها نحوه ، وكيف أنه يخلق هذه الحاجة بالفعل . وفي هذا الصدد يشير ماركس إلى هذه العبارة « يعزز الاستهلاك بواسطة موضوعاته كينوع متجدد ، وتنشط الرغبة فيه بواسطة الإعجاب بالحاصل أو تقديره . فموضوع الفن هو الذي يخلق جمهورا فنيا قادرا على الاستمتاع بالجمال ، وشأن موضوع الفن في ذلك شأن أى حاصل آخر » (١) . إن هذه العبارة تشير إلى أن اتجاهات الإغراق والاستهلاك عند الجمهور ، تتحدد من خلال نوعيات السلع المتاحة والمطروحة في الأسواق ، ولا تتحدد بواسطة الميول الشخصية أو المزاج الفردي . وإذن لما الذي يمكن أن توقعه عندما لا يكون لدى المستهلكين ما يقولونه بشأن إنتاج الأشياء التي يتعين عليهم إستهلاكها ؟ الإجابة على ذلك واضحة ، فالإنسان يكون في المجتمع الرأسمالي واقعا تحت ضغط الحاصلات الموجودة في الأسواق ، وهو لا يملك غير استخدامها وطلبها وإن كان لم يسهم في تحديد نوعياتها . وهذه الحاصلات تستجيب لقوى خارجة عن إرادة هذا الإنسان ، وخارجه على نطاق تحكمه وضبطه ، وهي تخضع أغراضا أخرى تختلف تماما عن أهدافه . ولذلك فإن كل حاصل جديد يمثل - كما يرى ماركس - إمكانية جديدة للاحتيال المتبادل ، والغش المتبادل ، والسلب المتبادل ، ومعنى هذا أنه إذا كان الإنتاج يحير انجا اغترابا فالاستهلاك ايضا اغترابي .

هذه هي العلاقات الاغترابية أو الانحرافية بين الانسان في المجتمع الرأسمالي وبين نشاطه وحاصلات هذا النشاط سواء في عملية الانتاج أو الاستهلاك . وأما الروابط المباشرة التي تربط هذه العلاقات الاغترابية بالنظام الاقتصادي

(١) Ibid , p. ١27.

ككل ، أو « بالاعتقاد » كما يسميه ماركس ، فهي تتمثل في : تقسيم العمل ، والملكية الخاصة ، وتقسيم العمل عند ماركس هو « التعبير عن الطابع الاجتماعي للعمل داخل إطار القرية . فطالما أن العمل يمثل تعبيراً عن النشاط الانساني في إطار من الاغتراب ، وعن العيش في الحياة كإغتراب عن الحياة فإن تقسيم العمل أيضاً يعتبر هو الوضع الاغترابي للنشاط الانساني كشأن حقيقي للجنس البشري ، أو كنشاط للإنسان باعتباره ، كائنات الجنس البشري *species being* » (١) ومعنى هذا أن تقسيم العمل الذي يقوم الناس بمقتضاه ، بنوع واحد فقط من أنواع العمل وعملياته ، بينما يتركون للآخرين أن يفعلوا أى شئ آخر يعتبر في الوقت ذاته ضرورياً من أجل بقائهم ، هو تعبير اجتماعي شامل ، عن النشاط الاجتماعي الاغترابي للإنسان . وأما الملكية الخاصة عند ماركس فهي تعتبر ذات طبيعة مماثلة لتقسيم العمل « إنها خلاصة التعبير المادي عن العمل الاغترابي » (٢) . وعلى هذا النحو ، تمثل « الملكية الخاصة » المصطلح الأكثر عمومية الذي استخدمه ماركس ليشير إلى الموضوعات *objects* التي ينتجها العمل الاغترابي ، والتي تغطي كل الحاصلات التي انبثقت عن المجتمع الرأسمالي .

ولكن ما الذي كان يقصده ماركس عندما أشار إلى أن « تقسيم العمل » و « الملكية الخاصة » هما تعبيران متماثلان ، وأن نفس الشئ يتأكد في أحدهما بالإشارة إلى النشاط ، كما يتأكد في الآخر بالإشارة إلى حاصل النشاط ؟ الواقع أن ماركس كان يريد أن يؤكد وجود خاصية مشتركة في كل من تقسيم العمل والملكية الخاصة ، وهذه الخاصية هي الاغتراب ذاته الذي هو عبارة

(1) B. Olmann, Op. Cit. p. 159.

(2) " Alienated Labor ", K. Marx., Op. Cit. p. 193.

عن حالة تستوعب نشاط الانسان وحاصله وتجعل كلا منها شرطا ضروريا للآخر ، ونتيجة له في نفس الوقت .

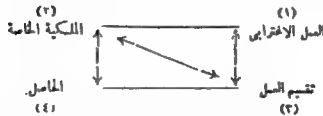
وإذا نظرنا إلى تقسيم العمل باعتباره وسيلة تنتظم بها حياة الفرد الانشائية فإنه يمثل حيثئذ وسيلة خارجة عن نطاق تحكم هذا الفرد ، ومن ثم فهو يسيطر على كل فرد باعتباره سيدا غير إنسانى inhuman master فلا يستطيع الانسان أن يهرب من المهنة المفردة ، أو من العمل الواحد الذى وقع هو فى شباكها إلا إذا اختار أن يموت جوعا . كما ينظسبر « ماركس » إلى تقسيم العمل بوصفه يظهر فى المجتمع كجزء من « مركب شامل » ينطوى على الملكية الخاصة ، والتبادل ، والتقسيمات الطبقة ، بحيث أن الإشارة إلى فرد لا يقوم إلا بنوع واحد فقط من العمل ، تفترض وجود مجتمع لا يكون فيه نشاط الانسان أو حاصله ملكا له (١) .

وأما الملكية الخاصة فهى عبارة عن « التعبير المادى المختصر Summary material expression » عن العمل الاغترابى ، تماما كما يمثل تقسيم العمل التعبير المختصر عن النشاط الواقعى الذى يحدث . وإذن تعتبر العلاقة بينهما (الملكية

(١) استخدم ماركس فكرة تقسيم العمل من منظورات متعددة ، فهو يشير — تاريخيا — إلى ذلك الرجل الذى ترك الناس به الشيوعية البدائية ، بينما تعبر من الناحية السوسيولوجية من السبب الجذرى لتقسيم المجتمع إلى طبقات ، وأما من الناحية الاقتصادية فكان تقسيم العمل بمثابة بقوع الملكية الخاصة ، وكان من الناحية السيكولوجية يعد وسيلة لتأكيد المصالح المتنازعة لدى الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقات مختلفة . وإذن ، كانت « فكرة تقسيم العمل » هى من أهم الأدوات التحليلية النظرية التى استخدمها ماركس لتحليل ظواهر عديدة وتفسير مصيرها .

الخاصة وتقسيم العمل) هي تأس العلاقة بين العمل الإغترابي وحاصله (١) وعن أصول الملكية الخاصة يقول ماركس « إرتبط تقسيم العمل بالتوزيع distribution وخاصة التوزيع غير العادل (كما وكيفا) للعمل وحاصله ، ومن هنا جاءت الملكية الخاصة التي تعتبر (الأسرة) نواتها أو شكلها الأول ، وحيث تكون الزوجة والأبناء عبيد للزوج . وجدير بالذكر في هذا الصدد أن الأمثلة والنماذج الواقعية التي إستشهد بها ماركس أثناء حديثه عن الملكية الخاصة تدل على أن هذه العلاقة (علاقة الملكية) يمكن أن تمتد إلى أبعد من حدود الطعام ، والملبس ، والسكن ، والأدوات الأخرى وإن كان لب فكرتها يمكن في الموضوعات المادية ، ومعنى ذلك أن النشاط الإنتاجي للإنسان له تأثير على كل شيء آخر يرتبط به هذا الإنسان ؛ وإذا كان هذا النشاط إغترابياً ، فستكون كل مجالات الحياة الإنسانية إغترابية بالضرورة . وقد توصل ماركس إلى فكرة الملكية الخاصة من تحليله للعمل الإغترابي ، ويبدو ذلك واضحاً من إشارته إلى أن « الملكية الخاصة هي حاصل العمل الإغترابي ونتيجته الضرورية وهي أيضاً نتيجة العلاقة الخارجية للعامل مع الطبيعة ومع ذاته ، ولذلك يتأتى مفهوم الملكية الخاصة من تحليل مفهوم العمل الإغترابي والإنسان المغترب » (٢) .

(١) يمكن أن نتضح هذه العلاقة بواسطة الشكل التالي :



(٢) " Alienated Labor " K Marx, Op. Cit. p 193

ولكن على الرغم من أن ماركس أكد أن الملكية الخاصة تعبر نتيجة للعمل الإغترابي ، فقد عاد ليؤكد مرة ثانية أن العلاقة بين الملكية الخاصة والعمل الإغترابي قد أصبحت متبادلة في مرحلة متأخرة من مراحل تطورها (١) .

وليس الإغتراب ظاهرة إقتصادية فقط ، بل هناك علاقات إغترابية متعددة توجد في كل مجالات الحياة ، فالدين ، والأسرة ، والدولة ، والقانون ، والأخلاق ، والعلم ، والفن ، وغيرها من المجالات التي اعتبرت « كآساليب نوعية للإنتاج » والتي تندرج تحت قانون الملكية الخاصة ، تعتبر كلها مجالات للإغتراب . وفي هذا الصدد ، يشير ماركس إلى أنه لا ينبغي أن ننظر إلى أسلوب الإنتاج على أنه — ببساطة — مجرد خلق لوجود الأفراد الفيزيقي ؛ ولكنه بالأحرى صورة لنشاط هؤلاء الأفراد ، بل صورة محددة للتعبير عن حياتهم ، ولذلك فهو أسلوب أو طريقة للحياة كلها . وفي ظل الرأسمالية تتميز كل تعبيرات الحياة بأنها جوانب مختلفة لإغتراب الإنسان بفضل علاقته الداخلية مع الملكية الخاصة ، كما أن هذه التعبيرات هي مظاهر لعالم الأشياء الإغترابية . وطبقاً لذلك فإن نشاط الحياة عند الفرد للغتراب ، أو أفعاله التي يمارسها في مجالات : الدين ، وشئون الأسرة ، والسياسة ، تعتبر مشوهة وغاسية مثل نشاطه الإنتاجي تماماً . والإنسان الذي يشارك في هذه الأنشطة يكون مثلها ، فقوته وحاجاته توقف على مستوى معين من مستويات تطور هذه الأنشطة مما يحول دون الاتصال بالطبيعة خارج حدود معينة . وإذن فإنه ليست هناك دائرة للنشاط الإنساني توجد خارج هذا السجن .

(١) ويؤكد ماركس في موضع آخر أن تحرر البروليتاريا هو عبارة عن الشكل السياسي لإلغاء الملكية الخاصة ، وأن هذين المفهومين هما من وجهين لمقيقة واحدة ، أو لكل واحد يمكن الدخول إليه بواسطة طرق أحدهما .

إن النشاط الإغترابي يتميز من خلال الدائرة الخاصة التي يحتل مكانه فيها. ولذلك فإنه يعمين علينا أن ننظر إلى حاصله باعتباره « قيمة » ، وينطبق ذلك على : الطبقة ، والدولة ، والدين وما إلى ذلك . ولكن إذا كانت حاصلات النشاط الإغترابي تشترك — كعوامل متساوية في عالم الملكية الخاصة — في بعض أوجه التشابه الأساسية مما جعل وصفها بأنها « قيمة » أمراً يمكننا بفضل النظر عن صورتها الخاصة ، أفليست كل منجزات الإنسان الرأسمالي إذن تعبر عن نفس العلاقات القائمة ؟ من المسلم به أن التقود، وهي الشكل الجاري للقيمة الاقتصادية ، لا تعد قدرة على شراء حاصلات الصناعة فقط ، ولكنها تستطيع شراء كل حاصلات النشاط الإغترابي ، فكل شيء في الرأسمالية له ثمنه ، وفي هذا الصدد يشير ماركس إلى أن التبادل والتجارة هما أساس أخلاقيات التعامل في مرحلة مقبلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي ، عندما يقول في وصف الرأسمالية « سوف يأتي وقت — في مرحلة متأخرة — يصبح فيه كل شيء كان من قبل يعتبر غير إغترابي ، موضوعاً للتبادل والمقايضة ، وبالتالي فإنه يصبح إغترابياً ، وتلك هي الفترة التي تصبح فيها كل الأشياء التي لازالت تمثل حتى الآن موضوعات للإتصال communication وليست للتبادل exchange ، وتمنح ولا تباع ، وتكتسب ولا تشتري (كالفضيحة ، والحب ، والاقناع ، والمعرفة ، والضيق) خاضعة للتجارة . وذلك هو عصر الرشوة ، والتعفن ، والفساد العام . وإذا أردنا التعبير في حدود مصطلحات الاقتصاد السياسي ، يمكننا أن نقول إنه العصر الذي يصبح فيه كل شيء (معنوي أو فيزيقي) متميزاً بقيمة قابلة للتسويق marketable value أو يكون قابلاً للبيع والشراء . فهو يباع في السوق من أجل أن تحتسب له قيمته الحقيقية » (١) .

{1} Best-Il Olmann, Op Cit. p. 30 L.

وإذا كان ذلك هو حال الرأسمالية في فترة متأخرة من تطورها، كما تصورهما
ماركس، فإن موقف الرأسمالية في العصر الذي عاش فيه، كان يتميز بكثير
من الخصائص التي تحدث عنها. فالواقعة على أن الآلة والقدرة على شراء
كل شيء، أمر يوضح لنا أن هذه القيمة قد أصبحت جوهرًا لكل النشاطات
الأخرى بما في ذلك تشريع القوانين، والافتقار الديني، اللذان يصبحان من
بين المجالات التي تخضع للتبادل والبيع والشراء.

وهكذا فإن فكرة إغتراب العمل عند ماركس تعد من أوضح الأفكار التي
تعكس الانحراف النظامي وهو إنحراف قائم على مستوى العلاقة بين الإنسان
ونظم المجتمع، بما في ذلك الاقتصاد، والسياسة، والطبقة، والأمر، والدين
والقانون، والدولة.

ثالثاً: مستوى الانحراف الأصلي (علاقة الإنسان بجسده البشري) (١).

المقصود بالانحراف الأصلي هو إنحراف الفرد في المجتمع الرأسمالي عن جسده

(١) يشير «دانيال بيل» في هذا الصدد إلى عبارة «مؤداها أنه» من الغرب — حقاً —
أن يتناول ماركس مفهومًا مبنياً كالتفلسف الألمانية تنظر إليه كحقيقة أنطولوجية قطعية
عليه مضمون اجتماعي. والإنحراف من المنظور الأنطولوجي، هو حقيقة مطلقة كلية، بحيث
يشعر الإنسان إزاءها بمخالفة كلية عليها. وأما الإنحراف كعواقب اجتماعية، فهو ظاهرة تمتد
ببعضها إلى نسبة خاص للعلاقات التاريخية، مما يجعلها يمكن أن تسمح 'موضوعاً لتحكم
ولسبطرة عليها بواسطة تغير النسق الاجتماعي. ويمكن عندما قام ماركس بالاقتراب بين
التطورين (الأنطولوجي والاجتماعي) وقع في نوعين من المخاطرة وهما: أولاً، أنه نظر
إلى نسق الملكية الخاصة باعتباره مصدراً وحيداً للانحراف، وثانياً: أنه بالغ في بوتويته
عندما أشار إلى أنه بمجرد إلغاء نسق الملكية الخاصة يمكن أن يصبح الإنسان حراً.

(Daniel Bell; «The Rediscovery of Alienation: Some Notes
Along The quest for the Historical Marx», The Journal of Philosophy,
Vol. L VI, No. 24, November 1953, p. 939).

البشرى *his species* ، والجنس البشرى عند ماركس هو مقوله الممكن ،
التي تنطوي خاصة ، على الإمكانيات والقدرات الكامنة التي تميز الانسان عن
بقية الكائنات الحية . وبقدر ما تسمح ظروف « الشيوعية » للفرد أن يعبر عن
كل ماهو جدير به وكل ماهو قادر عليه ككائن إنسانى ، يكون إنسان
الشيوعية *communist man* وإنسان الجنس البشرى *species man* شيئاً واحداً .
ومما تجدر الاشارة اليه هنا ، أن علاقة الانسان بجنسه البشرى تختلف إختلافاً
كيفياً عن علاقاته الأخرى التي سبقت الاشارة اليها ؛ فعلاقاته بعمله ، وحاصله ،
وبالأشخاص الآخرين ، وبقية النظم الاجتماعية ، تعتبر علاقات موقوتة . أى
أن نهاياتها توجد في الحاضر ، بينما تتميز علاقة الانسان بجنسه "بشرى" بأنها
علاقة متجددة وغير متناهية ، حيث يقيم فيها الأشخاص الأحياء بواسطة
مقياس يشتمل على الخصائص الجوهرية للإنسان أو خصائص ماهو مقصود
بأن يكون إنساناً .

ويبدو أن إنحراف الإنسان عن جنسه البشرى له مجالان أساسيان من وجهة
نظر ماركس ، وهما : أولاً ، مجال العمل والنشاط الانتاجى الذى تنعكس
صورته على العلاقات الاجتماعية ؛ وثانياً ، مجال الفكر والوعى بالذات والانسانية .
فعندما أشار ماركس إلى أن العمل الانسانى الاغترابى يغرب الانسان عن جنسه
البشرى ، كان يقصد أن الصيغة الكلية والشاملة للعلاقات والتي تميز الفرد
ككائن إنسانى ، تحولت إلى شىء آخر يختلف تماماً عنها بواسطة أداء العمل
في ظل النظام الرأسمالى . وربما يمكن فهم هذا الجانب من جوانب الاغتراب
بوضوح أكثر ، إذا اعتبرناه كإعادة صياغة أو كصياغة جديدة لاغتراب
الانسان في عمله وحاصله وعلاقته بالأشخاص . حيث أن طبيعة تنظيم العمل ،

التي يتحول فيها هذا العمل الى سلة ، ويصبح الانسان موضوعا يستخدم بواسطة الآخرين ، ويكون عاجزا عن تحقيق الاشباع في نشاطه الخاص ، تجعل ذات الانسان سلة ، وبالتالي تفقده وعيه بهويته أو وعيه بذاته (١) .

هذا ، وتعتبر العلاقة بين إغتراب الجنس البشرى والاعتراب الاجتماعى ذات أهمية خاصة لأن القضية التي تشير إلى أن طبيعة الجنس البشرى للانسان قد اغتربت عنه ، تعنى أن إنسانا قد إغترب عن الآخر ، كما إغترب كل منها عن الطبيعة الجوهرية للانسان . وقد عقد ماركس مقارنات عدة بين الانسان والحيوان في محاولته لأن يوضح ما افتقد من خلال الاعتراب عن الجنس البشرى . فهو يقول أنه عندما يقوم الرأسمالى بتحديد حاصل عمل العامل ، فإن ميزة الأخير على الحيوانات ، تتحول إلى حرمان من الميزة ، وأن هذا الحرمان يتمثل في أن جسده وأعضائه بل وطبيعته كلها قد سلبت منه . كذلك تصبح كل الميزات والامتيازات التي يتمتع بها الانسان دون الحيوانات ، حرمانا من الامتيازات ، عندما تكون الموضوعات المادية التي يرتبط بها الانسان ، ملكية خاصة لآخرين غيره (٢) .

ولقد خصص ماركس موقعا هاما في معالجته للاعتراب عن الجنس البشرى لعلاقة الانسان بنشاطه ، فهو يؤمن بأن الحياة الانتاجية هي ذاتها حياة الجنس البشرى . ومثل هذا النشاط يعتبر الوسيلة الرئيسية التي يهرب الفرد من

(1) *ibid.*, p 939.

(2) B. Olmann, *Op. Cit.* pp. 151 — 153; Jean Hyppolite, *Etudes Sur Marx Et Hegel* Paris : Riviere, 1955, p. 23 and Jean — Yves Calvez, *La pensée de Karl Marx*, Paris : Seuil, 1955, pp. 14 — 16.

خلالها عن قواه ، ويعمل على تطويرها ، وهو يتميز عن نشاط الحيوانات . بواسطة المدى الذى يمكنه الوصول إليه ، وقدرته على التوافق ، ومهارته ، وكثافته . ولكن العمل الذى يقوم به العامل فى النظام الرأسمالى ، يحول حياة الجنس البشرى إلى وسيلة للحياة الفردية ، فيصبح العمل وسيلة للبقاء بدلا من أن تكون الحياة بمثابة فرصة لممارسة العمل .

وفوق ذلك فإن إنحراف العامل عن معنى الانسان ، يوجد فى عالم الفكر . حيث يقول ماركس بهذا الصدد « أن الوعي الذى يكوّنه الانسان عن جنسه البشرى ، أو الوعي بالإنسانية ، يتقلب إذن ، بواسطة غربة واضحة تصير حياة الجنس البشرى فيها بأنها تصبح فى نظر هذا الانسان مجرد وسيلة » (١) . والفرد يعلم - بصفته كائنا واعيا - ما يقوم به من افعال ، كما أنه يحظى . بقدرة تمكنه من الاختيار والتخطيط . وهو يستطيع ايضا أن يوفر الموارد التى تتيج له اكتساب الخبرات والمهارات والمعارف الضرورية لإنجازاته . وتوجد عنده درجات للبصيرة وتمييزه كعضو فى الجنس البشرى الانسانى . ولكن الانسان يجعل نشاط حياته ، ووجوده الجوهرى - فى العمل الاغترابى - مجرد وسيلة لبقائه . وإذن فإن الجزء الأكبر من وعى الانسان فى النظام الرأسمالى يستخدم لتوجيه جهوده من أجل أن يبقى ، وهو يعترف بأن مثل هذا التوجيه يعتبر ضروريا إذا اراد النجاح ، ولذلك فإن وعى الانسان بجنسه البشرى يتميز - فى هذا النظام - بأنه وعى مزيف .

وهنا يكون من الملائم أن نحدد جوهر الانسان عند ماركس ، أو خصائصه ككائن انسانى ينتمى إلى الجنس البشرى ، وهذه الخصائص يمكن الإشارة

إليها على النحو التالي : أولا ، الحرية في مقابل القيد ؛ وثانيا ، التنوير في مقابل الجلود ؛ وثالثا ، الخلق في مقابل التكرار^(١) . وعن الحرية ، يقول ماركس : إن التوجيه الإيجابي الحقيقي للإنسان نحو ذاته ككائن إنسانى ، أو تنميره عن ذاته ككائن ينتمى إلى الجنس البشرى ، لا يمكن أن يكون ممكنا إلا من خلال كشفه بنفسه عن كل قواه التى ترتبط به كإنسان . وهو يقرر ايضا أن الفرد الذى يعيش فى النظام الرأسمالى ليس كائنا انسانيا حقيقيا لأن نشاط عمله فقد كل مظهر من مظاهر نشاط الحياة . والمقصود بنشاط الحياة ، هو نشاط الإنسان ككائن ينتمى إلى الجنس البشرى ، وهذا النشاط هو ما يحرك الناس نحوه *to moving toward* ، وليس ما يرتبطون به *engage in* أو ما ينشغلون فيه فى كل المراحل^(٢) . ومن أهم خصائص هذا النشاط أنه يمتد حرا وواعيا واراديا وهادفا ومرنا من الناحيتين الفيزيائية والعقلية وإجتماعيا . وتلك هي الخصائص التى تميز نشاط حياة الإنسان عن نشاط الحياة عند الحيوانات .

(١) جوهر الانسان أو صفاته ككائن إنسانى ينتمى إلى الجنس البشرى تنبئ لـ :

انتمى (رأسمالية)	{	١ - العربى	بحج	القيء
		٢ - التنوير	بحج	الجلود
		٣ - الخلق	بحج	التكرار

(٢) عبر بيرتل أولان من هذا المعنى تحت عنوان « الحرية كجوهر *Freedom As* Essence » فى كتابه المشار اليه .

B. Olmann, Op. Cit. pp. 116 - 118 .
كما قام بفرع هذا الموضوع أيضا « جورج جيرفيتش »
{Georges Gurvitch} *Dialectique et sociologie*, Paris : Flammarion, 1962, pp. 135 140.

هذا ، وعلى الرغم من أن ماركس كان مهتما اهتماما مستمرا ، بربط الحرية بالثو المطرد لقوى الانسان ، فإن مفهوم الحرية عنده لم يكن يقبل التطبيق إلا في الشيوعية فقط . وتفس هذا الاستخلاص بنجم عن ادعاء ماركس بأنه « لا يمكن لكل فرد أن يتمتع بوسائل لصقل مواهبه في كل الانجماهاات إلا داخل مجتمع ، والحرية الشخصية لا تكون ممكنة إلا داخل مجتمع » (١) . ولكن عندما يستخدم ماركس مصطلح « مجتمع » تكون في ذهنه علاقة معينة متعددة الوجة ومتميزة بالصدق والوفاء ، تربط كل فرد بكل فرد آخر في مجتمعه . ولا يمكن لهذه الرابطة أن تظهر في الوجود إلا بعد أن يتحقق القضاء التام على كل الحواجز المصطنعة والحدود المقتعلة التي وضعت أمام الاندماج التبادل بين الناس . وأما المطلب الاساسي الذي يكون ضروريا من أجل تحقيق هذا الهدف ، فهو يتمثل في إلغاء الطبقات ، وعندئذ يمكن إعتبار جميع الوظائف الاجتماعية للانسان كنشاط حر ، وتكون الحرية الشخصية ممكنة . وإذئذ فإن محور النشاط الحر للانسان في الشيوعية هو العمل الحر الذي يمنح الانسان فرص التعبير عن قدراته الانسانية وتطوويرها وتنميتها وصقلها .

إن « دنيا الحرية » لا يمكن أن تبدأ في الوجود « إلا عندما ينتهي العمل الذي تحدده الضرورة ، وتوجهه الاعتبارات العلمانية » (٢) . وقد وصف

(١) Op. Cit. p. 118.

(٢) استخدم ماركس مصطلح « العلمانية » mundane « لالشي يقصد به كل مايتعارض مع ما هو مقدس sacred أو ما يتعلق بالعالم الآخر ، وإنما قصد به أن يشير إلى كل مايتعلق بالعالم الذي نعيش فيه مقابل عالم الشيوعية .

ماركس « دنيا الحرية » بأنها عبارة عن « تطور الطاقة الإنسانية الذي يعتبر هدفاً في ذاته ». ومع هذا ، فإنه يؤكد أن الوصول إلى هذا السكالك لا يمكن أن يتحقق إلا بنطاق « الضرورة » كأساس له ، فالإنسان لا يتسنى له أن يستمتع بالفن والموسيقى والحب وأن يشتغل بهذه الجوانب في الحياة إلا بعد أن يوفر لذاته الطعام والملبس والمأوى. وحيثما لا يكون هناك شيء ينبغي أن يفعله الإنسان ، يبدأ الحاجز الأخير أمام ممارسة القوى الإنسانية، في الاله نز والتصديق .

وقد احتلت فكرة « التغير » مكانة هامة في نظرية ماركس ، فالتغير هو جوهر الإنسان وهو خاصية للمجتمع . ويتغير عالم ماركس الذي هو « عالم معقد للغاية » بأنه « يعتبر في حركة مستمرة ومتصلة continual motion » فالتطور والتغير يحدثان دائماً فيه ، ولذلك فإن البناء القائم حالياً ليس إلا مرحلة في عملية مستمرة (١) . ولم يكن ماركس ينظر إلى أى شيء باعتباره فريداً ، أو يفسره في ذاته ، أو يفصله عن البيئات المحيطة به ، وإنما كانت فكرته عن العالم ، تصوره كعالم معقد للغاية ، يتميز بالحركة المتصلة (٢) . ومن أجل هذا فقد كانت « البعد الزمنى temporal dimesion » أهمية خاصة في تحليلات ماركس ، ويبدو ذلك بوجه خاص عندما كان ينظر إلى كل « عامل اجتماعي Social factor » باعتباره متعللاً اتصالاً وثيقاً ومباشراً بأشكاله في الماضي وفي المستقبل ، في نفس الوقت الذي يعتبر فيه مرتبطاً أشد الارتباط بالأشكال الماضية والمستقبلية للعوامل التي تحيط به . وطبقاً لهذا المنظور ، يصير الحاضر

(1) B. Olmann, p. 18.

(2) Ibid., p. 259

جزءاً من إمتداد الماضي (الذى يتميز بقابليته للتحديد a definable past) نحو مستقبل يتميز بقابليته للتنبؤ .

وعلى هذا النحو ، فقد فسر « ماركس » التغير الاجتماعى باعتباره يمثل « ماهو قائم بالقوة » أو « ما يوجد فى الطاقات والقدرات الكامنة » كما ينظر اليه على أنه مزيد من الإخراج الذى يطرأ على عملية قائمة بالفعل ، وتتميز بقابليتها للاستكشاف بواسطة الدراسة ، وقابليتها للتنبؤ من خلال فحص مجموعة القوى والعوامل والنماذج والاتجاهات التى تشكل العلاقات الكبرى القائمة بالفعل ^(١) . ولقد كانت مقولات ماركس « سالبة negative » وكانت فى نفس الوقت « موجبة positive » : فهى تمثل حالة سالبة لما تكون عليه شئون الواقع negative state of affairs فى ضوء حلها الموجب ، وهى تبوح بسر الموقف الحقيقى فى المجتمع القائم كبدخل إلى تحويله إلى شكل جديد ^(٢) . وكل مفاهيم ماركس تجمع بين هذين البعدين اللذين يمثل أولهما ، فى ذلك المركب الذى يشتمل على العلاقات الاجتماعية القائمة بالفعل ، أو معطيات الواقع الاجتماعى givens ، بينما ينطوى الثانى على مركب العناصر الكامنة فى الحقيقة الاجتماعية ، والتى تؤدي إلى تحويل الواقع إلى نظام اجتماعى حر .

ومن الجدير بالذكر هنا ، أن ماركس قام بتطوير فكرة عن العلاقة بين الإنسان وهذا العالم عندما أشار إلى العبارة التالية : « إذا كان الإنسان هو

(١) بد بلا حظ أن شرح فكرة ماركس عن التغير هنا ، يتميز بأسلوب فلسفى وباستخدام بعض الدمارات التى تمدو غير منتبهة إلى الاطار النظرى لى علم الاجتماع ، اس هذا بالأمر الغريب طالما أن تفسيرات ماركس نفسها كانت ذات طابع جدلى فلسفى دياكتيكى .

(2) Ibid., p. 21.

الذات subject فإن طريقته في التسمية بين ذاته وبين العالم الذي يعتبر بمثابة موضوعه his object الحقيقي أو السكامن هي التي تتمثل في تفسير هذا العالم على نحو إيجابي، وذلك بمصيح التغير هو قضية إنسان يحول وجوده، ويصير الإنسان هو فاعل حياته بدلا من أن يكون مجرد ملاحظ سلبي للتطور (١). ومن الملاحظ أن الألفاظ اللغوية التي تميز (الديالكتيك) وهي: اللحظة moment (مرحلة في تطور الأحداث) والتناقض contradiction، والتوسط mediation والحركة movement أو motion كانت هي أسلوب التعبير المفضل عند ماركس وخاصة في مؤلفاته الأولى. وفضلا عن أن الديالكتيك كان يمثل عنده طريقة في فهم الأشياء؛ فهو أيضا مدخل إلى دراسة المشكلات التي إهتم بها في تفسير العلاقات بين كيان واحد في فترات ماضية وحاضرة ومستقبلية ولم يكن يقتصر على وظيفته في تفسير العلاقات بين كيانات مختلفة فقط. وأخيرا فإن الديالكتيك هو منهج ماركس في العرض والإخراج، فهو يوضح لنا كيف نظم ماركس موضوعه الرئيسي ثم المصطلحات التي إختارها من أجل أن تغطي هذا الموضوع وتعتبر عن وجهة نظره فيه (٢).

إن فكرة «التغير من خلال التناقض» exchange through contradiction [هي] من أم الأفكار التي أكد عليها ماركس، وكان يقصد بها الإشارة إلى

(1) Ibid., p. 36.

كذلك جاء هذا المعنى ولكن بصورة مختلفة إلى حد ما في المرجع التالي:

(Donald A. Hansen, An Invitation to Critical Sociology : Involvement, Criticism, Exploration, The Free Press, London, 1976, p. 81.).

(2) B; Olmann, Op. Cit. p. 52.

أنه يمكن النظر إلى المراحل المتعاقبة في تطور أى كائن (بما في ذلك المجتمع) باعتبارها ردود. أفعال لما تجرى قبلا ، كما تعتبر (وجهة نظره العلاقية relational view) عن الواقع أى جدله الديالكتيكي؛ وإطاره التصوري في معالجة الطبيعة الإنسانية ، ونظريته في الإغتراب ؛ بمثابة موجبات تشيد في فهم الطبيعة والإنسان والمجتمع . فجرد النظر إلى الواقع باعتباره كلا شاملا ، وأنه يتميز بحالة جريان دائمة ، وتدفق مستمر ، وأنه مكون من أجزاء مترابطة داخليا ، لا يضيف جديدا الى ماهو متاح أمام كل انسان ، ولكن ما يحتاج إلى تفسير حقيقي هو التغير ذاته ، والحركة ، والتقدم ، وهذه الخصائص الثلاث لم يعتبرها ماركس جزءا مما تتكون منه الأشياء ، بل نظر إليها بوصفها تنتمي إلى العالم كخصائصه الطبيعية . إن أهمية وجهة النظر العلاقية هذه ، تكمن في أنها تحثنا على « التفكير » في سبب توقف الأشياء ، أكثر من التفكير في سبب إبدائها ، وعلى البحث عن سبب تمزقها وانفصالها بدلا من البحث عن سبب تماسكها أو تضامنها والتحامها^(١)

وأخيرا تأتي خاصية « الخلق creativity » التي هي ثالث خصائص الجوهر الانساني عند ماركس ، أو جوهر الإنسان ككائن ينتمي إلى الجنس البشرى^(٢) ، فإذا كان النشاط الانساني يبدو في الشيوعية بصفته واعيا ، وهادفا ومرنا ، واجتماعيا ، وماهرا ، طبقا للمعاني التي سجلها ماركس لكل صفة من هذه الصفات — فإن نفس الوصف ينطبق على الخلق^(٣) . وفي هذا

(١) Ibid., pp 58, 233 — 234..

(٢) Ibid, pp. 118, 83.

(٣) أشار ماركس إلى أن النشاط هو الذى يبنى الإنسان في كل مراحل حياته ، ولذلك نالت شكر هذا النشاط يتم مؤثرا إلى الحلة التي تكوّن عليها نوى الانسان الجوهري في أي مرحلة.

الصدد يشير « المخلق » إلى صفة التفردية uniqueness في حاصل العمل ، أو إلى مصدره في الإنسان الذي يعتبر أكثر كائنات الطبيعة تقدما ، وأيضاً إلى تأثير نشاط الإنسان ، على تقدمه نحو الشيوعية ، فإذا كان العمل يتنهل مجالا يشترك فيه الإنسان والحيوان في شس الوقت ، فإن الإنسان وحده هو الجدير بالعمل الخلاق ، وفي الشيوعية يدير كل نشاط وكل عمل بأنه خلاق .

ومن هذا المنظور ، قد يمثل الفعل الخلاق الذي يعبر عن قوى الإنسان الجوهري ، وعن طاقاته الكامنة ، وإرادته في النمو والتقدم ، فعلا إنحرافيا من وجهة نظر المعايير السائدة في المجتمع القائم ، ومع ذلك فهو إنحراف مرغوب وضروري طالما أنه يحقق هدفا إنسانيا .

تعقيب على نظرية ماركس واستخلاصات عامة :

١ — ان مفهوم الإنحراف — كما استخلص من نظرية ماركس — يختلف اختلافا تاما عن الإنحراف بمعناه التقليدي الذي تعرضت له النظريات السابقة . فهو لا يشير إلى خروج على المعايير الاجتماعية القائمة في المجتمع بل هو إنحراف عن نموذج لمجتمع آخر يختلف تماما عن المجتمع القائم ، وهو نموذج المجتمع الشيوعي . وبما لا شك فيه أن مقومات هذا المجتمع كانت موجودة في فكر ماركس ، ولذلك فإن صورته هي خلاصة تركيب عقلي mental construct من صنع ماركس ذاته . وليس المقصود بذلك أن صورة هذا النموذج تعتبر يوتوبية خالصة ، أو أنها نتاج تفكير ميتافيزيقي أو ترا نسد تالي متفصل عن الواقع كل الاقصال ولكنها عبارة عن الحل النهائي الذي تصوره ماركس لمشكلات الواقع . حيث أنه اعتمد على نقد المجتمع الرأسمالي من خلال مقولته السالبة ، ثم قام باقتراح حل لتلك المشكلات بواسطة مقولته الموجبة . فإذا كانت جذور المشكلات ترجع إلى

الاغتراب عن المجتمع الشيوعي ، فإن حل هذه المشكلات يمثل في تأسيس مجتمع شيوعي .

٢ — ان النقطة السابقة لا تعنى أن هناك إنحرافات معينة (كالجرمة والجناح والاضحار وما إلى ذلك) ليس لها تفسير حقيقى فى نظرية الصراع عند ماركس ، فالواقع أن كل أنواع الانحراف التى اهتمت نظريات الوظيفة بتفسيرها ، لا يمكن أن تكون — من منظور الصراع — إلا نتائج مرتبة على الاغتراب ، والصراعات الطبقة ، وطبيعة تنظيم العمل ، ونشاط الإنسان فى المجتمع الرأسمالى . فإذا تمشت الجرائم وثقافت ، كان ذلك مؤشراً إلى أن المجتمع أصبح غير قادر على إشباع الحاجات الإنسانية ، وأن هناك طبقة مستغلة تسيطر عليه وتمتكر موارده ونشاطاته .

٣ — أن ما اعتبرته نظريات الانحراف الوظيفية بمثابة « إنحراف معوق لوظائف المجتمع » كالحركات الراديكالية ، والتمرد ، والثورة والتجديد — يعتبر من منظور نظرية الصراع « نوعاً من الخلق » الذى تكون له ضرورة تاريخية ، وأهمية خاصة فى إحداث التغيير المرغوب ، وفى صنع الإنسان لنشاط حياته .

٤ — أن مفهوم الاغتراب لا يعكس مشكلة « ملاءة الضبط الاجتماعى » تلك المشكلة التى انشغلت بها (نظريات اللامعيارية) بقدر ما يعكس أو يعبر عن مسألة « شرعية » . فالضبط الاجتماعى هو مشكلة « قوة » ينظر إليها باعتبارها سيطرة غير شرعية تؤدى إلى تعويق النمو الاجتماعى للأفراد ، وإلى إعتقال عملية التغيير الاجتماعى . وطبقاً لهذا المنظور ، فإن الظرف غير الاغترابى لا يمثل بالضرورة فى الانسجام الاجتماعى بين الضوابط بل أنه يكون نتيجة لتفائية الأفراد الذين يتميزون بأنهم أحرار فى تحقيق طاقاتهم

الكامنة وإمكانياتهم التاريخية . وإذن فإن الضغط يتعارض مع الحرية التي تعنى الاستقلال والقدرة على تحقيق الذات وعدم الخضوع لغيره ، أو عوامل خارجية .

٥ — يعتبر تحليل الصراع مرادفاً لتحليل التاريخي أو تحليل التغير التاريخي والإجتماعي باعتباره سلوكاً جديداً أكثر منه إنحرافاً بالمعنى التقليدي لمصطلح الإنحراف . ولذلك فإن بصورة التحليل في نظرية الصراع تمثل في تفسير الإغتراب أو الانفصال عن الطبيعة الشاملة للإنسان أو عن حالة الأنفصال المرغوبة ، وليس الانفصال عن النسق الإجتماعي كما تعرفه ومجمدة الجماعات المسيطرة . ومن ثم يكون التغير هو الاستجابة التقدمية ضد الإغتراب . وأما مفاهيم التفكير الإجتماعي ، والانحراف « التقليدية » فلم يكن لها معنى حقيقي في تعبيرات الإغتراب ، بل إنها تعد جزءاً من النظرية الوظيفية .

٦ — من الطبيعي أن تنظر نظرية الصراع الكلاسيكية إلى النظريات الوظيفية باعتبارها تعكس إستراتيجية الجماعة الحاكمة ، ووسيلة لنشر قيمها ودوافعها ، وتبرير الضوابط الإجتماعية التي تقوم بممارستها . والمجتمع من منظور نظرية الصراع يكشف عن فضائل سيامي مستمر بين جماعات ذات أهداف متعارضة ووجهات نظر متضاربة . ولذلك فإن العالم النظري الذي يؤيد « الصراع » قد يرفض أية فمكرة عن النظام أو السلطة المستقرة ، ومع ذلك فقد يستهدف تحقيق النظام في المستقبل بواسطة إعادة تنظيم الحياة الإجتماعية بشكل جذري وليس من خلال توسيع نطاق الضبط الإجتماعي أو تدعيم وسائله . وفي هذه النقطة بالذات يوجد التعارض الجوهرى بين نظريات الوظيفية ونظرية الصراع ، فإذا كانت الأولى تشير إلى النظام على أنه ينبع من حالة التكامل التوافقي ، فإن الثانية تشير إلى إمكانية تحقيقه في المستقبل بواسطة

الحركات الثورية التي تعيد بناء المجتمع من جديد .

٧ — يتعين في هذا الصدد ، أن أجييب على مجموعة من التساؤلات الهامة التي تصل بالعلاقة بين نظريات الوظيفية ونظرية الصراع . وهي : هل بذات محاولات لعقد الالتقاء نظري بين نظريات الوظيفية بوجه عام ونظرية الصراع الكلاسيكية من أجل التوصل إلى نظرية في الإنحراف ، تجمع بين بعض خصائص للوظيفية ، وبعض خصائص أخرى مستقاة من الصراع ؟ ومن هم العلماء الذين اهتموا بعقد هذا الالتقاء ؟ هل هم علماء الكتلة الغريسة أم علماء الكتلة الشرقية ؟ وماهي الايديولوجية التي تكن وراء محاولات عقد « الالتقاء النظري » ؟ كانت هناك محاولات بذلت على مستوى البحث والنظرية ، وهي في الحقيقة تعمل على التقريب بين مفهومى « اللامعيارية » و « الاغتراب » ، ولكنها شوهت المفاهيم الكلاسيكية ، وجردتها من خصائصها ، فجعلت الاغتراب لامعيارية و اللامعيارية اغترابا وقد قام بهذه المحاولات مجموعة من علماء الإجتماع الامريكان ، مثل « سيمان » وغيره ، ووضعوا مقاييس سيكولوجية . إن الدعوة إلى الالتقاء النظري والتراكم ، بدأت تبسور في الولايات المتحدة في ظل ظروف إجتماعية متميزة وانبثقت في البداية عن المشاعر التي كانت تدعم تضامن « الجبهة المتحدة » أوجبهة الحلفاء في النضال العسكرى والسياسى ضد النازية ، ولذلك فإن المناداة بالالتقاء النظري ، هي التعبير الاكاديمي عن الوحدة الداخلية في وقت الحرب وعن الوحدة الدولية بين القوى الغرية والاتحاد السوفيتى . وباختصار ، فإن المطالبة الامريكية بالالتقاء النظري ، والاستمرارية والتراكية في النظرية الإجتماعية ، لها جذورها الاجتماعية في المشاعر الجمعية التي تعزز كل انواع الوحدة الاجتماعية ، والتي تطورت كاستجابة للمطالب العسكرية والسياسية الملحة للحرب العالمية الثانية (١) .

(١) ومع ذلك فقد انهارت الوحدة الوطنية بعد الحرب ، وتزايد الصراع العنصرى ، وانبعثت حركات النرد ، فلم تند ايديولوجية الالتقاء والاستمرارية تعطي بتأييد المشاعر الجمعية لها ..

ولكن ايدولوجية الالتقاء النظرى لم تكن تعكس ظروفًا قومية ودولية فقط ، بل كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتحول المهنى لعلم الاجتماع - كما يقول جولدنر - أو بتزايد عملية الاحتراف فى هذا العلم . ولذلك فإن مثل هذه الايدولوجية ، لا يعتقها من ينظرون إلى انفسهم كفكرين ، وإنما يتمسك بها محترفو علم الاجتماع الذين يؤكّدون تضامنهم دائما . وإذا كان شعار الالتقاء النظرى قد أُلغى فى تعزيز التضامن المتبادل بين هؤلاء المهنيين . فقد حدث ذلك على حساب النقد الفكرى والتجديد العقلى . وإذا كان هذا الالتقاء قد فتح جسورا للماضى ، فإنه فعل ذلك على حساب غلق جسور على المستقبل ، فليس هناك سبيل ممكن للارتقاء بالحاضر ، دون قد مستمر له ، وليست هناك وسيلة للتحرك نحو علم اجتماع مستقبلى دون نقد لنظريته وممارسته ، وبناءاته الداخلية ، وأفكاره .

٨ — كانت نظرية الصراع الكلاسيكية - بما اشتملت عليه من نقد للبناء الاجتماعى والسياسى للمجتمع الرأسمالى - ملهمة لبعض الاتجاهات النقدية الحديثة فى مجال دراسته الاعتراف ، كما كانت حافزا لبعض الحركات الاجتماعية والسياسية العالمية التى استهدفت النضال من أجل مجتمع أفضل ، بالإضافة إلى أنها قادت حملة قوية للتحريض والإثارة ضد المؤيدين لفكرة تدعيم الأمن والنظام بدافع من المحافظة على بعض المصالح الطبقية أو تحقيق أمن دوائره عنفوية ضيقة أو جماعة أقلية حاكمة على حساب أمن المجتمع الشامل .

الفضل السني

الاتجاهات النقدية الحديثة (النظرية، والمنهج، والواقع الاجتماعي)

مقدمة :

تمثل نظريات الانحراف الوظيفية وجهة نظر علم الاجتماع الأكاديمي التقليدي في مسألة الانحراف ، ومن الأهمية بمكان أن نحدد « للملاخ العامة » التي تميز الاتجاهات المضادة لعلم الاجتماع الأكاديمي التي ظهرت حديثاً ، من أجل إستخلاص القضايا العامة التي تنطوي عليها هذه الاتجاهات ، والتي تبيد في تحليل الانحراف وتفسيره ، كذلك يكون من السلائم في هذا الصدد أن تلقى الضوء على مضامين الاتجاهات المضادة ، التي تصلح كوجهات نظرية أو منهجية جديدة أو أطر تصورية لمعالجة هذا الميدان .

ومن أجل ذلك ، يتعرض الجزء التالي لإتجاهين أساسيين ، وهما : الاتجاه اليساري الجديد ، والاتجاه الراديكالي ، فيحاول أن يحدد موقفهما من الوظيفية ومن علم الاجتماع الأكاديمي بوجه عام ، ومضامين هذا الموقف بالنسبة لمسألة الانحراف بوجه خاص . كما يتعرض هذا الجزء أيضاً لموقف علم الاجتماع النقدي ، وعلم إجتماع الاجتماع من نظريات الانحراف الوظيفية ، وذلك بطريقة عامة جداً ، ودون لجوء إلى تفاصيل فرعية .

وأما الفكرة المحورية هنا ، فهي تتمثل في تحديد « الأبعاد الأساسية » للاتجاهات النقدية الحديثة في ميدان دراسة الانحراف . وهي : أولاً ، نقد

النظرية ، وثانيا ، نقد المنهج ، وثالثا نقد الواقع الاجتماعي ، ومن الجدير بالذكر هنا ، أن كل بعد من هذه الأبعاد الثلاث يعتبر بعدا دياكتيكيا بمعنى أنه يشتمل على مقولتين : السلب ، والایجاب فهو يبدأ بالنقد أو بالرفض ، ثم ينتهى إلى وضع معالم أساسية لنظرية محددة أو لمنهج واضح فى التفسير أو فى الحل . وتقودنى هذا الأبعاد الثلاث إلى تحديد معالم منهج جديد فى دراسة الانحراف مستلهمة من المنهج الذى وضعه « رايت ميلز » لتحليل أية مشكلة بحثية فى ميدان علم الاجتماع بوجه خاص والعلوم الاجتماعية بوجه عام .

الاتجاهات المتصارعة لعلم الاجتماع الأكاديمي :

إن الذين ماشوا على علم الاجتماع بطرق تتميز بالانتهازية ، أى محترفو هذا العلم الذين أخذوه ووافقوا عليه كما هو ، تميزوا بمستويات طموح هابطة . فتعلمهم بالنصب جعل طموحهم من ذلك النوع الذى يمكن إشباعه بواسطة إطار المستقبل المبنى الروتينى ، وأما نقاد البناء الفكرى ، أو الذين لا يمكن أن تشبعهم التطلعات المهنية ، فهم يقدرون أنولوا أخرى من الإشباع . وهؤلاء النقاد يتميزون بحاسة تاريخية أو بوعى تاريخى ينظرون إلى أنفسهم من خلاله باعتبارهم فاعلين تاريخيين وأجزاء من التراث الفكرى والاجتماعى الكبير . ولذلك فإن أوجه الإشباع التى يبحثون عنها لا يمكن أن يوفرها لهم معاصروهم ، وكذلك شأن مسئولياتهم التى لم تكن مقتصرة على معاصريهم فقط ، بل امتدت عبر التاريخ حتى تصل إلى أجيال لاحقة ، من خلال حاسة النقد الموجهة ضد تقاضى التمازج الفكرية القائمة ، والقدرة على التصرف بطريقة خلاقة وجديدة ومختلفة تماما عما هو موجود وسائد . ويرجع ذلك إلى حاستهم التاريخية التى تحررهم من ابتذال الواقع وسوقيته وتجعلهم يتعففون عن

الفضل السابع

الاتجاهات النقدية الحديثة

« النظرية والمنهج والواقع الإجتماعي »

- مقدمة
- الاتجاهات المعارضة لعلم الاجتماع الأكاديمي
- أولا : نقد النظرية
- ثانيا : نقد المنهج
- ثالثا : نقد الواقع الاجتماعي
- نحو معالجة جديدة لموضوع الانحراف وتفسيره

أوجه الانبعاث الراهنة (١).

وإذا كان أصحاب الاتجاه الوطني في دراسة الانحراف قد تميزوا بارتباطهم الشديد بالوضع القائم وبمالة المجتمع الراهنة ، فإن ذلك دليلا على الطابع المحافظ الذي كان يميز علم الاجتماع لفترة طويلة . ومع ذلك فإن هذا العلم يجمع بتناقضاته الداخلية التي تمثل في أنه ينطوي في نفس الوقت — على نتائج كائنه تميز « التشكيلات المضادة » و « الاتجاهات الراديكالية » و « التزامات اليسارية الجديدة » التي كانت رغبتها بلحظة في تشييد « مجتمع مضاد » له نظمه التي لا تتماثل أو تتكامل ببساطة داخل إطار النظم السائدة ، ولذلك اشتهرت بإعلانها للعداء ضد ما يعرف بالإغتراب وتشويه الخصائص الانسانية . أو تجريده الانسان من خصائصه التي تميزه كإنسان (٢) . ولقد أدرك الكثيرون من لديهم الاتجاهات السابقة أن التحويل الجذري للمجتمع لا يمكن أن يتحقق بالإعتماد على الوسائل السياسية وحدها ، إذ أن المجتمع القديم لم يستمر بواسطة القوة التبريقية والعنف فقط ، وإنما عمل على تدعيم ذاته بواسطة النظريات والأيديولوجيات التي تحدد ابعاده في أذهان الأشخاص . الذين خضعوا له بمحض ارادتهم . ولذلك فإنه من العسير أن يتم تحوير الانسان من المجتمع القديم ، أو يتم بناء مجتمع إنسانى جديد دون البسده . في بناء « ثقافة مضادة » تنطوى على نظريات جديدة .

ولكن هناك بعض الصعوبات التي ظهرت — في بداية الأمر — أمام صياغة هذا النوع من النظريات الجديدة المطلوبة ، من بينها : أولا ، التناقض الوجداني .

(1) A. Gouldner., The Coming Crisis of Western Sociology, H. E. B., London, 1970, pp. 15 — 18 .

(2) Ibid. pp. 5, 899 .

الذى تتميز به بعض قطاعات اليسار الجديد ، تجاه النظرية ، أو إحساسها بالتلقائى بعدم ملائمة النظرية أو عدم ضرورتها . وتلك مسألة عبر عنها « دانييل كون بوندى » Daniel Cohn Bendit « وهو أحد زعماء » اتجاه الفاعلية « activism » فى حركة التمرد الطلابية الفرنسية التى بدأت فى « نانترى » Nanterre عام ١٩٦٨ ، عندما قال « أحدث القوضيون تأثيرهم نحوى من خلال أنشطتهم ، وليس بواسطة نظرياتهم فشأن النظرين يدعو للسخرية » . ولكنه يلاحظ — فى نفس الوقت — « وجود هوة كبيرة بين النظرية والتطبيق » ويدعو إلى « ضرورة تطوير النظرية » . وثانيا ، إفتقار الراديكاليين إلى الوقت وإلى الدافع نحو صياغة جديدة للنظريات القديمة أو تطوير نظريات حديثة ، واكتفائهم بمرعة سريعة من الماركسية غير المصقولة ، مما ترتب عليه أن ظل الماركسيون الأمريكيون هم أقل أنصار الماركسية العالمية أصالة ومقدرة على الخلق . وثالثا ، وجود هوة ساحقة بين البناء العاطفى الجديد للراديكاليين الجدد ، أو إحساسهم الخاص بما هو واقعى قائم بالفعل وبين النظريات القديمة التى لازالت سائدة فى المحيط الأكاديمى والإجتماعى . ورابعا ، إنشغال الراديكاليين الشبان فى أول الأمر بصجربة قاسية نبت من حاجتهم الملحة إلى تنشيط عواطفهم الراديكالية المنبثقة ، وتأكيدها ، وتحديد الكيان الراديكالى الجديد ، وتلك أهداف يمكن أن تتحقق فى المراحل الأولى لأية حركة — بواسطة السياسات النضالية . وقد عبر « ر . د . لينج » R. D. Laing عن هذا الموقف فى كتابة عن « سياسات الممارسة » عندما قال « لا يمكن للإنسان أن يبدأ فى التفكير ، أو الاحساس ، أو الفعل ، إلا من منطلق إغترابه الخاص . ونحن لانكون بحاجة إلى نظرية طالما أن الممارسة (أو التجربة) هى التى تعتبر مصدراً للنظرية » . وخامسا ، رفض الراديكاليين

لثراعات الفردية والاستقلالية التي تميزت بها النظريات القديمة ، وتصير كل منهم عن حاجته إلى أن يعيش كإنسان، وفوق ذلك، فقد وصف هؤلاء ، النظريات التقليدية « بأنها نظريات جبانة لرجال جنباء » . وسادسا ، إحساس الراديكاليين بأن علماء الاجتماع كانوا يقولون غير ما يفعلون ، وقد إنبت إحساسهم هذا من ملاحظة عالم الاجتماع الذي يكتب مؤلفات عاطفية عن « ثقافة الفقر » في نفس الوقت الذي لم يحاول فيه أن يشرك معه الفقير في أرباح الكتاب الذي ألقه ، وعالم الاجتماع الذي يهتم إهتماما بالغا بدراسة المعاناة التي يحسها الملونين في أمريكا ، ويبدى تعاطفه معهم، ولكنه لا يحاول أن يقوم بالتدريس للطلاب الملونين . وسابعا ، تفسير الراديكاليين للنظرية الاجتماعية في حدود ما رأوه في العالم النظري ذاته ، مما دعاهم إلى النظر إليها باعتبارها تزييف لما يرونه هم أنفسهم في الواقع الاجتماعي . وقد بالغوا في موقفهم هذا إلى درجة أنهم اتهموا علم الاجتماع الأكاديمي برمته ، بأنه محاولة لتشويه الحياة ، وتشويشها في أذهان البشر ، وأنه إيديولوجية تتميز بالتعصب الواضح للاتجاه المحافظ من أجل خدمة الوضع القائم أو الحالة الراهنة . ومن أجل هذا كله ، فإن هجوم الراديكالي على العالم الاجتماعي بوجه عام وعلى عالم الاجتماع بوجه خاص ، كان ينبع من إحساسه بأن هذا العالم ليس إنسانا كليا ، وأن حياته لا تمكس تعبيرا متسقاً عن قيمة الخاصة . ويختصار كان الراديكالي يميل إلى النظر إلى عالم الاجتماع نفس نظره إلى كبار السن في المجتمع ، أي باعتباره شخصا إستغلاليا أو منافقا ، ومما كان يشجعه على إتخاذ هذا الموقف أنه كان يلاحظ عدم وجود شهداء من علماء الاجتماع ^(١) .

أن حكم « الراديكالي » على علم الاجتماع هو حكم ينم عن موقف سلبي .

تجاه هذا العلم ، ولكن هذا الموقف السلبي لم يستمر طويلا ، بل تحول تحولاً أساسياً ، نتيجة لحدوث وقائع هامة ، وهي : أولاً ، ظهور علم الاجتماع الأكاديمي في روسيا ، فقد لاحظ بعض الراديكاليين الشباب أن علم الاجتماع الأكاديمي الذي كان أشد ارتباطاً بعلم الاجتماع في الولايات المتحدة ، ظهر في الاتحاد السوفيتي في الحقبة الزمنية الأخيرة ، وأصبح يشكل مع الليتينية الماركسية التقليدية إطاراً ثقافياً هاماً . وثانياً قيام عدد من طلاب علم الاجتماع بقيادة كثير من حركات التمرد الطلابية في العالم بأسره ، وفي هذا الصدد يلاحظ « ليزلي فيدلر Leslie Fiedler » أن « هناك خاصية توجد في القاشميين بالمظاهرات الطلابية وهي تتمثل في أنهم طلاب لعلم الاجتماع . وخارجون على النظام القائم » وهو يريد أن يشير إلى الأهمية البالغة للدور الذي يقوم به علماء الاجتماع الشباب في حركات التمرد الطلابية في ذلك الوقت . وثالثاً ، ظهور حركة جديدة وهي « حركة التحرير في علم الاجتماع » التي قام بها ناشئها مناضلو جامعة كولومبيا الذين جمعتهم اللقاءات التي كانت تعقدتها جمعية علم الاجتماع الأمريكية ، ويشارك في تنظيمها وإدارتها رجال ونساء من « المؤتمر الحزبي للراديكالي »^(١) . إن هذه الشواهد كلها تدل على أن علم الاجتماع ذاته يمكنه أن يخرج الراديكاليين كما أخرج المحافظين .

وبما لا شك فيه أن حركة اليسار الجديد في أمريكا ، بما تتميز به من طابع راديكالي ، تعتبر ذات أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل الوظيفية ولعلم الاجتماع الأكاديمي التقليدي . ويرجع ذلك إلى أن الدعاوى السائدة في هذه الحركة ، وبناءها العاطفي والافتعالي ، وواقعها الشخصي ، هي أمور تختلف اختلافاً جذرياً عن دعاوى الوظيفية وبنائها ودعاؤها . فاليسار الجديد يتحدث

عن الحرية ، بينما لم تهتم الوظيفة بالحرية أو المساواة ، بل حصرت ذاتها في إطار « النظام » و « التوازن الإجتماعى » . كما يتميز اليسار الجديد برغبته في الاستعانة بكل وسائل الجهد التى تمكنه من تحقيق هدفه ، وبالتالى فهو يهتم بالتغير الإجتماعى أكثر من إهتمامه بالنظام الإجتماعى . واليسار الجديد لا يهتم بتحقيق « النظام » بل إنه على استعداد تام لأن يخاطر بالنظام ويحدث الاختلال فى التوازن القائم ، إذا شعر أن الإخلال بالنظام يمكن أن يورث بواسطة قيم عليا أهم منه ^(١) . ومن ثم فقد ابتعد اليسار الجديد عن كل دفاع عن « الاتفاق الاخلاقى » الذى كان يحتل مكانة رئيسية عند الوظيفة ، وكانت أقسامه يبنى السعي وراء إقامة « مجتمع مضاد » ، بينما كانت طاقته موجهة نحو النقد الحاسم ، أكثر من إتجاهها إلى الاتفاق أو الاستمرارية ، ولذلك كله اتسمت حركته وأصبحت تمتد إلى أبعد من الحدود المحلية ، أو من المعارضة المحدودة للسياسات المحلية التقليدية ، ووصلت إلى حد مقاومة السياسة الخارجية الرسمية وخاصة فى جوانبها الامبريالية ^(٢) . وإذا كان

(١) ان الاصطدام بالنظام الاجتماعى ، أو ازمة أو التفرش له وتقدمه ، ليس مرجعه - كما يرى انصار هذه الحركة - الى أن هذا النظام قد فشل بل أن يمدد دونه ، ولكنه مدد الدين بصفة باطلة . ومن أجل هذا فإن الاتجاه الراديكالى الجديد للحركة اليسارية ، يمر من تجربة الدين اندمجوا بالفعل فى نسق المجتمع ولكنهم يرغبون فى « الخروج عليه » أكثر مما يمر من تجربة المسامحين أو المستبذنين الذين يريدون « الدخول فى هذا النسق » . (Ibid., p. 408)

(٢) من أبرز الأمثلة على الوصف الراديكالى لحركة اليسار الجديد فى أمريكا ، ودورها فى نقد السياسة الخارجية لهدلة ، ما قام به انصارها فى المحوم على المخطط الأمريكى للحرب فيتنام ، ومعارضة الحكومة فى سياستها الامبريالية ، والتمرد على السلطة الدستورية ، وتأكيد الاتجاهات الديمقراطية (بلوتوقراطية) وخاصة فى معاملة شعوب العالم الثالث .

الوظيفيون يهتمون إهتماماً بالغاً بتأكيد فكرة أساسية وهي أن الشعور السائد في المجتمع هو « الاحترام » فإن اليساريين الجدد يبحثون عن مسائل أخرى وقيم مختلفة تماماً ، ويغنون تحقيقها في العلاقات الاجتماعية ، وهي الحماس ، والإثارة ، والتفاني . وإذا كانت الوظيفية تؤكد على أن استقرار النسق الاجتماعي يعتمد على الامتثال للقيم الأخلاقية التي تفرض ذاتها ، فإن الراديكالية الجديدة تحدث باسم « الأشباع » وتهاجم الفقه بمجانيه : المادى والعاطفى ^(١) .

هذا ، وعلى الرغم من أن اليسار الجديد مازال يعتبر — حتى الآن — في عهده المبكر الذى لم يسمح له بعد ، أن يصوغ نظريته الاجتماعية الخاصة ، فإنه من الواضح تماماً أن « بناء المشاعر الجديد والنشئ » قد اتاح له فرصة فعلية لأن يمارس الضغط الحقيقي تجاه الأساندة الوظيفيين والنظرية الوظيفية . كما أن إعجابه بفكر ماركس ليس إلا مؤشراً لإهتمامه بفرع خاص من فروع النظرية ، ولطريقة معينة من طرق التعبير عن الميل إلى الراديكالية . وما من شك في أن هذا البناء العاطفى الجديد الذى يتعارض كلية مع البناء الذى يوجد عند الوظيفية ، يعتبر جذرياً بأن يخرج صناعات نظريات إجتماعية جديدة تتميز بقدرتها على إفساد مفعول الإستراتيجيات المنمقة للوظيفية وتحطيم مقدراتها على الاقتناع والهاثاف . ولذلك ، فإن علم الاجتماع اليسارى الجديد يميز

(١) استنتج في المقارنة بين الوظيفية وحركة اليسار الجديد ، وفي تحديد دماوى كل منهما مرجعين أساسيين هما :

(A. Gouldner., Cit., pp 401 — 402. & Frank Ldndenfeld { ed. }, Radical perspectives on social problems., The Macmillan Company, London, 1969 pp. 37 — 40, 304 .

بمفاهيمتين أساسيتين ، وهما : أولاً ، سعيه نحو الماركسية الجديدة ذات الرعي
الاقتصادي ، والتي تتميز باهتمامها بالقيم التطبيقية . وثانياً ، اتساعه على
علم الاجتماع النقدي الذي يستهدف نقد النسق من وجهة نظر خارجية^(١) .

ومن هذا المنطلق تظهر أهمية الاتجاه النقدي في علم الاجتماع الحديث .
بوجه عام ، وفي الدراسة السوسولوجية للانحراف بوجه خاص ، حيث يتميز
هذا الاتجاه بثلاثة ملامح أساسية وهي :

أولاً : الطابع الراديكالي الذي يظهر - بوجه خاص - في إعراف الكثيرين
من علماء الاجتماع (بما في ذلك علماء الدول النامية) بأن معرفة هذا العالم ،
لا يمكن أن تتقدم بمعزل عن معرفة عالم الاجتماع بذاته وبوضعه في العالم
الاجتماعي ، ولا يمكن أن تنمو بمنأى عن جهوده في تغيير ذاته ، وتغيير وضعه
في العالم الاجتماعي ، بل وتغيير هذا العالم ذاته ولذلك فإن عالم الاجتماع أصبح
يدرك - تماماً - أن القضية التي يهتم عليه مواجهتها لا تنحصر في « الطريقة التي
يعمل بها » وإنما يجب أن تمتد إلى « الطريقة التي يعيش بها » ، وهو يعي أن
دوره يتطلب على ضرورة القيام بمصاغة إيجابية لمجتمعات جديدة أو وضع
نماذج لمجتمعات مستقبلية يعيش الإنسان فيها نحو أفضل مما هو
عليه الآن .

وثانياً : استجابه للمشكلات العامة التي توجد في المحيط الاجتماعي ،
واستعداده لاقتراح الحلول التي تنطلق من قاعدة أساسية ، وهي نقد السياسات
الحكومية الداخلية والخارجية ، واستكشاف الطريقة التي تبلورت بها مظاهر
الفساد الموجودة بواسطة الصنفوة التي خلقها النظام القائم .

(١) A. Gouldner, Op. Cit , 4٤9.

وثالثا : قدرة هذا الإنجاء على مقاومة كل التعريفات التي تضعها السلطات للحقيقة أو للواقع الاجتماعي ، وتعبيره عن انعدام الرشادة في هذه السلطات وميلها إلى التزييف والتجهيل من أجل الحفاظ على مصالح القائمين عليها . ولكي تدعم هذه القدرة أكثر من ذلك ، ينبغي أن يتزود عالم الاجتماع بالشجاعة التي تظهر في القرارات الشخصية والعامة ، بجانب حاجته إلى الكفاءة والذكاء والمهارة الفنية . وفي هذا الصدد ، يحدد « جولدر » مجموعة من الاعتبارات التي يجب أن تتوفر في برنامج علم الاجتماع النقدي ، وهي : (١) أن إجراء البحوث الامبيريقية يختبر شرطا ضروريا ، ولكنه غير كافٍ لانضاج المشروع السوسولوجي ، فهناك حاجة ماسة إلى « خبرة عملية جديدة » *a new praxis* .
تعمل على تغيير شخص عالم الاجتماع ذاته . (٢) أن الهدف الأساسي لعلم الاجتماع النقدي ، يتمثل في تعميق الوعي الذاتي لعالم الاجتماع ، أي تبصيره بمعرفة ذاته وموقعه في مجتمع معين وفي فترة زمنية محددة . (٣) أن هذا العلم يسعى إلى تدعيم قدرة عالم الاجتماع ، على إنتاج كليات صادقة وناتجة من المعلومات العالمية التي تتصل بالواقع الاجتماعي . (٤) ضرورة الانفتاح على ما يسمى « بالمعلومات المعادية *hostile information* » ، فبقدر ما يؤكد هذا العلم على الایدولوجيات المضادة ، يكون لديه وعي دائم بالربط السياسي للعمل السوسولوجي . (٥) ضرورة إجراء التحليل على مستويات شتى ، ينظر إلى علم الاجتماع من خلالها في علاقته « بانجاعات تاريخية أشمل منه *Larger historical trends* » وفي إرباطه « بالمستوى النظامي الكبير *Macro institutional level* » وخاصة مستوى الدولة (١) .

(١) Ibid. ; pp. 488, 494 — 495, 498 — 499, 503 — 504.

إن نقاد علم الاجتماع في يومنا هذا هم ذاتهم علماء إجماع أو طلاب لهذا العلم . فهم إناس ينظرون إلى انقسامهم باعتبارهم متخصصين يقومون بتقييم علم الاجتماع تقييما نقديا من منظور سوسيولوجي ، ومن بين هؤلاء كان « رايت ميلز » Mills C. wright « ناقدا خطيرا إقرد بقدرته على مقاومة النجاح التقليدي الذي يمثل في التفوق المهني والارتقاء في المناصب ، ولم يكن في يوم ما أستاذا حقيقيا ، ولذلك فإن إخفانه في تحقيق مستقبل مهني مرموق يذكرنا بالحقيقة التي تشير إلى أن أخطر المناضلين هم الذين يتميزون بقدرتهم على دفع الثمن ، واستعدادهم للتضحية ، بل والاستشهاد . وعلى أية حال ، فقد كان لميلز دور هام في نقد نظرية الانحراف الكبرى ومنهجها ، وفي تحديد معالم منهج جديد لدراسة هذه القضية ، كما قام « بول جودمان » بتطبيق منهج التحليل التاريخي لتحديد مصادر الانحراف في المجتمع الأمريكي ، وهذا ماسوف نناشيه بالتفصيل في المصفحات التالية .

أولا : نقد النظرية (نظرية الانحراف الوظيفية الكبرى)

قام « س . رايت ميلز » بنقد النظرية الكبرى ، فوقع اختياره على أبرز نماذج هذه النظرية وضوحا ، وهو نموذج « نظرية النسق الاجتماعي » عند بارسونز . وإذا كان نقد ميلز هذا قد تميز بعموميته أي بانطباقه على النظرية الكبرى ، بوجه عام ، فإن الذي يهنا من هذا النقد هو مضمونه بالنسبة لنظرية الانحراف ، وقدرته على إبراز أفكار أو قضايا نظرية جديدة تعيد في دراسة الانحراف وتفسيره .

١ - نقد منطق النظرية الكبرى :

إن المقارقات الخطيرة بين العلماء الاجتماعيين ، لا توجد بين الذين لاحظوا

بدون تفكير، والذين فكروا بدون ملاحظة، وإنما ينبغي البحث عن الاختلافات الحقيقية بين هؤلاء العلماء في : نوعيات التفكير المختلفة ، ونوعيات الملاحظة ، ونوعيات الروابط التي أوجدت بين التفكير والملاحظة . ولذلك فإن الخاصية الرئيسية للنظرية الكبرى هي التي تتمثل في الاختيار الأسامي لمستوى معين من التفكير يتميز بأنه عام جداً إلى درجة أن مستخدميه لم يتمكنوا - منطقياً - من الهبوط إلى مستوى الملاحظة . وهنا يعترض « ميسز » على أن مؤسسى النظريات الكبرى لم يدرجوا من مستوى التعميمات العليا إلى مستوى المشكلات القائمة بالفعل في سياقات المجتمع التاريخية والبنائية (١) .

إن النظرية الكبرى هي عبارة عن تركيبات لغوية syntax تتفرع إلى الدلالات اللفظية semantics ، وهذا دليل على أن مستخدميها لم يفهموا أنه عندما يقوم الباحث بتعريف كلمة معينة ، فهو يستهدف من ذلك أن يدعو الآخرين إلى استخدامها بالطريقة التي يميل هو إلى أن تستخدم بها (٢) . وإذن فإن الالتزام هؤلاء بمستويات عاليا في التجريد جعل التصنيفات التي قاموا بتشكيلها تبدو كما لو كانت نوعاً من أنواع التلاعب بالمفاهيم ، أكثر منها جهداً مبذولاً لوضع تعريف محدد وواضح للمشكلات المعروضة . ولذلك ، فإن مطالبة العالم النظرى الكبير grand theorist بصياغة نظرية سوسيولوجية كبرى جعلته

(1) C. Wright Mills, The Sociological Imagination, A Pelican Book, 1973, p. 42.

(٢) عندما يتم الباحث بما تشير إليه « الكلمة » فإنه يتعامل حينئذ مع جوانبها أو مظاهرها ذات الدلالة اللفظية its semantic aspects أو مع معانيها ، وأما عندما ينظر إليها في علاقتها « بكلمات » أخرى ، فإنه يتعامل في هذه الحالة خصيصاً التركيبية . its syntatic features

يبنى مجالاً واضحاً للمفاهيم ، استبعت منها (أو خلت من) كثير من الخصائص البنائية للمجتمع الانساني ، وهي خصائص يعترف الجميع بأنها ضرورية لفهم هذا المجتمع . وهنا يشير « ميلز » إلى أن الدرس الكبير الذي يمكننا تعلمه (من غيابه الدائم في أعمال النظريين الكبار) هو أنه يمتنع على كل مفكر يتميز بالوعى الذاتى ، أن يعي جيداً مستويات التجريد التى يعمل طبقاً لها ، فالقدرة على الانتقال ما بين مستويات التجريد بسهولة ووضوح تعتبر علامة مميزة للمفكر الخيالى والمنهجي (١) ، (٢) .

إن الذى يهمنى من هذا النقد هو : مدى انطباقه على نظرية الانحراف عند بارسونز ، والنتيجة التى تترتب على انطباقه هذا . والواقع أننا إذا قمنا بفحص مضمون فكرة الانحراف عند بارسونز فسنجد أنها تعتمد على مجموعة متغيرات مستخلصة بطريقة منطقية من تصنيف محدد للمفاهيم ، وعلى الربط بين مجموعة تركيبات لقوى مثل : الميول الاغترابية فى مقابل الميول الامتثالية ، والفاعلية فى مقابل انعدام الفاعلية ، والإيجابية فى مقابل السلبية . ومعنى هذا أن نقد ميلز للنظرية الكبرى ينسحب أيضاً على نظرية الانحراف عند بارسونز ، وأما النتيجة التى تترتب على ذلك ، فهى أن النظرية الكبرى ليست إلا نظرية متوسطة المدى أى مخطط تصنيفى مكون من مجموعة مفاهيم مستقاه تصنيفياً وليست مستقاه إمبيريقياً .

(١) المقصود بالمفكر الخيالى imaginative thinker هنا هو عالم الاجتماع أو طالب الاجتماع الذى يتميز بالخيال السوسيولوجى ، وهو عبارة عن مزيج جديد عند ميلز سوف نوضح أهم مساهله فى الحزب الخامس بنقد التبع .

ولكن ماهي مجموعة المفاهيم الأخرى التي تشكل الأساس المنطقي لنظرية الانحراف عند بارسونز؟ وإلى أي حد كانت هذه المفاهيم معبرة عن الخصائص البنائية للمجتمع الإنساني؟ هناك مفهومان يحتلان أهمية خاصة في هذا الصدد، وهما: مفهوم «التكوين النظامي institutionalization» الذي يشير إلى العمالية التي تشكل بها نماذج التوجيه القيمي في النسق الاجتماعي، و«تكمّل»؛ ومفهوم «النظام المعياري normative order» وهو الذي يعكس توقعات الدور في النسق الاجتماعي.

إن هذين المفهومين يهزلان نظرية الانحراف عن كل إلتام بمضمون «القوة: Power» أي بكل ما تحويه النظم السياسية والاقتصادية، مما جعل «ميلز» يذهب إلى أن هذه النظرية (بل ونظرية بارسونز برمتها) تعالج ما أسماه «الشرعية legitimation» أي اكتساب النظام المعياري للاعتراف القانوني، وذلك أكثر من معالجتها لنظم من أي نوع. وأما النتيجة المنطقية التي يمكن أن تترتب على ذلك، فهي تتمثل في تحويل البناءات النظامية - من حيث التعريف - إلى نوع من أنواع المجالات الأخلاقية moral spheres، أو إلى ما كان يسمى في الماضي «بمجال الرمز symbol sphere». وفي هذا الصدد، لا ينكر ميلز أهمية الجبا، الرمزي في العلوم الاجتماعية، وخاصة من حيث علاقات الرموز ببناء النظم في المجتمع، ولكنه يرى أن مثل هذه الرموز لا تمثل نطاقاً قائماً بذاته ومستقلاً داخل المجتمع، خاصة وأن ملامتها الاجتماعية، تكن في استخدامها لتبرير أو فرض ترتيبات القوة والأوضاع التي تنطوي عليها هذه الترتيبات (١)، (٢).

(١) Ibid., pp. 45 - 46

(٢) إنتم «ميلز» بـمأني: القوة، وصراع القوى، وهو يشير إلى القوة باعتباره متصل

ومفهوم « النظام المعيارى » كما عرضه بارسونز ، يجعلنا نفترض أن كل قوة في المجتمع تعتبر شرعية ، وطالما أن توقعات الدور قد تدمت وتكاملت فيها بينها ، فلن يكون هناك مشار لأى قلقات ، وحتى إذا حدث نوع من الانحراف عن أحد توقعات الدور ، فسوف يترتب عليه رد فعل تلقائى يجعله يرتد إلى حالته الأولى أى إلى حالة الإمثال . ولكن هذا المفهوم لا يسمح بنفسه بفكرة الصراع ، ولا يمكن أن تصاغ هذه الفكرة بكفاءة من خلال استخدام المصطلحين السابقين ، فطالما وجد « النسق الاجتماعى » فإنه يتميز حينئذ بالاستقرار والانسجام الداخلى ونظامه المعيارى الذى يعكس « الاتفاق بين المصالح » كخاصية طبيعية للمجتمع ^(١) . وأما « الخصومات البنىائية » وحركات التمرد التى تحدث على نطاق واسع فى المجتمع ، والثورات ، والاضطرابات ، والقلقات ، فهى تعتبر كلها مسائل دخيلة على النسق ، ومن وجهة نظر بارسونز ، وبالتالى لا يمكن تفسيرها باستخدام مفاهيمه . ويتوصل ميسلز من هذا كله إلى نتيجة تشير إلى أن التقليل من أهمية الصراع ، والتركيز

= بالقرارات التى يتخذها الأساس بحدود الترتيبات التى يعيشون فى ظلها وبأن الأحداث التى تسهم فى تشكيل تاريخ عصرهم . وهو لا يستبعد إمكانية وقوع أحداث تعتبر فرق القرار الإنسانى أو وراثة ، أو إجحال تغيير الترتيبات الاجتماعية دون غيره ، من قرار وضع . ولكنه يؤكد أنه المشككة الرئيسية لقوة هى التى تتمثل فى الذين اندمجوا فى صنع القرارات ، أو الذين لم يصنعونها عندما تمنع هذه القرارات بالمثل (أو حيثما يكون من الواجب صنعها ولا يحدث ذلك فى الواقع) .

(١) من المعروف أن النظريين السكبار لم ينزلوا إلى الحقل السياسى ، ولم يتناولوا مشكلاتهم بطريقة تجعلها مرتبطة بالسياسات السياسية للمجتمع الحديث ، ولكن ذلك لا يخلو أعمالهم من الحق الأيديولوجى الذى يتصل — أساسا — فى إضفاء طابع الشرعية على أشكال السيطرة المستقرة أو الناجمة فى المجتمع 59 p. Ibid .

على الإنسجام، حرم نظرية بارسونز في الانحراف من إمكانيات معالجة التغير الاجتماعي أى معالجة التاريخ .

وقد عقب « ميلز » على نظرية بارسونز هذه ، تعقبا ختاميا عندما أشار إلى العبارة التى مؤداها « إننى لا أكون مبالغا فى تعبيرى إذا قلت إنه عندما أراد هؤلاء (النظريون الكبار) معالجة المشكلات والقضايا العامة (الانحراف والتغير) بطريقة واقعية ، كانت معالجتهم هذه تم بواسطة استخدام مفاهيم وأفكار لم تجد لها موقعا حقيقيا فى نظرياتهم ، بل وكانت متعارضة معها فى أغلب الأحيان » (١) ، (٢) . وفى هذا الصدد يتفق « ميلز » مع « جولدنر » فيما ذهب إليه من أن جهود بارسونز التى بذلها لتحليل (المشكلات المشار إليها) على المستويين النظرى والتطبيقي ، قد دفعته — فجأة — إلى تطوير هيكل من المفاهيم والدعاوى الماركسية ليس أقل من أن يوصف بأنه مريب . . . وهو يعطى إنطباعا بوجود مجموعتين من المؤلفات خصصت إحداها لتحليل التوازن بينما كرست الأخرى لفحص التغير والانحراف . ويضيف ميلز إلى ذلك أن هذا الميل يعنى المرء بأمل فى أن النظريين الكبار ، لم يفقدوا بعد ، كل إحساس بالواقع التاريخي .

ب - نقد مفهوم النظرية الكبرى

١ - هيراونكية التوقعات فى مقابل تبادلية التوقعات

قام « ميلز » بتلخيص نظرية بارسونز كلها عند ما أشار إلى العبارات التالية

(١) Ibid., p. 53

(٢) ينطبق ذلك على « ميرتون » أيضا ، وخاصة فى وجهة نظره من تفسير الثورة ، التى كانت متوقعة تماما من مخططة التمينفى فى اللامبارية والبناء الاحتمالى (وقد سبقت الإشارة إلى هذه النقطة فى الفصل الثانى) .

« إن الدور هو عبارة عن قطاع من نسق التوجيه الكلى للفاعل الفرد ، وهو ينتظم حول توقعات معينة في علاقتها بسياق تفاعلي خاص اكتمل مع مجموعة خاصة من المستويات القيمة التي تحكم التفاعل مع طرف آخر ، أو مع مجموعة آخرين في الأدوار التكميلية الملائمة . وهؤلاء الآخرون ليسوا بالضرورة جماعة محددة من الأفراد ، وإنما يمكن أن يسكون الآخرون عبارة عن (أى فرد) يدخل في علاقة تفاعل تكميلية وخاصة مع الأنا ، تلك العلاقة التي تنطوي على تبادلية التوقعات بالقياس إلى مستويات التوجيه القيمي المشتركة . . وفي هذا المبدد تبرز عملية التكوين النظامي لمجموعة توقعات الدور ، وللاجزاء المطبقة فيها ، وهي تعتبر مسألة درجة . كما أن هذه الدرجة تسكون وظيفة لمجموعتين من المتغيرات ، هما : أولاً ، المتغيرات التي تؤثر في الاشتراك الواقعي في أنماط التوجيه القيمي ؛ وثانياً ، المتغيرات التي تحدد التوجيه الدافعي ، أو المبادأة بانجاز التوقعات الملائمة . وفي الطرف المقابل للتكوين النظامي ، توجد اللامعيارية وهي عبارة عن انعدام التكاملية البنائية لعملية التفاعل ، أو أنها تصدح كامل للنظام المعيارى ، وكما أن هناك درجات مختلفة للتكوين النظامي ، هناك أيضاً درجات للامعيارية تعتبر كل درجة منها تقيض الدرجة الأخرى للتكوين النظامي . وأما عن النظام institution فهو المركب الذي يشتمل على الادوار النظامية التكاملية وذات الهمية لبنائية الاستراتيجية في النسق الاجتماعى محل الاهتمام . ولذلك ، فإنه ينبغي النظر إلى النظام باعتباره وحدة نظامية order unit في البناء الاجتماعى تتميز بأنها أعلى من الدور ذاته ، وبالتالي فهو مكون من مجموعة نماذج الدور ذات الاعتماد المتبادل » (١) .

أما وجه اعتراض « ميلز » على هذا المضمون ، فقد تمثل في ابراز

فكرة هامة تشير إلى أن الأدوار التي تكون النظام ، تتميز دائماً بأنها « هيكل تكاملي » كبير « لمجموعة توقعات مشتركة ومتبادلة » ، لأن التوقعات المختلفة داخل نظام معين: كالجيش مثلاً ، أو المصنع ، أو الأسرة ، لا تحمل نفس الأهمية. وإنما تتميز توقعات بعض الأشخاص بأنها أكثر خطورة وأهمية من توقعات أى أشخاص آخرين ، ولهذا فهم يحظون بقوة أكبر . وعندما أراد « ميساز » أن يعبر عن هذه الفكرة تعبيراً سوسيولوجياً قال « إن النظام هو عبارة عن مجموعة الأدوار التي تدرج في السلطة أو تتفاوت من حيث درجة السلطة التي تمارسها » . ولكن ما مضمون نقد « ميز » هذا بالنسبة لفكرة الانحراف ؟ وإذا كان النظام هو عبارة عن مجموعة أدوار تتميز بالتسلسل الهرمي من حيث أهميتها وخطورتها ، فما هي قيمة هذه الفكرة في تحديد معنى الانحراف ، أو الحكم على سلوك معين بأنه يمثل إنحرافاً ؟ إذا نظرنا إلى التوقعات النظامية على مستوى المجتمع بأسره ، فالتأنيب — على الأقل — درجتين واضحتين. للتوقعات ، وهما :

١ — توقعات نظامية عليا ، وهي عبارة عن توقعات صفوة القوة في المجتمع (وخاصة الذين يمسكون زمام السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية) أو هي توقعات الجماعة الحاكمة . إن الانحراف عن هذا المستوى للتوقعات يمثل — من منظور الطبقة الحاكمة — أقوى صور الانحراف التي تستأهل أقصى صور العقاب والردع.

٢ — توقعات نظامية دنيا ، وهي عبارة عن توقعات الكثرة المحكومة ، والتي قد تكون أكثر رشادة لأنها تعبر عن واقع إجماعي ملموس وعن حاجات.

إجتماعية ملحة ، ولكنها أقل قيمة من حيث سلطتها ؛ ولذلك فالانحراف عن هذه هذه التوقعات ، قد لا يشكل خطراً كبيراً (من منظور السلطات الحاكمة) . نظراً لقلة حيلتها وانعدام قدرتها على المواجهة .

هذا هو تعريف الانحراف من منظور تسلسل توقعات الدور في السلطة أو هيراركية التوقعات . ومما لاشك فيه أن الانحراف عن التوقعات الأولى يؤدي إلى اتخاذ مواقف حاسمة من جانب الجماعة الحاكمة ، تتمثل في اتخاذ القرارات ، واللجوء إلى سن القوانين الجديدة لإحكام القيود والضوابط والإمساك بزمام الأمور حتى لا تفلت من يدها ، ولضمان عدم المساس بمصالح أصحاب هذه التوقعات . وأما الانحراف عن التوقعات الثانية ، فقد يترك بلا أية مواجهة وإن كان يشكل — على المدى الطويل — خطراً جسيماً على المجتمع . وهذا أمر واضح جداً في المجتمع الذي تكون الديمقراطية فيه مجرد « شعار » بينما يتميز نظامه في الحكم « بالتسلطية » وتركيز إهتمام الصفوة الحاكمة على مصالحها وعلى أمنها الشخصي وأن كانت تعمل تحت شعار مزيف وهو « أمن المجتمع » .

٢ - الانحراف والتفكير في مقابل التنشئة الاجتماعية والاضبط الاجتماعي :

أن القالب الأساسي الذي صب فيه بارسونز نظريته ، هو قالب « التوازن الاجتماعي » ، وهناك طريقتان كبيرتان يتقدم بواسطتهما هذا التوازن ، وهما : أولاً ، التنشئة الاجتماعية ، وثانياً ، الضبط الاجتماعي . أما مهمة التنشئة الاجتماعية فهي التي تتمثل في جعل الناس يرغبون في عمل ما هو مطلوب منهم ، وما هو متوقع منهم . وإذا فشلت عملية التنشئة في أداء وظيفتها بالطريقة التي حددتها بها ، تبدأ مهمة الضبط الاجتماعي ، التي تبرز في تبنى وسائل أخرى .

فعالة « للبقاء على الناس داخل حدود الخط المحدد لهم ». هنا يشير « ميلز » إلى أن هناك سؤالاً لا يمكن بارسونز من الإجابة عليه ، وهو : كيف يكون من الممكن أن يخرج شخص معين عن هذا الخط ؟ ولذلك فإن نظريته الكبرى لم تفلح في تفسير هذه المسألة (الانحراف) ، كما أن هناك نقطة أخرى لم تكن واضحة في نظريته وهي كيفية تفسير التغير الاجتماعي أو التاريخ . وقد تخيل « ميلز » أن بارسونز وقف موقف الإنسان الذي يوصى « بأنه عندما يتعرض الباحث لهاتين المشكلتين : الانحراف ، والتغير ، يتعين عليه أن يتناول فحوصاً إمبيريقية ، وأن مستوى التنظير في النظرية الكبرى لا يليق به أن يتعرض لهاتين المسألتين » (١) .

ثانياً : نقد المنهج (المنهج في دراسة الانحراف ،

عندما ينظر إلى « المنهج » من وجهة نظر معينة ، فإنه يبدو باعتباره وسيلة فنية خالصة تتحاشى كل اعتبار بتصل بالإيديولوجية ، فهو يعالج وسائل جمع المادة المصادقة من الواقع ، وتصميم الأدوات البحثية والاستبيانات ، وسحب العينة ، وتحليل النتائج . ومع ذلك ، فإن المنهج ينطوي على دعاوى لها صداها الإيديولوجي بصدده حقيقة العالم الاجتماعي ، وحقيقة عالم الاجتماع ، وطبيعة الصلة بينهما . وقد انتقد « ميلز » منهج النظرية الوظيفية الكبرى على اعتبار أنه يتحاشى دراسة الخصائص البنائية للمجتمع ، ويميل إلى التجريد الذي يجعله يتعد كل البعد عن التحليل التاريخي لمشكلات المجتمع ، ولذلك فهو منهج يعكس الإيديولوجية المحافظة .

(١) Ibid , p 41.

وفي هذا الصدد يهتما تحديد المضامين المنهجية التي تنطوي عليها نظرية « ميز » والتي تصلح كقضايا عامة ، أو أطر مرجعية لدراسة الانحراف وتفسيره وإتخاذ قرار ملائم لحل مشكلته . ويمكن أن تعرض هذه القضايا على النحو التالي :

١ — التغيرات غير الشخصية impersonal changes في بناء المجتمعات ، كمصدر للاضطراب والقلق . وهنا يشير « ميز » إلى أن الأشخاص يشعرون في هذه الأيام أن حياتهم الخاصة هي عبارة عن سلسلة من التساقب والمآزق ، وأنه توجد وراء هذا الإحساس بأآزق تغيرات غير شخصية في بناء المجتمعات (١) فعندما يتحول المجتمع إلى الصناعة ، يصبح الفلاح عاملا ، ويصير الإقطاعي رجلا أعمال ، وعندما تظهر الطبقات أو تختفي ، يكون الإنسان في حالة عمالة أو بطالة ، وعندما تشتعل الحرب يصبح الموظف مقاتلا ، وتعيش الزوجات بمفردهن ، وينمو الطفل بلا أب ، ولذلك فإنه لا يمكن فهم حياة الفرد أو تاريخ المجتمع بدون الربط بينها (٢) .

(١) ميز « ميز » ين مصطلحي « الشعور sentiment » و « الإحساس senses » من جهة ، ومصطلحي « الوعي awareness » و « المعرفة knowing » من جهة أخرى ، على أساس أن الشعور والإحساس يشيران إلى حالة نفسية قد لا تتميز بالإدراك العقلي السليم لأنماذ المشكلة الحقيقية ، وأما الوعي والمعرفة فيشاران إلى إدراك أبعاد العقل الخفية وخاصة التاريخية منها والمجتمعية .

(٢) أنار « يتر بيرجر » هذه الفكرة مع تعدد لأعم غلوطها الرقيقة وتعاميها في فصلين كتبها عن « الإنسان في المجتمع » و « المجتمع في الإنسان » أنظر :

Peter L. Berger, Invitation To Sociology, A Humanistic perspective, Pelican Books, 1963, pp 81 — 141)

ولكن الناس لا يحددون — مادة — طبيعة الاضطرابات التي يعانون منها ، ولا يعرفونها في حدود التغير التاريخي والتناقض النظامي ، لأنهم لا يتمتعون بخاصية العقل التي تجعل ضرورية لفهم الموقف المتبادل لكل من الإنسان والمجتمع . أى السيرة الشخصية والتاريخ ، أو الذات والعالم . وليس لديهم الوعي بما تحمله هذه الرابطة بين المجتمع والإنسان من مفزى بصدد طبيعة موقفهم التاريخي ، ووضعهم في المجتمع ، وأنواع « صناعة التاريخ - History - making » التي تتمين عليهم المشاركة فيها . وهم لا يتمكنون من تصحيح ، اضطراباتهم الشخصية بطرق معينة تتمثل في ضبط التحولات البنائية التي تكن وراء هذه الاضطرابات .

وهناك تغيرات مأساوية catastrophic changes ترجع إلى وقائع تاريخية أصبحت الآن ، وبسرعة مذهلة ، مجرد تاريخ مضي ، ولذلك فإن التاريخ الذي يؤثر في كل إنسان يعيش في الفترة الراهنة هو تاريخ العالم بأسره . ففي حدود هذه الفترة التي يمر بها العالم ، تحول سدس الجنس البشري من حالة الإقطاع وحالة المجتمع المتخلف ، إلى حالة المجتمع الحديث والمتقدم والجموعي ، وقد تحررت المستعمرات السياسية ، وظهرت صور جديدة للامبريالية تتميز بأنها أقل وضوحاً من الصور القديمة . وقامت الثورات ، فشر الناس بالقبضة الخنونة لأنواع السلطة الجديدة ، ولكن ظهرت الحكومات التسلطية ، وظهرت الديمقراطية ولكنها كانت مقصورة على نسبة ضئيلة من الجنس البشري . ومعنى ذلك أن طرق الحياة القديمة ، تلاشت في معظم أرجاء العالم (بما في ذلك دول العالم النامية) وظهرت توقعات غامضة وأصبحت بمثابة متطلبات جهورية . وقد أصبحت وسائل السلطة والقهر في كل أنحاء العالم المتقدم ، متميزة بالشمولية من حيث مجالها ، وبالبروقراطية في صورتها . بل إن الإنسانية ذاتها تحتضر أمامنا الآن ، فالدول الكبرى تركز معظم جهودها ربما من أجل الإعداد لحرب

علمية نالتة . ولذلك فإن الصورة الراهنة التي إنخذها التاريخ تجاوزت قدرة الإنسان على توجية ذاته تبعاً لقيم مشتركة ، حيث يشعر الناس أن الطرق القديمة في التفكير والإحساس قد وهنت وإنهارت وأن البدايات الجديدة تعتبر غامضة ومبهمة للغاية (١) .

٢ - ضرورة التمييز بين « اضطرابات الوسط الشخصية personal troubles of milieu و « قضايا البناء الاجتماعي العامة public Issues of social structure » . إذ أن « الاضطرابات » تحدث داخل شخصية character الفرد ذاتة ، وتقع في حيز علاقاته المباشرة مع الآخرين ، وهي تتصل بذاته ومجالات الحياة المحدودة التي يعيها بصفة شخصية ومباشرة . وطبقاً لذلك ، فإن حل الاضطرابات يمكن في التركيز على الفرد كوحدة يوجرافية وعلى مجال الوسط المباشر له . أما « القضايا » فهي تتصل بالمسائل التي تعلق فوق مستوى هذه الينثات المحلية للفرد ، وتعتبر خارجة على مدي حياته الخاصة . إنها ترتبط بإجتماع كثير من هذه الأوساط في نظم المجتمع التاريخي ككل ، وهي ترتبط أيضاً بالطرق التي تتداخل فيها أوساط مختلفة وتشابك حتى تشكل أكبر . بناء للحياة التاريخية والاجتماعية ، وإذن فإن القضية هي عبارة عن مسألة عامة تعبر عن سقوط بعض القيم التي تشارك فيها الجماهير وعن فقدان هذه القيم لقدراتها على التأثير . وعادة ما تنطوى القضية على أزمة في الترتيبات النظامية ، في نفس الوقت الذي تحتوى فيه على ما يسميه الماركسيون « بالتناقضات » أو « الخصومات » . وقد أورد « ميز » مثالا لتفسير عملية

(1) C. Wright Mills, Op, Cit , pp. 9 - 11.

التفرقة بين « الإضطراب » و « القضية » ، وهو مثال البطالة : فعندما يوجد في مدينة معينة تتكون من مائة ألف نسمة ، إنسان واحد عاطل ، تكون المسألة عبارة عن إضطراب شخصي متصل به ، وحينئذ يهتم علينا النظر إلى شخصيته ومهاراته ، وفرصه المباشرة . ولكن عندما يوجد ١٥ مليون إنسان عاطل في دولة بها ٥٠ مليون من الأيدي العاملة ، تكون تلك هي « القضية » التي لا يمكننا أن نأمل في العثور على حل لها داخل حيز الفرص المتاحة لأي فرد ، لأن بناء الفرص الاجتماعي ذاته أصبح منهاراً (١) .

٣ - ضرورة الاهتمام بنظم المجتمع السياسية والاقتصادية كأساس لصياغة أية مشكلة ووضعها في موضعها الصحيح . - تعتبر هذه القضية نتيجة منطقية للقضية السابقة ، إذ أن التحديد الصحيح للمشكلة ، ولحيز الحلول الممكنة ، يتطلب منا الاهتمام بنظم المجتمع (وخاصة السياسية منها والاقتصادية) وعدم الاكتصار على الموقف الشخصي لمجموعة أفراد ، أو على سمات شخصياتهم . ولننظر إلى الحرب كنثال ، فهي كمشكلة شخصية ، تكون متعلقة بقم الفرد ووجهة نظره في الطريقة التي يعيش بها أثناء فترة الحرب أو يستشهد بها .

وأما القضية البنائية للحرب ، فهي التي تتصل بأسبابها ، وآثارها على النظم الاقتصادية والسياسية ، والدينية ، والأسرية . وكذلك الحال بالنسبة للزواج ، فمن المعروف أنه في كل زيجة من الزيجات ربما يمر الزوجان بتجربة إضطراب ، ولكن عندما يصير معدل الضلاق خلال الأربع سنوات الأولى

(١) Irving Lewis Horowitz (ed.), Power, Politics, And People :
The Collected Essays of C. Wright Mills, Oxford University
Press, pp. 331 — 332, 395 — 397.

من الزواج (٢٥٠) لكل ألف حالة ، ومن هذا الأمر يعتبر مؤشراً لقضية
بنائية تتصل بنطاق الزواج والأسرة ، وبالنظم الاجتماعية الأخرى التى نصب
فيها (١) .

٤ - ضرورة التفرقة بين « القيم » وتهديداتها ، لصياغة قضايا الجاهل
الكبرى ، والاضطرابات الشخصية فمن أجل أن نصوص القضايا ،
والاضطرابات ، يتعين علينا أن نسال عن القيم التى « كانت موضع اهتمام
وتقدير وإعزاز » cherished « ثم صارت « عرضة للتهديد threatened » ،
وتلك التى كانت موضع اهتمام ، وإعزاز ، وما زالت تعد عرضة للتدعيم بواسطة
الإنجازات الميزة لعصرنا . وفى حالتى « التهديد » و « التدعيم » يتعين علينا
أن نسال عن التناقضات الكامنة فى البناء (٢) .

فعندما يعثر الناس بقيم معينة ، ولا يشعرون بوجود أى تهديد يمارس نحو
هذه القيم ، يمكن أن نقول عنهم إنهم يعيشون حياة هادئة . وعندما يعثرون
بقيم ولكنهم يشعرون بأنها تعتبر عرضة للتهديد ، فإنهم يعيشون الأزمة ذاتها
(سواء كاضطراب شخصى أو كقضية عامة) . ولكن لنفترض أن الناس
لا يتميزون بالوعى بأية قيم معززة . ولا يشعرون بأى تهديد ، فما هو حال
هؤلاء ؟ لا يمكن أن توصف هذه التجربة إلا باعتبارها تجربة اللامبالاة أو
السلبية ذاتها . وأخيراً توجد حالة تتميز بعدم وجود وعى بأية قيم معززة ،
فى نفس الوقت الذى يوجد فيه الوعى بوجود التهديد ، وقد وصف « ميلز »
هذه الحالة بأنها « بحيرة الإرتاك » والقلق التى تصبح بمثابة حالة توعك دائم

١: C. Wright Mills, Op Cit., pp 15 - 17

٢: Ibid., pp. 17 - 19.

إذا كانت شاملة . ومع ذلك فإنه يشير إلى أن الموقف لم يصل بعد إلى نقطة القرار لأن أحداً لم يحاول تحديد تلك القيم التي ووجهت بالتهديد ، أو نوعية التهديدات التي واجهتها .

وأما القيم التي يدعو « ميز » ذاته إلى تدعيمها والإعزاز بها ، فهي تمثل في قيمتين أساسيتين ، وهما : الحرية ، والعقل (١) . وهو يرى أن رسالة العلم الإجتماعي الأساسية هي في المحافظة على أن نظل هاتان القيمتان موضع تقدير دائم . واكن ما هي وظيفة العقل كقيمة إنسانية في نظر « ميز » ؟ إنه يرى أن العقل لا يجب أن يتوقف عن محاولة استكشاف مواضع « التدخل الفعال » في الشؤون الإنسانية ، من أجل معرفة ما ينبغي أن يجري عليه تغير بنائي في أية لحظة من لحظات التاريخ . وأما عن الحرية فهي ليست عبارة عن فرصة الإنسان في أن يفعل ما يريجه ، فقط ، وليست هي فرصته في أن يختار بين مجموعة بدائل . وإنما الحرية هي - قبل كل شيء - فرصة لصياغة الاختيارات المتاحة ، وإصدار حكم بشأنها ، ثم إجراء عملية الاختيار ذاتها . ولذلك ، فإنه لا يمكن أن توجد الحرية دون أن يقوم العقل الإنساني بدور موسع في الشؤون الإنسانية . ومن هذا المنطلق لا يكون مستقبل الشؤون الإنسانية هو عبارة عن مجموعة من التغيرات التي يمكن التنبؤ بها ، وإنما المستقبل هو ماسبق تقريره أو ما اتخذ قرار بشأنه داخل حدود الإمكانية التاريخية . وهنا تكون مشكلة الحرية هي مشكلة : كيفية صنع القرارات المتصلة بمسقبل الشؤون الإنسانية ، ومن الذي يصنعها .

وعندما أراد « ميز » أن يعبر عن الحرية تعبيراً تنظيمياً أشار إليها باعتبارها

«مشكلة الجهار الذي يصنع القرار»، وأما واحدة من الناحية الأخلاقية فهي «مشكلة المسؤولية السياسية» وأخير أفان الحرية في جانبها الفكرى هى عبارة عن نوعية الخصائص التى تميز الشؤون الإنسانية فى عصر معين . ويعتقد ميلز أن «الحرية» كقيمة أساسية ، لا يمكن أن تتحقق بالاعتماد على طبيعة الإنسان لأنه أصبح من الواضح أن جميع الناس فى يومنا هذا لا يرغبون فى أن يكونوا أحراراً ، وأن جميعهم لا يريدون (أو ربما لا يستطيعون) استخدام أنفسهم فى إكتساب العقل الذى تتطلبه الحرية . ولكنه يؤكد على ضرورة مواجهة إحتال خطير جداً ، وهو تدهور العقل الإنسانى وفساده .

وعلى أية حال فإن صياغة المشكلة التى تهم عالم الاجتماع ، تستلزم منا أن نحدد « القيم » المندمجة فيها ، و « التهديد » الذى يمارس نحو هذه القيم . إذ أن التهديد الذى يقع على القيم المعززة (كالحرية والعقل) هو الذى يمثل جوهر كل المشكلات الهامة فى البحث الاجتماعى ، وفى القضايا العامة والإضطرابات الخاصة على حد سواء (١١) . ومثال ذلك أننا إذا أردنا دراسة « مشكلة صناعة التاريخ » كمشكلة سياسية ، فإنه يتعين علينا أن نبحث عن القيم المندمجة فى هذه المشكلة (الجانب الإيجابى) وهى توجد فى مثال الإنسان المبدع أو المبتكر *promethean ideal* . وأما التهديد الذى يمكن أن يمس هذه القيمة فله جانبان هما : أولاً ، أن صياغة التاريخ ربما تنتلئ بالأخطاء ، وثانياً ، أن التاريخ قد يصنع ولكن بواسطة دوائر صدى ضيقة لا تتميز بالمسؤولية التامة أو بالقدرة على تحمل القرارات والأخطاء .

٥ - ضرورة استعمال المنظور الاجتماعي الكبير macroscopic لتسوير مشكلات العصر وإزماته (١)، وهنا يشير « ميلز » أن كثيرين من الباحثين أو العلماء ، قاموا بتفسير القضايا الجماهيرية الكبرى ، والاضطرابات الخاصة في حدود « الطب النفسي » ، ولكن محاولتهم هذه ليست إلا وسيلة لتجاشي المشكلات الكبرى للمجتمع الحديث ، فلا يمكن تحديد مشكلات الفراغ مثلاً دون تفسير لمشكلات العمل ، والاضطرابات الأسرية التي كثيراً ما نسمع عنها في يومنا هذا ، لا يمكن أن تصاغ « كمشكلات » بغير فهم متعمق « للمأزق » الذي تعيشه الأسرة المعاصرة في علاقتها الجديدة مع نظم البناء الاجتماعي المستحدثة . وفي هذا العصر الذي يسوده الاضطراب واللامباله ، لا يمكن تهميش مشكلات « الحياة الخاصة » وحلها دون الاعتراف بأزمة الطموح ، أو أزمة التطلعات التي تمثل جزءاً من مستقبل الناس في عملهم (٢) .

إن « ميلز » لا ينكر على الناس إحساسهم المتزايد ، بأنهم يصبحون بواسطة قوى غامضة داخل أنفسهم (دوافع لا شعورية) وأنهم غير قادرين على تعريفها وهو يتفق مع المحللين النفسيين في وجود مثل هذه الدوافع . ولكنه لا يؤيد الرأي الذي يقول « إن العدو الرئيسي للإنسان هو طبيعته الجامحة ، ومجموعة القوى الغامضة التي تكمن بداخله » . وهو يعتقد في أن عكس ذلك هو الصحيح ، إذ أن الخطر الرئيسي على الإنسان في يومنا هذا يكمن في القوى الجامحة للمجتمع المعاصر ذاته ، بما يتميز به من : أساليب إنتاج إغترابية ، وطرق مستحدثة في الطائفة السياسية ، وفوضى دولية : واختصار ، ما يتميز به هذا المجتمع من محاولات ضالة لطبيعة الإنسان وظروف حياته وأهدافها (٣) .

(1) I L Horowitz , Op Cit , p. 5٠4 .

(2) C. wright Mills , Op. Cit., p. 19 .

(3) Ibid., p. 2٦ .

وإذا كان الإنسان هو عبارة عن فاعل تاريخي وإجتماعي ، فإنه يصعب فهمه في علاقته الوثيقة والمداخلة مع البناءات التاريخية والإجتماعية . وفي هذا الصدد تعتبر « ملادة التاريخ » ذاتها عرضة لبسداً الخصوصية للتاريخية historical specificity ، وربما يكون من الممكن أن يقال عن كل شيء أنه « انبثق عن الماضي » ولكن معنى عبارة « الانبثاق عن الماضي » يعتبر هو الآخر محل نظر ومناقشة . ففي بعض الأحيان توجد في العالم أشياء جديدة تماماً ، ولا يمكننا أن نحكم بأن التاريخ « يعيد نفسه » أو « لا يعيد » إلا بفحص البناء الإجتماعي والمرحلة التاريخية التي تهمننا . ولذلك ، فإن الدراسات المقارنة ، هي وحدها التي يمكننا من فهم « غياب » بعض المراحل التاريخية من المجتمع أو افتقادها ، هذه الدراسات تعتبر ضرورية لهم شكل المجتمع المعاصر^(١) .

والآن ، ما هي المسئولية التاريخية للمفاهم على عائق عالم الاجتماع بوجه عام ، والمتخصص في تفسير مشكلات المجتمع وانحرافات بوجه خاص ؟ إنه يصعب على العالم الإجتماعي في هذا الصدد أن يقوم بمهمتين ، إحداها فكرية والأخرى سياسية ، وإن كان من العسير أن تحدد فواصل حاسمة بين الفكر أو

(١) لافش «س رايت ميلز» «فكرة ملادة التاريخ في التفسير السوسيولوجي» أثناء عرضه لموضوع إستخدامات التاريخ ، وهو يرى أن هذه الفكرة ذاتها تعتبر فكرة تاريخية يمكن أن تخضع للاختبار والتحقق طبقاً لطرق تاريخية محددة — (C. Wright Mills, Op. Cit., pp. 175 — 189) .
ومن الغريب حقاً أن يذهب « رايت ميلز » ذاته إلى القول بأن المجتمع الأمر يسكن اليوم . — مرحلة ، تعتبر التفسيرات التاريخية فيها أقل ملاءمة بالقول إلى كثير من المجتمعات الأخرى وللراحل التاريخي الأخرى ، ومع ذلك فقد رأينا مجموعة من علماء الإجتماع اليساريين الجدد الذين يستخدمون التاريخ في تفسير مصادر الإنحراف وعوامله .

الثقافة من جانب ، والسياسة من الجانب الآخر ، لأن الأزمات الفكرية في عصرنا هذا تعتبر مرتبطة أشد الارتباط كما أن العمل الخطير في إحدى هاتين الدائرتين يعتبر عملاً جوهرياً في الدائرة الأخرى أيضاً . ولذلك ، فإن الإهمال ، أو التباطؤ أو التقاعس من جانب عالم الاجتماع في القيام بهاتين المهمتين هو الخطأ الإنساني الأعظم الذي يرتكبه شخص يتمتع بامتيازات تجعلنا نأمن منه أكثر ، خاصة وأنه هو الشخص الذي يمثل — في عمله — استخدامات العقل في فهم الشؤون الإنسانية ، والذي يكون من حقه أن يضع ذاته داخل الحياة الفكرية والبناء الاجتماعي التاريخي لعصره ، لو كانت عنده الرغبة الصادقة للعمل والتصرف بطريقة تتميز بالإرادة والاختيار والوعى^(١).

إن الناس أحرار في أن يصنعوا التاريخ ولكن بعضهم يكون أكثر حرية من الآخرين في القيام بهذا الدور ، لأن مثل هذه الحرية تستلزم الحصول على وسائل لصنع القرار أو وسائل للثقة ، يمكن أن يصنع التاريخ بواسطتها . كذلك يعتبر حجم الدور الذي تلعبه أية قرارات واضحة في صناعة التاريخ ، هي ذاته مسألة تاريخية لأنه يتوقف — إلى حد كبير — على وسائل القوة المتاحة في وقت محدد وفي مجتمع بالذات . وبغض النظر عن تخصص العالم الاجتماعي فإن عادة — أستاذ — بمعنى أن واقعه المهني يحدله ما يستطيع أن يفعل ، فهو كأستاذ ، يقوم بتعليم تلاميذه عن طريق الحديث والكتابة ، كما أنه يخاضر أمام جماهير عريضة تتميز بأوضاعها الإستراتيجية في المجتمع . وهنا يصعب على عالم الاجتماع (أستاذ الاجتماع) أن يقوم بدورين أحدهما بالنسبة للفرد ، والآخر بالنسبة للمجتمع . أما عن دوره بالنسبة للفرد ، فهو الذي يمثل في ضرورة قيامه بتحويل الاضطرابات الشخصية إلى قضايا عامة

و، أشكالاً مفتوحة على العقل ، ويكون هدفه من ذلك هو معاونة الفرد على أن يصبح إنساناً قادراً على العلم الذاتي أى يكون عاقلاً *reasonable* وحرّاً . بينما ينصب دوره بالنسبة للمجتمع ، على عبارة كل القوى التى تدمر الجماهير الأصلية أو تخاف مجتمعاً مفتعلاً؛ ومعنى ذلك أن الهدف الذى ينبغى أن يسعى إليه هذا العالم هو بناء جماهير قادرة على أن تصقل نفسها أو تتعد ذاتها ، بالإضافة إلى تدعيم هذه الجماهير (١) .

والسؤال الهام هنا هو : ما هي الشروط التى ينبغى توافرها فى المجتمع من أجل أن يقوم عالم الاجتماع فيه بدوره الفكرى والسياسى ؟ أو : ما هي طبيعة المناخ السياسى الذى ييسر لعالم الاجتماع أن يقوم بدوره هذا ، أو التى تتيح له فرصة ملائمة للقيام بهذا الدور ؟ وإذا افترضنا — جدلاً — عدم توفر هذه الشروط أو الظروف المجتمعية للملائمة ، فهل هذا الأمر يجعلنا نقدر كل أمل فى أن يقوم عالم الاجتماع ولو بدور غير مباشر فى هذين المجالين ؟ الواقع أن الدور السياسى للعلم الاجتماعى يتحدد بواسطة المدى الذى تسود فيه الديمقراطية ، ومن خلال توافر مجموعة من الظروف الضرورية ، ولذلك ، فإن المطلوب فى هذه الحالة هو : أحزاب ، وحركات سياسية ، وجماهير واعية ، تتميز بخاصيتين ، هما : (١) وجود أفكار وبدائل للحياة الاجتماعية القائمة ، تكون موضع نقاش وحوار مستمرين (٢) وجود فرصة حقيقية تستطيع فيها الجماهير أن تؤثر فى القرارات ذات الأثر البنائى أو النتيجة الإستراتيجية .

وما من شك في أن مثل هذا الموقف ينبغي إعتباره مطلباً أساسياً لأي مجتمع ديموقراطي (١).

وإذا توفر المناخ السياسي الملائم ، يكون من المحتم على العلماء الاجتماعيين أن يقوموا بدور سياسي تمثل أهم معالمه في « أن يتحدثوا من أجل » عديد من الحركات والطبقات والمصالح ، وأن « يتحدثوا ضد حركات وطبقات ومصالح أخرى » . وباختصار فإنه لا بد من أن تتنافس أفكارهم ، لأن هذه المنافسة تعتبر ضرورية من الناحية السياسية ، بل وتكون دينا معين علينا تسديده خاصة إذا أخذنا فكرة الديمقراطية باهتمام ، وإذا تناولنا الدور الديموقراطي الذي يجب أن يقوم به العقل في الشؤون الإنسانية بمجدية .

وأما إذا انعدم وجود الأحزاب والحركات والجماعات الواضحة ، فإن المجتمع لا يكون ديموقراطياً إلا من حيث أشكاله القانونية وتوقعاته الشكلية فقط . وهذه الحالة لا تعني العلماء الاجتماعيين (كربين ومعلمين وأساتذة) من محاولة جعل نظمهم التعليمية ، إطاراً ، يمكن أن يوجد بداخله ذلك الجمهور الواعي والحر ، وهو إطار تشجع داخله المناقشات وتبرز ، ويدار فيه الحوار السياسي المتميز بالانفتاح على قضايا المجتمع الكبرى ، فلا يمكن للجماهير أن تسمى

(١) يصف « ميرز » طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الأمريكي المعاصر ، فيقول : إنه ليس بتماماً ديموقراطياً ، فأنا لم أهرف قط أي مجتمع ديموقراطي ، نظر الديموقراطية فيه مجرد « مثال Ideal » ، والولايات المتحدة تعتبر في يومنا هذا ديموقراطية من حيث الشكل فقط ، ومن حيث مجال التوقع وأما الجمهور والممارسة فيها ، فلا ينبغي أن بالديموقراطية . وينطبق ذلك على كثير من مجالاتها . نظامية وخاصة النظم الاقتصادية ، والأجهزة العسكرية ، والحالة السياسية أنظار :

الوقائع العامة والمؤثرة في علمها (أوحى وقائع ذاتها) إلا من خلال الحوار السياسي الحر (١) .

ثالثا : نقد الوقائع الاجتماعية (نموذج لاستخدام التاريخ في تحديد مسمات الانحراف الاجتماعي)

قامت مجموعة من علماء الاجتماع اليساريين الجدد ، بوجيه النقد إلى الوقائع الاجتماعية للمجتمع الأمريكي ، منطلقة في ذلك من واقع ملاحظاتها العلمية بشأن تفشي الجرائم المختلفة ، وإنتشار ظاهرة الجناح بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ هذا المجتمع . وتعتبر دراسة « بول جودمان » لمشكلات الشباب في المجتمع المنظم ، من أبرز الأمثلة على استخدام التحليل التاريخي في دراسة الحاضر بما يتطوّل عليه من مظاهر للاضطراب والتفكك والانحراف (٢) .

إن الهدف من استخدام التاريخ يتمثل في محاولة إنقاذ العوامل المفقودة في الماضي ، من الضياع أو النسيان ، وتظهر أهمية التاريخ بوجه خاص عندما تمكّن هذه العوامل المفقودة حاضرا غير مكتمل . وهذا هو الذي دعا بعض علماء الاجتماع ذوي الاتجاهات الراديكالية واليسارية في أمريكا ، إلى الحديث عن « الثورات المفقودة التي ورثها المجتمع الأمريكي » . وأما فكرتهم الأساسية التي كانت متطوية في هذا الحديث ، فهي تستهدف الإشارة إلى أن « التغيرات الاجتماعية العميقة والجذرية » فشلت في أن تحتل مكانها في الوقت

(١) وهذا هو « الدور المستقل autonomous role » للمثل الذي يتشكّل في حماية التصرف بطريقة ديمقراطية داخل مجتمع غير ديمقراطي ، ويكون الهدف من ذلك هو جعل المجتمع أكثر ديمقراطية (C R. Mills pp. 209 — 210)

(2) Poul Goodman Growing up Absurd, problems of Youth in the Organized Society, Vintage Books, New York, 1960

المناسب لأن بعض الثورات التي كان ينبغي أن تحدث ، لم تحدث بالفعل ، وأما معظم هذه الثورات فقد كان نصف متحقق أو أنه حقق جزاءً من أهدافه وأخفق في تحقيق بقية الأهداف لأن محاولات التراضي التي تمت عملت على إخماد هذه الثورات بحيث أنها لم تتمكن من تحقيق كل أهدافها .

والواقع أن تراكبية الثورات المفقودة ، في العصور الحديثة ، بما تركته من تناقضات وسلبات ومفارقات إجتماعية ، كان لها تأثيرها القوي على الشباب بوجه خاص ، وهو تأثير ظهرت معالته واضحة في تعويق نمو الأجيال الشابة بما يتلاءم مع ظروف الحياة العصرية ، والفشل في تطوير طاقاتها بما يتفق مع روح العصر .

والمحاولة التي ستمثل محور الاهتمام هنا ، هي التي قامت من أجل تفسير العوامل التي تكمن وراء مظاهر الانحراف القائمة في المجتمع الأمريكي على مستوى النسق المنظم ، والتي تنسب في مشكلات الشباب وانحرافاتهم الخطيرة . وقد انصب مضمون هذه المحاولة على إجراء نظرة فاحصة على تاريخ المجتمع الأمريكي من أجل حصر مجموعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت فيه ، وإزالة العناصر الثورية التي تحققت بالفعل وأدت الغرض منها ، والعناصر الأخرى التي فشلت في أن تتحقق أو التي افتقدت بسبب محاولات إخماد الثورات أو تهدئتها أو التراضي مع زعمائها وجماعيتها . وفي هذا الصدد ، حددت مجالات التغيير الثوري في هذه المحاولة ، على النحو التالي : أولاً ، تغييرات في مجال البيئة الفيزيائية ، وهي تغييرات إستحدثت في مجال : التكنولوجيا ، والاصول الحضري . وعلى الرغم من نجاح التكنولوجيا في كثير من المجالات إلا أنها تخلت عن هدف هام من بين أهدافها ، وهو إنتراج

الادارة من رجال الأعمال وقصر نشاطهم على المشروع التيزيقي فقط . كما أنها فشلت في أن تضع أطراً للاقتصاديات عملية لكل من التوزيع والانتاج فكانت النتيجة الحتمية لذلك هي إنتاج محدودى ضخم ومسترايد ، وآلات متراكمة ، وأخصائين في الدعاية والاعلان يعملون من أجل أهداف متعارضة . وأما بالنسبة للتحويل الحضري ، فكان من أهم منتجاته تزايد مشروعات الإسكان الحضري ، والدراسات العلمية لوسائل التنقل الحديثة ، وإنتشار الخدمات العصرية ، والتوسع في التخطيط العمراني والاقليمي ، وبناء مشروعات ضخمة . وكانت النتيجة الجبرية لذلك كله هي تزايد محصلات هذه المشروعات ولكن دون أن يكون هناك تسويق حقيقى بينها ^(١) . وثانياً ، التفسيرات الاجتماعية والاقتصادية ، فقد صممت خطط جديدة في مجال علم الاقتصاد وخاصة عند « كينز » وتمتد بالعمل كثير من المشروعات التي وسعت دائرة العمل وأدت إلى إستيعاب الأيدي العاملة . ولكن لا يمكن علم الاقتصاد من تحقيق هدف خطير ، وهو التوازن بين الأعمال الدائمة والأعمال الخاصة ، فكانت النتيجة الحتمية لهذا كله هي وجود إنتاج متوسع ومتزايد لا يتغير بأى تخطيط أو تنظيم ، وفي مجال الحركات التقاوية أسس العمال الصناعيون نقاباتهم التي نادى من أجل الحصول على أجور أعلى ، وتدعيم ظروف العمل التيزيقي والمالية والمعنوية ، وتأكيد جدارة العامل ، ومع ذلك فقد تراجع هؤلاء العمال عن هدفهم في : الادارة ، والتعايم القى . مما أدى إلى أن الغالبية العظمى منهم ، أصبحت غير قادرة على التحكم فيما تفعله ، ولذلك أصبحت الحركة العمالية قوة منقودة . وفي مجال النضال الطبقي ، كالتفت الطبقة العاملة من أجل كسر

حدة قانون الأجور الجديد ، فـ: حرزت نجاحا ملموسا في كفاحها هذا عندما وفتت في تحديد الحد الأدنى للأجور وفي تدعيم خطط الأمن الصناعي في المصانع ، ولكن هناك هدف افتقد من العمال ، وهو التوصل إلى مجتمع تسوده المساواة والعدالة الكاملة . وأما في مجال علم الاجتماع ، فقد حقق العلماء - خلال القرن الماضي - هدفهم في دراسة الجنس البشري في جماعاته الطبيعية ، أو جماعاته بما فيها من مشكلات مشتركة وعامة بدلا من دراسة الأفراد المنعزلين . ولكنهم تخلوا عن هدفهم في التغير الاجتماعي الجذري ، وأصبح المنهج الإمبيريق هو وحده الذي يحدد أهدافهم . فكانت النتيجة الواقعية لذلك هي التأكيد على وظائف معينة : كالنشئة الاجتماعية ، والضبط الاجتماعي ، وتدعيم الميول إلى الانهاء (١) . وثالثا ، الاصلاحات السياسية والدستورية ، وفي هذا الصدد يمكن القول بأن الثورة الديمقراطية قد وفتت في توسيع نطاق الحكم الذاتي الرسمي ، وتحقيق تكافؤ الفرص بالنسبة للجميع ، وبنض النظر عن أية اعتبارات خاصة تتصل بمولدهم أو ملكيتهم أو مستوى تعليمهم . ولكننا تخلت عن مثال « إجناع المدينة » بما ينطوي عليه من إدماج شخص في الحقل السياسي ، ومن مبادأة تممكن هي وحدها من تدريب الناس على الحكم الذاتي وتقدم بالمعرفة العملية أو الخبرة الذاتية عن المسائل السياسية ، فكانت النتيجة الطبيعية هي تكوين طبقة من رجال السياسة الذين يحكمون بأنفسهم . وفي مجال حرية الكلمة ، منح المحررون والناشرون حرية الإدلاء برأيهم في المسائل الهامة ، ومع ذلك ظلت الطابع الكبرى ملكا لأصحاب المصالح الأقوياء ، فكانت بعض الآراء غير المهددة لهؤلاء هي فقط التي يسمح بنشرها وتداولها ، بينما هناك

(1) Ibid , pp 219 — 220

آراء أخرى لم يسمح بتداولها أو إخبار الناس بها نظرا لمخاطورتها عليهم . ومعنى هذا أن بعض الضمانات الدستورية لحرية الفرد قد تحقق بالفعل ، في نفس الوقت الذي لم تبدل فيه محاولات لإعطاء الأفراد والجسماء الصغيرة وسائل جديدة لممارسة هذه الحقوق الدستورية الجديدة (١) . ومن أهم الثورات المفقودة في المجال السياسي ، هي الثورة في مجال الدعوة إلى السلام ونزع السلاح . ورابعا ، الدعاوى الأخلاقية في المصير الحديثة ، إذا كان الإصلاح البروتستانتي قد أبرز إمكانية الحياة في هذا العالم بطريقة دينية ، ونجح في تحرير الفرد من سيطرة الكهنة ، ومن النظام الكنسي القديم ، فإنه فشل في توجية القوة العلمانية ، مما أدى إلى وجود نظم دينية لا تتلاءم مع الحياة العملية للمجتمع الحديث . وإذا كانت الثورة العلمانية التي ارتبطت باسم « جاليليو » قد استطاعت أن تحرر الفكر من الغريبات ، ونجحت في توجية العقل نحو ملاحظة الطبيعة ، والواقع ، فزنتها فشلت في تعديل منهجها وتطبيقه على نطاق المسائل الاجتماعية والأخلاقية بحيث تمكن العلم من حل مشاكل المجتمع (٢) . وخامسا ، الإصلاحات المتصلة بالأطفال والمرادفين ؛ لقد ظهرت الدعوة إلى حماية الطفولة من استغلال المصانع ، والورش والمحال التجارية لمنع تشغيل الأطفال ، وتدعيم الإهتمام بتعليمهم وإنشاء المدارس العامة والتدريب المهني للفتيان ، ولكن المصلحين لم يتمكنوا من تطوير فلسفة ملائمة

(١) تعرض « س . رات مير » لسياسة مؤفرطه لشكلية وللدعاوى السياسية الزقية في الموضوعات التي كتبها عن « القوة في المجتمع » ، وهذه المسائل والصفوة الإدارية ، ومشكلة التنمية الصناعية ، والمنزاع - لملاحظة أطر

(1) I. Horowitz op. cit. pp. 3, 63, 150, 201, 221.

(2) P. Goodman op. cit. pp. 222 - 223.

للتعليم والمهنة ، فظالماً أن هناك صناعات صغيرة متعددة ، فإنها تواجه مشكلة خطيرة وهي حاجتها إلى فتيان صفار ذوي أجر منخفض وكانت نتيجة هذه الأوضاع المتناقضة ، هي أن الشباب أصبح اليوم عديم الفائدة من الناحية المهنية والاقتصادية ، نظراً لأنه لم يتلق المقررات اللازمة لإعدادده كعامل ماهر ، في نفس الوقت الذي لم يتلق فيه الحد الأدنى من التعليم الإلزامي. ولقد ظهرت حركة معينة في مجال العلاقات بين الجندسين ، إستهدفت تحرير الوظائف الحيوانية (بوجه عام) من القيود التي تكبلها ، ونادت بضرورة التخفيف من حدة الكبت الذي يعانيه الأطفال والشباب ، ورفع قيود التحريم ، والإقلال من الجزاءات القانونية والإجتماعية التي تطبق في مجال هذه العلاقات . ولكن كل هذه الأهداف لم تتحول إلى عملية إجتماعية حقيقية ، بل أصيبت بالفشل والضياع ، وخاصة عندما واجهت مقاومة ومعارضة شديدة من جانب بعض الآراء المتعصبة ، والخاوف المرضية ، والغيرة العمياء . وكانت النتيجة الحتمية لهذا كله هي وجود قواعد غير متسقة وأخلاقيات متضاربة ، وانشغال مرضى من جانب المراهقين والشباب بأفكار جنسية إنحرافية (١) .

وإذا كان الحاضر قد ورث هذه العوامل المفقودة ، من الماضي ، مما ترتب عليه وجود إنحرافات مختلفة ومشاكل إجتماعية لها نتائجها الخطيرة على الشباب والمراهقين والأطفال على حد سواء ، فإنه ينبغي القيام بجمعوي تلك الثورات بواسطة برنامج ثوري جذري يغطي كل من المجالات المذكورة ، وهي: العمل، والبناء الطبي، والقدرات الخاصة والمواهب والملكات ، والقومية ، والوطنية ، وهذا البرنامج لا بد وأن ينطوي على مخططات تعمل على تدعيم بوع جديد من السلوك الإيجابي الفعال ، وطبيعة إنسانية جديدة ، وجمع جديد

نحو معالجة جديدة لموضوع الانحراف وتفسيره

إن اتجاهات النقد الحديثة في علم الاجتماع بوجه عام ، وفي مجال دراسة الانحراف بوجه خاص ، تلهم الباحث في هذا المجال الأخير بأن يخار أسلوباً جديداً أو منهج ليدرس بواسطته مشكلات المجتمع الواقعي وانحرافات من منظور جديد تماماً ، في نفس الوقت الذي تبرز فيه أهمية إجراء التحليل والتفسير على مستويات أعم من المستوى الفردي أو من مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها الفرد . وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا المنهج الذي سيقع عليه الاختيار ، ينبغي أن تتوافر فيه خاصية أساسية وهي قدرته على تفسير الاضطرابات الشخصية ، وجوانب الخلل الجزئية ، وقضايا الانحراف المجتمعية والخطية من خلال إسنادها إلى خصائص بنائية مجتمعية أعم منها .

وتمثل النقطة المنهجية هنا في أن صياغة أية مشكلة في مجال علم الاجتماع تتطلب ضرورة تحديد « القيم » المندجة في هذه المشكلة ، أي جانبها الإيجابي ثم معرفة « التهديدات » التي تقع على هذه القيم ، وهذا هو الجانب السلبي . ذلك لأن « التهديد » الذي يقع على القيم الاستراتيجية في المجتمع هو الذي يمثل في حقيقة الأمر ، جوهر كل المشكلات الهامة في البحث الاجتماعي وفي القضايا العامة . والإعتمادات الخاصة على حد سواء .

وهنا تأتي مهمة إختيار القيم التي تديرها في محوريتها بالنسبة لمشكلة الدراسة ، فكيف نختار هذه القيم إذن ؟ وعلى أي أساس ؟ إنه ليس من الممكن بأي حال أن نقتبس مثل هذه القيم أو نستعيرها من مجتمعات أخرى تنتمي إلى الكتلة الغربية أو الكتلة الشرقية . لأن واقعنا الاجتماعي والتاريخي ، يمتد إلى عماما من واقع وتاريخ سائر المجتمعات لأخرى في العالم بأسره ، ومعنى ذلك أنه يجب أن يكون هذه القيم هي التي تعكس واقعنا الاجتماعي والتاريخي ،

أى من جانبنا الإجتماعية الملحة ، ومن طبيعة المرحلة الزمنية التى وصل إليها مجتمعنا الآن فى مسار تطوره باعتباره مجتمعا ناميا ، ومن أجل ذلك فقد وقع الاختيار على قيمتين إستراتيجيتين متصلان بالمجتمع والإنسان ، سوفضحها على النحو التالى :

مخطط القيم والتحديات

« القيمة الأولى »	« تحدياتها »	« القيمة الثانية »	« تحدياتها »
(الجانب الإيجابى)	(الجانب السلبى)	(الجانب الإيجابى)	(الجانب السلبى)
الإنحراف	الإنحراف	الإنحراف	الإنحراف
- تحقيق أمن المجتمع	- تحقيق أمن دوائر	- بناء الإنسان - الإنسان المتخلف	- تحقيق أمن دوائر
تنفيذ خطة	صفوية ضيقة	العصرى الجديد	عن عصره والذى يعيش بعقلية
تنمية شاملة	(تدعيم النظام القائم)	عصور مضت ،	وخلق تقليدية
	و تدعيم مصالحه	جامدة .	

« خصائص مثال

« خصائص مثال

الإنسان :

التنمية :

- مجتمع قائم على - خطط غير رشيدة - إنسان يريد - إنسان لا يعرف
التخطيط السليم وارتجالية الحرية ويتمكن معنى الحرية

من ممارستها ولا يعي استخدامها

- مجتمع يتميز - إحتكار عملية - إنسان يتميز - إنسان إتهازى
بالمشاركة الجماعية صنع القرار بواسطة ثقة فى ذاته وفى وه صوبى لإحساسه
الإيجابية فى صنع أقلية مهيمنة إنداء قدراته العقلية العميق المعجز
القرار

القرارات وبقدرة	المسؤولية	اخلاقية	وبعدام الثقة في
صناع القرار على	السياسية عن	الذات .	
تحمل مسؤولية	القرارات		
نتائج قراراتهم	ونائجها		

- مجتمع يتميز - التقليدية والجمود - إنسان مبدع - إنسان ذو عقلية
بالخلق والتجديد والتكرارية ومبتكر ويؤمن جامدة يميل إلى
بأهمية التحديث الروتين وإلى
الحياة التقليدية

- مجتمع منفتح - الانغلاق داخل - إنسان قادر على - إنسان سلمي
على تجارب عالمية فطابق تجارب محلية المشاركة السياسية يتميز باللامبالاة
مختلفة ولاجحة محدودة وقاسلة الفعالة ولاهتم بالاندماج
في المسائل العامة

- مجتمع يتاضل - مجتمع يقوم على - إنسان تحجر - إنسان محروم
من أجل تدعيم مبدأ الإشتاح حاجاته الضرورية ومحبط ومشرد ،
القاعدة الصناعية الاستهلاكي مشبعة (الحاجات وماطل .
فيه .
الضرورة هنا هي
الحاجة إلى المأكل
والملبس والسكن
والعمل) .

- مجتمع ملتزم - مجتمع متخبط نتيجة
بتحقيق هدفه لعدم تحديد هدفه وبالتالي

(التنمية) عدم الالتزام بأى شيء
(عدم وضوح الخط)
السياسى والاقتصادى له)

وبعد صياغة المشكلة ، يمكن تحديد مستويات التحليل التى سوف تتبع فى
دراستها ؛ وهناك مستويان تحليليان أساسيان ، وهما :

اولا : المستوى التاريخى ، وهو الذى يمثل فى فحص الوقائع الاجتماعية
المعاصرة من حيث علاقتها بماضيها التاريخى أو باتجاهات تاريخية أشمل منها .
وفى نفس الوقت لا يرجع الإهتمام بالتاريخ إلى أن المستقبل يعتبر حتميا ولا
مفر منه ، أو أنه محصور فى نطاق الماضى ، ولكن الهدف من ذلك هو أن
نبين « الدلائل » التى يمكن أن تحدد أثناء التخطيط للمستقبل لتفادى
المشكلات والانحرافات الراهنة . وباختصار فإن دراسة البناءات الاجتماعية
التاريخية تفيد فى العثور على الطرق التى انضبطت بها هذه البناءات بالفعل ،
والطرق التى يمكن أن تنضبط بها .

وثانيا : المستوى النظامى الكبير ، وخاصة مستوى الدولة ، حيث يبدو
هذا المستوى التحليلى وانحازاً بصورة خاصة فى النظامين التعليمى والإدارى ،
وإعتبارهما من أهم المحاور التى تدور حولها مشكلة الانحراف فى مجتمعا .

وأخيراً ، فإن العمل الجيد فى مجال العلم الاجتماعى اليوم لا يمكن أن يقتصر
على بحث أميريقي واحد وقاطع . ولكنه لابد من أن يتكون من دراسات
عديدة تظم قضايا عامة وخطوط عريضة وتقاط أساسية حول شكل الموضوع
درجاتها ، ولذلك فإن تحديد نوعية هذه النقاط كان مرتبطاً بعملية إخراج

جديد للمادة المتاحة ، وتركيب قضايا إفتراضية عامة ، وقد كانت القضايا الافتراضية العامة التي أهدت منها في هذه الدراسة ذات نماذج ثلاث ، وهي :
(١) قضايا أهدت منها بصفة مباشرة عن طريق إعادة صياغة ما قلله واضعها بصدد نقاط معينة . (٢) قضايا وافقت عليها أو رفضتها وقدمت المبررات والتفنيذات بشأن ذلك . (٣) قضايا إستعنت بها كصدر لبعض الإقتراحات الواردة في الجانب التطبيقي للدراسة وبعض التعريفات الإجرائية للمفاهيم المستخدمة .

القسم الثاني

الدراسة الواقعية للانحراف الإجتماعي

الفصل الثامن

أسس التوجيه النظري واستراتيجية البحث الميداني

- مدخل
- التعريفات الاجرائية للمفاهيم
- اولا : الانعراف
- ثانيا : الانعتراف
- ثالثا : التلامعية
- أبعاد التوجيه للنهجي
- إجراءات الدراسة الميدانية
- أدوات البحث واختبارها
- المقاييس والمؤشرات

مدخل :

إذا كنت قد توصلت في الفصول الأولى إلى مجموعة إستخلاصات أساسية اعتمدت على نقد نظريات الانحراف ومنظوراته، وخاصة اللامعيارية والنظريات الوظيفية الأخرى، فأتى أخيراً في هذا الفصل، أسس التوجيه النظري، أو معالم الإطار الموجه للدراسة الميدانية، اعتماداً على تلك الاستخلاصات. وأما اعتبار مضامين هذا الفصل، فتصب في النظرية، فهو ينبعث من أنها تستهدف الإسهام في تكامل البناء النظري لموضوع الانحراف. ولذلك اشتمل هذا الفصل على صياغة المفاهيم التي انطوى عليها الإطار النظري، وتم هذا بواسطة تحديد أبعادها، ومضامينها، وإرتباطاتها، ثم مقارنتها بمثيلاتها في تراث علم الاجتماع الكلاسيكي والحديث، وذلك من أجل الوقوف على أهم مظاهر الاتفاق والاختلاف بين المفاهيم المستخدمة بمعانيها الجديدة، والمفاهيم القديمة. وهو يتضمن أيضاً إشارة إلى أهم الخصائص العامة التي تميز بها الإطار النظري الموجه للدراسة، وبعض القضايا الأساسية التي اعتبرت موجبات للتحليل والتفسير والتقييم.

وينصب الاهتمام في الجزء الأخير من هذا الفصل على تحديد معالم الموقف المنهجي الذي اتخذ لتنفيذ البحث، وعرض خطة الدراسة الميدانية التي أجريت على إحدى قطاعات العمل، تلك الخطة التي استهدفت وضع مجموعة إجراءات لاختبار مدى كفاءة المخطط التفسيري أو الإطار النظري الذي وضع للدراسة. وبناء على ذلك، تشتمل هذه الإجراءات على تحديد كينيه إختيار مجال البحث، ومبررات هذا الاختيار، ونوع العينة، وخصائصها التي تتصل: بالنوع، والسن، والوضع المدني، والديانة، والموطن الأصلي، والتعليم، والمهنة. كما تضمنت هذه الإجراءات تحديداً لنوعية أدوات البحث المستخدمة، وإختبارها والمقاييس والمؤشرات التي صيغت لقياس الانحراف، واللامعيارية، والاعتقادات،

وبعض الخصائص والأبعاد الأخرى التى تحتل أهمية فى هذه الدراسة .

التعريفات الإجرائية للمفاهيم :

تكشف معظم الدراسات التى أجريت فى مجتمعتنا على « الانحراف » عن ميل واضح نحو المعالجة الجزئية لهذا الموضوع ، سواء من حيث مجملها ، أو أسلوبها أو الهدف منها ^(١) . فكانت تنصب على إنحرافات سلوكية معينة : كالجريرة ، وجناح الأحداث ، وتطاول الحشيش ، أو إدمانه ، والاكتسار من شرب الخمر ، والدعارة ، وبعض المشكلات الاجتماعية كالطلاق والقتل ، وأما أسلوب المعالجة فكان يعتمد على الكشف عن بعض معاملات الارتباط الاحصائية بين هذه الانحرافات كتغيرات تابعة ، وبين مجموعة متغيرات اجتماعية أخرى كالتنشئة الاجتماعية غير السليمة ، وإطار النمو المتفكك والأسر المتصدعة ، وهبوط المستوى الاقتصادى ، والإلحاح فى أحياء متخلفة .

وأما هذه الدراسة فقد جاءت كحداولة ذات هدفين ، الأول : يتمثل فى صياغة إطار نظرى واضح وعمد العالم تكون وظيفة تفسير « الانحراف » .
وأما الهدف الثانى فهو تقييم هذا الإطار بواسطة البحث الامبيرى . هذا ، وعلى الرغم من أن تراث علم الاجتماع ، قد إشتغل على قدر هائل من البحوث الامبيرية والدراسات الميدانية حول الانحراف ، والتى يمكن الإفادة منها فى هذا البحث ، إلا أن الوضع الراهن للعلوم السلوكية ، يجعل من محاولتى هذه ،

(١) لقد أجريت معظم هذه الدراسات فى مجالات محدودة للغاية ، فكانت تقتصر على دراسة ضرب بخلافه سلوك الانحراف فى المجتمع ، ومن أمثلتها : دراسة « الفناء فى مدينة القاهرة » ودراسة « تطاول الحشيش » ، ومجموعة بحوث ميدانية أو دراسات طرية متصلة بجناح الأحداث والجريرة .

مخاطرة كبرى ، علاوة على أن التطور النظرى والمنهجى لعلم الاجتماع ، يصل بعد إلى مرحلة يتمكن البحث فيها من خوض هذا المجال المتقدم من مجالات الدراسة . وربما يكن هذا السبب وراء بعض التغيرات ، أو جوانب القصور التى قد تكون موضع ملاحظة فى هذه الدراسة .

ومع ذلك كله ، فقد حاولت — بقدر الإمكان — صياغة إطار نظرى شامل ، جملى أو كد على بعض الخصائص ، باعتبارها جوانب ذات أهمية خاصة فى هذه الدراسة بينما تمثل وظيفة هذا الإطار فى « تضيي مظاهر الانحراف فى مجتمعنا عن خلال مصادره » ، وأما مجموعة الخصائص المشار إليها ، فقد اعتبرت ك موضوعات أساسية لهذه الدراسة ، أو فصول رئيسية فيها ، وذلك باستثناء الفصول الثلاث الأولى التى اعتبرت كمقدمة نظرية تستهدف الكشف عن إسهام نظرية الانحراف فى تطوير النظرية السوسيولوجية . ومناهج علم الاجتماع ، بالإضافة إلى تحليلها تحليلًا نقديًا ، ينتهى إلى وضع مجموعة أفكار تكون بمثابة أسس موجبة لهذه الدراسة .

وأما المجال الواقعى لتطبيق هذا الإطار النظرى فقد تمثل فى « عينه من العاملين باحدى شركات القطاع العام » فى مدينة الاسكندرية ، ووعى فى اختبارها أن تجمع بين خصائص متعددة : كثثات السن المختلفة ، والمستويات التعليمية المتبايزة ، والأوضاع المهنية المتباينة ، بالإضافة إلى المفارقت التى يمكن أن توجد بعدد مكان الإقامة ، والحالة الزوجية .

هذا ، ويمكننى صياغة المفاهيم الموجبة لهذه الدراسة على النحو التالى :

« يمثل الانحراف ظاهرة إجتماعية تراكية ، يعكس أثرها على

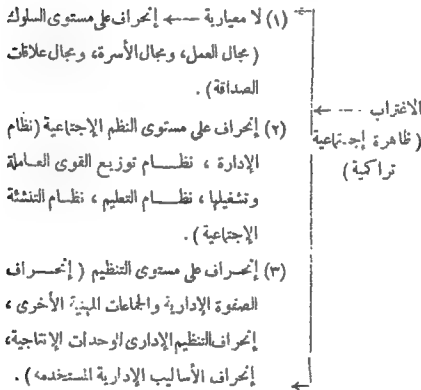
وجود :

١ - لامتيارية ، تؤدى إلى الانحراف على مستوى السلوك الشخصى والجماعى ، سواء فى مجال العمل ، أو الأسرة أو العلاقة بين الأصدقاء .

٢ - وانحراف على مستوى النظم الاجتماعية .

٣ - وانحراف على مستوى التنظيمات المجتمعية .

هذا ويوضح الشكل المبين ، معالم الإطار النظرى :



إن هذا الإطار يعرض لتفسير ثلاثة مستويات للانحراف وهي :

١ — الانحراف على مستوى السلوك .

٢ — الانحراف على مستوى النظام الاجتماعى .

٣ — الانحراف على مستوى التنظيم المجتمعى .

فيمتد اللامعيارية مصدراً للانحراف على مستوى السلوك، يتناظر إلى الإغتراب على أنه مصدر للامعيارية ذاتها، والمستويين الآخرين للانحراف. ولذلك، فهو ينطوي على صياغة علاقات سببية بين مجموعة متغيرات: مستقلة، وتابعة. ويلاحظ أن الانحراف — من هذا المنظور — اعتبر كتغير تابع أو معتمد، في مقابل « الإغتراب » كتغير مستقل، « واللامعيارية » كتغير وسيط. وسوف أتناول مضامين المخطط التفسيري أو معاً: الإطار النظري السابقة بالشرح والتفسير.

أولاً - الانحراف .

يشير مصطلح « الانحراف » في الإطار النظري لهذه الدراسة، إلى « أى خروج عن المعايير الاجتماعية، أو الأهداف العليا للمجتمع، سواء من جانب الأشخاص، أو النظم الاجتماعية، أو التنظيمات المجتمعية ». وبناء على هذا التعريف، فإن الانحراف ينطوي على الفعل، وإنعدام الفعل في نفس الوقت والمقصود بانعدام الفعل عدم أدائه في اللحظة المناسبة، إذ أن السلبية، واللامبالاه، والفتور، والاندماجية، تعتبر مظاهر للانحراف الذي ينطوي على إنعدام الفعل. وأما الخروج عن المعايير الاجتماعية، فهو الذي يمثل — عادة — سلوكاً يجرى على مستوى الأشخاص أو الجماعات. وفي مقابل ذلك، يشير الخروج عن الأهداف العليا للمجتمع، إلى انحراف على مستوى النظم الاجتماعية والتنظيمات.

ومن هذا المنطلق، تحدثت مستويات الانحراف، ومجالاته، على النحو التالي :

أ — انحراف على مستوى السلوك (الشخصي أو الجماعي) .

ب — إنحراف على مستوى النظم الاجتماعية .

ج — إنحراف على مستوى التنظيم .

ثم أم' المستوى الأول ، وهو الإنحراف السلوكي ، أو ما أطلقت عليه دراسات الإنحراف في علم الاجتماع « السلوك الانحرافي » ، فقد صنفت مجالاته في هذه الدراسة على النحو التالي :

١ — مجال الأسرة ، وأهم مظاهر الإنحراف في هذا المجال وجود مواقف تقل فيها مظاهر الإشباع العاطفي والوجداني ، بين الزوجين بوجه خاص ، وأفراد الأسرة بوجه عام ، أو انخفاض درجة الإعتد المتبادل بينهم ، أو عدم الحاجة إلى الإشتراك في أداء الإشباع المتبادل ، أو في إتخاذ القرارات المتصلة بالأسرة .

٢ — مجال التكاليف الدينية ، والشعائر والطقوس وأداء العبادات .

٣ — مجال العمل ، وقد إشمئت الإنحرافات المتصلة بهذا المجال على الخروج عن معايير العمل ، وقواعده ، وإجراءات تنفيذ عملياته ، وأسس التعامل مع الرؤساء والزملاء ، وإحترام كرامة المهنة .

٤ — مجال السلوك الشخصي ، والمقصود بالإنحرافات السلوكية الشخصية ، كافة صور السلوك الانحرافي التقليدية : كالمرقة ، والإختلاس ، والتزوير ، وأبى أفعال يترتب عليها الإستدعاء من طرف هيئات رسمية ، والإشتراك في ترويج إشاعات ، وإزعاج الجيران أو معاكستهم ، والإكثار من الخمر ، وإدمان المخدرات ، ولعب القمار .

هـ بينما يشير المستوى الثاني وهو إنحراف النظم الاجتماعية إلى وجود تغيرات عديدة فيها ، تعوق أداءها لوظائفها ، تتحول دون تحقيقها الأهداف

التي قامت من خلالها ومن بين هذه النظم نظام توزيع القوى العاملة وتشغيلها، والنظام الإداري، ونظام لتعميم والتدريب، ونظام تنشئة الاجتماعية.

وقد اشتمل المستوى الثالث، وهو الانحراف التعليمي على ثلاثة مجالات، وهي انحراف المصرفة الادارية، وانحسراف التنظيم الاداري، وانحسراف الأساليب الإدارية المستخدمة.

واضح من هذا التعريف، بما يتميز به من شمولية، أنه يختلف إلى حد كبير عن تعريفات الانحراف في راث علم الاجتماع الكلاسيكي والمعاصر. ومن أجل تحديد أهم مظاهر هذا الاختلاف، يمكن الإشارة إلى عدد من التعريفات:

فقد أورد « كوهين » في الفصل الذي كتبه عن دراسته « التفكير الاجتماعي، السلوك الانحرافي » من كتاب « علم الاجتماع اليوم » تعريفاً للسلوك الانحرافي، اعتبره « سلوكاً يخالف التوقعات النظامية، أي التوقعات المشتركة والمعترف بها باعتبارها شرعية في نسق اجتماعي معين » (١).

أما « ميرتون » فيقرر أن السلوك الانحرافي « يشير إلى سلوك يخرج أساساً عن المعايير التي وضعت للأشخاص في مراكزهم، ولا يمكن وصفه بصورة عجيبة، وإنما ينبغي ربطه بالمعايير التي حددتها المجتمع وأقرها بوصفها

(1) A. K. Cohen, « The Study of Social Deviation and Deviant Behavior », From : R. K. Merton « From Max Weber to Modern Sociology », London, 1936, p. 100. And
L. S. Cottrell, « Social Control », London, 1938, p. 100. And
T. J. Parsons, « The Social Structure of Modern Society », New York, 1954, p. 100.

ملائمة ، ومفروضة أخلاقيا على أشخاص يشغلون عدة مراكز اجتماعية ^(١) ويشير هذا المصطلح عند « كلينارد » إلى « تلك المواقف التي يكون السلوك فيها ، موجها توجيها مستهجنا من وجهة نظر المعايير ، ويتميز بأنه قد وصل إلى درجة كبيرة من تجاوز حدود التسامح في المجتمع » ^(٢) .

وأخيرا ، يقرر « إيريكسون » أنه يمكن تعريف الانحراف « كسلوك ، ينظر اليه عموما ، على أنه يجذب انتباه هيئات الضبط الاجتماعي ، أو سلوك ينبغي أن يتخذ إجراء ما بصدده » ^(٣) .

وجدير بالذكر أنه على الرغم مما يبدو بين هذه التعريفات من اختلاف ، إلا أن هناك نقاط اتفاق هامة ، أو مجالات التقاء ، تمثلت في مجموعة تقاسط يمكن تمهيدها على النحو التالي :

النقطة الأولى ، وهي أن الاطار المرجعي لمصطلح الانحراف لا يشير إلى شيء داخلي يمكن في السلوك ذاته ، وإنما تمثل الإشارة الأساسية ، في معيار تقيمي محدد اجتماعيا ، إذ تقوم التوقعات المشتركة المتصلة بنوعية السلوك

(1) R. K. Merton; Social Problems and Sociological Theory.,
From : R. K. Merton, and A. Nisbet (eds,) Contemporary Social Problems, New York, Harcourt, Brace World,
1961, pp. 657 — 700.

(2) M. B. Clinard, Sociology of Deviant Behavior New York,
Holt, Rinehart and Winston, 1963

(3) K. Erikson; Notes on The Sociology of Deviance in H.S.
Decker (ed,), The Other Side : Perspectives on Deviance
New York : Free Press, 1964, pp. 9 — 21.

اللائم ، والسلوك الذى لا يتطابق مع المعايير الاجتماعية ، بتنظيم الفعل في مواقف معينة . وهذه الفكرة التى تشير إلى أن الانحراف ليس خاصية كامنة في أى سلوك ، أكدها « شريف » عندما قال « إن المفردة السلوكية في حد ذاتها ، لا يمكن تسميتها إمتثالية أو إنحرافية ، إذ أنه لا يوجد سلوك ممتثل أو سلوك منحرف بصفة مجردة » (١) . ويترب على ذلك أن نفس نوع السلوك قد يكون إنحرافيا أو لا يكون ، لأن ذلك يتوقف على علاقته بالمعايير الاجتماعية التى تسود في لحظة وقوعه ، ومكانه .

وعلى الرغم من أهمية التأكيد على أن الانحراف ليس خاصية للسلوك ذاته ، إلا أن هناك تأكيداً آخر مائل ، وهو أن مصطلح « إنحرافى » ، يستخدم لتمييز السلوك وليس لوصف الفاعل الذى يمارس السلوك . ووفق كبير بين الاثنين فالمسألة الأولى ، مسألة تصنيف يتم من خلالها تقييم بعض الأفعال باعتبارها خارجة عن المعايير الاجتماعية وأما الثانية ، فهى مسألة تسمية أو وصف للفاعل بأنه منحرف .

/ وإذا كانت التعريفات السابقة تقصر الانحراف على مستوى واحد ، وهو « السلوك الإنحرافى » للأشخاص ، فإن تعريف الانحراف في الاطار النظرى لدراسى هذه يطوى على ثلاثة مستويات ، وهى مستوى السلوك ، ومستوى التنظيم ، ومستوى التنظيمات ؛ وبناء على ذلك يكون هناك إنحراف سلوكى ، وإنحراف نظامى ، وإنحراف تنظيمى .

(١) M. Sherif, Community Deviation, Norms, and Group Relations; In T. A. Berg and E. M. Bass (Eds) Conformity And Deviation New York : Harcourt and Row, 1961 pp. 159 — 165

وأما النقطة الثانية التي تعكس إتفاقاً بين التعريفات المذكورة ، فتتمثل في أن المعايير التي خرج عليها السلوك الانحرافي تعتبر إجتماعية في طبيعتها بمعنى أنها تشير إلى تلك التوقعات المشتركة أو مستويات الملاءمة ، التي يمكن لأعضاء الجماعات الاجتماعية إتباعها من أجل تنظيم السلوك الاجتماعي ، ومثل هذه المعايير تتميز بطابع عام ، باعتبارها مظاهر للبيئة الاجتماعية ، كما أنها تعتبر موضع تنفيذ شامل . ولذلك فإن الخروج عليها ينطوي على أثر لاستجابة اجتماعية ذات صورة خاصة أو درجة معينة من رد الفعل .

هذا وقد تمثل الهدف من التركيز على الطبيعة الاجتماعية للمعايير ، في التمييز بين المعايير الاجتماعية ، وبين نموذجين آخرين للمعايير ، قد يمكن استخدامها أيضاً في تصنيف السلوك باعتباره إنحرافياً ، وهما : أولاً ، المعايير القانونية ، وثانياً ، المعايير الشخصية . ونعتبر المعايير القانونية «مستويات ملاءمة» حددت في الدساتير وعرفت النتائج النظامية القانونية لهاقتها . وعلى الرغم من أن المعايير القانونية ، ليست منفصلة عن المعايير الاجتماعية ، إلا أنه من الواضح أنها تشير إلى بعض أنواع السلوك التي تخرج عن المعايير الاجتماعية أو تخالفها أي تشير إلى فئة محدودة منها ، عادة ما تنطوي على تلك الخصائص التي تتميز بالوضوح الشديد ، في نفس الوقت الذي تنطوي فيه على أذى للغير ، أو تسبب في اضطراب خطير يهيب التنظيم الاجتماعي . وإذا أردنا وضع هذه المسألة على نحو آخر ، فانه يمكننا القول ، إن الجزاءات الاجتماعية تطبق على فئة كبيرة من السلوك أشمل بكثير من الفئة التي تطبق عليها الجزاءات القانونية . ويترب على ذلك أن التركيز على المعايير القانونية في تعريف السلوك الانحرافي من شأنه حصر الانتباه في جزء محدود من المشكلة ، علاوة على أنه يعني تجاهل

العمليات الاجتماعية الخارجة عن نطاق القساوون ، أو غير المتصلة به ، والتي تستخدم التحكم في الجانب الأكبر من الملوك الانحرافى ، وهي عمليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي .

ما اتركز على المعايير الشخصية في تعريف الانحراف ، فانه يؤدي الى سقطات ضعف مماثلة أو أوجه قصور متعددة ، فعلى الرغم من أن الممارسات اليومية والاجراءات التي تتخذها هيئات التنشئة الاجتماعية المختلفة ، تكشف عن درجة كبيرة من الخلط وبتداخل بين المعايير الاجتماعية والمعايير الشخصية المستمدة ، إلا أن هناك حالات ينبغي أن يظهر فيها الانفصال بين هذين النوعين فالشخص قد يلتزم — من تلقاء ذاته — بمستويات سلوك دقيقة وعكسة الى درجة تريد عما هو متوقع منه اجتماعيا . ومن ثم فقد يشعر بالذنب تجاه فشله في الالتزام بهذه المستويات . ولكن مثل هذا الخروج على المعايير الشخصية أو مخالفتها ، لن يؤدي إلى تحريك أو إثارة الاستجابة الاجتماعية التي تمثل جزءا من المعنى الحقيقي للملوك الانحرافى .

ومن الواضح أنه اذا كانت هذه التعريفات قد اقتضت على اعتبار الانحراف، خروجاً على (معايير اجتماعية) ، فإن التعريف الذى تبنته هذه الدراسة يشير الى الانحراف كخروج عن المعايير ، الاعراف المجتمعية في ان واحد .

يما تشير نقطة الاتفاق الثالثة ، الى حجم مخالفة المستويات المعيارية ، أو مدى خطورة الخروج عنها . فقد تحدث « ميرتون » عن « السلوك المخالف الى درجة خطيرة أو هامة » ، وأشار أيضا الى وجود « مخالقات جوهرية » ، أما « كلينارد » فقد تكلم عن مخالقات « تتخطى حدود التسامح في المجتمع » **« واستعان « اريكسون » بإشارة الى هيئات الضبط الاجتماعي في وصف الملوك الانحرافى بأنه سلوك « ينبغي أن يتخذ إجراء بصدده » .**

وهنا نلاحظ أنه بمقارنة هذه النقطة الأخيرة المتصلة بتعريف الانحراف كسلوك يعرض صاحبه للضوابط الإجتماعية ، أو سلوك يتعين أن يتخذ إجراء ما يصدده ، بالتعريف الذى تبنته الدراسة ، يتبين مدى الاختلاف بين الصياغة النظرية لمفهوم الانحراف فى علم الاجتماع وصياغته فى الإطار النظرى لهذه الدراسة ، حيث أن تلك الصياغة الأخيرة تنطوى على بعدين جديدين ، وهما :
الاول ، أنه ليس من الضروري أن يعرض الانحراف ، القائم به (سواء كان فرداً ، أو نظاماً ، أو تنظيمياً) للضبط الإجتماعى ، وينطبق ذلك بوجه خاص على الانحرافات الكامنة ، والانحرافات السرية ، وبعض صور الانحراف .
النظامى ، والتنظيمى .

وأما التبعث الثانى ، فيمكن التعبير عنه بأن ثمة انحرافات خلافاً ، لا يمكن أن تتعرض له هيئات الضبط الإجتماعى ، أو تصدى له عن طريق : الوقف ، أو المنع ، أو الاستئصال .

من الواضح إذن أن تعريفات الانحراف فى تراث علم الاجتماع لم تكن كافية ، أو مفيدة فى تصنيف فئات الانحراف أو مستوياته المختلفة ، طالما أنها اقتصر على تعريف « الانحراف » من منظور ضيق ، باعتباره يشير إلى « السلوك الانحرافى » فقط بينما اشتمل التعريف فى هذه الدراسة ، على جوانب متعددة ، ومستويات مختلفة ، ومجالات كثيرة للانحراف . وتبعاً لذلك ، جاء المفهوم من أجل يشير إلى اشخاص ، وجماعات ، ونظم ، وتنظيمات ، وقواعد إدارية ، علاوة على أن استخدامه ، ينطوى على الإشارة إلى مسألتين ، وهما :

١ — الانحراف كوسيلة فعالة لتحقيق هدف ، لم يتمكن الامتثال من تحقيقه . ففى الواقع أن عائد الانحراف عادة . يكون واضحاً على مستوى

السلوك الشخصى ، ذلك العائد الذى يمكن أن يتمثل فى الكسب المالى أو القوة ، أو المكاة ، أو الهبية ، وبإختصار جميع النتائج الإيجابية التى لها قيمتها إجتماعيا أو سيكولوجيا ، وهى تنطوى على تحاشى المواقف المؤلة والخاف ، والقلق ، والاحباط . وأما عن صور الإنحراف التى تعتبر وسائل فعالة لتحقيق هدف ، فهى تتمثل فى: الانتهازية ، وتخلق الرؤساء ، والاختلاس ، والسرقة ، والتزوير ، والسلوك الجنمى الإنحرافى ، وادمان المخدرات والظور . والإنحراف هنا يكون مؤثرا إلى أن الاشخاص قد فشلوا فى تحقيق أهدافهم بواسطة اوسائل النظامية المشروعة ، مما يجعلهم يلجأون إلى استخدام وسائل غير مشروعة . وهنا ينبغى ملاحظة مسألة هامة ، وهى أنه إذا كان الإنحراف يتم عن فشل فى استخدام الوسائل النظامية المعترف بها إجتماعيا ، فإنه ينطوى فى الوقت نفسه على نجاح — لا يقل فى أهميته عن هذا الفشل — يتمثل فى القدرة على خلق فرصة الإنحراف أو الكفاءة فى استغلالها .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد ، أن من أهم صور الإنحراف التى تعتبر بمثابة وسيلة فعالة لتحقيق هدف هى صورة « الإنحراف الخلاق » سواء على المستوى الفردى أو الإجتماعى ، وهو إنحراف يشير إلى التجديد أو الابتكار ، أو الخلق ، أو الثورة ، أو مختلف الحركات الإجتماعية والسياسية التى ترمى إلى تحقيق أهداف تقدمية فى المستقبل (تعتبر حركة اليسار الجديد مثلا حركة إنحرافية خلقة) .

٢ — الإنحراف كفشل فى تحقيق الهدف ، وينطبق ذلك بوجه خاص على إنحراف النظام الإجتماعى ، وإنحراف التنظيم . فعندما نقول إن نظاما معيناً : كالتعليم ، أو التشئة الإجتماعية ، أو الادارة ، قد انصرف ، فإنه

تقصد بذلك أنه أخفق في تحقيق أهدافه ، التي يمثل أهمها في خلق ظروف ملائمة للحياة والنمو ، كما أن الانحراف بهذا المعنى ينسحب على سلوك الأفراد وليس على النظم والتنظييات فقط ، إذ يمكن النظر إلى شخص باعتباره منحرفاً ، لأنه فشل في الامتثال لقيم إجتماعية معينة ، كان يعتبر الرسوب إنحرافاً عن قيمة النجاح ، والمزمنة إنحرافاً عن قيمة النصر ، ولا ينبغي أن يجرنا ذلك إلى الاعتقاد بأن جميع صور الانحراف تعكس فشلاً في تحقيق هدف ، وإنما توجد إنحرافات معينة هي التي تعكس هذا الفشل .

ثانياً الاغتراب

إستخدم مفهوم « الاغتراب » في الإطار النظري لهذه الدراسة ، للإشارة إلى ظاهرة إجتماعية لها مضامين متعددة ، يمكن تحديدها بواسطة الإجابة على ثلاثة تساؤلات رئيسية ، وهي :

ما هو الاغتراب ؟ اعتبر الاغتراب كظاهرة إجتماعية تراكمية تعتمد على نوعين من المقومات ، الاول ، موضوعي ، وأما الثاني ، فهو ذاتي . والمقصود بذلك أن الاغتراب يمثل ظاهرة من ظواهر المجتمع الانساني ، تلازم وجوده وترتبط به دائماً . مهما كانت طبيعة بناء هذا المجتمع ، وكل ما في الامر أن أسس هذه الظاهرة ، ونوعيتها والأشكال التي تتخذها والمجالات التي تبرز فيها بوضوح ، تختلف من مجتمع إلى آخر . وللاغتراب بهذا المعنى ، منمومان أساسيان ، وهما :

١ — المضمون الموضوعي ، وهو يشير إلى مجموعة الأسس البنائية : الإجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، التي يحتمل أن تؤدي إلى الاغتراب . ومن بينها :

أ — العمل الإغترابي ، ويوجد في مجتمعات مختلفة بنض النظر عن كونها رأسمالية أو اشتراكية ، متقدمة أو نامية أو متخلفة .

ب — الشخص والتهول البيروقراطي والتحديث ، وهي أسس للإغتراب في كافة المجتمعات الحديثة .

ج — نموذج توزيع القوة ، ومحددات الأهداف المجتمعية .

د — الحلقات الثورية المفقودة .

٢ — وللقصوم الذاتي ، فبالإضافة إلى أن الإغتراب يمثل حقيقة قائمة بذاتها ، فإن له جانبته الذاتي ، الذي يتمثل في الوعي بالإغتراب ، في المجالات التالية :

أ — الوعي بالإغتراب عن الذات أو الغربة الذاتية .

ب — الوعي بالإغتراب عن العمل ومكانه .

ج — الوعي بالإغتراب عن المجتمع .

د — الوعي بالإغتراب عن الامكانيات (المادية والاعنوية)

وبعد تجديد مصامين الاغتراب الموضوعية والذاتية على النحو السابق ينعين الإجابة على تساؤل يتصل بالشخص الذي اغترب ، وهو :

من الذي اغترب ؟ وقصد أن الذي اغترب هو العامل ، وليس العامل « كفرد » ، وإنما العامل كثبة بأكملها ، أو كطبقة اجتماعية ، ولا يقتصر مفهوم العامل هنا على العامل المصنعي أو عامل الانتاج فقط ، وإنما يشمل على مجموعة الفئات التالية :

١ — العمال الصناعيون أو عمال الإنتاج .

٢ — الموظفون البيروقراطيون .

٣ — أصحاب المهن الفنية المتخصصة أو المهنيون .

٤ — القيادات الرسمية ، أو أعضاء الصفوة الإدارية .

وهنا يظهر تساؤل آخر ، وهو :

الاغتراب عن ماذا ؟ إن لكل فئة من الفئات السابقة مجالها الإغترابي الذي يمكن إيضاحه على النحو التالي :

١ — إغتراب العمال الصناعيين عن عملية الإنتاج ومكان العمل .

٢ — اغتراب الموظفين البيروقراطيين عن أهداف التنظيم العليا .

٣ - - اغتراب أصحاب المهن الفنية عن طبيعة تخصصهم وعملهم الحقيقي .

٤ — اغتراب الصفوة الإدارية عن طبيعة عملها نظرا للعوامل متصلة بمصادرها ، وظفيتها .

هذا فيما يتعلق بتعريف الإغتراب ، ومجالاته ، ومصادره ، وربما يكون من الملائم هنا أن أحدد مدى اختلاف هذا التعريف أو اتفاقه مع تعريفات الاغتراب في تراث علم الاجتماع الكلاسيكي والحديث . وسأقوم بذلك المهمة من خلال إشارات مختصرة إلى هذه التعريفات :

لقد كان أول تساؤل يواجه الدارسين والباحثين في موضوع الاغتراب هو : من الذي اغترب ؟ وقد يبدو هذا التساؤل ساذجا طالما أن اغتراب « الإنسان » هو الموضوع الذي حظى بالمناقشات العديدة . ولكني أريد أن

أنساءل عن المضمون الحقيقي لهذا المفهوم ، فقد تحدثت بعض المؤلفين عن الإنسان « كفرد » ويبدو ذلك واضحاً من تعريف الاغتراب في قاموس (اليونسكو) للعلوم الاجتماعية ، بأنه « مفهوم يشير إلى انفصال بين أجزاء الشخصية ، وبين جوانب هامة من عالم التجربة » . وطبقاً لهذا التعريف يشير المفهوم إلى :

أ — حالة موضوعية من الغربة أو الانفصال .

ب — حالة الإحساس التي توجد لدى الشخصية المغربة .

ج — حالة دافعية تميل إلى الغربة .

وقد يكون الانفصال الموضوعي المشار إليه في الحالة الأولى ، إقصالاً بين الذات والعالم الموضوعي ، أو بين الذات وجوانب أخرى أصبحت منفصلة عنها ، وقائمة ضدها . ومع أن هذا التعريف ينطوي على جوانب متعددة للاغتراب ، إلا أنها تدور جميعاً حول إطار « شخصية » الإنسانية ومن ثم فهو تعريف محدود للغاية .

وهناك تعريف آخر أكثر شمولا ، يمثل في إشارة علماء الاجتماع الماركسيين إلى « إغتراب العامل عن وسائل الإنتاج » وهم لا يقصدون بذلك العامل « كفرد » وإنما يشيرون إلى « طبقة إجتماعية » يرمتها وفي هذه الحالة تكون بؤرة الاغتراب جماعة إجتماعية ^(١) .

(1) Melvin Seeman, « The Meaning of Alienation, A. S. R., 1959, pp. 783 — 791.

وأما السؤال الثانى الذى واجهه الدارسون ، فى هذا الموضوع فهو ، عن ماذا يغترب المغتربون ؟ وكما اختلفت الإجابات على السؤال السابق ، اختلفت أيضاً فى هذا السؤال . فى المؤلفات المبكرة «لماركس» نجده يتحدث عن «إغتراب جوهر الإنسان عنه» (١) . ثم أصبح «الإغتراب» بعد ذلك يميل إلى تحديد أكثر ، عندما صور فى مفاهيم كإغتراب العمل ، وإغتراب عائده النشاط عن مضمونه ، وإغتراب الإنسان عن الأسرة أو العشيرة ، وإغتراب القوة عن المحكومين . وفى علم الاجتماع الحديث ، يقسم «مارفين سكوت» فئات الإغتراب إلى أربع مجموعات ، وهى : الإغتراب عن القيم ، والإغتراب عن المعايير ، والإغتراب عن الأدوار ، والإغتراب عن الإمكانيات (٢) .

كما ذهب كثير من إلى أن الأشخاص للمغتربين «هم أولئك الذين رفضوا ، ما اعتبر قيمياً سائداً ، ومؤسسات وأدوار فى مجتمعهم . ولدى تعقيب على هذا التعريف ، فالإغتراب لا يشير إلى الرفض بالمعنى السابق ، وإنما يعنى أولاً الانفصال ، كما أنه إذا انطوى على درجات معينة من الرفض فإن ذلك لا يعنى رفضاً لقيم سائدة ، وإنما لبعض القيم الطبقية ، أو القاصرة على طبقة إجتماعية ، أو صفوة ذات وضع خاص فى المجتمع . هذا ويشير مفهوم الإغتراب فى البحوث الإجتماعية السيكلوجية . إلى الصراع الداخلى الذى يجرى داخل الذات التى تشعر بالعجز عن تحقيق أهدافها .

(1) Karl Marx, Early writings, ed. and translated, T. B. Bottomore New York : Mac Graw — hill 1963.

(2) Marvin Scott, « The Social Sources of Alienation, A. S. R. 12. 1952. pp 413 — 420.

وأما السؤال الثالث الذي واجهه الباحثين في هذا الموضوع فهو . كيف يكتمل الاغتراب عن ذاته ؟ وهل الاغتراب موضوعي أو ذاتي ؟ لقد أيد الماركسيون فكرة أن الاغتراب عملية إجتماعية حقيقية توجد بغض النظر عن درجة إعترااف الأشخاص بها أو عدم اعترافهم . وقد اعترف « هيرت ماركيز » بأن الاغتراب يعتبر موضوعيا خالصاً لأن الذات التي اغتربت تعتبر مغلقة بوجودها الإغترابي ، كما أن الاغتراب هو جد يوجد في كل مكان وفي كل صورة ، وأما الحقيقة التي تؤكد أن الناس لايعترفون باغترابهم أو بافتقارهم لحريتهم ، فهي أعظم شاهد على شمولية الاغتراب . وفي نظر مؤلفين آخرين يعتبر لاغتراب ظاهرة سيكولوجية فردية ، وقد دفعهم ذلك إلى الاهتمام بدراسة العواطف ، والافعال السيكولوجية . ومثال ذلك « ملقن سيان » الذي نظر إلى الاغتراب من المنظور الشخصي للقاعل ، وعبر عنه في « شعور الفرد بعجزه وبانعدام معنى الحياة عنده ، وبانهزاليته »^(١) .

وهنا يأتي السؤال الأخير ، وهو : ما أسباب الاغتراب وعوامله ؟ وقد كانت الإجابة على هذا السؤال ، مرهونة بالنظرة إلى المصطلح ذاته . فالذين اعتبروا الاغتراب ظاهرة ميتافيزيقية شاملة ، أستدوه إلى عوامل كلية في الوجود الإنساني . بينما نظر إليه آخرون باعتباره يستند إلى بعض العوامل الإجتماعية ، كالملكية الخاصة ، أو تقسيم العمل ، أو التقدم العلمي والتكنولوجي . وأخيراً فإن وجهة النظر السيكولوجية ترجعه إلى عوامل متصلة بالامراض النفسية والعصبية .

وكما اختلفت النظرة إلى تعريف الاغتراب ، وتحديد جوانبه ، وتفسير عوامله ، اختلفت أيضاً بصدد اقتراح حلول لمعالجته أو التغلب عليه وقهره . فالاغتراب بالمعنى الميتافيزيقي لا يمثل مشكلة طالما أنه منبثق عن الظروف الكلية للوجود الانساني ، أما الاغتراب الذي استند إلى مصادر إجتماعية واقتصادية وسياسية فإن السيطرة عليه وقهره مسألة ممكنة بواسطة تغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أسهمت في وجوده . وعندما يكون الاغتراب ظاهرة سيكولوجية فردية ، يمكن علاجه أو التغلب عليه بواسطة وسائل العلاج النفسي الحديثة ^(١) .

وفي الواقع أن مفاهيم الاغتراب السوسيولوجية ترتد إلى توجيهات فلسفية مختلفة . فالتوجيه الوضعي الإمبيريق ينظر إلى المفهوم في جانبه الاجتماعي السيكولوجي ولذلك انصب اهتمام المؤيدين لهذا الاتجاه على تعريف المفهوم بطريقة إمبيريقية على اعتبار أنه قابل للقياس . ومن الأمثلة على استخدامات هذا المفهوم إمبيريقيا ، دراسة « سيان » للاغتراب بوصفه خلاصة مشاعر الفرد التي قسمت إلى فئات أساسية وهي : العجز ، وانعدام المعنى ، وانعدام المعيار ، والغربة الذاتية .

وبعد إلقاء نظرة فاحصة لمقارنة التعريفات السابقة بالتعريف الذي تبنته هذه الدراسة ، يمكن أن أقول إن هذا التعريف الأخير يمتد إلى أصول ماركسية

(1) Lewis Fener, « What is Alienation ? The Career Of A Concept », New Politics, Vol. 1, No 3, 1962, pp. 116 — 134 & Arnold S. Kaufman. « On Alienation », Inquiry, Vol 8 No. 2 (Summer 1965), pp. 141 — 165.

إذ أن الاغتراب من منظور ماركس ، كامن في البناء الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع ، بالإضافة إلى وجود الوعي الذاتي به ولكن توجد في هذا التعريف الذي تبنته الدراسة خاصية أخرى جديدة وهي أنه يعتبر أكثر عمومية من المفهوم الماركسي ، فهو لم يقصر الاغتراب على مجتمع طبق رأسمالي ، وإنما يعتبره « خاصية ملازمة » للمجتمع الانساني طالما تميز بناؤه بخصائص معينة ، كالترجح أو الهيماركية ، والبيروقراطية ، والترشيد والقوة والتخصص وتقسيم العمل .

ثالثا : اللاعيارية

استخدم هذا المصطلح في الإطار النظري للإشارة إلى عدد من المواقف البديلة أو الحالات المحتملة وهي :

١ — حالة لا يعرف فيها الأشخاص طريقة التصرف السليم إزاء موقف معين لا توجد بصده معايير محدده .

٢ — موقف يتميز بوجود نسق للمعايير المتعارضة .

٣ — موقف يتميز بوجود قيم متعددة في نفس الوقت الذي لم يتروك فيه الأفراد بأية معلومات عن وسائل تحديد ما هو ملائم منها .

٤ — موقف يعكس الاضطراب أو الانهيار في تطبيق الجزاءات .

٥ — موقف يعكس الاتفاق الظاهري على مجموعة معايير متصلة بالسلوك ، وعدم الإمتثال الحقيقي لها .

وبناء على المواقف والحالات السابقة ، تمكنت من صياغة ثلاثة أبعاد

للامعيارية وهي : أولا ، عدم الاتفاق المعيارى ، أو عدم وجود اتفاق على معايير معينة تحكم السلوك فى مواقف معلومة ، متصلة بأدوار ومراكز محددة ، ولعل من أهم مؤشرات هذا البعد ، ذلك الاعتراف الصريح من جانب غالبية الأشخاص بأنهم لا يتمكنون من إصدار حكم نهائى بصدد ما ينبغى وما لا ينبغى بالإضافة إلى إشاراتهم المتكررة والمستمرة إلى قلقهم بشأن عدم وجود اتفاق اجتماعى حول معايير الصواب والخطأ . وجدير بالذكر أن عدم الاتفاق هذا ، يرجع إلى صراع قائم بين مختلف مؤسسات المجتمع ونظمه بما فى ذلك : الأسرة ، والمؤسسة الدينية ، والتعليم ، والسياسة والاقتصاد ، ومؤسسات الإعلام ، يتجم عنه عدم توحيدها فى الهدف والتوجيه .

وثانيا ، إنعدام قدرة الأشخاص على تحديد سلوك دورهم ، ويعتبر هذا البعد نتيجة للبعد الأول ، كما أنه ينطوى على عدم معرفة الشخص لما يتوقعه منه الآخرون مما يؤدي إلى فشله فى رسم حدود واضحة لعلاقاته معهم . هذا ويعتبر مصطلح « الدور » هنا شاملا لمجموعة أدوار ، كدور الزوج أو الزوجة ، والإبن أو الابنة ، والأب والأم ، والرئيس المرؤوس ، والزميل ، والصدى . ويعتبر إنعدام قدرة الأشخاص على تحديد سلوك دورهم نتيجة لعاملين أساسيين ، وهما :

١ — عدم قدرتهم على توقع ما يتوقعه الآخرون منهم (لإلزاماتهم ومسئولياتهم وحدود واجباتهم نحو الآخرين) .

٢ — عدم قدرتهم على توقع سلوك الآخرين نحوهم (حقوقهم ومطالبهم تجاه هؤلاء الآخرين) .

وثالثاً ، الاضطراب في تطبيق الجزاءات وعدم تكاملها ، فنظام الجزاءات ينطوى على مكافأة السلوك الإمثالي ، وعقاب السلوك الإنحرافي ، وقد يعمل هذا النظام بطريقة متسقة وقابلة للتنبؤ ، أو بطريقة مضطربة وغير متكاملة . وهو ينطوى على أفعال قانونية وردود أفعال غير رسمية بالإضافة إلى أنه يقبل التطبيق في جماعات أولية غير رسمية وجماعات ثانوية رسمية . كما يعتبر أداء هذا النظام لوظائفه بطريقة فعالة من أهم وسائل تدعيم العلاقات الاجتماعية المنظمة وتحقيق التنظيم لأهدافه . وقد قصبت باضطراب الجزاءات ، تقبلها بين العنف واللين ، أو بين التعسف والتسبب ، بلا أسباب موضوعية ، أو مبررات منطقية . ومن أهم مظاهر هذا الاضطراب ، إختلاف رد الفعل تجاه نفس نوع السلوك ، أو نفس نوع الخطأ عندما يقوم به أشخاص مختلفون . بينما يُعير إعدام التكامل إلى إقتصار الجزاءات على جانب واحد فقط وهو الجانب السلبي ، وعدم الإهتمام بتطبيق أية جزاءات إيجابية متمثلة في المكافآت التنشجعية ، أو المنح المالية ، أو الإمتيازات الخاصة التي ينبغي أن تمنح في حالات التفوق ، والإبتكار ، والتجديد .

وبالإضافة إلى الأبعاد السابقة ، فإن لللامعيارية ترتبط بظاهرتين منتشرتين على مستوى المجتمع ، هما : الأولى ، ظاهرة تعارض الأجيال أو صراعا حول القيم التي ينبغي أن تكون بمثابة أهداف للحياة ولعملية التنشئة الاجتماعية ، ومن أهم هذه القيم : الحرية في مقابل الإلتزام ، والتجديد في مقابل التقليد والمحافظة على القديم ، والإستقلالية في مقابل التبعية ، ولعل من بين مؤشرات هذا التعارض عدم رضا الأجيال الشابة ، عن أسلوب السكار في التنشئة الاجتماعية ، أو طريقتهم في التفكير والحياة ، وإهتمامهم بالتسلية ، والمحافظة والجود ، والتخلف الفكري ، وعدم مجاراة الأساليب العصرية المتقدمة .

وأما الظاهرة الثانية ، فهي فقدان الإهتمام الإجتماعى ، ومن مظهره . السلبية واللامبالاة ، والإنعزالية ، والتسلطية ، والتركز حول الذات ، والمحاولات المستميتة من أجل التفوق على الآخرين والإداحة بهم . وينبغى الإشارة هنا إلى أن فقدان الإهتمام الإجتماعى ، إذا كان يرتبط باللامعيارية ، فإنه يعبر فى الوقت نفسه نتيجة لمجموعة عوامل أخرى ، من بينها :

١ — الاغتراب عن الأفعال المرغوبة التى تمثل أهمية خاصة لدى فئات إجتماعية كبرى لها دورها فى المجتمع ، كالشباب ، والعلماء ، ورجاء الإدارة .

٢ — الإحباط المستمر الذى يذم عن محاولات فاشلة بذلت من أجل التخلص من الإستغلال الذى تمارسه مراكز القوة على مستوى المنظمات الفرعية داخل المجتمع ، أو التنظيم المجتمعى الشامل .

٣ — الإحساس المتزايد بأن المجتمع لم يعد يمكن من تلبية إحتياجات أعضائه ، أو مواجهة متغلباتهم ، أو إنماء قدراتهم على مسايرة ألسب العصر الذى يعيشونه .

وبعد تحديد أبعاد اللامعيارية وإرتباطاتها على النحو السابق يهمنى أن أشير إلى مدى إتفاق هذا التعريف وإختلافه عن تعريفات اللامعيارية فى تراث علم الإجتماع . وفى الواقع أنه يكشف عن دمج بعض خصائص المفهوم عند دور كايم ، وبعض خصائصه عند ميرتون ، بالإضافة إلى خصائص أخرى منبثقة من الواقع المجتمعى الذى طبقت فيه الدراسة . فقد استقت الصياغة النظرية ، من مفهوم دور كايم ، فكرة اللامعيارية كحالة مجتمعية تتميز بفقدان

المعيار ، وفقدان التكامل بين الوظائف ، ^(١) بينما استوحب من ميرتون فكرة تصدع البناء الثقافي للمجتمع نتيجة لانطوائه على معايير وقيم متعارضة ^(٢) . ثم أضافت إلى الأساسين السابقين أساساً ثالثاً ، وهو مستوى من طبيعة المجتمع محل الدراسة التي تعكس اضطراباً شديداً في تطبيق الجزاءات ، بالإضافة إلى الاتفاق الظاهري على بعض المعايير وعدم الامتثال الواقعي لها .

وبناء على ذلك يمكن القول بأن تعريف اللامعيارية في هذه الدراسة لم يختلف عن التعريفات الكلاسيكية إختلافاً جوهرياً ، بل أنه يعكس صياغة جديدة لها ، ومع ذلك فإن موقعه في الإطار النظري لم يعتده كمصدر رئيسي للانحراف وإنما يحكمين وراءه مفهوم آخر أكثر عمومية وشمولاً وهو الاغتراب ، وفي هذه النقطة بالذات تختلف هذه الدراسة عن نظرية اللامعيارية .

إن هذا الإطار النظري الذي وضعت معالاه ، وشرحت بالتفصيل ، يتميز بمجموعة خصائص يمكن تحديدها على النحو التالي :—

اولاً ، مع أن الهدف الرئيسي له ، تمثل في تفسير الانحراف ، إلا أنه يشتمل على مضامين تصلح في دراسة مسائل أخرى متعددة كالتغير الاجتماعي ، والنظم الاجتماعية والتنظيمات ، والضبط الاجتماعي .

(1) E. Durkheim. Suicide : A Study in Sociology Trans. By G. Simpson. (ed.) Glencoe. Ill. : Free Press. 1951.

(2) R. Merton Social Theory and Social Structure, Revised and Enlarged Edition. Glencoe Ill. : Free Press. 1976.

وثانياً ، أنه مستوفى لشروط المخطط التفسيري العلمية التي تشير إلى النظرية باعتبارها هيكلًا من القضايا المترابطة فيما بينها والتي تميد في تحديد مجال المشكلة ، وبالتالي تمهد الطريق أمام خصصها إمبيريقيا بواسطة طرق البحث وادواته الملائمة .

وثالثاً ، أنه بنطوى على منظور واسع لا يفسر الانحرافات الجزئية وحسب بل يمتد إلى الانحراف على المستويات النظامية والتنظيمية .

وأخيراً ، أن المفاهيم الأساسية التي بنى عليها ، قد توفر لها شرطان الأول ، يتمثل في الشمولية والمقصود بذلك شموله المصدر النظري الذي استقت منه المفاهيم .

فالمفهوم الأساسيان في هذه الدراسة هما « الإغتراب » ، « واللامعيارية » .
تتمدد جذورهما إلى نظريات كبرى في علم الاجتماع ، بالإضافة إلى أن كلا منها يشير إلى ظواهر اجتماعية وينطوي على فئات سلوكية عامة متصلة بنظم وتنظييات وليست محدودة بأفراد . وأما الشرط الثاني ، فهو الاجرائية ، أي قابلية المفهوم لأن يشير إلى وقائع سلوكية أو فئات معينة للسلوك ، أو قابليتها للاختبار .
ولذلك فإن هذه الدراسة ليست كأي دراسة تقليدية أجريت في ميدان علم الاجتماع على موضوع الانحراف ، بل أنها تحاول أن تسهم — بقدر الإمكان — في بناء النظرية الجديدة التي يسعى منظرو علم اجتماع اليوم إلى التوصل إليها .

وأخيراً فإن هناك مجموعة قضايا أساسية اعتبرت بمثابة أسس للتوجيه النظري في هذه الدراسة وموجهات في التحليل والتفسير ، يمكن صياغتها على النحو التالي :—

(١) عدم الاعتداد على تفسير الانحراف باعتباره يعكس فاعلية مجموعة عوامل

جزئية كالفشل في عملية التشبُّع الاجتماعية، أو الاختفاق في التوافق مع القيم التقليدية، أو العجز عن مسايرة التقاليد. وإبراز فكرة جوهرية وهي أنَّ النظم الاجتماعية والمؤسسات القائمة هي التي تحتاج إلى مراجعة شاملة لأنها لا تخدم المجتمع بما يحتاجه للنمو والتقدم.

(٢) تظهر المشكلات الاجتماعية وصور الانحراف المختلفة نتيجة للاستغلال الذي تمارسه بعض الجماعات المسيطرة، ولذلك فالانحراف هو استجابة للتناقض بين ما هو قائم بالفعل وما هو مطلوب من أجل عملية التحول المستمرة. والمشكلات الاجتماعية لا تعكس مشكلات إدارية في النسق الاجتماعي، أو فشل الأفراد في أدوارهم داخله، بقدر ما تعكس فشل المجتمع بأسره في مواجهة الحاجات الإنسانية المنفردة والمتزايدة.

(٣) أن مسألة الانحراف يمكن التصدي لها بواسطة النضال من أجل تحدي الاغتراب والتغلب عليه، وتحقيق نمو وتغير مستمر، بدلا من المحاولات التي تبذل من أجل التوافق مع بعض المعايير القائمة أو ممايرتها. ولذلك يعتبر التغيير الجذري استجابة تقدمية ضد الاغتراب مطلوبة، بل وحيوية.

أبعاد التوجيه المنهجي :

وهي مجموعة الطرق التي انبثقت في الحصول على البيانات العلمية والتي كانت تمثل اختياراً بين مجموعة بدائل متشابهة، وتبريراً لهذا الاختيار طبقاً لبعض الاعتبارات المنهجية. ويمكن تحديد أبعاد التوجيه المنهجي على النحو التالي :

١ - الاختيار :

تعتمد الدراسات الميدانية في ضبط ملاحظته التروقي، والاختلافات، على هذا الاختيار، الذي يشير إلى افتقاء خاصية معينة أو مجموعة خصائص تكون:

لها أهمية خاصة في الدراسة وتنطوي على مفارقات متصلة بالأشخاص أو الجماعات أو المواقف ، ومن بين هذه الخصائص :

طامع انتقافة ، والمستوى الاقتصادي ، وعمق الصلات الاجتماعية ، ومستوى التعليم ، والنوع ، والسن ، وما إلى ذلك . وقد وقع الاختيار في هذه الدراسة على مجموعة خصائص أساسية : كالنوع ، والسن ، والموطن الأصلي ، والمستوى التعليمي ، والوضع المهني . غير أن هناك خصائص أخرى حددتها « النظرية » ليست متاحة للملاحظة المباشرة أو البسيطة أو المرد العادي ، ومثال ذلك أن اختبار الفروق في اللامعيارية ، والوعي بالغترب ، والانحراف — يعتبر أساسياً في هذه الدراسة ومن أجل هذا فقد كان قياسها محتاجاً إلى تطوير إجراءات قياسية متعمقة ومفصلة وأنواع خاصة من القياس تتمكن من تحديد التغيرات المستقلة ثم التتابع .

٢ - التقنين :

ويشير إلى إتخاذ إجراءات تقلل من وظيفة العوامل الذاتية أو الخصوصية التي يحتمل وجودها أثناء عملية الملاحظة والاستنتاج وهي : أولاً ، إجراءات لتحقيق الصدق ، وتمثل في استخدام إسمارة استبار ، بالإضافة إلى الاعتماد على سجلات التحقيق في الشركة التي أقيمت فيها الدراسة . وثانياً ، إجراءات لتصعيد درجة تمثيل الملاحظات للواقع الفعلي ، وتشتمل على طرق اختيار العينة . وثالثاً ، إجراءات لتصعيد درجة صدق عمليات جمع البيانات مثل استخدام أساليب التسجيل الموضوعي المختلفة .

٣ - استخدام النظرية :

لا يمكن إتمام الملاحظة بصورة فجأة أو غير مصقولة ، فليس هناك وجود

لنواتج مستقلة عن بعض المخططات التفسيرية ، لأن العالم الواقعي ، أو عالم التجربة يعتبر إلى حد كبير عالم تصوري . ومعنى ذلك إذن أن الملاحظة تتم ذات طبيعة نظرية كما أن البحث لا يتم بدون نظرية من أى نوع . والمأسكة الأساسية المتعلقة بالنظرية والبحث لا تتمثل في إختيار الباحث بين إستخدام النظرية في بحثه أو عدم إستخدامها ، وإنما في كيفية إستخدامه لنظرية واضحة يعبر عنها صراحه ، ونحاشيه للانقياد وراء نظرية أخرى مسترة ، بطريقة لاشعورية .

خلاصة القول أنه لابد للباحث من أن يقيم بناءاً نظرياً أو هيكلاً تصورياً ينطوى على مفاهيم مترابطة ، ويتميز بقدرة على إيضاح نوع الملاحظات التي سوف تجري ، أو البيانات التي ستجمع من الميدان ، وتحديد طبيعة الإجراءات المستخدمة وخصائصها ، وإعطاء معنى ودلالة للنتائج التي كشفت عنها الدراسة ويرجع ذلك إلى أن النظرية هي التي تحدد خصائص المفهوم ، وعلاقته بالمفاهيم الأخرى ، ومفاهيمه بالنسبة للسلوك الذي يكون موضع الاختبار . كما أن إشتقاق الاختبارات من النظرية يمكن إستراتيجية الاستنتاج .

إجراءات الدراسة الميدانية :

تتطلب دراسة هذا الموضوع تحديد وسائل بحثية ، وطرق تلائم النظرية والحياة السائدة في المجتمع في نفس الوقت ، من أجل التمكن من تقييم الإطار النظري ، أو المخطط التفسيري الذي حدد مسبقاً . وقد اختبرت النظرية بواسطة دراسة بعض صور الانحراف داخل مجال العمل وخارجه ، وطبقاً لمستويين ، وهما :

أولاً : مستوى الانحراف السلوكي ، وثانياً ، مستوى الانحراف التنظيمي .

اختيار مجال الدراسة الواقعي :

إن الانحراف ظاهرة شاملة ومتعددة الجوانب ، ولا يتصر وجودها على نظام إجتماعي محدد ، أو تنظيم بعينه ، أو على مجموعات من الأشخاص ، أو فئات إجتماعية مصنفة إلى أقسام عمرية ، أو نوعية ، أو دينية ، أو مهنية ، أو طبقية . أو ايكولوجية ، أو هيراركية ، وإنما ينتشر في هذه الفئات ، والطوائف ، بنسب متفاوتة ، كما أن نوعياته تختلف وتعمد إلى درجة كبيرة طبقاً لموقع هذه الفئات في البناء الاجتماعي ، ومدى تعرضها للضغوط البنائية المختلفة .

وبناء على ذلك يكون ممكناً إجراؤه دراسة الانحراف في مجالات مختلفة تعكس طبيعة الحياة في المجتمع ، مثل الهيئات الاجتماعية كالأسرة ، والمدرسة . والمؤسسة العلاجية ، وهيئات الضبط الاجتماعي ، والاصلاحي والعقابي ، أو الهيئات الاقتصادية التي تكون متخصصة في الإنتاج مثلاً أو التوزيع أو التبادل الاقتصادي ، أو الهيئات السياسية كالأحزاب أو المنظمات أو المؤسسات السياسية . ولكن وقع الاختيار في هذه الدراسة على جهاز إقتصادي لأن النشاط الاقتصادي للإنسان والذي ينطوي على وضعه المبنى وطبيعة عمله ، يمثل نشاطه الأساسي في حياته العامة واليومية ، ويعكس مستويات مختلفة : كال تعليم ، والمؤهل ، والخبرة ، والكفاءة ، وإذن فهو يعكس طريقته في الحياة ، فيضع له المعايير التي تحدد مستوى معيشته ومعيشة أسرته ، ويرسم له أساليب التفكير ، والسلوك ، والمعاملة ، وصلاته مع الآخرين . ومن هنا تأتي أهمية النشاط الاقتصادي كأساس لإختيار وحدة الدراسة ولتحديد مستوى التحليل . وهذا الجهاز تمارس داخله كل أنواع النشاط الممكنة ، كالأعمال ، الصناعية والفنية ، والبيروقراطية ، ما لم يتوفر في أي جهاز إداري مثلاً أو بيروقراطي خالص ،

يضاف إلى ذلك أن الصناعة تمثل في حد ذاتها قطاعا من أهم قطاعات العمل في الدولة .

وقد يثار تساؤل بهذا الصدد ، وهو : لماذا إقتصرت هذه الدراسة على جهاز صناعي واحد كبير ، ولم تجرى على جهازين أو أكثر ، لما للمقارنة من فائدة أو قيمة في إلقاء الضوء على كثير من الخفايا التي قد يصعب إستيضاحها في حالة الاقتصار على عينة واحدة ؟ ؟ كالمقارنة مثلا بين جهاز كبير نسبياً وآخر متوسط : ثالث صغير ، تقوم جميعا بإنتاج نفس نوع السلع أو تؤدي نفس النشاط ؟ أو المقارنة بين أجهزة من نفس الحجم تقوم بأنشطة مختلفة ، وذلك للتعرف على أثر الحجم في الحالة الأولى ، أو أثر تنوع النشاط والمهدف في الحالة الثانية ، على ضروب الانحراف ومصادره في كل عينة من العينات موضوع المقارنة ، ولكنني فضلت إجراء الدراسة على هذه الشركة دون غيرها للمبررات التالية :

١ — كبير حجمها الذي يتيح فرصة لإجراء الدراسة على نوعيات مختلفة من العاملين في ميدان الصناعة : كالعامل الماهر ، وأنصاف الماهرة ، وغير الماهرة ، والاداريين المتخصصين ، وذوى المهن الفنية العليا .

٢ — تعدد أقسامها وتنوعها ، مما يتيح فرصة المقارنة بين أنواع مختلفة من التخصصات الفنية والإدارية ، والتعرف على مدى تأثير طبيعة العمل على العاملين .

٣ — نشأتها المبكرة وتاريخها الطويل ، والتطورات المتلاحقة التي مرت بها والتغيرات العديدة التي لحقت بها . مما يعاون على إجراء دراسة مقارنة تضع في

حسبها فترات متباعدة ، ومراحل تكنولوجية مختلفة ، وإشراف إدارى متعدد الصور المضامين .

٤ — أنه قد سبق أن أجريت دراسات على أجهزة صناعية ذات إنتاج مختلف فى مجال صناعات النسيج ، والصناعات الغذائية ، والصناعات الكيماوية ، ولذلك كان يمكننا أن نقوم دراسة فى إحدى أجهزة الصناعات المعدنية لأنها من نوعية أخرى مختلفة وجديرة بالدراسة .

٥ — يتميز هذا الجهاز الصناعى بخاصية هامة قد لا تتوفر فى كثير من الشركات الصناعية فى جمهورية مصر العربية ، وهى أن كل قطاع من قطاعات الثلاث : يمثل وحده مستقلة وقائمة بذاتها ، ومنفصلة إقتصاديا يكاد أن يكون تاما عن القطاعات الأخرى ، وإن كانت التبعية الإدارية فى النهاية لإدارة الشركة كلها .

٦ — يشتمل الجهاز على أقسام قديمة يمتد تاريخها إلى عام ١٩٣٥ ، وأقسام أخرى حديثة أقيمت عام ١٩٧٢^(١) . مما يترتب عليه وجود صورتين على

(١) « شركة مصانع النحاس المصرية » هى أول الشركات المعدنية التى انشئت فى جمهورية مصر العربية منذ عام ١٩٣٥ . وقد بدأت مصنع مواضع على مساحة تقدر بحوالى (٤٠٥٥) مترا مربعا ، وظلت تنمو فى وحداتها الاقتصادية إلى أن وصلت مساحتها الآن إلى حوالى (٥٢٠٩٠٠) مترا مربعا . وفى البداية ، أى فى الأعوام ما بين ١٩٣٥ - ١٩٤٠ امتصر الصنع فلصنع على انتاج المعادن غير الحديدية ثم افتتح فى عام ١٩٤٠ قطاع لتكرير النحاس ، وفى ١٩٤٥ قطاع للألومنيوم بدأ بصناعة الألواح المنزلية ، وفى عام ١٩٤٨ بدأت صناعة تشكيل المعادن غير الحديدية ، وفى عام ١٩٥٢ بدأ العمل فى فرن الصلب الأول الذى يقوم بدرفلة الحديد المروم ، وفى عام ١٩٥٣ بدأ العمل فى قسم سحب الأسلاك النحاسية . وفى عام ١٩٥٤ بدأ العمل فى فرن الصلب الثانى ، وفى عام ١٩٥٧ بدأ العمل فى قسم تكرير النحاس الكهرمانى بواسطة «

جانب كبير من الاختلاف في الناحية التكنولوجية ، يرتبط به إختلاف في نوعيات العمال من حيث جوارب معينة : كالسن، والمؤهل، والخبرة، والكفاءة وهذا يؤثر بدوره على طبيعة العمل وطبيعة العلاقة بين العاملين ، ونماذج الانحراف غير الرسمية وأنواع الضبط القائمة .

العينة :

طريقة اختيارها وحجمها :

تشتمل الشركة على ثلاثة قطاعات رئيسية ، وهي : قطاع الصلب، وقطاع النحاس ، وقطاع الألومنيوم ، وقد اختيرت العينة على أساس هذا التقسيم ،

= قرن الدوليت لأول ، عام ١٩٥٨ انتهى قسم سحب الأسلاك الحديدية (نسيج الشك المعدني) ، عام ١٩٦١ انتهى قسم الدرافيل (قسم رقائق الألومنيوم) ، ثم انتهى قسم الصلب الألومنيوم نصف الستمر عام ١٩٦٣ ، ول عام ١٩٦٨ انتهى قسم حال الصلب ، عام ١٩٦٩ أقسم قسم درعة النحاس البروم عام ١٩٧٠ حدث توسع ل أكثر من قسم من الأقسام السابقة وبدأت صناعة شاهر حزم المسالات في قطاع الصلب ، ودعم قسم الأواني المنزلية ، وأقيم فرع الدوليت الثاني في عام ١٩٧١ أقيمت الأقسام التالية :

قسم الدرافيل الصلب ، قسم الرقائق الألومنيوم الجديد ، ومكبس بتي المعدات غير الحديدية ، وفرع صهر الصلب - ٥ طن ، والمران صهر الصلب الكوراثية . وكنت عدد العاملين في الشركة وقتئذها لازيد على مائة عامل ، وظل يتضاعف إلى أن بلغ عام ١٩٦٠/٦١ (٢٣٠٠) عامل ، ووصل إلى (٤١٢٤) عامل في عام ١٩٦٥/٦٦ وإلى (٤٠٩٨) عامل عام ١٩٧٠/٧١ وفي عام ٧٥/٧٤ بلغ مدهم (٧٥٠٠) عامل . وهذا القصد للزيادة باستمرار يرتبط بمفروعات جديدة تستهدف النمو والازدهار في قطاع الصناعات المعدنية من أجل سد الاحتياجات المتزايدة إلى منتجات المصان الحديدية وغير الحديدية ، والعمل على توفيرها للمستهلك المحلي بالأشكال، والكيبات والأشمار الملائمة . بجانب تغطية اعتماد إلى الأسواق الخارجية وعلى الأغصن الأسواق العربية والأفريقية .

ويعتبر قطاع الصلب أكبرها جميعاً ، يليه قطاع النحاس ثم الألومنيوم . ولذلك ، اختيرت أكبر نسبة في العينة من القطاع الأول ، يليها الثاني ، ثم الثالث . وقد إتبع طريقة العينة الطبقية العشوائية ، فأختير من كل قطاع نسبة تمثل حوالى ٢٪ من العاملين فيه ، ولكن انصب التركيز على قوائم الأفراد الذين يقومون بأعمال فنية متخصصة وخاصة للمهندسين ، ثم العمال اليدويين المهرة ، نظراً للأهمية المباشرة التي يمثلها هؤلاء في العملية الإنتاجية ، ولذلك كانت الفئة الأولى تمثل حوالى ٣٢٪ من العينة والثانية ٢٠٫٧٪ وأما عدد الحالات التي درست فكان (١٥٠) حالة وهو يمثل حوالى ٢٪ من عدد العاملين بالشركة الذي يبلغ ٧٥٠٠ عامل^١ .

خصائصها :

١ - النوع :

إشتملت عينة الدراسة على أفراد من الجنسين ، وكانت نسبة الذكور تمثل ٨٨٫٧٪ بالقياس إلى ١١٫٣٪ إناث ، وهذه النسب وإن كانت لا تعكس نسبة الإناث العاملات على مستوى المجتمع برمته ، إلا أنها تشير إلى انخفاض عدد الإناث بالنسبة للذكور في قطاع الصناعة بوجه عام ، وقطاع الصناعات المعدنية بوجه خاص ، نظراً لما تتميز به هذه الصناعات من طبيعة خاصة تحتاج إلى بذل طاقة بدنية وجهد لاستطيع النساء بذله . ويلاحظ أنه على الرغم من هذا الانخفاض النسبي للملحوظ ، إلا أن نسبة الإناث ارتفعت في السنوات

(١) المقصود بالناظر هنا ، كل من يقوم بعمل ، ابتداءً من رئيس مجلس الإدارة حتى أقل مستوى من مستويات عمال الخدمات .

الأخيرة نظراً لدخول المرأة مجالات عمل جديدة ومتعددة كالأعمال الهندسية والصناعية المتخصصة ، وينطبق ذلك بوجه خاص على خريجات كلية الهندسة والمدرسة الثانوية الصناعية .

٢ - السن :

أشار التوزيع التكرارى للفئات العمرية لأفراد العينة ونسبها المئوية إلى أن أعلى نسبة هي التي يمثلها العاملون الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٥) إلى أقل من (٣٠) عام ، وتبلغ (٣٣.٣٪) بالنسبة لمجموع أفراد العينة. يليها فئة العمر من (٣٠) إلى أقل من (٣٥) سنة وتبلغ (٢٠٪) ثم تنخفض النسبة لتصل إلى (٧.٣٪) لمن تتراوح أعمارهم بين (٣٥) وأقل من (٤٠) سنة . وأما العاملون الذين تتراوح أعمارهم بين (٤٠ ، أقل من ٤٥) سنة فتبلغ نسبتهم (١٣.٣٪) . هذا ، وتوجد نسبتان متساويتان لفتى العمر المتباهدين هما : (من ٢٠ إلى أقل من ٢٥) ، ثم الفئة العمرية التي تحدد بأكثر من خمسين عاماً ، وهي تبلغ (١٠٪) ، وأخيراً ، تمثل الفئة العمرية (من ٤٥ إلى أقل من خمسين) أقل نسبة في العينة وهي (٦٪) . وعلى الرغم من أن معدل النسب المئوية لأعمار أفراد العينة ؛ قد لا يعكس معدل النسب المئوية للقوى العاملة على مستوى المجتمع كله ، فإن جمع النسب المئوية لفئات العمر ما بين (٢٥) سنة ، (أقل من ٥٠) يشير إلى النسبة (٨٠٪) وهذا يعنى أن المستقبل يمتد أمام الغالبية العظمى من القوى العاملة ، كما أن لهذه النسبة أهمية خاصة ، لأن تعدد الفئات العمرية داخلها ينطوى على تنوع في مستويات التعليم ومجالاته ، وإختلاف في طبيعة العمل ، في نفس الوقت الذى يعكس فيه ثقافات فرعية مختلفة لأجيال متعاقبة ، وظروف مجتمعية متغيرة ، ومشكلات إجتماعية متنوعة تعكس صراع الدور ، وصراع الأجيال .

٣ - الوضع المدني :

تشير النسب المئوية لغير المتزوجين في العينة إلى ٣٠٪ ، في مقابل ٦٤٫٧٪ متزوجون ، و ٤٪ مطلقون أو منفصلون ، و ١٫٣٪ أرامل . وما من شك في أن هذه النسب تعكس أوضاعاً إجتماعية اسرية مختلفة ، وتشير إلى مشكلات ذات نواحيات متعددة .

٤ - الديانة :

يمثل المسلمون في العينة حوالي ٩٢٪ في مقابل ٨٪ مسيحيون . وهذه النسبة تنعكس شمول العينة لأعضاء من الديانتين ، وعدم اقتصرها على ديانة واحدة .

٥ - الاصل والهجرة :

تمثل النسبة المئوية لسكان الاسكندرية الأصليين في العينة (٦٦٫٧٪) في مقابل (٣٣٫٣٪) مهاجرين من مدن وقرى أخرى في الجمهورية . ومعنى ذلك أن أكثر من ثلث العينة عبارة عن أفراد من خارج الاسكندرية . وهم قد يعكسون صعوبة التوافق إزاء العمل الصناعي ، والتكيف مع متطلبات الحياة في منطقة حضرية ، ومسايرة خصائص الحياة في إطار حضري مختلف عن الإطار الذي نشأوا فيه والذي يختلف اختلافاً تاماً عن طريقة الحياة الجديدة . أما عن نسبة الذين نزحوا من مراكز ريفية فتبلغ ١٥٪ من مجموع الذين هاجروا من مناطق أخرى خارج المدينة ، في مقابل (٣٢٪) من مراكز حضرية خالصة . وإذا كانت هذه النسب تدل على شيء فإنها تشير إلى تنوع مراكز الطرد السكاني ، وتفاوتها من الحضرية الخالصة إلى الريفية الخالصة . وكانت نسبة الذين نزحوا منذ أكثر من عشر سنوات تبلغ (٧٠٪) ، في

مقابل (١٨.٠) نزحوا منذ مدة تتراوح (٥، ١٠) سنوات ، أما الذين هاجروا إلى الاسكندرية في خلال الخمس سنوات الماضية ، فقد بلغت نسبتهم (١٢.٠) وهي أقل نسبة إذا قورنت بالنسبتين السابقتين . وهذا يشير بدوره إلى مجموعة نقاط أساسية ، وهي :

١ — أن أعلى نسبة من الأيدي العاملة المهاجرة داخل المصنع قد موطن تهيئتها أكثر من عشر سنوات ، وهي فترة كافية لكي يتمكن الشخص من الاندماج في الوسط الاجتماعي الثقافي الجديد .

٢ — أن الأيدي العاملة الجديدة ، معظمها من المقيمين أصلاً في مدينة الاسكندرية ، يضاف إلى ذلك أيضاً أن نسبة عدودة من العاملين في الشركة ، وخاصة من أصحاب المهن الفنية العليا تقيم في مناطق خارج مدينة الاسكندرية ، وتخوض رحلة يومية طويلة للذهاب إلى العمل والعودة منه ، وهذا يشكل في حد ذاته مشكلة بالنسبة لهم . وأما عن أسباب النزوح إلى مدينة الاسكندرية فهي تنحصر في عوامل مختلفة مثل ظروف المعيشة ، والتعليم ، والحرب ، والسكن . إذ تبلغ نسبة الذين هاجروا بسبب البحث عن عمل أو تكليف أو تعيين (٤٢.٠٪) وهي أعلى نسبة إذا قيست ، بنسبة الذين هاجروا بسبب ظروف متصلة بعمل الوالد ، وهي (٣٠.٠٪) والذين هاجروا نظراً لعوامل متصلة بالتعليم . تصل نسبتهم إلى ٢٦.٠٪ فيما تشير النسبة (٢.٠٪) إلى الذين نزحوا بسبب عوامل متصلة بالحرب والسكن .

٦ - التعليم :

يعتبر التعليم من بين الخصائص الأساسية التي تميز أفراد أي مجتمع وهذه العينة تنطوي على مستويات التعليم المختلفة بالإضافة إلى مجالاته المتعددة ..

وبلاحظ أن أعلى نسبة في العينة وهي (٢٤٪) تشير إلى من لديهم معرفة بالقراءة والكتابة ، يليها (١٨٪) لمن تلقوا تعليما جامعيًا عمليًا ، و (١٦٫٧٪) للتعليم الفني المتوسط ، و (١٤٫٧٪) للمؤهلات الأقل من المتوسطة ، و (٨٫٧٪) للتعليم العام المتوسط ، و (٨٪) للتعليم الجامعي النظري ، (٥٫٣٪) للاميين و (٣٫٣٪) لمن تلقوا تعليما فوق الجامعي . وفي الواقع أن هذه النسب لا تعبر عن معدلات للمستويات والمجالات التعليمية على مستوى الشركة أو المجتمع ، وإنما ترتفع ارتفاعا ملحوظا في فئتين ، هما : الأولى ، تشمل على العاملين الذين تلقوا تعليما جامعيًا عمليًا وتطبيقًا وهم خريجو الكليات العملية ، وخاصة كلية الهندسة والمعهد العالي للتكنولوجيا . والثانية ، تشير إلى من تلقوا تعليما فنيا متوسطا ، نظرا لما لهما من الفئتين من أهمية في المجتمع المعاصر الذي يأخذ بساليب العلم التطبيقى الحديث والتكنولوجيا العصرية ، ويلاحظ أيضا أن نسبة الاميين في العينة بلغت (٥٪) . وهي نسبة ضئيلة جداً إذا قورنت بنسبة الامية على مستوى الشركة خاصة والمجتمع كله بوجه عام . ولكن تركز الاهتمام على بقية الفئات الأخرى لأهمية الكشف عن الظروف المحيطة بها ، ونفقات التعليم ، ومشاكله ، ومدى ملائمة برامجيه ومقرراته ، ومدى ملائمة العمل للمؤهل . وايضا لسبب أخير وهو أن ظروف الاميين ، ومشكلاتهم ، تعتبر معروفة في المجتمع ، وغير محتاجة إلى اكتشاف أو جهد في البحث والتتقيب .

٧ - نوع العمل :

اشتملت العينة على نوعيات العمل المختلفة التي يمكن أن توجد في أية شركة صناعية ، أو غير صناعية ، وهي : أولاً ، الأعمال الإدارية ، وثانياً ، الأعمال

اليدوية ، وثالثا ، المهن الفنية العليا . وتنطوي الفئة الأولى على نوعين من العمل الإداري ، وهما : العمل الإداري المتخصص ، ثم العمل الإداري العالي (١) . وقد بلغت نسبة الفئة الأولى (١٤ ٪) ، والثانية (٦٧ ٪) . أما الأعمال اليدوية ، فهي تتدرج من العمل البدوي الماهر ، وتبلغ نسبته (٢٠٧ ٪) ، ونصف الماهر ، ونسبته (٥٣ ٪) وغير الماهر ، ونسبته (١٤٧ ٪) . وتأتي بعد ذلك فئة الأعمال المكتبية البسيطة وتبلغ نسبتها (٦٧ ٪) . ومن الملاحظ أن المهن الفنية العليا تمثل أعلى نسبة في العينة ، يليها العمل البدوي الماهر ، والأعمال الإدارية (العليا والمتخصصة) ، ويرجع ذلك إلى أهمية الدور الذي تقوم به الفئات الثلاث في العملية الانتاجية ، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ومالها من تأثير بالغ الأهمية على سير العمل . وإذا اردت أن اعبر عن الخصائص الأساسية التي تتميز بها العينة ، فإنه يمكنني أن أقول انها متنوعة ، وبالتالي فهي تعكس الإطار الاجتماعي للمجتمع المصري من حيث طبيعة الموطن الاصلى أو البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها الشخص (وبقية كانت أم حضرية) ، ونشير إلى مستويات معيشية مختلفة ، تعكس مشكلات متنوعة . كما تشمل على أفراد من اقسام الشركة القديمة ، وأفراد من اقسام الشركة الحديثة ، ولهذا أهمية خاصة في الإشارة إلى نوعيات مختلفة من الأعمال ومستوى التكنولوجيا ، والعمل ، وطبيعة العلاقات بينهم ، ثم بينهم وبين رؤسائهم . ولذلك فإني اعتقد أن صغر حجم العينة لا يقلل من شأنها طالما أنها متمثلة بالخصائص السابقة .

(١) المقصود بالعمل الإداري العالي كل مهنة قيادية أو إشرافية أو رقابية ، تتجوز من رئيس مجلس الإدارة إلى المدير العام إلى مديري الإدارات ، والأقسام إلى رؤساء الأقسام . وأما العمل الإداري المتخصص ، فالذين يقومون به هم ملاحظو المبيعات ، ورؤساء الورديات ، ورؤساء حاسب العمل . وتشتمل المهن الفنية المتخصصة أو العليا ، على الأدميالات الهندسية ، والمحاسبية ، والمصانيفية ، والاجتماعية ، وأعمال التدريب الصناعي الخ .

أدوات البحث واختبارها :

(١) استمارة الاستبيان :

كانت أداة البحث الميداني الأساسية في الدراسة متمثلة في استمارة استبيان اشتملت على مجموعة أسئلة وضعت لقياس كل مفهوم من مفاهيم الإطار النظري واستخدمت في المقابلة المباشرة مع الباحثين . أما الأسلوب العام الذي إتبع في بنائها ، فقد تمثل في النظر إلى كل مفهوم على حدة لإمكان صياغة أسئلة متعددة له ، أو التوصل إلى المقدرات التي تشير إلى خصائصه ، وقد انبثقت هذه المقدرات من الإطار النظري . وبدأت الاستمارة بتشخيص مبدئي للحالة يشتمل على مفردات أولية : كالسن ، والنوع ، والديانة ، والموطن الأصلي ، والهجرة ، وتاريخها ، وسببها ، والوضع المدني ، والظروف المعيشية والأمنية . ومستوى التعليم ، ونوع العمل ، والإشتراك في أنشطة مختلفة ، وأسبابه ، ونوعيات الأصدقاء الذين يتزاور معهم ، وسبب ارتباطهم ، والمواظبة على أداء التكاليف الدينية . وقد قصد بهذه البيانات الأولية تحديد الإطار الاجتماعي الاقتصادي الذي يعيش فيه المبحوث ، وهذا إجراء أساسي وبديهي ، يتبع في أي استبيان .

ولما كانت التنشئة الاجتماعية تقوم بدور في تطبيع الأشخاص وتعويدهم على أداء سلوك معين والاحجام عن سلوك آخر نتيجة لإتقان شخصي ، فإن العنصر الثاني في الاستمارة كان يعكس سلوك الشخص قبل سن العشرين ، أي السلوك الذي يعتبر رد فعل أو استجابة لظروف التنشئة الاجتماعية وتأثير هياتها الرسمية ، وغير الرسمية أو تأثير البيئة الاجتماعية وإطار النمو على الشخصية والسلوك . يلي ذلك تحديد نوعية الجراء الذي كان يوقع عليه الشخص إزاء سلوك معين يقوم به ، وتقييمه للطريقة التي كان يعامل بها في

هذه الفترة من حياته ، ورأيه في انعكاساته على سلوكه الواقعي . ثم تحتل ظروف العمل ، والوضع المهني العنصر الثالث في الاستمارة ، وقد وضعت مجموعة مفردات لقياسها ، وهي : تاريخ التعيين ، وظروف العمل السابق (إن وجد) وطريقة الالتحاق بالعمل ، واعتقاد الباحث في مدى ملاءمة العمل للمؤد (إذا كان مؤهلا) ومدى تلاؤم العمل مع قدراته ومواده في حالة عدم حصوله على مؤهل ، والأسباب التي تعاون على ذلك من وجهة نظره . كذلك اشتمل هذا العنصر الثاني على أسئلة للكشف عن وعي الباحث بالتدريب القائم ، وتقييم برامج ومدى الحاجة إليه ، ثم أبعاد الاتصال والشاركة داخل هذا التنظيم الصناعي ، وتقييمها . ولما كان للانحرافات التبادلية والعكسية أهمية خاصة في هذه الدراسة ، فقد خصص لها سؤالان منفصلان ومشمellan على كل صور الانحراف الممكنة التي تكون بمثابة رد فعل إزاء انحرافات أخرى . وأما الانحرافات السلوكية المختلفة ، فقد صنفنا إلى قسمين أساسيين : الأول : انحرافات داخل النظام العمل ، وهي تشير إلى خروج العامل عن مجموعة المعايير التي تنظم عمله العمل ، أو علاقاته بالأمره والأصدقاء ، ومدى إمتثال سلوكه الشخصي . ويأتى بعد ذلك الجزء المحورى في الاستمارة وهو الذى يقيس الوعى بالانحراب ، واللامعيارية ، وهما يمثلان متغيرين أساسيين في الدراسة . وبناء على ذلك ، فقد تسلسلت مفردات الاستمارة على نحو متطقي ، فبدأت كما يلي :

أولا : التشخيص المبدئى للحالة .

ثانيا : التهيئة الإجتماعية وسوء المراقبة .

ثالثا : ظروف العمل والوضع المهني

رابعا : الإغتراب .

خامسا : اللامعيارية .

سادسا : القيم الشخصية وتحققها .

سابعا : الموافقة على الوسائل غير الشرعية .

ثامنا : إنحرافات أخرى واقعية .

وقد خضعت الاستمارة للاختبار المبدئي بعد بنائها ، وكانت نتيجة هذا الاختبار أن عدلت صياغة بعض الأسئلة ، وألغيت أسئلة كانت مكررة ، وأضيفت أسئلة جديدة في موضوعات كانت محتاجة إلى مزيد من التفصيل ، كما أضيفت متغيرات كثيرة وأغلقت أسئلة عديدة كانت مفتوحة قبل الاختبار . وقد بلغ عدد صفحاتها (٢٠) صفحة وأما عدد الأسئلة فكان (٨٧) سؤالاً بعضها مركب يشتمل على عدد من المفردات الأساسية ولكل مفردة منها عدد من المتغيرات يصل إلى ثلاثة أو أربعة . وكانت الاستمارة الواحدة تستغرق حوالي نصف ساعة في إستيفاء بياناتها ، علما بأن الباحثة قامت بنفسها بتطبيق جميع الاستمارات في هذا البحث نظراً لاختلاف نوعيتها عن كثير من الاستمارات التي تبنى وتطبق في ميدان الدراسات الاجتماعية ، وحاجتها إلى دقة في توجيه السؤال ، وتحديد الإجابة التي يقصدها المحيى بالفعل ، ومع أن الأسئلة كانت قد صيغت باللغة العربية ، فإن إلقاءها كان يجري من خلال تحويلها إلى لغة عامية أثناء عملية المقابلة ، وعندما كان المبحوث يبدى عدم فهم لسؤال معين أو يستفسر عن شيء ، كانت الباحثة تقوم بعملية إيضاح لما غمض ، من أجل تحديد المقصود بالسؤال ، والحصول على إجابة دقيقة . كذلك وضعت إستمارة الاستبصار في اعتبارها فئات الإجابة الممكنة ، أو الاحتمالات البديلة التي يختار

منها المحيىب إجابته وفى الحالات التى كانت الاسئلة فيها موجهة إلى فئة بعينها دون سائر الفئات ، وضعت إستدراكات لذلك . وفى بعض الاسئلة كانت تقرأ إحتلالات الإجابة على المحيىب لكن يختار منها ما ينطبق على حالته .

٣٠ - فحص السجلات :

تمثل اداة البحث الميدانى 'الآخيرة' فى فحص بعض السجلات الرسمية المودعة بالشركة مثل :

أ — سجل توصيف المهام ، والوظائف ، والمهن المختلفة (وهو يشتمل على تحديد لشروط كل وظيفة ، وتوصيفات لأنشطة شاغلها ، ويختص بكل للشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات المعدنية) .

ب — سجل التحقيقات التى أجريت فى الشركة فى العشر سنوات الآخيرة (وهو يشتمل على كافة التحقيقات المتصلة بالجنايات ، والجرائم ، وجميع صور الاعتداء على القانون ، بالنسبة لكافة الفئات العاملة فى الشركة) .

ج — سجلات شئون الأفراد ، وتشتمل أنواع مختلفة مثل :

١ — سجلات متصلة بعدد العاملين ، والأقسام التى يعملون فيها ، والدرجة المالية ، وتاريخ التعيين ، ونواريخ الترقية ، وسلوك العامل فى الشركة .

٢ — سجلات الحضور والغياب ، والمواظبة على الساعات الرسمية للعمل .

٣ — سجلات الجزاءات : وهي تشتمل على العقوبات التى وقعت على العامل وتاريخها ، وأسبابها (ولم تشتمل على أية جزاءات إيجابية) .

المقاييس والمؤشرات :

١ - مقاييس الانحراف

إن الصياغة النظرية التي قمت بتطويرها ك محاولة لتفسير الانحراف تتمسك بأنها شاملة لأن الاهتمام فيها انصب على نماذج مختلفة ومستويات متعددة له، أكثر مما تركز على نموذج محدد أو مستوى واحد. لذلك جاءت المقاييس مركبة ، ومتعددة الجوانب في نفس الوقت الذي تمس فيه مستويات متعددة للانحراف مثل :

١ - الانحرافات السلوكية في الحياة العامة .

٢ - الانحرافات السلوكية داخل مجال العمل .

٣ - الانحرافات التنظيمية .

٤ - الانحرافات النظامية .

وسوف أوضح فيما يلي الأسس العامة لمقاييس الانحرافات السابقة .

مقاييس الانحرافات السلوكية في الحياة العامة :

وجئت إلى المجهين أسئلة عن « عدد المرات التي تورط فيها الشخص في أنواع مختلفة من الأفعال المستهجنة اجتماعيا وهي تنطوي على : المشاجرات ، والمشاحنات مع أفراد الأسرة الأبية أو الزوجية ، أو مع الأصدقاء ، والاستحواذ على أشياء ملك الآخرين دون علمهم ، وبمجموعه الأفعال التي أدت إلى الاستثناء من ظرف هيئة رسمية ، والأفعال التي تعترض القانون ، والاسراف وعدم التصرف بحكمة في الأموال ، وتساؤن الخمر ، وتعاطي المخدرات ، ومعاكسات الجيران وإزعاجهم بالاشترائك في ترويع إشاعات.

والضمان التقليل من أثر الحماية الذاتية ، أو الحروب من السؤال كانت الاسئلة مصاغة في حدود عامة ، إعتادا على افتراض ضمنى ؟ إن البحوث تورط في نماذج سلوكية إنحرافية ثرات عديدة . ولذلك لم يسأل « هل أقبلت على فعل المارقة ؟ أو هل تناولت الخمر ؟ أو هل تسببت في إزعاج الجيران ؟ أو هل إشتكت في ترويج إشاعة ؟ أو هل مارست أفعال أدت إلى إستدمالك بواسطة هيئة رسمية ؟ وإنما سئل كم مرة تورطت في أى فعل من هذه الأفعال ؟ وكانت متغيرات الإجابة على النحو التالي :

— غائبا جداً .

— عدة مرات .

— مرة أو مرتين .

— لم يحدث .

مقاييس الانحرافات السلوكية داخل مجال العمل :

كانت صيغة هذا المقياس هي « كل منا لابد أن ينحطى في أى شئ متعل بالعمل ، أو يرتكب مخالفة مهما كانت بسيطة ، قل لى : ماهي المخالفات التى وقعت فيها : دائماً ، وأحياناً ، ولم يحدث .

أما مفردات المقياس فهى : التأخير عن مواعيد العمل ، والترويع من العمل واداءه المرض ، والتسبب في إفساد أو ضياع شئ متعل بالعمل ، والمخطأ في الأداء أو الإحما ، والتخريب للتعهد أو غير المتعهد ، والتشاجر مع زملاء العمل أو رؤسائه . والقيام بأنشطة أخرى غير العمل أثناء ساعاته الرسمية .

وعموماً فهو مقياس لتحديد مدى إقبال العامل على صور الانحرافات التي يمكن أن تحدث في نطاق العمل ، وهي كلها انحرافات سلوكية على مستوى الشخص .

مقاييس الانحراف التنظيمي :

وهي مقاييس مركبة تشتمل على مستويين أساسيين وهما :

١ — مستوى السلوك التنظيمي .

٢ — مستوى الانحرافات التبادلية والتعاضدية .

أما المقياس الأول فيشتمل على أسئلة للتعرف على كيفية تعيين العاملين ، ومدى حرص الشركة على رفع كفاءة الأداء بواسطة دورات تدريبية ، ومدى نجاح المستويات الرئاسية مع المرؤوسين ، وإمكانية الانصاف اليسير وعلانيته ، والشاركة ومعاونتها ، والتعقيد البيروقراطي ونتائجه وإنعكاساته المتمثلة في : السلبية ، واللامبالاة ، وخيبة الأمل ، والاستسلام أو اتخاذ .

ويقوم المقياس الثاني ، بتحديد وجود الانحرافات التبادلية والتعاضدية على مستوى العلاقة بين الزملاء ، أو الرؤساء والمرؤوسين ، وذلك بواسطة الاسئلة التالية : « ما الذي يفعله الموظفون (أو العمال) في هذا القسم عندما يلاحظون أن رؤسائهم يستهترون بالعمل أو يعتمدون على غيرهم في أداءه ، أو يتركون مكانه باستمرار ؟ » .

وكانت متغيراته : يعلنون عن عدمهم أمام الرؤساء ، يعبرون عن استيائهم بواسطة الأحاديث الجانبية ، يلتفتون بنظر الرؤساء ، يحاولون إصلاحهم ، ينهلون ما يفعله الرؤساء ، يحملون في العمل ، لا يحدث ذلك . وبيلي هذا السؤال سؤال عن « لماذا تفعل أنت ؟ » والإجابة عليه تكون بنفس متغيرات السؤال

السابق . والمقصود من هذين السؤالين الكشف عن الانحرافات التصادفية التي تشير إلى وقوع انحراف من جانب المرؤوسين كرد فعل لانحراف الرؤساء ، أو كاتقاع منهم . وهناك سؤال ثالث يقيس الانحراف التصادفي وهو الذي يشير إلى حدوث انحرافات من جانب الزملاء كرد فعل إزاء انحرافات أخرى قام بها زملاءهم . وكانت صيغة هذا السؤال هي : « ماذا تفعل عندما تجد زملاءك في نفس العمل يخالفون قواعدهم ؟ » ومتغيراته هي نفس متغيرات السؤال السابق .

٢ - مقاييس اللامعيارية :

قيست اللامعيارية بواسطة مؤشرين أساسيين، وهما الانعدام النسبي للاتفاق حول معايير السلوك الملائم في مواقف مختلفة ، والإضطراب أو التقلب في تطبيق الجزاءات وهما يشيران إلى انحلال المستويات الاجتماعية التي كانت ، في وقت ما ، تحكم السلوك وأيضاً إلى ضعف التماسك الاجتماعي .

وقد كانت المهمة الأولى التي واجهت الباحثة ، هي تجميع أو حصر مجموعة مفردات تصف كل منها بعض مظاهر السلوك في الأدوار الأسرية ، وأدوار الجنس ، والأدوار الاجتماعية ، والمهنية التي يمكن أن تقدم إلى المبحوثين في موقف المقابلة ، وقد كان عدد هذه المفردات يبلغ (١٣) مفردة ، وهي :

- ابن (أو ابنة) صغير بطيع والده طاعة عمياء .
- زوج يقوم بنفسه بوضع كل القرارات المتصلة بميزانية الأسرة .
- أم تهم بتعليم ابنتها الشؤون المنزلية بالإضافة إلى كونها داللة جامعية .
- زوج يساعد زوجته في الأعمال المنزلية .

— موظف حكومي يعامل الناس بطريقة أفضل إذا كانوا من معارفه .

— فتى ترك المدرسة لكي يساعد أباه على المعيشة .

— أب يترك كل ما يتعلق بتربية الأبناء للنساء في الأسرة .

— والد فقير زوج إبنته من شخص غني يكبرها بعشرين عاماً لكي يرفع من مستواها .

— امرأة عاملة تستقبل زملاءها في المنزل .

— زوجة عاملة ترفض للاسهم في ميزانية الأسرة .

— رجل يكثر من النسل بحجة أن الرزق بيد الله .

— أم تعارض في زواج إبنتها الجامعية بحجة إستكمالها لتعليمها أولاً .

— فتاة تزوجت من شاب أصغر منها سناً، وأقل مركزاً .

ويسأل المجيب السؤال التالي عن كل منفردة : هل ترى أنه (أو أنها)
« ينبغي أن يفعل ذلك » ، « يمكن أن يفعل ذلك » ، « لا ينبغي » .

وأما عن المقياس الثاني للامعاري فهو الذي يتكون من أسئلة عن :

نوع العقاب الذي ناله المبحوث ، ثم مدى ملائمة هذا العقاب ، وسبب عدم الملاءمة في نظره . وينصب التركيز على مفردات أساسية وهي :

« أن العقاب غير ملائم لأنه لم يطبق على الجميع بصورة متكافئة » . وأنه
« لم يوضع في إعتباره الظروف التي أدت إلى الخطأ » . وأنه « لا يوازي
الإلحاح الذي وقع » .

٣ - قياس الوعي بالاعتراب :

يعكس هذا المقياس الذي وضعته الدراسة لقياس « الوعي بالاعتراب » نوعاً من الدمج بين مجموعة مفردات ، بعضها مستقي من مقياس « سين » (١) بينما أضيفت مفردات أخرى تعبر عن بعض خصائص في الإطار الاجتماعي العام للمجتمع الذي يمثل حقل الدراسة جزءاً منه .

وقد عرضت خمس عشرة مفردة في هذا المقياس ، يجيب الباحثون على كل منها بإحدى الإجابات التالية :

— موافق جداً

— موافق

— غير موافق

وهذه هي المفردات التي اشتمل عليها المقياس :

— أشعر أن الناس من حولي ليسوا أصدقاء .

— أشعر أن العمل الذي أقوم به غير مفيد أو مهم .

— أشعر أنني حرمت من أشياء يتمتع بها الآخرون .

— أشعر أن الناس الذين أعرفهم لديهم أفكار مختلفة عن أفكارى .

— عندما يكون الناس من حولي في شدة أو مشكلة ، لا أشعر بنحوم

بالمسؤولية .

(1) L. Stolz, « Social Integration and Certain Corollaries »
A. S. R., 1956., 21, 70, 716 & M. Seeman, « On The
Meaning of Alienation », A. S. R., 24 (December, 1959).
pp. 283 - 291.

- أجد صعوبة في التعامل مع الناس لأننى لا أعرف ما يتوقعون منى .
- أشعر أن أسرتى وأبنائى يمثلون عبئاً لا أحمله .
- أعتقد أن الرشوة والمحسوية أموراً ما زالت منتشرة على مستوى المجتمع كله .
- أشعر أن المسئولين لا يهتمون بحل مشاكل الجماهير الملحة .
- أعتقد أن الاشتراك في الانتخابات القومية والاستفتاءات العامة مسألة غير ضرورية .
- أعتقد في عدم جدوى قراءة الصحف والمجلات المصرية .
- أعتقد في عدم أهمية تلج الأخبار السياسية وتطور الأحداث في مصر .
- أعتقد أن معظم المتزوجين محبطين في حياتهم الزوجية .
- أشعر أن الدين في يومنا هذا لم تعد له قوة السيطرة وتوجيه سلوك الناس .

وهذا المقياس يتطوى على ستة مقومات للاغتراب وهي :

- ١ — مشاعر العزلة المتضمنة في الإحساس بالرفض .
- ٢ — مشاعر العزلة الاجتماعية المتضمنة في الإحساس بفقدان التشابه مع الآخرين .
- ٣ — مشاعر العزلة الاجتماعية المتضمنة في عدم الإحساس بالمسئولية نحو مصالحة الآخرين .
- ٤ — مشاعر الاحباط واليأس .
- ٥ — مشاعر فقدان الأمل ، والنظرة التشاؤمية إلى المستقبل .
- ٦ — مشاعر فقدان الرضا عن الأدوار المألوفة للإنسان في المجتمع .

٤ - مقياس سلوك المراهقة وطريقة المعاملة في الصغر :

وتمثل صيغة مقياس سلوك المراهقة في عبارة « سأذكر لك مجموعة أفعال تقل لي ، هل كنت تقوم بها قبل أن يصل سنك إلى عشرين عاما : « غالبا جدا » أو « عدة مرات » أو « مرة أو اثنتين » أو « لم يحدث » . وأما عن مفردات هذا المقياس فهي خمس عشرة مفردة موضحة على النحو التالي :

- التدخين .
- والاستحواذ على أشياء ليست ملكك .
- والذهاب في فسحة مع الأصدقاء ، دون علم الوالدين .
- والاصطدام بالقانون .
- والتهريج وتحريض الأصدقاء على العدوان والتفرد .
- الذهاب إلى المنزل في وقت متأخر بعد الخروج من المدرسة أو العمل .
- قتل الواجبات المدرسية من الزملاء (للمتعلمين) .
- عدم طاعة الوالدين .
- النقص في الامتحان (للمتعلمين) .
- الشجار مع الزملاء .
- تناول مشروبات روحية .
- لعب القمار .
- تعاطي المخدرات .
- إعتداء على مدرس أو رئيس عمل .
- هروب من المدرسة .

• مقياس القيم الشخصية :

قام هذا المقياس على أساس أربع قيم رئيسية وهي : العاطفة أو الوجدان والاعتماد ، والإنجاز ، والاعتراف . وطبيعى أن عدم تحقق التيم المذكورة يثير سلوكا بدلا يكن في الغالب « إنحرافيا » .

وقد وضعت أربع مفردات لقياس هذه القيم في مجالات الأسرة ، وجماعة الأصدقاء ، وجماعة العمل . وكانت صيغة المقياس على النحو التالي :

« ما هو الشيء الذى يملك أكثر من غيره فى الأسرة ؟ » ومفرداته هي :

الحب وتبادل العاطفة ، وجود فرد تعتمد عليه ، قدرتك على القيام بأعمال تخدم بها الآخرين ، تأييدك لك فى عمل تقوم به . ويكرر هذا السؤال بالنسبة لعلاقة الشخص بجماعة العمل والأصدقاء .

أما مقياس تحقق هذه القيم ، فكانت صيغته « وهل يتحقق هذا الشيء » :
« دائما ، أحيانا ، لا يحقق » .

٦ - مقياس الاتجاهات نحو الاعتراف :

وصيغته هي « أريد أن أعرف وأيك فى التصرفات التالية ، هل هي فى نظرك » :

١ — غير خاطئة .

٢ — خاطئة قليلا .

٣ — خاطئة .

ع — خاطئة جدا .

وأما هذه التصرفات فهي :

— رجل غنى يحدد دخلا أقل من دخله الحقيقي عندما يشعر أن الضرائب سوف تنبعث .

— زوجة مامل تفازل رئيس زوجها في العمل لكي يحصل الزوج على علاوة أو أجر إضافي .

— رجل فقير أخذ مبلغ من المال نظير انتخاب أحد المرشحين .

— رجل ماطل يسطو على محال الأطعمة لكي يوفر غذاء لأولاده .

— طالب يتناقض أستاذه للحصول على درجات أعلى .

— موظف يطعن في رئيسه المباشر لكي ينال رضا المدير .

— موظف يتقاضى قدر من المال نظير تيسير إحدى الأعمال .

هذه هي المفاتيح الرئيسية التي اعتمدت عليها الدراسة ، وهناك مجموعة مقاييس أخرى لم أر ضرورة لعرضها هنا ، وإنما يمكن الإشارة إليها عند تحليل النتائج النهائية للدراسة .

وأخيرا أريد أن أنوه إلى مسألة لها أهمية ، وهي أن مستويات التحليل في هذه الدراسة سوف تقام على أساسين :

الاول : واقعي - ويشتمل على :

١ — التحليل من منظور دور الشخص (السلوك الشخصي) .

٢ — التحليل من منظور دور التنظيم (السلوك التنظيمي) .

٣ — التحليل من منظور دور النظام (السلوك النظامي) .

والثاني : مثالي

وهو الذي يتم بتحليل الانحراف من منظور مثالي ، أى لا يعتمد في الحكم على السلوك ، على معيار واقعي قائم بالفعل ، وإنما يقيمه طبقاً لنموذج مثالي نصوري لم يوجد بعد ، أو تبعاً لحالة مرغوبة ولكنها غير متحققة في الواقع . حيث ينظر الى الانحراف باعتباره يمثل تهديدا لقيم استراتيجية من أهمها : تحقيق أمن المجتمع ، وبناء الإنسان العصري الجديد .

الفصل الخامس

التفاعل بين الانحراف والمتغيرات الاجتماعية

- مدخل
- أولا : الانحراف والضبط الاجتماعي
- ثانيا : الانحراف والتنشئة الاجتماعية
- ثالثا : الانحراف والجماعة المرجعية
- رابعا : الانحراف والتنقل المهني
- خامسا : الانحراف الواقعي والاتجاه نحو الانحراف
- سادسا : الانحراف والرضا عن العمل
- سابعا : السماح بالانحراف والتسامح فيه
- ثعليب

الفصل التاسع

التفاعل بين الانحراف والمتغيرات الاجتماعية

مدخل :

يرتبط الانحراف بمجموعة متغيرات إجتماعية ذات علاقات متبادلة ، ومع أن هذه المتغيرات تشترك وهي مجتمعة وليست فرادى في تحديد نوعيات الانحراف وأبعاده ، وكثافته ، إلا أنه يمكن الاتصال بينها لأغراض تحليلية . ومن بين هذه المتغيرات : السن ، والنوع ، ومكان الإقامة ، والوضع المادي ، والتعليم ، والمهنة ، والإنجاء نحو الانحراف ، ووضع الشخص في جماعة العدل ، والمشاركة والاتصال ، والرضا عن العمل ، والإلتزام إلى تنظيم . وقد أطلق كثير من الباحثين الجدد في ميدان علم الاجتماع مصطلح « المتغيرات الوسيطة » على بعضها ، لأنها تحتل موقعا متوسطا بين المصدر الأساسي للانحراف ، او المتغير المستقل ، وبين الفعل الانحرافي ذاته (١) . هذا ، وعلى الرغم من أن

(١) كان مصدر الإلهام ففكرة « للمتغيرات الوسيطة » هو النقد الذي وجهه « ليدز » إلى نظرية مبرتوت في الانحراف والطبقة . إذ أن محاولة النظرى الفاعله من المصدر التفاعلى الاجتماعى العربد والمجرد (الذى يشتمل في الفرصة المحدودة لاستخدام الوسائل العرصة) إلى الانحراف في صورة النمطة والديدة ، كان تحولاً فجائياً غير ممتد على شواهد امربقية ولذلك يندى على الصاحت أن يجرى بموثا تسبب التوصل إلى نتيجة تثبت وجود معدلات الانحراف تناسبة وافتراضية بين الطبقات الاجتماعية العليا ، ولذا نظرا نظرة عامة إلى البحوث الناحسة ، سوف يتاوا الشك حول فكرة أن الانحراف يشتر احتشاد انتشاراوه المستويات الدنيا المعينم . وتزايد الشك كذلك عند عدم ال افتقار ، الكى يشتمل على مصادر إجتماعية أخرى غير المبرجة أى كانت تمثل نمطاً الاجتماعى في صيغته ، غير مبرتوت هسفه . إذ =

الكشف عن طبيعة العلاقة بين الانحراف ، ومثل هذه المتغيرات الاجتماعية والتنظيمية ، يمثل جانباً من الجوانب التي سوف تناقش في الفصول : السادس والسابع ، والثامن في هذا البحث ، إلا أن مناقشة بعضها في هذا الفصل يعتبر مدخلاً إلى دراسة الانحراف ، ينطوي على مناقشات تمهيدية لبعض أنواع الارتباطات وتأسيسها نظرياً . وقد وقع الاختيار على سبعة متغيرات لمناقشتها هنا ، نظراً لما تحمله من أهمية خاصة في تحليل الانحراف وقدرتها على إلقاء الضوء على كثير من كوامنه . وهذه المتغيرات هي :

١ - معدلات الجريمة ذاتها ، لا يمكن الاعتماد عليها كأطر عامة لصياغة أية نظرية ، ويرجع ذلك إلى عدم صدق إحصائيات الجريمة أو عدم تمثيلها الواقع الاجتماعي . وحتى إذا كان من اللازم الادعاء أن الجريمة تعتبر أكثر وضوحاً في الطبقات الدنيا ، فإن هناك استثناءات كثيرة بشأن بعض نماذج الجريمة ، مثل قروب الشيكات ، والاختلاس ، وسرقة السيارات والمخاطبات الخفية . وعندما يرزق النظر على صور السلوك الانحرافي المختلفة : كادمان للكسرات ، والالتعاط ، وتعاطي المخدرات ، لن نمر على بيانات منظمة ومتسقة تكشف عن أن هذه الصور : تتميز بحواصق تتوافق منتشرة بصورة واسعة نسبياً لدى أعضاء مجتمعات الطبقة الدنيا . ويضاف إلى ذلك أن : إدعاء أن الراديكالية ، والتطرف تعتبر أساليب توافقية للطبقة الدنيا ، يصعب تأكيده صراحة لأن اتجاه أعضاء الطبقة المتوسطة إلى أن التردد يعتبر شيئاً معروفاً وليس محل جدل ، ويلمح هذا المذهب بدراسة هذا الموضوع واعتماداً على هذا الموضوع باعتقاداً على هذا تعدد الذي ورد منه نظرياً ميتون ، أضحت حكاية من التفسيرات الوسيطة كالسن ، والافدية ، وجموعة الخصائص المختلفة لبناء التفسيرات لحيات المجتمع الصناعي الحديث ، واعتبرت كمواضع معددة لمجموعة الأشخاص الذين يقومون تحت ضغط الاحتراب ، لا تقل في أهميتها عن العامل الذي أشار إليه وحده دول غير وهو وضع الشخص في البناء الاجتماعي .

(Robert K. Merton Social Structure and Anomie : Continuities in Social Theory and Social Structure, Rev., (ed). New York The Press of Clarendon, 1963, p 157) .

الضبط الإجتماعى ، والنشئة الاجتماعية ، والجماعة المرجعية فى التنظيم ، والتنقل المهنى ، والإنجازات نحو الانحراف ، والرضا عن العمل ، والساح بالانحراف والتسامح فيه . وسوف تدور المناقشة فى هذا الفصل حول مدى تأثير هذه المتغيرات على الانحراف .

أولاً - الانحراف والضبط الاجتماعى :

على الرغم من أن مفهوم الضبط الاجتماعى لم يعرف حتى الآن تعريفاً مقنعاً . وملائماً للائفاء . بمطالبات علماء الاجتماع والباحثين فيه ، إلا أن الاستخدامات التى طرحت ، يمكن تصنيف موجهاتها إلى ثلاث :

الأول وضعى ، وهو الذى يشر إلى الضبط بوصفه عملية سيطرة إجتماعية مقصودة تستخدم وسائل كثيرة : كالرأى العام ، والقانون ، والمعتقد ، والعرف والدين ، والمثل الشخصية ، والشعائر ، والقيم الاجتماعية (١) . والثانى ضائى أو مثالى ويعتبر الضبط فيه جهداً ذاتياً بذله المجتمع من أجل تحقيق قيم معينة ومثل إجتماعية مرغوبة ، ولذلك فهو يتمتع بقدرة مستمرة على التحاق الذاتى للضوابط التى يحول بها دون وقوع الانحراف (٢) . والثالث محفاظ ينظر إلى العادات الشبيهة بالأعراف ، والقوانين كوسائل مسيطرة للضبط الاجتماعى (٣) .

—

(1) Edward [Alsworth] Ross, Social Control, The Macmillan Company, New, York 1901, pp. 6, 10. 1 , 23 - 24

(2) Charles H Cooley, Social Process, New York (Charles Scribner Sons, 1918, p. 143.

(3) William, G. Sumner, Folkways, A Study of The Sociological importance of usages, Manners, customs and Morals, 1903

ولكننى أرى أن الضبط الاجتماعى باستخداماته الثلاث المنوه إليها ، يعتبر « ضبطا سلبيا » يفرض الامتثال للمعايير التقليدية ، أو يشير فى مجموعه إلى كافة الميكانيزمات المجتمعية المقصودة لتعويق الانحراف ، أو وقف السلوك الذى يعتبر مدمراً من وجهة نظر القواعد التقليدية ، وذلك فى مقابل « الضبط الاجتماعى الإيجابى » الذى يشير إلى عملية تستهدف تحقيق أهداف وقيم^(١) جديدة وإذا كان النوع الأول للضبط يمارس من أجل تدعيم النظام الاجتماعى فإن الثانى يرتبط إيجابيا بالنمو الاجتماعى المبتق. ومعنى ذلك أن الضبط الاجتماعى الإيجابى هو عملية مستمرة ومتصلة ، تختبر بواسطتها القيم على نحو مقصود كما توضع القرارات بشأن تلك القيم التى ينبغى أن تكون مسيطرة وأن يتخذ بصدها الفعل الجمعى الملائم لتحقيق الأهداف . وينبغى أن ينظر إلى الضبط الاجتماعى الإيجابى فى المجتمع الحديث كحصوله للتغيرات الكبرى فى طبيعة عمليات التجديد^(٢) . فالجديد النظام يمد المجتمع بتكنولوجيا تخاق باستمرار قيما جديدة أو تعدل نظام القيم القديمة فى الإشباع .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن ديناميات التنافس بين الجماعات القرعية داخل المنظمات ، وبين المنظمات ذاتها يهدف تدعيم قيمها ، هي علامة من علامات المجتمع الحديث ، التى لم يوجد لها مثيل فى الماضى ، ووجودها يعتبر دليلا واضحا على أن نوعا من الضبط الاجتماعى المختلف اختلافا جذريا عن الضبط الموجود فى الماضى ، ينبغى أن يحل محله وأن يؤثر فى آفاق فكرنا

(١) Ewin M. Lemert, « The Folkway and Social Control »

A S R 7 1972, p. 3-3.

(٢) ودك وصال حنة طر « ميرون » بصدر التجديد كاستعارة لمرور من جانب

أدمر دوى لمرور نحو دة فى القيم الاجتماعى .

وبناء على هذا يتبقى على دارسى الضبط الاجتماعى أن يحاولوا نظرم من مسأله كيفية تنظيم المجتمع للفرد وضبطه لسوكة ، إلى السؤال عن الطريقة التى يستمد بها المجتمع قوته الدافعة وتنظيمه من أفراده الذين يقومون بالسلوك ، ومن تفاعل جماعته (١) .

والتساؤل الهام الذى ينبغى طرحه هنا هو : ماذا عن علاقة الضبط الاجتماعى الإيجابى بالانحراف ؟ إن هذه العلاقة ليس من اليسير تعديدها فى صورة منطقية ومتسقة ، وإنما يمكن الإشارة إليها من بعيد ، بواسطة تطبيق مخطط القيم والتهديدات فهناك قيم إستراتيجية يعمل الضبط الاجتماعى الإيجابى على تحقيقها ، وكذلك توجد مجموعة وسائل بديلة ، أو بدائل وظيفية موصلة إليها . ومن ثم ، فإن الانحراف عن هذه القيم هو الذى يستلزم تدخل هذا النوع من الضوابط ، أما الانحراف عن وسيلة من الوسائل ، فقد يكون موضع تسامح نظراً لوجود وسائل أخرى بديلة وممكنة . . . ولذلك فإن مجالات العمل الكبرى المتصلة بالعمل ، والمالية ، والصحة ، والتعليم ، والإسكان ، والمنافع العامة ، والأمن ، والرعاية ، تحتاج إلى ضوابط إيجابية من خلال القواعد التنفيذية التى تختلف من حيث المصدر والشكل عن القواعد والمعايير المنبثقة عن الثقافة التقليدية والتى انصبت عليها نظرية مبرتون . ودراساته ، واعتبرها آخرون تعكس مفهوم الضبط الاجتماعى السلبى . أما عن المصدر الحقيقى للانحراف فى المجالات المذكورة ، فلا يتمثل بالضرورة فى تغير يطرأ على سلوك أعضاء المجتمع أو التنظيم ، وإنما قد يتمثل فى فرض

(١) وهذا هو الضبط الاجتماعى الإيجابى .

قواعد جديدة تحدد السلوك القائم ، أو الذي يتسق مع المعايير الندية بوصفه إنحرافيا الآن . وهنا بالذات يمكن الاختلاف الجوهرى بين ميكانيزمات الضبط السلبى ، وميكانيزمات الضبط الإيجابى ، فإذا كانت الأولى تستخدم لردع أنواع معينة من السلوك أو تقييدها ، أو إحباطها ، لأن الثانية تستهدف من تحديدها للسلوك القائم بوصفه إنحرافيا ، إحداث التغيير .

ومن أجل هذا ، لا ينبغي على هيئات تنفيذ القانون أن تتحرك نحو التوجيه الهدفى فقط ، وإنما ينبغي أيضا على فقهاء القانون أن يعترفوا لإعتراف صريحاً وواضحاً بالتطور والنمو المستمرين والمتعاطفين فى المجتمع الحديث والذاتان يضمنان القانون الرسمى فى مجال أوسع وأهم مما هو فيه ، وعلى قاعدة عريضة من قواعد الضبط الاجتماعى^(١) . وفى هذا الصدد ، ينجم الجدل المستمر حول طبيعة إنحراف الأحداث وأسبابه عن الخلط بين الضبط الاجتماعى السلبى والإيجابى فى محكمة الأحداث ، حيث تتعارض القيم التقليدية مع القيم العلية ، وحيث تتنافس الاتجاهات المحافظة مع الاتجاهات الحديثة لحماية الطفل وتدعيم نموه وإشباع حاجاته .

وعلى الرغم من أن معظم ما قيل عن علاقة الضبط الاجتماعى الإيجابى والانحراف ، ينطبق بوجه خاص على الجريمة والجناس ، إلا أن هناك

(١) ول هذا الصدد يتحدث « باوند » عن التوجيهات المبدئية فى الذكر فنانونى الحديث إذ يقول : « يمثل أحد التوجيهات الهامة فى التركيز على الوظيفة أكثر من الاهتمام بالمشورن أى لانهاء إلى التدرؤ من : وكيف تمثل للواد القانونية والسوابق القانونية ، وهل يمكن أن تؤدي إلى نتائج سليمة ، أكثر من الدائل مما إذا كان الجرد صحيح تحريدا . وفى العظة التى توجد فيها هذه الأسئلة ، يزداد التركيز على غاية التدور ، حيث ان الوظيفة ما هى إلا وسيلة نحو الهدف .

إمكانية لتطبيق هذه التعميمات على ضروب أخرى للسلوك الانحرافي وخاصة في مجالات القوات المسلحة، وتنظيحات الرفاهية، والتنظيحات الصحية، والشركات، والمؤسسات والمصانع . ولذلك ، ينبغي أن يحول علماء الاجتماع إهتمامهم من دراسة الانحرافات التي تنبئ الإضطراب العقلي، وإدمان الكحوليات والمخدرات، إلى دراسة العمليات التي من خلالها تعترف التنظيحات بهذه التماذج السلوكية كأخطاء أخلاقية أو ذنوب ، وتجعلها أساساً للاستبعاد والطرود أو العقاب . كما ينبغي أيضاً أن يضاعفوا إهتمامهم بصور أخرى للانحراف ينتشر داخل تنظيحات العمل ، والصناعة بوجه خاص ، لأن دراستها يمكن أن تستمر بنتائج تفيد كأسس هامة في عملية صنع القرارات .

هذا عن طبيعة الضبط الإيجابي وصلته بالانحراف ، أما الضبط الإجتماعي السلبي فإن طبيعته ومصادره ، تصحكان في طبيعة الانحراف بصورة واضحة . فكثير من صور الانحراف السائدة في المجتمع بوجه عام ، وداخل تنظيحاته الرسمية بوجه خاص ، تمثل ردود أفعال تجاه الضوابط الإجتماعية القائمة وغير الملائمة . ولكن ما طبيعة الضبط الإجتماعي (بمستوياته الرسمي وغير الرسمي) الذي تكون له آثار سلبية على السلوك ، أو ردود أفعال إنحرافية وإستجابات متطرفة ؟ الواقع أن المجتمع يقوم بسن مجموعة الضوابط من أجل تحقيق النظام العام داخله ، والوصول إلى حالة من الأمن ، من خلال وسائل وسبل عديدة ومعروفة . ولكن قد توجد بعض التغيرات التي تظهر في طبيعة هذه الضوابط ، أو في أساليب تطبيقها ، يمكن تصويرها على النحو التالي :

١ — أن تكون موضوعة من أجل تنظيم السلوك في ظروف إجتماعية ، وإقتصادية ، وسياسية ، وتشريعية ، مختلفة تماماً عن الظروف الراهنة ،

وبالتالى لانصبح هذه الضوابط ملائمة للحاضر بما يتميز به من نمو وتطور مستمرين .

٢ — أن تتميز بقصورها عن تحقيق الأهداف العليا للمجتمع ، وعدم تمثيها مع السياسات المرغوب تنفيذها أو مع المصالح العام .

٣ — عدم قدرتها على تحقيق الحاجات الإنسانية الشاملة ، المتمثلة في : الحاجة إلى التعبير عن الإرادة الحرة ، والحاجة إلى التجديد والابتكار ، والحاجة إلى تحقيق الذات الإنسانية ، والحاجة إلى تحقيق الأنفال المرغوبة .

٤ — إعراف في التطبيق بفاوت من التصف المتطرف إلى التسبب المفرط .

وسوف يتركز الإهتمام هنا على المظهر الأخير ، حيث أثبتت الدراسة أن عدم ملائمة الإجراءات التي تبدو بوجه خاص في صرامتها ، أو عدم تطبيقها على الجميع بصورة متكافئة ، يؤدي إلى ردود أفعال سلبية متمثلة في إنحرافات متتالية ، من أمر مظاهرها محاولة عدم التورط في الفعل مرة أخرى ولولم يكن إنحرافيا ؛ ومثال ذلك أن التجديد ، والمبادرة حينما يواجهان بالاحباط من جانب الضوابط الرسمية وغير الرسمية في التنظيم ، فهما كثيراً ما يتقلبان إلى جمود ، وسلبية ، ولا مبالاة . كما أن الإحساس بالظلم نتيجة الوعي بوجود ضوابط إجتماعية نفسية ، تكون له ردود أفعال إنحرافية تتمثل في تصعيد الأخطاء ، أو التمادي فيها ، وقد بلغت نسبة الذين يمثلون هذه الإستجابة (٤٥ ٪) ، أو اللامبالاة بأية مسألة متصلة بالعمل ، ووصلت نسبتها إلى (٢٦ ٪) ، ثم انتمرد على الرؤساء بوسائله المختلفة ، وكانت نسبته (١٩ ٪) . وبلى ذلك ردود أفعال أخرى سلبية أو تدميرية : كالأعطواء أو الانفرازية ،

والانقضاء بواسطة الإقدام على أعمال تخريبية . أما الذين يحاولون إتخاذ موقف إيجابى ملتزم من خلال إقتناع الرؤساء بأنهم لم يرتكبوا بالفعل إنحرافا يستأهل هذا النوع من العقوبة ، أو أن إنحرافهم كان نتيجة ظروف خارجة عن إرادتهم فكانت نسبتهم ضئيلة جداً ، إذ تبلغ (١١ ٪) من مجموع العاملين الذين طبقت عليهم جزاءات غير ملائمة في نظرم .

هذا فيما يتعلق بتصنف الضوابط الرسمية داخل التنظيم ، وهناك جانب آخر مضاد ، وهو التسبب أو الإهمال في تطبيق الجزاءات الرسمية في ظروف توجب تطبيقها بالفعل ، فقد تعددت صور المخالفات داخل الشركة ، التي لم تصل إلى علم المسؤولين ، وعندما سئل الأفراد عن سبب ذلك ، أجابوا أن المخالفات كانت بسيطة ، ولا تستحق أن يعلم بها المسؤولون ، عساه بأن هذه الأخطاء هي التي يمكن أن تؤثر على حجم الانتاج وكيفية المدى الطويل أو القصير ، وهي التي تمثل التحديات المستمرة لخطط التنمية والتحديات الكبرى لقيم المجتمع العليا ، وخاصة قيمة تدعيم القاعدة الصناعية . فقد بلغت نسبة الذين يبادون في الخطأ لعدم علم المسؤولين به (٨٦ ٪) في مقابل (١٤ ٪) يرضون عنه لتبؤم بتساهله المدمرة .

هذا ويمكن التوصل إلى التيجتين التاليتين بصدد العلاقة بين الإنحراف والضبط الإجتماعى السلبى :

١ — أن الضبط الرسمى في صورته السلبية يعتبر منفرداً أساسياً ، وعاملاً يؤدي إلى الإنحراف ، فالنصف الذي تتميز به القواعد ، أو يتميز به أسلوب تطبيقها ، يؤدي إلى سلبية وجود ، والعقاب الصارم يعقبه تلاشى الرغبة في

التجديد ، والسلطوية يعقبها اغتراب عن العمل والتنظيم ، والجود وانعدام المرونة تعقبها محاولات هروية .

٢ — يؤدي التهاون في تطبيق بعض الضوابط إلى تسيب ، وإهمال ولا مبالة .

وتحليل البيانات على هذا النحو والتوصل إلى هذه النتائج إنما يعكس وجهة نظر مماثلة لتلك التي عرضت في نظريتي : التجريم والتجريح إذ أن المجتمع (أو إحدى تنظيماته الرسمية) عندما ينظر إلى شخص معين ، أو جماعة ويحكم على أى منها بالانحراف ويتفطن في وسائل عقابها ، في نفس الوقت الذي يحرمها فيه من أية مكافآت نظير الافعال الإيجابية والاسهامات التي قدمتها - مثل هذا المجتمع هو الذي يخلق الانحراف بضوابطه التي صنعها من أجل الامتثال لها ، وهو عندما يساقب فانه يحرم ، ويخرج ، ويخلق ردود أفعال سلبية ، أو انحرافات ثانوية . (١)

ثالثا - الانحراف والتنشئة الاجتماعية :

يهتم الباحثون والعلماء بتتبع أسباب الانحراف وعوامله في إطار نموذج الشخص فيقومون بدراسة الشخصية ، وأبعادها المختلفة ، وطريقة المعاملة.

(١) سبقت الإشارة إلى أن الانحراف الثانوي « هو سلوك انحرافي » أو مجموعته أودار اجتماعية قائمة عليه ، تصبح كوسائل دفاعية means of defense أو مجموعة means of attack ، أو تبرير عن توافقي إزاء مشكلات واضحة أو مستفزة خلفها رد الفعل الجسمي تجاه الانحراف الأول

(Edwin Lemart Human Deviance, Social Problems and Social Control, Second Edition, Prentice Hall. 1972. p. 48).

في الصغر، وتأثير كافة هيئات التنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية على
على الشخص، ابتداء من طفولته المبكرة حتى سن الرشد. ويضيق علماء
النفس الاجتماعي في التركيز على دور التنشئة الاجتماعية للصغار والكبار،
وأهميتها في تشكيل سمات الشخصية الأساسية، وتشكيل الأفعال وردود
الأفعال في المستقبل. وقد كان هؤلاء الباحثين يتباؤن بالانحراف بواسطة
دراسة بناء الضبط الابوي ومختلف أساليب التنشئة الاجتماعية ومقوماتها
الأساسية.

والآن أريد أن أحدد طبيعة العلاقة بين الانحراف والتنشئة الاجتماعية
ولكن تواجهني صعوبة كبرى لابد من تذليلها أولاً، وهي: كيف يمكن
تكوين صورة متكاملة عن أسلوب نشئة هذا الشخص أو ذلك؟ وكيف
يمكن التعرف على الإطار الاجتماعي والسيكولوجي الذي كان يحيط بظروف
النشأة الأولى، والنمو، والنضج؟ إن ذلك يستلزم وحدة تصميم إستراتيجية
لدراسة تاريخ الحالة، تكون أسئلتها متعمقة ومنهله، في نفس الوقت لكي
تلقى الضوء على ماضي الأشخاص وتاريخهم. ولكنني تملك من العنور على
حل آخر بديل: وهو تحديد نوعيات مختلفة من الأفعال يسأل المهيب عن مدى
إقباله عليها في فترة ما قبل العشرين عاماً. على أساس أن فئة الأفعال التي كان
يقوم بها الشخص قبل سن العشرين تعتبر نتيجة مباشرة لعمليات التنشئة
الاجتماعية التي مارستها نحوه هيئات رسمية أو غير رسمية، خاصة قبل التحاقه
بتنظيم العمل. ثم التعرف على مدى إقباله على هذه الأفعال في الوقت الراهن
من أجل تحديد درجة الارتباط بين الانحراف والتنشئة الاجتماعية،

ومن أكثر الانحرافات وضوحاً — على مستوى جماعة العمل « الخطأ في

الأداء أو الإهمال في العمل » وتشير النسب المثوبة إلى أن غالبية الذين يقعون في الخطأ بل ويتكرر وقوعهم فيه كثيراً ، وتبرز لديهم خاصية الإهمال في العمل ، لم يكونوا على هذا المستوى من الإهمال أو التقصير أثناء سنوات دراستهم . بينما نجد أن غالبية الذين لم يتورطوا في خطأ بارز أثناء فترة ما قبل العشرين يتورطون في الخطأ أثناء العمل ، أو يهملون في أدائه . وبلى هذا الفعل الانحرافي في الأهمية فعل آخر وهو الهروب من العمل « أو » التزويغ » وتشير النسبة المثوبة إلى أن ٧ ٪ فقط من الذين يقبلون على هذا الفعل الانحرافي كانوا يهربون من المدرسة أثناء سنوات التعليم ، بينما نجد أن معظم من يتورطون مكان العمل لم يكونوا يقبلون على الهروب من المدرسة أثناء سنوات الدراسة . وهذا يشير إلى عدم إنساق الأفعال الانحرافية الراهنة مع الأفعال الانحرافية التي كانت موجودة أثناء مرحلة ما قبل العشرين . بينما تشير النسب المثوبة إلى أن (٦٢ ٪) من الذين كانوا في فترة ما قبل العشرين يهربون من المدرسة غالباً ، لا يقبلون على هذا الفعل الانحرافي الآن . وأن (٥٤ ٪) ممن لم يقبلوا على هذا الفعل في فترة ما قبل العشرين يقبلون عليه الآن في أغلب الأحيان .

وفي مقابل هذه الانحرافات المتصلة بالخروج على معايير العمل ، توجد انحرافات أخرى ، قد تمارس داخل نطاق العمل أو خارجه ، أي أنها انحرافات سلوكية عامة ، ومن الأمثلة على ذلك السرقة ، فوضوحها في جماعة العمل مرتبط أيضاً بوضوحها في سن ما قبل العشرين حيث أن (٦٦ ٪) من الذين يقبلون على السرقة داخل مجال العمل ، كانوا أيضاً يمارسون هذا النوع من السلوك الانحرافي قبل العشرين . وأن (٦٠ ٪) من الذين لم يقبلوا على أي فعل متصل بالسرقة في جماعة العمل ، لم يتورطوا أيضاً في سرقات أثناء فترة ما قبل العشرين

كما تشير النسب المئوية إلى أن (٥٨ ٪) ممن كانوا يستحوزون على أخياء . ليست ملكهم أثناء فترة ما قبل العشرين لا يتورطون الآن في مثل هذا الفعل . وهناك فعل إنحرفي آخر متمثل في «إزعاج الآخرين بواسطة التهريج أو التحريض » وتشير النسب المئوية إلى أن ٧٥ ٪ من الذين يقبلون على هذا الفعل في الوقت الحاضر ، كانوا يقبلون عليه أيضا بنفس الدرجة في فترة ما قبل العشرين ، وتتفق هذه النسبة مع نسبة الذين لا يقبلون على هذا الفعل الآن وهم ذاتهم لم يقبلوا عليه في فترة ما قبل العشرين .

وإذا انتقلت إلى صورة أخرى من صور الانحراف ، يمكن أن أحكم على أن غالبية الذين يقومون الآن بجروج إشاعات كانوا يقبلون على هذا الفعل . بنفس الدرجة أثناء فترة ما قبل العشرين . كما أن (٥٥ ٪) من الذين يتشاجرون في الزواج الحالي إلى درجة تكاد تؤدي إلى الانفصال ، كانوا أيضا يمارسون نفس الفعل الانحرفي مع ذويهم وأفراد أسرهم أثناء فترة ما قبل العشرين .

وهناك أيضا ثلاثة مظاهر إنحرفية يمكن ردها إلى مرحلة ما قبل العشرين حيث يوجد الانساق النسبي بين ممارسة هذه الأفعال في الوقت الراهن وممارستها في سن مبكرة نسبيًا . وهذه الأفعال هي : الإقبال على تناول المسكرات . وتعاطي المخدرات ، ولعب القمار . حيث أن (٧٦ ٪) من الذين يتناولون الخمر دائما ، كانوا أيضا يتناولون على تناولها بنفس الدرجة في فترة ما قبل العشرين . وأن (٦٨ ٪) من الذين لا يقبلون عليها الآن على الإطلاق ، لم يكونوا يتناولونها قبل سن العشرين . كما تشير النسبة (٥٣ ٪) من الذين يقبلون على تعاطي المخدرات دائما ، كانوا أيضا يقبلون عليها بنفس النسبة في

سن ما قبل العشرين . وأن (٦٤ :) من الذين لا يقبلون عليها الآن لم يكونوا يقبلون عليها أثناء هذه السن المبكرة . وما قيل عن تناول الخمرور وما طلى المخدرات يتسحب أيضا على فعل إنحراف ثالث وهو لعب القمار نحو (٦٢ :) من الذين يقبلون غالبا على هذا الفعل ، كانوا يقبلون عليه أيضا أثناء فترة ما قبل العشرين .

وهناك مجموعة إستخلاصات عامة ، أمكنني التوصل اليها من تحليل هذه البيانات وهي :

١ — أن هناك إنحرافات داخل مجال العمل (كالخطأ في الأداء ، الإهمال في العمل والهروب منه) غير مرتبطة إرتباطا واضحا ، بانحرافات مماثلة قبل سن العشرين ، ولذلك فإن التنشئة الاجتماعية لا يمكن اعتبارها عاملا وحيدا يشكل نماذج السلوك داخل جماعة العمل بوجه خاص ، وإنما هناك عوامل أخرى تتحكم فيها .

٢ — أن هناك صوراً أخرى للسلوك الانحرافي (كالمزقة ، والإزعاج ، والتحريض ، وترويع الإشتات ، وإثارة الأذليل ، والتشاجر) تعتبر ذات صلة وثيقة بصورة مماثلة في سن ما قبل العشرين .

٣ — إذن ثمة إرتباط قائم بين الانحراف والتنشئة الاجتماعية يظهر من خلا الانساق النسبي بين بعض مظاهر السلوك الخالية ، ومظاهره قبل سن العشرين . ولكن هذا الارتباط ليس مطلقا ، نظرا لوجود بعض نماذج الانحراف التي لا تمتد جذورها إلى عوامل متصلة بالتنشئة الاجتماعية ، كما أن

هناك إنحرافات موجودة قبل سن العشرين . ولكنها غير واضحة في السلوك
الراهن .

ولكن ما الذي يمكن استنتاجه من هذه الاستخلاصات العامة بشأن طبيعة
العلاقة بين الانحراف والتنشئة الاجتماعية .

إنني أستنتج أن هناك مجموعة متغيرات تعطل علاقة الانحراف بالتنشئة
وهي :

١ — تفاعل له طبيعة معينة ، يعكس نتائج على سلوك المشاركين داخل
التنظيم وخارجه .

٢ — الأوضاع المهنية والتدرج الوظيفي .

٣ — التسلسل الرأسي داخل التنظيم .

٤ — أعرص غير الشرعية المتاحة للانحراف .

٥ — الضوابط السلوكية الملائمة أو غير الملائمة .

وبما أن معظم هذه المتغيرات متصل بالتنظيم، فإنه يمكن تصور العلاقة بين
(الانحراف ، والتنشئة الاجتماعية ، والتنظيم) على النحو التالي :

أ — أن التنظيم يعاون على خلق مظاهر إنحرافية ، لم تكن موجودة —
أصلاً — في حياة الشخص (أي أنه ييسر فرصاً للانحراف) .

ب — أنه يعاون على إبراز مظاهر انحرافية كأمثلة في إطار نمو الشخص
أو في أسلوب تنشئته الاجتماعية ، أو يساعد على استمرارها وتدعيمها .

ج — أنه يعمل على ردع ، أو وقف ، أو انكماش بعض مظاهر الانحراف
التي تكون بارزة في حياة شخص معين .

ثالثاً - الانحراف والجماعة المرجعية في التنظيم :

للجماعة المرجعية تأثير على حجم الانحراف ونوعيته ، لما تتميز به تماسك أو تفكك ، وقدم أو حداثة ، وإيجابية أو سلبية ، وولاء أو انعدام للولاء . ومع أن هذه العوامل تعتبر ذات تأثير متبادل ، وانها تسهم جميعها في تشكيل صور الانحراف أو الامتثال داخل الجماعة ، فإن هناك عنصراً واحداً غالباً ما يبرز على بقية العناصر وتكون له أهمية خاصة ، وهو يختلف من جماعة مرجعية إلى أخرى . ولذلك ، فإن عوامل الانحراف والامتثال المباشرة في جماعة مرجعية معينة ، قد تختلف تماماً عن عواملها في جماعة أخرى ، يضاف إلى ذلك أن عاملاً مبنياً ، قد يسهم في امتثال العاملين لمعايير العمل والانتاج في جماعة مرجعية معينة ، بينما يؤدي هو ذاته إلى انحراف العاملين في جماعة أخرى (١) . وتدخل في ذلك عدة عوامل مثل : وحدة الهدف ، وتكامل الجماعة ، والاحساس بالولاء ، وفعالية القيادة فيها . ومن أجل أن أوضح بعض هذه العوامل ، سوف أعتبر قطاعات الشركة ، وأقسامها بمثابة «جماعات مرجعية»

(١) من الأمثلة على العوامل التي تسهم في الامتثال أحياناً ، هي الانحراف أحياناً أخرى . طالع ، المواظبات الانشائية الجمالية . « فمن المعروف أن الحركة تقدم لكافة العاملين بما عواجز انتاج بدواصل معه له إلى قسم معين ، ويعمل نظام المواظبات هذا في نظر القسم الذي يحظى مستوى معيناً مبنياً نسبة معينة من الارباح ، بمعنى ذلك : رئيس القسم وأصحاب المهن همسية المنفعة ، والاداريون ، ومجال الانتاج على مختلف مستوياتهم . ولذلك ، فإن هذا النظام يختلف احساساً بالمسؤولية الجماعية عن الانتاج يؤدي في حسن الجماعة المرجعية إلى الامتثال لمعايير العمل (في حالة تكامل الجماعة) بينما يؤدي في مصها الآخر إلى الانحراف . وكأول السائل في الحالة الثانية يقول : إن نتائج بحوثهم هذه تتم من ، وعلى امتد في أيضاً ، بينما يقول في حالة الأولى « إن نتائج استئني سوف تتم على وعلى أهدافي » .

أو جماعات « عضوية » تشكل سلوك العامل داخل مجال العمل بوجه خاص ،
وتحدد أهدافه ، واتجاهاته الإيجابية أو السلبية نحو عمله ، وطبيعة علاقته
بالرؤساء والزملاء .

أن العمل اليدوى بمستوياته الثلاث وهي : الماهر ، ونصف الماهر وغير
الماهر ، هو السائد في قطاع الصلب بوجه خاص إذا قورن بنوع العمل في
قسم الرقائق الجديد مثلا ، أرى في القطاع الإدارى (الذى تسود فيه الأعمال
الإدارية العليا ، والمتخصصة والأعمال الكتابية البسيطة) ويترتب على ذلك
خاصية أخرى يتميز بها هذا القطاع ، وهي وجود درجة عالية من الاعتماد
المتبادل بين القائمين بنوعيات العمل اليدوى المختلفة . وأما الطابع المميز للقوى
العاملة داخل هذا القطاع ، فهو يتمثل في الارتفاع النسبى لثقت العمرة إذا
قورنت بثبات السن في بقية القطاعات . وربما يرجع ذلك إلى أن قطاع الصلب
هو أقدم قطاعات شركة النحاس ، وأن نسبة كبيرة من الذين يعملون به الآن ،
يمتد تاريخ تعيينهم إلى أكثر من عشرين عاما . ومع أن طبيعة الصلة بينهم تقوم
على التعاون المتبادل داخل مجال العمل ، إلا أن هذه الصورة للعلاقة لا تعتمد
إلى ما وراء ذلك . وفي مقابل هذه الخصائص العامة لقطاع الصلب ، يتميز
قسم رقائق الألمنيوم الجديد ، بخصائص مختلفة تماما . نظيعة العمل السائدة
فيه آلية الكترونية ، ولذلك فإن غالبية العاملين به هم من ذوى المهن الفنية
العليا ، وأيضا من العساك الثنتين المهرة وأنصاف المهرة . ويترتب على هاتين
الخاصيتين خاصية ثالثة وهي الانخفاض النسبى للثقات العمرة للعاملين ، إذ أن
غالبية العاملين في هذا القسم من المؤهلين حديثا (كالمهندسين ، والعلماء المحصلين
على شهادة الثانوية الصناعية) . ومن أهم الخصائص الأخرى التى ينفرد بها
هذا القسم دون سائر أقسام الشركة ، وضوح علاقات الزمالة ، والصداقة

التي لا يقتصر وجودها على مجال العمل فقط ، وإنما تمتد إلى أبعد من ذلك لكي تشمل على الزيارات المنزلية المتبادلة ، والصحبة أثناء ساعات أخرى غير ساعات العمل الرسمية . ولذلك ، فإذا كان التماسك النسبي القائم في قسم « رقائق الألمنيوم الجديد » يعتبر نتيجة لتشابه في مستوى التعليم ، وطبيعة التخصص ، وتقارب الثقات العمرية للعاملين ، فإن التماسك في قسم الصابون قائم على وضوح الاعتماد المتبادل بين العاملين في عملية الانتاج ذاتها .

وبناء على مجموعة الخصائص السابقة التي تنفرد بها كل جماعة مرجعية من الجماعات المذكورة ، يتحدد ردود الأفعال إزاء الانحراف ، وتشكل نوعيات السلوك الانحرافي داخل مجال العمل وخارجه . هذا ، وتفاوت ردود الأفعال الانحرافية إزاء انحراف الرؤساء (المتمثل في استخفافهم بالعمل ، أو ترك مكانه ، وعدم الإلتزام بمواعيده) من الاعلان عن التمرد الواضح ، إلى الإيماء في العمل ، واللامبالاه بأية مسألة متصلة به ويختل ذلك مجموعة استجابات بديلة أخرى ، مثل التعبير عن الاستياء بواسطة الأحاديث الجانبية أو المستترة ، وتقليد الرؤساء في انحرافهم . فإذا قورنت النسبة المثوبة لهذه الاستجابات في كل قطاع من القطاعات السابقة ، يمكن التوصل إلى أن أعلى نسبة للإيماء في العمل (كاستجابة تجاه انحراف الرؤساء) وجدت في القطاع الإداري ، ويرجع ذلك إلى أن الرقابة على العمل الإداري أقن من الرقابة التي تمارس إزاء العمل الصناعي التي ، كما أن تائد العمل الإداري يعتبر غير مباشر وطويل الأجل ، على العكس من العمل الصناعي الذي يعتبر له أثر منه مباشر وسريعاً ومتوساً . يضاف إلى ذلك أن « طبيعة التبادلية للعمل الصناعي التي ، تفرض على العمال إلتزاماً بمواعيد العمل ، ومكانه ، وحجم الانتاج ، من أجل الحصول على العائد المادي . كما ترتفع نسبة التعبير عن الاستياء بواسطة

الأحداث الجانبية، والاشغالات، والضرورة، في القطاع الإدارى بالقياس إلى نسب ردود الأعمال الأخرى في نفس القطاع، وأيضاً بالقياس إلى هذه النسبة في القطاعات الأخرى. ويرجع ذلك إلى الفراغ النسبي الذى يعيشه الإداريون على كل المستويات، بأصحاب الأعمال الكتابية، إذا قورنوا بأصحاب الأعمال الصناعية التى تحتاج إلى تركيز في ساعات محددة، والتركز بمعدل إنتاجى معين لكل ساعة، أو يوم، أو اسبوع. كما تتضح نسبة ردود العمل التبادلية في القطاعات الثلاث بالقياس إلى ردود العمل الأخرى، ولكنها ترتفع ارتفاعاً ملحوظاً، في قسم الرقائق الألومنيوم الجديد، وأيضاً في قسم الأفران المفتوحة ودرفلة الحديد، ويرجع ذلك إلى أن خاصية الانحراف التبادلية والتعاضدية تعتمد على تماسك الجماعة، فكلما زاد التماسك زاد بالتالى الانحراف التنظيمى التبادلى والتعاضلى كدفع فعل إزاه الانحرافات الأولية.

هذا فما يتصل بردود الأعمال للانحرافيه تحاه إنحراف الرؤساء أو الزملاء أما بصدد الانحرافات الأخرى المتمثلة في الهروب من العمل، والتسكع في طرقات المصنع ومكاتبه، والخطأ في الأداء، والاهمال في العمل، والتشاجر مع الزملاء أو الرؤساء وبعض ضروب الانحراف خارج مجال العمل، فبهي مرتبطة أيضاً بجماعة العمل ذاتها. ومثلاً ذلك أن نسبة الهروب من العمل، بلغت في القطاع الإدارى ٨٧ ٪، في مقابل ٥٢ ٪ لقطاع الصلب، علماً بأن الهروب في الحالة الأولى يشير إلى ترك مكان العمل إلى خارج الشركة، أما في الحالة الأخيرة فالقصد به الخروج من ساحة العمل إلى أى مكان آخر داخل الشركة، ثم الرجوع ثانية إليها عند إبتداء دورة العمل الإنتاجى التالية والاختلاف بين هذه النسب لا يكون موضع دهشة أو تعجب إذا أسند إلى عوامله الأساسية، وهي تلك الخصائص التى ميزت الجماعة المرجعية بالانتمائية

في الجماء الأولى يصاحبها ترك مكان العمل ، بينما تؤدي التبادلية في الحالة الأخيرة إلى الإلزام النسبي بالعمل. وترتب على الخاصية السابقة نتيجة جديدة تتمثل في ارتفاع نسبة الخطأ في قطاع الصلب ، بلغت ٨٢ ٪ في مقابل ٥٦ ٪ . نسبة خطأ في القطاع الإداري ، حيث أن من يعمل لا بد من أن يتعرض للخطأ ، بعكس الحال بالنسبة لمن لا يعمل ، فهو لمن يتعرض لخطأ متصل بالعمل . كما أن نسبة الشاجرات مع الزملاء والرؤساء ترتفع إرتفاعاً ضئيلاً في قطاع الصلب إذا قورنت بالقطاع الإداري ، حيث بلغت ٧٠ ٪ في الأول في مقابل ٦٥ ٪ في الثاني ، ويرجع ذلك إلى قسوة ظروف العمل ، والإلزام بمواعيد محددة ، ومعدل إنتاج معين في قطاع الصلب . وترتبط بهذه الظروف الأخيرة ، نوعية أخرى من الانحراف ، وهي الارتفاع الملحوظ في نسبة الذين يقبلون على المسكرات ، والمخدرات ، فقد بلغت ٧٦ ٪ ، في مقابل ٥٨ ٪ للقطاع الإداري . وبلا حظ أيضاً أن الطبيعة الايكولوجية لبعض أقسام قطاع الصلب (وخاصة قسم الأفران المفتوحة) بما تتميز به من إتساع ووجود طرقات طويلة ، وأماكن مترامية ، بعيدة عن أعين الرقابة ، علوت على ممارسة صور معينة للانحراف وتدعيمها داخل مجال العمل ، وينطبق ذلك بوجه خاص على تعاطي المخدرات ، وينسحب على صور أخرى ، كالجنسية المثلية التي يمارسها البعض أحياناً في فترات العمل المسائية .

١٤ - الانحراف والتنقل المهني :

كشفت نتائج بحوث عديدة عن أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الانحراف ومتغير آخر له أهميته ، وهو التنقل المهني بمستوياته الرأسية والأفقية . ويمكننا هنا أن نتحقق من مدى صحة هذا الافتراض بواسطة تحليل البيانات المتاحة لي ، والتي تكشف عن مجموعة صور للانحراف داخل مجال العمل ، ونشير

١. النسب المثوبة إلى ان حوالى ٧٢٪ من الذين يقبلون دائماً على ترك العمل (الهروب منه) كانوا يعملون فى مهنة أو أكثر قبل التحاقهم بالعمل الحالى فى الشركة . فى مقابل ٣٥٪ من الذين لا يقبلون على هذا العمل إطلاقاً كانوا يعملون فى مهنة أخرى أو أكثر قبل التحاقهم بهذا العمل . وأن ٥٦٪ ممن لم يعملوا فى أية مهنة من قبل لا يتورطون فى هذا الفعل الانحرافى ؛ و ٦٨٪ ممن عملوا فى مهنة واحدة يقبلون دائماً أو أحياناً على هذا الفعل وأن ٧٠٪ ممن مارسوا مهنتين أو أكثر يقبلون على هذا العمل أيضاً دائماً أو أحياناً . وهذه النسب تشير إلى ارتباط طردى بين هذا الفعل الانحرافى ، وبين التنقل المهنى الرأسى والأفقى ، فالأشخاص الذين يغيرون مهنتهم باستمرار هم أكثر عرضة للانحراف من غيرهم ممن يستقرون فى مهنة واحدة . ولذلك ، فإذا كان تغيير المهنة يشير إلى شيء ما فإنه يدل على أحد هذه الاحتمالات :

١ — الرغبة فى تحقيق مستوى معيشى أفضل ؛ أو مكانة إجتماعية أكثر علواً .

٢ — الرغبة فى إستغلال بعض القدرات الخاصة والمواهب التى لم تكن تستثمر فى المهنة السابقة .

٣ — فشل فى المهنة السابقة أو عدم تكيف مع طبيعته ظروفها .

إن الإحباط الذى ينتج عن عدم القدرة على تحقيق الرغبتين : الأولى والثانية يمكن أن يؤدي إلى ضروب مختلفة من الانحراف ، أما الفشل فى المهنة السابقة فربما يصاحبه أيضاً فشل فى المهنة الراهنة .

وهناك صورة أخرى من صور الانحراف داخل مجال العمل ، تعتبر ذات ارتباط عال بتغيير المهن ، وبالاتقال من مهنة إلى أخرى ، وهو الخطأ فى

الأداء والإهمال في العمل . فن بين ٦٨ ٪ من الذين يقعون في الخطأ أو يهملون في العمل ، كان ٢٧٫٥ ٪ يعملون في مهنة واحدة قبل التحاقهم بالمهنة الحالية ، في مقابل ٩٥ ٪ سبق لهم العمل في مهنتين سابقتين ، ٢٠ ٪ يعملون في أكثر من ثلاث مهن . وتشير النسب للتوبة أيضا إلى أن ٦٠ ٪ ممن كانوا يعملون في مهنة واحدة قبل التحاقهم بالعمل الحالي يقعون في أخطاء متصلة بالعمل ويهملون في أدائه ، و ٦٥ ٪ ممن مارسوا مهنتين قبل ذلك يقعون في الخطأ ، و ٨٣ ٪ ممن مارسوا أكثر من ثلاثة أعمال يقعون في الخطأ ويهملون في العمل . وإذن يوجد ارتباط طردي بين عدد الأعمال السابقة وبين الانحراف . وهنا يبرز سؤال ، وهو : هل الانحراف فصر على الذين زاد ترددهم على أعمال ومهن مختلفة ، دون الذين استقروا في مهنة واحدة ؟ والإجابة بالنفي لا شك — فالذين لم يقوموا بأي عمل سابق مختلف من حيث طبيعته عن العمل الراهن يكشفون أيضا عن انحرافات متعددة ، ولكن بنسب أقل من هؤلاء الذين ترددوا على أكثر من مهنة . وهناك صورة أخرى من صور السلوك الانحرافي داخل مجال العمل متمثلة في التشاجر مع الزملاء الرؤساء ، وهي أيضا ذات ارتباط بالتغزل المهني ، حيث تشير النسب إلى أن حوالي ٦٧ ٪ من الذين يتشاجرون دائما مع زملائهم في العمل ، أو رؤسائهم كانوا يعملون في مهنة أخرى سابقة أو أكثر من ذلك .

وأخيراً ، توجد صورة الانحراف المتمثلة في قيام بأعمال أخرى غير العمل الأساسي أثناء الساعات الرسمية ، وتشير النسب للتوبة إلى أن ٦٥ ٪ ممن يقبلون دائماً على هذا النوع من الانحراف ، كانوا يقومون بأعمال سابقة تتراوح من عمل واحد إلى أكثر من ثلاثة أعمال . وأن نسبة كبيرة من الذين مارسوا أكثر من ثلاثة أعمال سابقة ، تقبل على هذا الفعل دائماً .

هذا . يمكنني إستخلاص بعض النتائج العامة من مجموع النتائج الجزئية السابقة .

١ — يوجد ارتباط طردى بين الانحراف ، والتنقل المبنى بصورته الرأسية والإفقية فكلما زاد التردد على مهن سابقة ، زاد معدل الانحراف فى المنة الحالية ، وخاصة صور الانحراف المتمثلة فى الهروب من العمل ، والخطأ فى الأداء أو الإهمال والتشاجر مع الزملاء أو الرؤساء ، والقيام بأعمال أخرى أثناء ساعات العمل الرسمية .

٢ — ليس معنى وجود هذا الارتباط أن جميع من لم يقبلوا على هذه الانحرافات كانوا ممن لم يسبق لهم العمل من قبل فى مهنة أخرى ، وإنما نسبة محدودة منهم هي التي كانت تجرم بأكثر من عمل سابق .

٣ — إذا كان الانحراف مرتبطاً بالتنقل المبنى ، فإن ذلك يكون مترتباً على أحد أمرين :

الاول ، يتمثل فى الفشل فى الأعمال السابقة الذى يعقبه فشل فى العمل اللاحق ، والثانى ، عدم ارضاء عن الأعمال السابقة ورغبة فى الوصول إلى مستوى أفضل ، يعقبهما إحباط تنجم عنه إستجابات إنحرافية بدلية .

٤ — لا يعنى وجود هذا المعدل الكبير للارتباط بين التنقل والانحراف أن جميع من قاموا بأكثر من عمل هم متحرفون الآن ، وإنما نسبة عالية منهم هي التي تكسب عن صور عديدة للانحراف .

خاتمة — الانحراف الواقعي والآتيء نحو الانحراف :

هل يرتبط الانحراف الواقعي بالضرورة — باتجاهات كامنة نحو الانحراف ؟ وهل يؤدي وجود اتجاهات كامنة نحوه إلى ممارسة إنحرافات واقعية بالضرورة ؟ إن الاجابة على هذين السؤالين تتطلب الكشف عن طبيعة العلاقة بين بعض صور الانحرافات الواقعية ، والاتجاهات الكامنة نحو

الإحتراف ، ويأتى ذلك بطريقتين :

الأول ، النظر إلى الاتجاه نحو الإحتراف بوصفه متغيرا أساسيا أو مستقلا
والإحتراف ذاته كمتغير معتمد .

والثانى ، إعتبار الإحتراف متغيرا أساسيا ، والاتجاه نحو الإحتراف
متغيرا معتمدا .

وأما الاجراء الذى آخذ فى هذه الدراسة للكشف عن الاتجاه الكامن
نحو الإحتراف فإنه يمثّل فى تحديد مدى الموافقة على استخدام الوسائل
غير الشرعية للوصول إلى أهداف شرعية . وقد كشفت النسب المثوية عن أن
٧٥٪ من لديهم إتجاه إيجابى نحو الاقبال على أنواع معينة من السلوك
الإحترافى ، يقولون بالفعل على إضرافات واقعية متمثلة فى أفعال ضد القانون
يوجه خاص ، وأن إضرافاتهم هذه قد تكررت غالبا أو لمرات عدة . وأن
٧٣٪ من لديهم إتجاهات سلبية نحو الإحتراف لم يورطوا فى أفعال ضد
القانون إلا مرة أو مرتين ، وبعضهم لم يورط فى أى فعل من هذا النوع .
ومع ذلك فإن هناك نسبة ضئيلة تكشف عن إتجاه سلبي نحو الإحتراف
مرتبط بالتورط فى أفعال إضرافية واقعية ، وهذا إن دل على شيء ، فإنما
يدل على إرتكاب الأشخاص لإضرافات يعترفون بأنها ممنوعة وخطائة ،
ولكن لم يجدوا فرصا شرعية تحقق لهم أغراضهم ، أو أن الفرص المتاحة
بالتفعل غير مشبعة لأهدافهم فى الحياة .

هذا ، ويمكن التوصل إلى النتيجةين التاليتين بشأن العلاقة بين الإحتراف
الواقعى والاتجاه نحو الإحتراف :

١ — أن الإتجاه الكامن نحو الإحتراف ، غالبا مايرتبط بانحرافات

واقعية ولكن بشرط أن تتوفر الفرص لممارسة الانحرافات ، كتوفر السلع المادية أو الأموال المتاحة في حالي السرعة والإختلاس ، وتوفر المواد المخدرة والمسكرة والمشاخ الملائم للإدمان في حالات الإدمان والتعاطي والسكر . ووجود رؤساء عمل مستهقرين ، أو ضعفاء أو متصفين في حالات الهروب من العمل أو عدم إحترام مواعيده ، أو الإهمال أو الخطأ المتعدد . ومعنى ذلك أن هناك إتجاهات كامنة نحو الانحراف لم تظهر بعد ، طالما أن الفرصة لم تنح لممارسة انحرافات واقعية .

٢ — أن الانحرافات الواقعية - في معظمها - مرتبطة بإتجاهات مسبقة نحو الانحراف . فالانحراف لا يحدث فجأة وبلا مقدمات ، وإنما تمهده مجموعة ظروف من شأنها أن تخلق الاتجاه الكامن الذي يقبى في كثير من الأحيان أنحراف واقعي ومع ذلك فإن هناك أنحرافات غير مرتبطة بإتجاهات مسبقة نحو الانحراف ، كأن يقبل الشخص على الاختلاس أو السرقة ، وهو يعلم أن مايفعله خطأ ، ولكن دعتة الحاجة إلى ذلك .

سادسا - الانحراف والرضا عن العمل :

قبل تحديد طبيعة الصلة بين الانحراف ، والرضا عن العمل ، ينبغي أولا الإشارة إلى مجموعة العوامل التي تسهم في تشكيل إحساس العامل بالرضا عن عمله ، أو بالإشباع المهني ، والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي :

اولا ، عوامل موضوعية : وهي مجموعة العوامل المتصلة بجميع الشظيم (صناعي أو غير صناعي) وظروف العمل بما تنطوى عليه من أجور ، وساعات عمل ، ومشاركة نقاية ، وهية ، وقدرة على التحكم في عملية الإنتاج .

ثانياً ، عوامل ذاتية : وهي التي تكون متصلة بمشاعر العمال نحو عملهم وزملائهم وروؤسائهم ، والتنظيم الذي ينتمون إليه ، ومكانتهم في المجتمع . ومما يجدر ذكره هنا أن للمشاعر الذاتية ، والآحاسيس الداخلية للعمال تدللاً على الحاجة بالضرورة ردود أفعال مباشرة أو تلقائية لظروفهم المادية الموضوعية . فقد يكونون على « وعى زائف » بوضعهم الطبقي ، وبالتالي لانعير مشاعرهم ومعتقداتهم عن إقرار صريح بوضعهم الموضوعي . ومع ذلك فإن « إغتراب العمل » يرجع إلى ظروف موضوعية خالصة ، ويكون له أثره الذاتي الذي يتمثل في « غربة » العمال عن المصنع أو تنظيم العمل . وأما عن المؤثر الذي استخدم لقياس الشعور بالرضا عن العمل ، فلم يكن مؤشراً مباشراً ، لأنه لوحظ أن غالبية العمال في كل المهن كانوا يجيبون بالإيجاب عندما يسألون عن رضائهم أو عدم رضائهم عن العمل . وهذا لم يكن يعنى أنهم لا يفضلون أنواعاً أخرى من المهن تفاللية العمال ذوي الأوضاع المهنية الدنيا ، كانوا يكشفون عن رغبة في اختيار خط مهني آخر إذا أتاحت لهم فرصة بدء حياة عملية جديدة . ولذلك ، استخدمت سؤالاً غير مباشر لتحديد درجة الرضا عن العمل ، وهو مدى الرغبة في تغيير المهنة أو في اختيار مهنة أخرى ، لأنه مؤشر أكثر دلالة وقدرة على الكشف عن عدم الرضا الكامل ، أو الإحباط المستتر .

وقد قام بعض الاشتراكيين ، وفئة من المثقفين بكتابة مجموعة من مؤلفات ومقالات متصلة بالبروليتاريا ، معتمدين على إنطباعاتهم الذاتية دون إتصال مباشر أحياناً بالطبقات العاملة ، كذلك اهتم عدد غير قليل من الباحثين الاجتماعيين الإمبريقيين المعنيين بحوث الصناعة ، بالإتصال بالعمال مباشرة ، وإجراء مسح منظمة على اتجاهاتهم نحو عملهم ، وكان ذلك في بداية

العشرينيات بوجه خاص . وانصب معظم هذه المؤلفات والبحوث على موضوع أساسي ، هو الإشباع المهني والرضا عن العمل ، وكان هدفهم متمثلاً في :

١ — تحديد الفروق بين الاشباع لدى من يقومون بأعمال مختلفة ويحتلون أوضاعاً مهنية متباينة .

٢ — تحديد العوامل التي تشير إلى ظروف الاشباع على ضوء الفروق السابقة .

وقد توصلت معظم الدراسات السابقة إلى نتيجة تشير إلى اختلاف الرضا عن العمل باختلاف المهنة ، إذ أن النسب المثوية للعامل المشبعين توجد عادة لدى أصحاب المهن الفنية المتخصصة ، ولدى رجال الأعمال . وفي مشروع آخر كانت نسبة المشبعين ، أعلى لدى أصحاب الأعمال الكتابية ، مما هي عليه بالنسبة لعامل المصنع . وكذلك تعتبر النسب المثوية عالية نسبياً في عينات من القوى العاملة في الطبقة المتوسطة أكثر من طبقة العمال اليدويين . وفي داخل طبقة العمال اليدويين ، تعتبر نسبة الاشباع أعلى لدى العمال المهرة ، وأقل لدى العمال غير المهرة .

وهناك شاهد آخر على العلاقة بين الرضا عن العمل والمكانة المهنية أكدته دراسات التقاعد عن العمل . فعلى الرغم من وجود عدد من العوامل التي تؤثر في قرار التقاعد ، إلا أنه كلما كان هناك رضا عن العمل ، قل ميل العامل إلى اتخاذ قرار التقاعد وقد كشفت دراسة من الدراسات التي أجريت على العمل والتقاعد في ست مهن مختلفة عن أن نسبة الذين يرغبون في الاستمرار في العمل بعد سن الخمسة وستين عاماً ، كانت أكثر من ٦٧٪ لدى الأطباء ،

و ٦٥٪ / بالنسبة لرجال البيع ، و ٤٩٪ / لدى عمال الطيساعة المهرة ، و ٤٢٪ / لدى عمال التعدين ، و ٣٢٪ / لدى عمال الصلب نصف المهرة وغير المهرة وقد كانت هذه النتائج المتصلة بالفروق المهنية في الرضا عن العمل ، لانعكس الفروق في الظروف الموضوعية للعمل فقط وإنما تعكس أيضا الفروق المهنية في الدوافع المتصلة بالإنتاجات نحو العمل . فالهنى أو صاحب المهنة الفنية المتخصصة ، يتوقع منه أن يكرس ذاته لمهنته وأن يحظى باهتمام بالغ بمجال تخصصه ، ولكن لاء العامل اليدوى ليس على هذه الدرجة من العمق وقد أكد الكثيرين أن الحالة المألوفة والسائدة للعامل الصناعى متميزة بعدم الرضا الواضح .

أما هذه الدراسة فقد كشفت عن نتائج مختلفة تماما عن تلك التى توصلت اليها البحوث المذكورة ، ذلك لأن عدم الرضا ، ظاهرة واضحة ومتنترة في المستويات المهنية كلها ، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين ، وهما :

١ — الاحساس بانعدام القدرة على التحكم في عملية الإنتاج ، وهو إحساس سائد لدى العاملين بفئاتهم المختلفة إبتداء من أصحاب المهن الفنية العليا وخاصة المهندسين ، إلى أقل مستوى من مستويات العمال اليدويين غير المهرة .

٢ — الاحساس بانعدام القدرة على ممارسة المهنة التى يعين فيها العامل ، وينطبق ذلك بوجه خاص على المهندسين ، فقاليبتهم أشاروا إلى عبارة شهيرة ترددت كثيرا على ألسنتهم ، وهى « أتى أحل وظيفة مهندس ، ولكننى لا أقوم بعمل المهندس » ويرجع ذلك إلى :

أ — إحتكار فئة معينة من المديرين ، والرؤساء ، وقادى العمال المهرة .
للأعمال الفنية الهندسية .

ب — زيادة أعداد المهندسين عن الحاجة الحقيقية للتعلمية الصناعية ..
وهذا إن دل على شيء ، فإنما يدل على سوء تخطيط على مستوى المصنع وعلى مستوى المجتمع برمته .

ومن أجل هذا ، فإذا كان الاحساس بعدم الرضا عن العمل يمثل ظاهرة عامة غير ماصرة على مهنة معينة ، أو وضع مهني بالذات ، فإنه يرتبط أيضا بانحراف على كافة المستويات والانحراف لا يقتصر على فئة محدودة ، ويختنى لدى فئات أخرى ، وإنما يمثل هو الآخر ظاهرة عامة تختلف صورها ونوعياتها باختلاف أقسام المصنع . وباختلاف الأوضاع المهنية .

٧/ سابعا — السماح بالانحراف والتسامح فيه :

توجد درجة معينة يسمح للأفراد عندها بأن ينحرفوا عن التوقعات المشتركة للجماعة ، كأن يسمح لهم بأن يأتوا ببعض صور السلوك الخفاه أو المتهورة . وعادة ما يكون في الجماعة بعض الأفراد الذين ينظر إلى انحرافهم بشيء من التسامح أكثر من غيرهم . فالسلوك الانحرافي لقائد إحدى الجماعات مثلا قد لا يحمل نفس أهمية السلوك الانحرافي لأي عضو فيها أدنى من القائد . وفي إحدى الدراسات التي أجريت على رابطة نسائية طوعية ، تبين أن قادة الجماعة يسمح لهم أحيانا بالجدل حول معظم القسم والاهداف الأساسية لها . ومعنى ذلك أن الجماعة كانت تتيح لمن فرصة هذا النوع من الانحراف ، دون أن تتيح فرصة مماثلة للمستويات الأخرى غير القيادية . ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى تسامح الجماعة في بعض الأفعال التي يأتي بها بعض أعضائها ، إمتثال هؤلاء الأعضاء لبعض الرغبات الأخرى للجماعة . ولذلك قد يكون ثمة شخصان تورطا في نفس الفعل الانحرافي ولكن أحدهما يعامل بطريقة أكثر تسامحا من الآخر ، نظرا لتاريخه الطويل في الإمتثال . فبماضي .

الضاحل يمكن أن يؤثر في الطريقة التي يستجيب بها أعضاء الجماعة للسلوك الانحرافي الذي يديه أحد أعضائها. ولذلك، فإن لكل شخص في الجماعة فرصة لإنحراف تختلف عن فرص غيره من الأعضاء وبعبارة أخرى، فإن قدر المستويات يختلف من شخص إلى آخر داخل الجماعة الواحدة ذات القيم المتماثلة. وهناك عامل آخر يجعل أعضاء الجماعة يتساحون مع العضو المنحرف فيما، وهو مبلغ الإسهامات التي قدمها من أجل تكوين تلك الجماعة وتدعيمها. ومن ثم فإن مثل هذا العضو، يعتبر أقل تعرضاً للصراع الجماعي من غيره ممن نزل أمامهم فرص السباح بالإنحراف. ولو أردت تحديد مجموعة العوامل السابقة والتي تتحكم في فرص التسامح فيمكن وضعها كما يلي :

- أ — المكانة المهنية والوضع في التنظيم.
- ب — تاريخ الشخص في الجماعة المهنية.
- ج — السلطة والوضع الرئاسي.
- د — الإنجازات والكفاءات التي يكشف عنها الشخص.
- هـ — المهية.

وبعد ذلك يمكن الإشارة إلى مستويات التسامح على النحو التالي :

- ١ — تسامح مع جميع أعضاء الجماعة إزاء ظروف معينة، كالأزمات والنكسات.
- ٢ — تسامح مع بعض الأعضاء لوضعهم، أو هويتهم، أو تاريخهم في الجماعة.

تعقيب :

إهتم هذا الفصل بدراسة علاقات الانحراف كتغير تابع بتغيرات أخرى وبسبلة كالضبط الإجتماعى ، والتنشئة الإجتماعية ، والجماعة المرجعية ، والتنقل للمنى والإلتجاه نحو الانحراف . وسوف تحدد هنا مجموعة النتائج التى كشفت عنها الدراسة فى هذا الصدد ، وهى :

١ — الانحراف كنتيجة لطبيعة الضبط الإجتماعى السلبى ومصادره . إن الميكانيزمات المجتمعية المتعمدة لتعويق الانحراف ، أو وقف السلوك الذى يعتبر مدمرا من وجهة نظر القواعد التقليدية تؤدي فى كثير من الأحيان إلى إنحرافات أخرى متتالية ، وخاصة إذا كانت من ذلك النوع الأتبرى المتصنف الذى لا يضع فى اعتباره واقعية الانحراف . ومثال ذلك أن العقاب بالجس قد يؤدي إلى تعلم أساليب الانحراف داخل السجن وإيجادتها ، ثم تطبيقها بعد الخروج منه ، وكثير من الهيئات التى صنعها المجتمع بهدف التوجيه ، والضبط والرقابة ، والتحكم تتخذ وسائل غير سليمة فى أداء وظائفها مما يؤدي إلى عدم تحقيقها لأهدافها . ولذلك فإن الانحراف يمارس داخل هيئات الضبط الاجتماعى ذاتها ونظمه وهؤسسانه وهو منتشر داخل المحاكم ، والسجون والمدارس ، والجامعات وموجود على كل المستويات الرئاسية .

٢ — الإحراف كنتيجة لتغير مسعر فى الضوابط الاجتماعية الإيجابية . إذا كان الضبط الاجتماعى يشير إلى عملية تستهدف تحقيق قيم جديدة ويرتبط بالنمو الاجتماعى المنبثق ، فهو إذن عملية مستمرة ومتصلة تحترب بواسطة القيم على نحو مقصود . ولذلك فإن السلوك الذى كان يعتبر إمتائيا فيما مضى قد يكون انحرافيا من منظور الضوابط الإيجابية . وفى تلك الحالة فإن التغير لا

يمثل في السلوك الانحرافى ذاته ، وإنما في القواعد الجديدة التى أصبحت تحدد سلوكاً معيناً على أنه خطأ .

٣ — التنشئة الاجتماعية كعامل مساعد على الانحراف . فقد كشفت الدراسة عن ارتباط قائم بين الانحراف وتنشئة الاجتماعية ، يظهر من خلال الاتساق النسبى بين بعض مظاهر السلوك الحالية ومظاهره قبل سن العشرين . ولكن هذا الارتباط ليس مطلقاً أو نهائياً نظراً لوجود بعض نماذج الانحراف التى تمت جذورها إلى عوامل متصلة بالتنشئة الاجتماعية ، كما أن هناك انحرافات كانت موجودة قبل سن العشرين ولكنها غير واضحة فى السلوك الراهن . وهذا يدعونا توصل إلى أن العلاقة بين التنشئة والانحراف ليست مباشرة وإنما توجد مجموعة متغيرات أخرى تتحكم فيها ، مثل الوضع المهنى ، وفرص الانحراف ، والضوابط السلوكية ، وطبيعة التفاعل الاجتماعى .

٤ — الجماعة المرجعية فى التنظيم كعامل يؤثر فى الانحراف . إعتبرت أقسام التنظيم وقطاعاته أو إداراته المختلفة بمثابة جماعات مرجعية لسلوك الفرد فانضح من الدراسة أن هذه الجماعات تختلف اختلافاً شديداً من حيث تحكمها أو تحكمها ، وقدمها أو حداثتها وإيجابية أعضائها أو سلبية ، وإنتابهم أو انعدام إنتابهم . كما أن عوامل الانحراف والإمتثال فيها تختلف إلى حد كبير بالإضافة إلى أن نفس العامل قد يسهم فى إمتثال العاملين فى جماعة معينة بينما يؤدي إلى الانحراف فى جماعة أخرى ، وتتدخل فى ذلك مجموعة عوامل كوحدة الهدف ، وتكامل الجماعة وفاعلية القيادة .

٥ — إرتباط بين التنقل المهنى والانحراف ؛ كشفت الدراسة عن وجود إرتباط بين الانحراف والتنقل المهنى بصورته الرأسية والأفقية ، فالانحراف

في مجال العمل وخاصة ذلك الذي يمثل في الهروب ، والاختطاف في الأداء ، والتشاجر مع الزملاء ، يزداد عند من قاموا بمجموعة أعمال سابقة . ويمكن ليس معنى ذلك أن جميع من لم يقبلوا على هذه الإنحرافات كانوا ممن لم يسبق لهم العمل من قبل ، ولكن نسبة محدودة منهم هي التي كانت تقوم بأكثر من عمل سابق ، كما أنه لا ينبغي استنتاج أن جميع من قاموا بأكثر من عمل سابق ، منحرفون الآن ، وإنما نسبة عالية منهم هي التي تكشف صورا عديدة من الانحراف .

٦ — الارتباط المشروط بين الانحراف الواقعي والالتزام نحو الانحراف ، فقد كشفت الدراسة أن الاتجاه الكامن نحو الانحراف غالبا ما يرتبط بانحرافات واقعية خاصة إذا توافر شرط هام ، وهو الفرصة . وهذا يشير إلى وجود اتجاهات كامنة نحو الانحراف لم تظهر بعد ، نتيجة لأن انحراف الواقعية تتحول إليها إلى أفعال ، لم تتح لمصاحبها . وعلاوة على ذلك توصات الدراسة إلى أن غالبية الانحرافات الواقعية تعتبر مرتبطة بانحرافات كامنة ، وهى سابقة نحو الانحراف . فالانحراف لا يحدث فجأة ، وإنما توجد مجموعة عوامل مهيأة له ، تعمل على تكوين الاتجاه قبل الإقدام على الفعل ذاته .

٧ — ارتباط الانحراف بانعدام الرضا عن العمل ؛ وجد أن إنعدام الرضا باعتباره نتيجة لمجموعة عوامل موضوعية وذاتية ، ظاهرة منتشرة على مستوى كل الفئات العامة ، وذلك على عكس دراسات سابقة أكدت على اختلاف الرضا عن العمل ، باختلاف طبيعة العمل ذاته . وربما يرجع ذلك إلى تناسل الظروف الموضوعية الاجتماعية والاقتصادية التي يعمل فيها هؤلاء بالإضافة إلى وحدة الإطار الحياتي للمجتمع الذي ينتمون إليه . وإذا كان الإحساس بعدم الرضا عن العمل يمثل ظاهرة عامة غير قصيرة على مهنة معينة ،

أو وضع مهنى بالذات فانه يرتبط أيضا بانحراف على كافة المستويات ، وكل ما في الأمر أن نوعيات هذا الانحراف قد تختلف فيما بينها .

٨ — الانحراف وارتباطه بالتسامح ؛ لوحظ أن درجة التسامح في الانحراف يمكن أن تؤثر تأثيرا بالغاً على مستوى الانحرافات المستقبلية . فالمبالغة في التسامح تؤدي في كثير من الأحيان إلى التسيب ، أما الإنجاء العكسي الذي يتمثل في تصعيد العقوبات ، أو التطرف في ممارستها فإنه يؤدي إلى التمرد والعصيان ، وقد يؤدي إلى السلبية ، واللامبالاة ، والإنعزالية . ولذلك فإن هناك ارتباطا بين مدى التسامح إزاء الانحرافات السابقة وحجم الانحراف اللاحق .

الفصل العاشر

أبعاد اللامعيارية وارتباطاتها الاجتماعية

- مدخل
- الأولى : الانحراف واللامعيارية
- ثانيا : أبعاد اللامعيارية
- ثالثا : ارتباطات اللامعيارية
- رابعا : اللامعيارية والانحراف
- تعقيب

الفصل العاشر

أبعاد اللامعيارية وارتباطاتها الاجتماعية

مقدم :

تشير اللامعيارية كحالة مجتمعية يسودها فقدان المعايير ، إلى ظرف مسبق أو حالة أخرى يفترض ضرورة وجودها في المجتمع ، وهي « المعيارية » أى الاتفاق حول مجموعة معايير محدودة وواضحة تحكم السلوك في مواقف معينة ، ويعتبر الخروج عليها أمراً ممنوعاً ، أو محروماً ، أو موضع استهجان وعقاب بواسطة وسائل الضبط المجتمعية الرسمية أو غير الرسمية . ولهذا ، فإن معالجة اللامعيارية كمصدر للانحراف تستلزم إشارات إلى المعيارية من حيث طبيعتها والظروف العامة التي يمكن أن تسود فيها ، أو تضطرب وتختل ، علماً بأن تلك الحالة تعتبر نسبية ، فلا يمكن أن تكون « المعيارية » نامة لأن الإلتزام بالمعايير مسألة درجة فقط . وهو عندما يصل إلى أدنى مستوى ممكن ، أو يكون ضعيفاً للغاية ، تكون ثمة لامعيارية أى اتفاق ضعيف حول المعايير التي يمكن أن تحكم السلوك ، أو إنعدام للاتفاق . على أن اللامعيارية لها أكثر من بعد واحد ، وأهم أبعادها هو ذلك الذي يتمثل في إنعدام قدرة الشخص على تحديد توقعات دوره . كما أن لها مؤشرين ، أحدهما إجتماعي سيكولوجي ، ويتمثل في فقدان الإهتمام الإجتماعي ، والآخر إجتماعي خالص ، وهو يتمثل في تمارض الأجيال . ومع هذا ، فإن الانحراف هو أبرز مؤشر اللامعيارية . وأهم نتيجة من بين نتائجها المختلفة والمتعددة التي تظهر في فشل الدافعية ، وفقدان الثقة في العلاقات الإجتماعية ، وهبوط الروح المعنوية ، وإنخفاض مستوى أخلاقيات الجماعة .

وإذا كان الهدف الأساسى لهذا الفصل هو تحديد طبيعة الانحرافات التى تقسب فيها اللامعيارية ، بالإضافة إلى بعض المقدمات التى تتمثل وظيفتها فى إيضاح طبيعة العيارية وصلة الانحراف بها ، وأبعاد اللامعيارية وإرتباطاتها ، فإن نوعيات الانحراف الواردة فيه ، هي مجرد أمثلة مستقاة من الواقع ، وليست تعبيراً كاملاً عن كل ما يجرى فيه من إضرافات مترتبة على اللامعيارية ومع ذلك فهي أبرز هذه الانحرافات وضوحاً وأكثرها شمولية وإنتشاراً .

أولاً - الانحراف والعيارية :

من الضرورى أن نتطوى أية مناقشة للانحراف على إشارة إلى المعايير ، لأنه بدون تلك الإشارة ، يكون مستحيلاً الحديث عن الانحرافات طالما أن المعايير تمثل الخط الأساسى أو المستوى الذى يحدد الانحراف على أساسه ويقاس ، ونضع له العقوبات . وقد كان «سمنر» صاحب العبارة الشهيرة : «يمكن للانحراف أن يجعل أى شىء صائباً»^(١) . وفى الواقع أيضاً أن الانحراف (المعايير العرفية) يمكن أن يجعل أى شىء خاطئاً أو إنحرافياً . فالمعايير الجماعية لديها القدرة على أن تبرز أية صورة للسلوك بوصفها انحرافية مهما كانت طبيعة هذه الصورة . بنفس الطريقة يمكننا أن نصبغ السلوك اندوس بصبغة الشرعية ، فتجعله سلوكاً قنياً ونظيفاً . ونظراً لوجود الممارسات فى المعايير ، وإختلافها على مدى الزمان ، وتباينها من مجتمع إلى آخر ، يكون من المستحيل أن يجرى حديث عن الانحراف فى إطار مصطلحات شاملة أو مطلقة . فمادة يكون ضاراً أو إجرامياً فى منطقة معينة وبالنسبة لمجتمع بالذات .

قد يعتبر ملائماً في وقت آخر أو مجتمّع مختلف . ولكن بغض النظر عن المضمون النوعي للسلوك ، فإن طبيعة الإحتراف تكن في خروج نماذج سلوكية معينة عن معايير مجتمع معين في زمن محدد ، ولذلك عولج الإحتراف دائماً بوصفه معيارياً (١) .

وإذا كانت المعايير تقوم بمهمة توجيه السلوك وتحديد العلاقات بين الناس في المستقبل ، فنادرأ ما تكون موضع شعور أو قصد ، ويظهر طابعها اللاشعوري أو غير المقصود من أن السلوك الذي يسايرها أو يمثل لها ، يقع بطريقة تلقائية عضوية . وعلاوة على ذلك ، فإن معايير كل مجتمع تميل إلى أن تلتف حول مجموعة أنشطة إجتماعية كبرى تمارس داخل مؤسسات إجتماعية . فالأسسة الأسرية تنطوي على مجموعة مركبة من المعايير التي تنظم العلاقات بين الجنسين ، وتصيب سلوك الانجاب بالصيغة الشرعية ، وتحدد طرق تقسيم العمل ، وتوجه نشاط الحياة اليومية . على أن طريقة أداء المعايير لوظائفها ، يمكن أن تنهم بوضوح في سياقات مجتمعية متعارضة . فمن المتبدأن نقارن طبيعة النظام المعياري للمجتمعات الصناعية الحديثة ، بالنظام المعياري في مجتمعات ماضية وأكثر تقليدية لأن مثل هذه الممارنة تزيد من إيضاح مسألة هامة ، وهي أن طبيعة الإحتراف تكون مختلفة تماماً بين النموذجين .

وسوف أشير بإختصار إلى بعض العوامل التي تخلف هذا التفاوت المعياري أو تلك المفارقات في طبيعة المعيار بين المجتمعات التقليدية والحديثة . فالنظريات « الهادئة » التي تحدث في مجالات الصناعة ، والتفكير الاجتماعي ، والعالم ،

(1) Dinitz, Dyne, and Clarke, (eds) : Deviance Studies in The process of Stigmatization and Societal Reaction, New York , Oxford University Press, 1970. pp. 3 5. 7-10

والتنظيم، تعتبر من أهم العوامل المؤدية إلى التفاوت المعيارى^(١). حيث غيرت الثورة الصناعية علانية الإنسان بعالم العمل، ولذلك فإن أنساق المعايير المبكرة التي كانت قائمة على حالة الذرة الدائمة لم تعد تصلح في عالم التكنولوجيا الحديثة. كما أن ثورة النقل أثرت بدورها في النماذج المعيارية على مر التاريخ، تأثيراً متعدد الجوانب، فالتنقل الجغرافى في القرن الأخير أصبح بلا حدود، وذلك بفعل عوامل كثيرة، كالحرب، والأزمات الاقتصادية. وأما الثورة العلمية، فعلى الرغم من أنها لم تغير التفاعل بين الناس، إلا أنها قضت تقريباً على معظم المفاهيم التقليدية بصدد المعرفة والواقع. فأصبح منظور الإنسان إلى عالمه، ومدخله إلى المعرفة، مختلفاً تماماً عن تلك المعتقدات الجامدة، والذهابيات البالية، والمحرمات، والمعتقدات غير المرتبطة بالواقع. ومن ثم، فإن العلم استحدث مداخل عديدة، متقدمة للغاية بعد أن أصبح إلى حد كبير طريقة في الحياة، وديننا علمانياً، رأسيوياً في التفكير، ونظاماً للحصول على المعلومات وتنسيقها. وربما تعتبر الثورة التنظيمية ذات أهمية خاصة في هذا الصدد، إذ أن نمو المجتمعات الصناعية، والجموعية صاحبه نمو آخر في التنظيمات الكبرى المعقدة. ومع أن الإنسان ما زال يعتقد في خرافات أو أوهام عن طبيعته القريضة، أو فردانيته، إلا أنه أصبح متخصصاً وورقراطياً كآلة، الأمر الذى أدى إلى تغير مصاحب في المعايير التي كانت قائمة من قبل^(٢).

وإذا كان هناك إختلاف في المعايير بين المجتمعات القديمة والحديثة،

(1) Ibid, pp. 10—11.

(2) Dynes, Clarke, Jinitz and Iwao Ishiso: Social Problems :
Dissensus and Deviation in an Industrial Society,
Oxford University Press 1964, pp. 64, 96.

فالاختلاف قائم فيها أيضاً داخل المجتمع الواحد، وذلك من عدة جوانب ،
فالاولا : يوجد التفاوت بين المعايير بصدد موقعها في إطار الضبط المعياري ، فهي
إما أن تنزّر سلوكاً ، أو تمنحه وتحرمه ، أو قد تشير فقط إلى السلوك المفضل
أو المسموح به وثانياً ، تختلف المعايير من حيث مدى الاتفاق عليها في
الجماعة ، أو المجتمع . وثالثاً : ، تختلف من حيث وضعها من البناءات الضابطة
التي تتفاوت من الهيئات الرسمية التي تفرض الجزاءات الاجتماعية على المعرفين
إلى الجزاءات غير الرسمية . ورابعاً : تختلف المعايير من حيث درجة مرونتها ،
فهي في بعض الأحيان تتطلب إنصياعاً تاماً لصورة معينة من السلوك أو المتفقد
وأحياناً أخرى تتميز بالتسامح .

على أن هناك بعض الخصائص التي تتميز بها المعايير أو الحالات التي نظراً
عليها وتهيئ مناخاً لا معيارياً سائداً من أهمها :

١ — تصدع المعيار ؛ وهي حالة يكون فيها وضوح المعايير القائمة ،
ودقتها وقوتها ، خصائص غير متوفرة ، أو قد تكون متوفرة ولكن بدرجات
غير كافية ويرجع ذلك إلى وجود معايير جديدة في حالة إنبثاق دائم .

٢ — صراع المعيار ؛ تتميز المجتمعات المتكاملة نسبياً باتساق مستويات
الثقافة والمجتمع ، والشخصية فيها ، مما يقرب عليه أن يكون صراع المعيار
ضئيلاً جداً ولكن كلما كانت الدلائل الاجتماعية المختلفة (كقدرات السن
والتنوع ، والدين ، والمهنة ، والتعليم ، وعمل الإقادة ، والموطن الأصلي) أساساً
لثقافات فرعية ، بصح الصراع المعياري أكثر وضوحاً . وفي المجتمع الدينامي
يكون الصراع المعياري متفلاً في النسق ذاته مما قرب عليه تدعيم الانحراف
بصوره ونوعياته المختلفة .

٣ — عدم تحقق المعيار؛ إن إحدى خصائص المجتمع المستقر والتكامل، تتمثل في أن تكون الأهداف المنوطة بأفراد معينين مناسبة، ومعقولة، وممكنة التوصل إليها؛ ولكن إذا أصبح فقدان التدرج على التوصل إلى الهدف أو تحقيقه لى الفشل النسبي في التوصل إليه، هو الفاءة لا الاستثناء، فإن الانهيا العاطفي يصيب النظام الاجتماعي.

٤ — إنشاق المعيار؛ تتميز المجتمعات التقليدية بأن معاييرها التي تنظم دائرة حياة الشخص، تتميز مستمرة أو متصلة. إذ أن هالك نموا تدريجيا يصبح متاحا بواسطة « شائر الانتقال » المختلفة التي ينتقل الشخص بمقتضاها من مرحلة سابقة إلى مرحلة لاحقة أو من مكانة إلى مكانة أخرى. أما في المجتمعات الحديثة فالأمر مختلف عن ذلك تماماً لأن الإنسان يظل يتعلم قواعد ومعايير تمكنه من إتقان دوره، سواء كرجل يعمل، أو كربة بيت، أو أم، وعندما يتمكن من إتقان دوره يصل إلى المرحلة التالية، أو ياجأ بأن أدواره التي تمكن من إقانتها بعد جهد ومعاناء، قد انساخت عنه، أو أنه لم يعد لديه من يقوم نحوه بهذا الدور أو ذلك.

٥ — نهافت المعيار، بعض المعايير تفقد أهميتها قبل أن تحل محلها معايير أخرى مذبقة. وهالك أمثلة عديدة على ذلك، فعلى الرغم من أن معظم الأشخاص في المجتمع الصناعي يستمرون في أداء بعض الممارسات الدينية ويؤمنون ببعض المعتقدات إلا أن الاهتمام بهذا الجنب أصبح ضعيفا بدرجسة ملحوظة (١).

٦ — مراغة المعيار ؛ تسمح بعض المعايير بسلوك تعرفه معايير أخرى بأنه غير قانوني أو أخلاقي ، وقد تسجعه بل ونكافئه عليه أيضا . وذلك حاله انعكس وجود ثغرات بين المعايير ، وهي ظاهرة عامة في المجتمعات الصناعية الحديثة .

٧ — ضغط المعيار ؛ فبعض المعايير تتميز ضاغطة أكثر من معايير أخرى غيرها . وفي المجتمعات الصناعية الحديثة تتميز المعايير الضاغطة هي القاعدة للاستثناء ، ومن الأمثلة على تلك المعايير أن أداء هذا المجتمع لوظائفه يتطلب متخصصين على درجة عالية من الكفاءة والتدريب ، وهذا شرط عسير من ناحية التطبيق ، بل وينجم عنه توتر بالنسبة للعالية ، وربما تصحبه أيضاً أنواع متعددة من اضطراب الشخصية :

إن مجموعة الخصائص السابقة يمكن أن تؤدي — فرادى أو مجتمعة — إلى درجة كبيرة أو صغيرة من اللامعيارية التي يصحبها انحراف على مستوى الأشخاص أو الجماعات في المجتمع . ولذلك فإن المعايير التي خلقها المجتمع لكي يمثل لها والتي أرجدها من أجل تدعيم تكمله ، وتحقيق قيمه ، هي ذاتها تخلق الانحراف بما تنطوي عليه من ثغرات ، أو ما قد يطرأ عليها من تغير يصيبها بالضعف ، أو الإحلال ، وهنا تأتي أهمية الإشارة إلى مظاهر هذا الإحلال أو أبعاده المختلفة .

ثانياً — أبعاد اللامعيارية :

كشفت مقاييس اللامعيارية أو مؤشرات عن وجود ثلاثة أبعاد رئيسية لها ، وهي : عدم الإتفاق المعيارى ، وإنعدام قدرة الأنا على تحديد سلوك الدور ، ثم الاضطراب في توقيع الجزاءات . وعلى الرغم من الارتباط

الشديد بين البعدين الأول ، والثانى ، إلا أننى فضلت الفصل بينها نظراً لاختلاف طبيعة مقاييس كل منها ، فالأول ، يشير إلى عدم وجود إنفاق على معايير معينة تحكم السلوك في مواقف معلومة ومتصلة بأدوار معينة ومراكز محددة ، مما يترتب عليه إقرار صريح من جانب غالبية الأشخاص بأنهم لا يتمكنون من إطلاق حكم نهائى بصدد ما ينبغى وما لا ينبغى لأن معظم معايير الصواب والخطأ تغيرت إلى درجة أن أصبح الإنسان دائماً يتساءل : أين الصواب ؟ وأين الخطأ ؟ وأما البعد الثانى ، فهو ينطوى على عدم معرفة الشخص لما يتوقعه الآخرون منه ، أى عدم قدرته على تحديد سلوك دوره ، وما يترتب على ذلك من صعوبة في التعامل مع الآخرين ، ويشير البعد الثالث إلى الإضطراب في تطبيق الجزاءات أو توقيعها على مستحقيها . وسوف يرد تفسير كل بعد من هذه الأبعاد على حدة طبقاً لما أسفرت عنه الدراسة من نتائج .

البعد الأول - عدم الاتفاق للمعايير :

لقد كشفت الدراسة عن وجود إختلاف كبير في الحكم على مواقف معينة تعبر عن أدوار الأشخاص وما تحتمه عليهم من أداء واجبات أو القيام بالتزامات محددة ، وخاصة أدوار : الزوج ، والأب ، والفتى ، فى الأسرة ، ثم دور الموظف وما يتطلبه عليه من أمانة فى العمل ، وإحترام لشرف المهنة ، أو إنحراف بتخذ صورة المحسوبة والمخوطة . كما إشتملت هذه المواقف أيضاً على موقف الفتاة من إستكمال التعليم أو الزواج ، ثم الأهمية النسبية لسن الفتاة والشباب المقبلين على الزواج . وقد حامت الإجابات مترددة بين «الإلزام» و «الإمكان» و «الذم» بصدد المواقف التى حددت مسبقاً لأفراد

العيبة (١).

فبالنسبة لمؤلف الزوج الذى يقوم بنفسه ، بوضع كل القرارات المتصلة بميزانية الأسرة ، أجمع (٣٨٩٣ /) على أنه ينبغي عليه أن يفعل ذلك ، فى مقابل (٣٨٨٨ /) أجمعوا على أنه لا ينبغي أن يقوم بذلك ، و (٢٧ /) ذهبوا إلى أنه يمكنه أن يفعل ذلك . إذن إختلفت الأحكام على موقف واحد فتددت بين الوجوب والإمكان ، والتحرير . وكان لكل فرق من هذه الطرق الثلاث مبرراته فى الحكم الذى أصدره ، فالفرق الأول يرى أن الزوج هو رب الأسرة ، والمسئول عنها ، وأن عمله يمثل المصدر الأساسى لدخلها ، ولذلك فهو الذى يكون له الحق فى تخطيط ميزانيتها ووضع القرارات المتصلة بالاتفاق والاستهلاك ، بينما جاء الفرق الثانى بمبررات أخرى وهي أن الزوجة ، بل وللبناء ، حق فى إبداء الرأى فى تخطيط ميزانية الأسرة ، لأن الزوج لا يستطيع أن يمدد المبلغ الذى يمكن أن يخصص لكل مجال من مجالات الاتفاق ، كما أنه قد لا يعرف بالضبط إحتياجات كل عضو من أعضاء الأسرة أو يتصور تلك الإحتياجات طبقا لخططه للأولاد والسدائل . وأما الله ريق الثالث ، فقد تصور أن قيام الزوج بوضع قرارات ميزانية الأسرة « ممكن » طالما أنه قادر على ذلك ، وأن تصرفه هذا يكون مرضيا للزوجة والأبناء . بشرط أن يتمكن من تحديد إحتياجات الأسرة طبقاً لأولوياتها . على أن الأمر لا يقتصر على إختلاف النظرة إلى دور الزوج فى وضع القرارات المتصلة بميزانية

(١) وهي العيوب الثلاث هي : الإجماع ، أو إذا أن تقرر وتقرر ، أو تسع ، أو تسع وتقرر . فليس هناك معايير تميز بين التزم أو التفرس ، وأخرى تفر عن التسع .
 به أو الممكن ، وتلك تفر عن التسع أو التفرس .

الأسرة، وإنما تعتبر وجهة النظر هذه كؤثر إلى د والزوج بوجه عام من من منظور كل فريق على حدة. ولذلك، فإن هناك إختلاف في تحديد طبيعة دور الزوج، وحدود مسؤولياته وإلزاماته، وحقوقه في علاقتها بمسؤوليات بقية أعضاء الأسرة، وإلزاماتهم وحقوقهم .

وثمة قضية أخرى تمكس هذه الحدود والإلزامات، وهي التي تتصل « بموقف الزوج تجاه التعاون مع زوجته في الأعمال المنزلية » وقد جاءت النسب المثوية متميزة — للمرة الثانية — بالتقارب الذي يعكس إختلاف الحكم على هذا الموقف بأنه مفروض، أو ممكن، أو مستحسن : فتشير النسبة (١٣٣/٠) إلى الذين يرون ضرورة تعاون الزوج مع زوجته في الأعمال المنزلية، في مقابل (٢٧٣/٠) استحسنوا هذا الموقف وعبروا عن استيائهم تجاهه، وأما الذين أيدوا الموقف أو حكموا عليه بالامكان، فبلغت نسبتهم ٤١٣/٠. إذن توزعت النسب توزيعاً يكاد أن يكون متقارباً على هذه الأحكام الثلاث . وكان لكل فريق من الفريق الثلاث مبرراته في الحكم الذي أصدره، فالفرق الأول يرى أنه طالما أن المرأة قد خرجت إلى العمل، وشاركت الرجل في معظم ما يقومون به من الأعمال التي كانت قاصرة عليهم من قبل، وأدبجت تعاون مع الزوج في تحمل أعباء الأسرة الاقتصادية، وتشاركه في إتخاذ القرارات المتصلة بمسائل الحياة اليومية، وبمستقبل الأسرة، فإنه ينبغي عليه أيضاً ألا يلقي عليها بأعباء المنزل كلها ويشاركها في أدائها، وأن يتولى ذلك دون حث منها أو إلحاح مستمر. وأما الفريق الثاني، فقد أدق بمبررات تتعارض مع تلك التي أوردتها الفريق الأول فذهب إلى أن الرجل خلق من أجل أن يتولى مسؤولية الأسرة الاقتصادية، وأن يتحمل كل العبء فيها يتصل بأمر الإنفاق، وأن المرأة ليست مضطرة إلى أن تعمل خارج المنزل، وأن مكانها

طبيعى هو البيت ، وجبها لأى هو الزيادة بالأعمال المنزلية دون مشاركة من الرجل . لذلك فليس من حقها أن تطالب «لمعاونة فى الشؤون المنزلية» طالما أنه لا يطالبها بالخروج إلى العمل والإسهام فى ميزانية الأسرة ، وليس من واجبه أن يساعد الزوجة فى الأعمال المنزلية . وفى منتصف الطريق بين هذين الفريقين المتصارعين ، ينف الفريق الثالث الذى يرى إمكانية فى معاونة الزوج لزوجته فى الشؤون المنزلية ، والحكم بإمكانية المعاونة ينطوى على إقرار بأن إمكانية عدم المعاونة أيضا ، أى أن هذه المسألة تكون متروكة لرغبة الزوج ، وإستعداداته للمشاركة وحاشيته المزاجية .

هذا بشأن عدم الاتفاق على معايير محدودة لسلوك الزوج فى علاقته بالأسرة بوجه عام ، وبزوجته بوجه خاص . وهناك مثال يعكس عدم الاتفاق على معايير محدودة تحكم دور الفتى (أو الفتاة) فى الأسرة ، وطبيعة علاقته بوالديه ، وحدود الطاعة التى ينبغى أن يقدمها لها . فعندما سئل المبحوثين عن رأيهم فى « ابن أو ابنة يطيعان والدهما طاعة مطلقة » إقسموا إلى فرق ثلاث ، الأول ونسبته (٥١ ٪) أجاب بعدم الموافقة ، والثانى ، ونسبته (٣٥ ٪) أجاب بضرورة اتخاذ الأبناء هذا الموقف والثالث وتمثله نسبته (١٤ ٪) أجاب بإمكانية هذه الطاعة . ولذلك ، فإن نسبة الذين أجابوا بإلزام هذا الموقف ، والذين عبروا عن إستيجانهم له ، تكاد أن تكون متقاربة . وهذا دليل على عدم الاتفاق فى الحكم على الموقف المذكور . فالذين كشفوا عن إستيجانهم له وعدم موافقتهم عليه ، كانت حجتهم فى ذلك ، « ابن الابن أو الابنة ينبغى أن تكون لها حرية فى إختيار طريق حياة . بطرعه التبصر ، وحرية أيضا فى تحديد مسئلة العلاقة بينهم وبين فرد سريه . وفى إختيار صداقتهم وإختيار نوع تعليمهم . ونوع الزنى الذى يرموه . وكل ما يتصل بمورم

الشخصية . وأما دور الوالدين في هذه الحلة ، فينبغى أن يقف عند حدود إبداء بعض التوجيهات ، ووجهات النظر كما يحتاج الأمر إلى ذلك ، وحتى في هذه الجالة يكون للأبناء حرية الأخذ بوجهات نظرهما أو الاعتراض عليها واتخاذ موقف مستقل . وأضافوا إلى ذلك أن تجربة الأبناء لا ينبغي أن تكون صورة مكررة لتجارب الآباء ، إذ أن لكل جيل ظروفه التي تختلف باختلاف جزئياً أو كلياً عن ظروف الجيل السابق . بينما ذهب الفريق الثاني إلى أن توجيهات الوالدين ، وأوامرهم ينبغي أن تكون موضع إحترام تام ، وطاعة كاملة ، وألا تكون موضع تمقيب أو نقد من أحد لأن نصائحها ليست غير نتيجة خبرات طويلة في الحياة ، وتجارب عميقة لا يتمكن الابن من سر أغوارها أو التوصل إليها بنفسه . ومن ثم ، فإنه يتعين عليه الأخذ بها دون اعتراض أو تدمير أو تمرد . وفي الواقع أن رأى الفريق الأول ، يعكس الاتجاه الحديث في التربية ، الذي يشجع الحرية ، والاستقلالية ، من أجل تنمية الشخصية وتدعيم الخصائص الإيجابية فيها . أما رأى الفريق الثاني ، فهو يكشف عن اتجاه تقليدي محافظ يقام الحرية والاستقلالية ، ويتميز بالرجعية . يضاف إلى ذلك أيضاً أن الاختلاف في الحكم على موقف كهذا يعكس اختلاف وجهات النظر إلى الحقوق الشخصية للأبناء ، وحرياتهم في الأسرة ، وواجباتهم ، وإلزاماتهم نحوها .

وهناك مثال آخر على عدم الاتفاق حول معايير محددة تحكم دون التقي في الأسرة ، من حيث مسؤوليته عنها ، وإستعداداته للتضحية والتعاون مع والده إذا لزم الأمر ، أو مسؤوليته عن ذاته وعن مستقبله الدراسي وإتمام تعليمه . فعدد مسائل المبحوثون عن رأيهم في وقت ترك المدرسة التي يساعد

أما على المعيشة ، إنقسموا إلى ثلاث مجموعات : ١- الأولى ، وهي تمثل الأغلبية عيرت عن رأيها في إمكانية إتخاذ القتي مثل هذا الموقف ، ٢- المجموعة الثانية ، فقد عيرت عن عدم وجوب التجاه القتي إلى مثل هذا الفعل ، وسبته (٢٨٧) .
 بينما أجاب الفريق الثالث بضرورة إتخاذ القتي لهذا الموقف لإقضاء الأسرة من الأزيمة التي تحملها ، وسبته (١٨) . وعده الاتفاق في هذه الحالة يعكس الصراع بين قيمتين أساسيتين وهما : التعليم والكسب الاقتصادي .

وقد وجه سؤال آخر إلى المبحوثين للوقوف على رأيهم في موقف «الأم التي تعارض في زواج إبنتها الجامعية بحجة إستكمال تعليمها أولا ، فنجسات الإجابات كالآتي (٤٤ : ') أجابوا بالإمكان ، في مقابل (٣٦ : ') أجابوا بالوجوب . وبقيتهم رفضوه . وهذه النسب تمكس أيضا إختلافا في الرأي وتضاربا بين قيمتي تعليم الفتاة (إستكمال تعليمها الجامعي) وزواجها ، وكان لكل فريق مبرراته في الحكم الذي إتخذه على هذا الموقف . فالفريق الذي وافق عليه يرى أنه طالما طرقت الفتاة أبواب التعليم الجامعي ووفقت في هذا الطريق فإنه ينبغي أن تسير فيه حتى النهاية ثم تكرر بعد ذلك في الزواج وهنا ترجح كفة التعليم بالنسبة لكثرة الزواج . وأما مبررات الفريق الآخر ، فهي تتمثل في إمكانية إستكمال الفتاة لتعليمها الجامعي وهي متزوجة ، وبذلك تتمكن من تحقيق قيمتين ، وهما : الزواج ، والتعليم . ولكن رأى هذا الفريق يتطوّل على ترجيح للزواج على التعليم طالما أن المرأة المتزوجة تجد صعوبة في إستكمال التعليم الجامعي بأنواعها المختلفة .

وإذا كان عدم الاتفاق الجباري قد أصبح واضحا في إختلاف الحكم على مواقف متصلة بالأدوار الأسرية والزواجية ، وبه موجود أيضا على مستوى آخر ، وهو الحكم على ما ينبغي أن يكون عليه دور المولف وخالصة

التي نتم عليه طبيعة عمله الاتصال المباشر بالجمهور، فعندما سئل المبحوثين عن رأيهم في (موظف يعامل الناس بطريقة أفضل إذا كانوا من معارفه) انقسموا إلى فرق ثلاث، الأول، ونسبته (٤٨ ٪) عور عن استيائه أو إستيجانه مثل هذا الموقف، وأشار إلى ضرورة عدم اللجوء لفعل كهذا، لأنه يعكس المحسوبة والوساطة. وأما الفريق الثاني، ونسبته (٣٢ ٪) فأجاب بإمكان هذا الموقف، بينما أشار الثالث ونسبته (٢٠ ٪) إلى وجوب هذا الفعل، وكشف عن إستحسانه لمثل هذا الشخص وتأيدته لموقفه. إذن كانت هذه النسب تعكس إتقافا ضعيفا حول عدم ضرورة اللجوء إلى هذا الفعل. وما هو جدير بالذكر هنا أن الفريق الذي كشف عن إتجاه إيجابى نحو هذا الموقف، كانت له مبررات أقوى من المبررات التي إستند إليها الفريق الأول الذى إستنكر الموقف. ومن أم هذه المبررات :

١ — أن هذا الموظف مضطر أن يفعل ذلك لأنه لو لم يقدم بخدمة معارفه فلن يجدوا هم من يخدمهم.

٢ — أنه ملزم بأن يفعل ذلك من أجل أن يحصل على خدمات مقابلة منهم.

٣ — وهو مجبر أيضا على ذلك لأن تلك هي طبيعة التناخ السائد في المجتمع الآن، فليست هناك مصلحة تتجز إلا بالوساطة وليس هناك عمل يتم إلا بالتوصية.

وهذا إن دل على شيء، فما يدل على الإخلال بقواعد العمل، والتعدى على المهنة، وعدم مراعاة لأبسط قواعد الآداب السلوكية في المعاملة بين الناس، وليس هناك « لاعميارية » أوضح من ذلك.

البعد الثاني - انعدام قدرة الأنسان على تحديد سلوك الدور :

ينجم عن عدم الاتفاق المعيارى نتيجة تمثل فى انعدام قدرة الأشخاص على رسم حدود أدوارهم فى علاقتهم بالآخرين . فقد وجه سؤال إلى الباحثين عن مدى موافقتهم على القضية التالية « أجد صعوبة فى التعامل مع الناس لأننى لأعرف ما يتوقعون منى » . وكانت نتائج الإجابة على النحو التالى : (٤٥ ٪) أشاروا إلى عدم موافقتهم على ذلك ، فى مقابل (٥٥ ٪) تراوحت إجاباتهم بين الموافقة الشديدة والموافقة . ومعنى أن الشخص لا يعرف ماذا يتوقع منه الآخرون ، أنه غير قادر على تحديد دوره فى علاقته بغيره ، أو طبيعة التزاماته نحوهم وحقوقه عليهم وقد كان هذا السؤال مقصود به أساساً دور الشخص فى علاقته بزملائه فى العمل ورؤسائه .

وإذا كان الشخص قد عجز عن تحديد طبيعة دوره فى علاقته بزملائه ، فإن ذلك دليل على عدم قدرته على تحديد سلوك دور « الآخرين » نحوه أيضاً ، أو حقوقه عليهم ، وهنا يمكن القول إن حدود العلاقة بينه وبينهم قد تميزت بعدم الوضوح أو بالتفسيخ ، والتضوية . ويترب على هذه الخصائص ، صور لانحرافات مختلفة تمثل فى : التسبب ، التمرد ، والانعزالية ، وفقدان الثقة فى العلاقات الإجتماعية الذى يؤدي بدوره إلى شك متبادل . وواضح أن هذا المناخ اللامعيارى السائد يؤدي إلى فقدان الدافعية إلى الإنجاز ، وهبوط الروح المعنوية للجماعة ، والاحساس بانعدام الأمن ، والوعى بالاعتقاب عن زملاء العمل ورؤسائه ، ومكانه أيضاً .

تبعد الثالث - الانعطاب فى تطبيق الجزاءات وعدم تكاملها .

واقصد بالاضطراب الجزاءات ، قلبها بين العذب والاب لا سبب موضوعية وميراث منطقية . ومعنى ذلك اختلاف رد الفعل إزاء ذات ونوع الخطأ

عندما يتكرر لدى ذات الشخص أو عند أشخاص مختلفين . وقد انحصرت .
نوعيات الانحراف في أفعال ، مثل : التأخر عن العمل ، « والتزييف » من مكانه ،
والخطأ في الأداء ، والإهمال والمشاجرات ، والمنازعات مع الزملاء أو الرؤساء ،
والقيام بأنشطة أخرى أثناء ساعات العمل الرسمية . ومع العلم بأن هناك
جزءات رسمية محددة لكل فعل إنحرافي من هذه الأفعال المذكورة ، وأن
الغالبية ارتكبت معظم هذه الأفعال ، بل ويتكرر ارتكابها لها ، فإن سؤالهم
عن نوع العقاب الذى تلقوه مقابل هذه الانحرافات ، كشف عن أن .
(٥٨ ر ٣) منهم لم يتألوا ، أباء ، وكان تيريم لذلك أن الخطأ كان بسيطاً
في مقابل (٢٣٥ ر ٠) منهم عوقب عقاباً غير مناسب في نظره ، و (١٢٢ ر ٠) .
عوقب عقاباً مناسباً (٣٤ ر ٠) لم ينل عقاباً نظراً لأقدميته في المصنع . إذنه .
كانت أعلى نسبة هي التي لم تنل عقاباً لاعتقادها أن الخطأ كان بسيطاً . وهذا
يشير إلى أن عدم توقيع العقاب الملائم في الوقت الملائم ، يؤدي إلى الاعتقاد
في بساطة نوع الانحراف ، ثم إلى تكراره ، مما يترتب عليه مضاعفة التسبب
القائم فعلاً . وأما الذين أشاروا إلى عدم ملائمة العقوبة ، فهم يقصدون أنها
غير عادلة لأنها لم تطبق على الجميع بصورة متكافئة ، وهذا يشير إلى تعسف
بعض الرؤساء ، بينما تشير الإجابة الثانية إلى وجود المحسوية ، والآخرية
إلى أهمية مكانة الشخص في جماعة العمل وهيئة ، في عدم توقيع جزاءاته
عليه . ولذلك فإن عوامل اضطراب الجزاءات تعتبر متمثلة في : التسبب
والمحسوية ، والتعسف ، وتسليطية الرؤساء ، وتفاوت المكانة .

وأما بصدد إنعدام تكامل الجزاءات ، فالمقصود به ، أن جميع الجزاءات
التي توقع داخل الشركة تعتبر سلبية ، فقد خلت تماماً من أي جزاء إيجابي
أو مكافأة وهذا ، باستثناء الأرباح ، ومقابل الإنتاج ، الذي يمنح لكل

للعاملين . وإنما أقصد بالجزء الإيجابي أية مكافآت تشجيعية ، أو جوائز ، أو منح ، أو امتيازات خاصة تمنح لمن يقدم مشروعات جديدة ، أو يقترح ادخال تحسينات معينة على الآلة أو العمل سواء من المهندسين أو العمال ، بكافة مستوياتهم . وعلاوة على ذلك لوحظ أن هناك محاولات من جانب البعض لإحباط المواهب والقدرات الخاصة ، وكبت أية جهود متميزة بالتجديد أو الخلق والابتكار ، سواء بواسطة التحقق من شأنها والتقليل من أهميتها وفعاليتها في التطبيق ، أو عن طريق الاستيلاء عليها واحتكارها .

الثالث - لرباطات الانتماءية :

تصاحب الانتماءية ظواهر مختلفة بعضها إجتماعي خالص ، والبعض الآخر إجتماعي سيكولوجي ، ومن الأمثلة على النوع الأول من الظواهر ، الانحراف الإجتماعي ، وصراع الأجيال أو تعارضهم ، وأما النوع الأخير فيتمثل في فشل الدافعية ، وفقدان الاهتمام الإجتماعي .

الانتماءية وتعارض الأجيال

ترتبط الانتماءية بظاهرة تعارض الأجيال ، أو صراعها وتناقضها حول القيم الأساسية التي ينبغي أن تكون بمثابة أهداف للحياة ولتنشئة الإجتماعية . وقد حاولت الدراسة أن تكشف عن مدى التعارض القائم بين الأجيال من خلال سؤال عن رأى الشخص في أسلوب معاملة الوالدين له في الصغر ، والطريقة التي اتبعت في تنشئته إجتماعيا ، من حيث ملامتها أو عدم ملامتها وأوجه القصور فيها ، والآثار السلبية التي تركتها في شخصيته ، واتجاهاته ، وعلاقاته مع الآخرين ، وتوقيفه في الحياة أو فشلها ومظاهر هذا الفشل . وقد اتفهم المجيبون إلى فريقين متعادلين ، الأول ، أشار إلى عدم ملاممة الأسلوب الذي اتبع في تربيته وكانت نسبته (٥٠ ٪) ، وأما الثاني فقد كان يعتقد أن

طريقة تنشئته كانت ملائمة ، وأنه يود أن تمكنه الظروف من استخدام نفس الأسلوب في تربية أبنائه . وعندما سئل الطريق الأول عن الأسباب التي جعلته يحكم على أسلوب تنشئته بعدم الملائمة ، جاءت إجابته على النحو التالي :

(١٦٧٪) أشاروا إلى قسوة هذا الأسلوب وعنفه ، في مقابلة (١٣٣٪) اعتقدوا أنه أسلوب متميز بالإهمال واللامبالاة و (١٢٣٪) أشاروا إلى أنه ينم عن جهل بالتربية السليمة ، و (٧٢٪) كان رأيهم أن طريقة تربيتهم كانت متميزة بالتهاون . وإذا جمعت نسبة الاتجاهات انتقارية ، سوف نصح نسبة الذين أشاروا إلى عامل القسوة ٣٠٪ في مقابل ٢٠٪ أشاروا إلى عامل الإهمال أو التهاون .

والاختلاف بين هذه النسب ، يدل على اختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية للجيل الواحد ، علاوة على اختلاف وجهات النظر في الأساليب التي اتبعت ، بل وتعارضها من جيل إلى آخر .

وعندما سئل الطريق الأول عن الآثار أو النتائج التي خلفتها التنشئة الاجتماعية غير السليمة على مواقفه الواقعية في الحياة العملية ، وخصائص شخصيته ، تعددت الاجابات ، واختلفت وجهات النظر طبقاً لترتيب تنازلي يمكن تحديده على النحو التالي :

١ — أن الأسلوب الذي اتبع في تنشئته أدى إلى فشل ذريع في الحياة العملية أو الدراسية .

٢ — أنه أدى إلى فشل في عقد صلات سليمة وصحية مع الآخرين .

٣ — صاحبه إنعدام القدرة على تحمل أعباء الحياة ومسئولياتها ومحاولته الهروب منها .

- ٤ — الخوف من التجديد ، وتفضيل الالتزام بقواعد الروتين .
- ٥ — فشل في الزواج .
- ٦ — فشل في تربية الأبناء .
- ٧ — إنطوائية وانزالية .
- ٨ — حساسية مفرطة ترب عليها المبالغة في الاحساس بالذنب ، وتأنيب الضمير .

إذن هناك تعارض قائم بين الأجيال إتخذ مظهرين أساسيين :

الاول ، عدم الرضا عن الطريقة التي اتبعها الوالدان في التربية ، وقدها وأبرز مساوئها ، وجوانب الضعف فيها .

والثاني ، النظر إلى مظاهر النشل الراهنة وكذلك عيوب الشخصية باعتبارها نتائج أو آثار لأسلوب تربية . وهذا التعارض يدور حول محور أساسي وهو « المعايير التي ينبغي أن تكون بمثابة الأسس الأولية لعملية التثقيف المتلائمة » .

اللامعيارية وفقدان الاهتمام الاجتماعي :

يمثل الاهتمام الاجتماعي معيارا للصحة العقلية من خلاله تتوجه رغبة الفرد في التفوق أو الكمال ، نحو الجانب المتفرد اجتماعيا . والذين يتميزون بهذا الاهتمام يعتبرون أنفسهم جزءا من الكل ، ويشعرون بالألفة دائما . أما فقده فهو يؤدي إلى إرتياد الجوانب غير المتفردة اجتماعيا ، والتركز حول الذات من أجل الحصول على القوة والتفوق على الآخرين . هذا ينطبق بوجه خاص على جميع الأشخاص الذين يكثفون عن مظاهر مختلفة

لنشكال كالعصايين ، والدهانين ، والمجرمين ومدمنى الخمر ، والأطفال المشكلين ، والبغايا^(١) .

وفي الوقت ذاته ترتبط اللامعاري بحالة سيكولوجية أخرى ، وهي الموقف الذهني (state of mind) أو الحالة العقلية التي تتميز بجزق إحساس الفرد بالتمسك الاجتماعي ، أو بانخفاض الروح المعنوية الجماعية . غير أن شدة الارتباط بين اللامعاري وتلك الحالة العقلية ، جعلت بعض علماء الاجتماع يوحّدون بينهما ، فيعرفون الأولى من خلال الثانية ، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك عندما قاموا بتصنيف فئات الأشخاص اللامعاريين على أساس خصائص سيكولوجية محددة ومتميزة ، وهي :

١ — الذين يعيشون اللحظة الراهنة ، ويسعون نحو الإشباع المباشر والمريع أينما كان ممكنا ، وعلى أى مستوى يكون فيه متاحا .

٢ — الذين ليست لديهم أية قيم مستندجة يوجهون أفعالهم نحوها أو تكون بمثابة محرّك لأفعالهم . أو يوجهون دوافعهم إلى قيم عرضية أو وسائل . وهم يميلون إلى القوة ، ويتميزون عادة بالاستبدادية ، والفرور والتخريب الكامن .

(١) حدثت إحدى الدراسات سفي مؤشرات الاهتمام الاجتماعي على النحو التالي (١) : نضال الفرد من أجل التقمص والتفوق على الذات (٢) محارلته التوصل إلى الاتقان والكمال (٣) اختارته لذاته كجزء من السكل وذلك لي مدابل مؤشرات إلى فندان هذا الاهتمام ، وهي مشتقة من : (١) النضال من أجل جوانب هنية اجتماعيا ؛ (٢) والتركز حول الذات ؛ (٣) والنضال من أجل القوة والتفوق على الآخرين . ولذلك ، فإن بينى الشعورين يشترضان فاشلين لانهم بقدا الاهتمام الاجتماعي

(Alfred Adler, The Individual psychology. of Alfred Adler. New York, Basic Books, 1956, pp. 59 — 60, 73 — 75) .

وهم أيضا - وعلى العكس من النموذج الاول - يعيشون من أجل المستقبل ، وتكون لديهم أهداف يعملون من أجل تحقيقها ، ولكنها متركزة حول الذات ، ومنصبة على تأكيد الأنا وتدعيمها ، بغض النظر عن أية إنـتراام إجتماعى .

٣ - الذين يتميزون بانعدام الأمن الشديد ، فيوجهون ذاتهم توجيهاً سيئاً ولا يشعرون بأى أمل . هم أشخاص « مرحلون » يشعرون بأنهم مرفوضين إجتماعياً (*) فيصبحون ضحية لعقدة النبذ ، كما أنهم يتميزون بإحساسهم بعدم الجدارة ، والعجز ، والاستبعاد ، والقلم والمزينة ، والحقد الشديد ، والعداوة ، وفى بعض الأحيان تكون هذه المشاعر مصحوبة بالاستبطان التلقئ أو المضطرب ، وبتعذيب الذات .

ومن الملاحظ أن النموذج الاول للخصائص أو الفئة الاولى ، هي أكثر إنطباقاً على الاشخاص فى مجتمعتنا ، وإن كانت هناك نماذج يمكن إدراجها تحت الثنتين الثانية والثالثة . إذ أن نظرة أعضاء هذا المجتمع ، وخاصة الغالبية من الشباب ، تعتبر قصيرة المدى ، ومتميزة بانعدام القدرة على التبصر بنتائج الفعل بعيدة المدى ، ويترتب على ذلك : التسرع ، واستخدام الوسائل المختلفة حتى غير الشرعية منها للوصول إلى الاهداف المطلوبة . وهذا إن دل على شيء فأنما يدل على ندرة الوسائل النظامية المتاحة لتحقيق الاهداف من ناحية وإلى الخلل البنائى الذى يتميز به المجتمع من الناحية الأخرى .

« المصنوع » بالنفس ، المرحل « Displaced Person » الذى خطر الى الرحيل من وطنه لأسباب دينية أ ، « مائدة أو مربة » ولكن المصطلح استعمل هنا للإشارة الى الشخص المقترب من مجتمعه .

رابعاً - اللامعيارية والانحراف :

كشفت هذه الدراسة عن ارتباط اللامعيارية بانحرافات مختلفة ، يمكن تصنيفها طبقاً لثلاثة مستويات ، وهي :

١ - تفكك عائلي وانحرافات في مجال الأسرة .

٢ - انحراف عن المعايير الدينية بما تنطوي عليه من تكاليف .

٣ - انحرافات في ميدان العمل .

٤ - انحرافات سلوكية في مجال الحياة العامة .

وسوف يناقش كل مستوى من هذه المستويات على حدة ، من خلال مجموعة النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

مظاهر التفكك والانحراف في مجال الأسرة :

تعرف كل مجتمعات ، بذهنية نظام الزواج والعلاقات الأسرية ، وعلى الرغم من وجود مفارقة كبرى في الانساق الزواجية والأسرية بينها ، فإنه من المفروض أن الزواج والعلاقات الأسرية يحظيان بدرجة عالية نسبياً من الدوام ، وأنهما تدران على الإيفاء بوجوبات الأطراف الزواجية ، ويمكن أن يستمر الزواج ، وتستمر الأسرة معه ، عندما تؤدي الأدوار ، وتحقق توقعات الأعضاء ، على نحو مرضٍ أو ملائم . ولذلك إذا تمت الصراعات في محيط الزواج والأسرة ، وتعاطمت ، أصبحت مهددة لمستقبلها وكيانها . فالانفصال ، والمجر والطلاق ، تعتبر درجات متفاوتة من التفكك الأسري ومظاهر مستهجنة في كل المجتمعات كما ينطوي سوء التوافق الزواجي على مجموعة مظاهر من أهمها :

١ - وجود مواقف تقل فيها مظاهر الاشباع العاطفي والوجداني بين الزوجين بوجه خاص وأعضاء الأسرة بوجه عام .

٢ - انخفاض درجة الاعتماد المتبادل بين الزوجين .

٣ - عدم الحاجة إلى الإشتراك في أداء الاشباع المتبادل ، أو في إتخاذ القرارات المتصلة بالأسرة وبأعضائها . وعندما توجد هذه المظاهر ، فإنها تكون كؤشرات إلى اللامبالاة ، وعدم الرضا ، وعدم التكافؤ بين طرفي الزواج ، ولذلك فهي مظاهر تشير إلى الانحراف عن السلوك المتوقع بين الزوجين ، وفي الأسرة بوجه عام .

ومن الواضح أن المدى الواقعي لتصدع التفاعل في الوضع الأسرى أو الزواجي لا يمكن أن يحدد بدقة تامة . وعموماً ، إعتبرت معدلات الطلاق كؤشرات موضوعية إلى مدى وجود صراعات للذير داخل الزوجيات ، ومع ذلك فإن هذه الظواهر المختلفة لا تشير إلى كافة صراعات الدور المتعددة داخل الأسرة والزواج . فقد كشفت الدراسات التي أجريت على أشخاص متزوجين ، عن أن نسبة كبيرة منهم غير موفقة على الرغم من أن الزواج لم ينته بصورتيه البيولوجية والقانونية .

وتشير بيانات هذه الدراسة إلى أن نسبة غير قليلة من أفراد العينة ، تمثل حالات طلاق ، أو انفصال دائم ، أو تعدد الزوجات سابقة أو حالية . وأما عن أسباب هذه الظواهر ، فقد اقتصرت معظمها في عدم الوفاق الذي يشير إلى مجموعة عوامل وهي : إختلاف المستوى الاقتصادي للزوجين ، وكثرة مطالب الزوجة ، وعدم قدرتها على تدبير الجوانب الاقتصادية لحياة الأسرة وخلافات مستمرة حول تربية الأبناء ، ثم الخيانة الزوجية ، وعدم الإنجاب

وأما المتزوجون ، فإن حوالى (١٠ ٪) منهم ، هم أشخاص لا يعيشون مع زوجاتهم فى منزل الزوجية ، نظراً لوجود خلافات مستمرة ، وتشير نسبتهم إلى (٨٠ ٪) ، يليها مرض أحد الزوجين ، ثم ظروف العمل . وهذا يدعو إلى القول بأن مشاكل الحياة الزوجية لا تنحصر فى هؤلاء الذين اتخذوا قرار الطلاق أو الانفصال ، أو هجروا منزل الزوجية ، ولكنها تنتشر فى الأسر المستقرة نسبياً . والى يعيش أفرادها معاً فى مكان واحد ، وتبدو علاقاتهم الظاهرة وكأنها متكاملة ، أو أنهم يعكسون صورة مثالية لما ينبغي أن يكون عليه سلوك الأعضاء فى علاقاتهم المتبادلة . ومن بين مصادر الاختلاف التى تعكسها هذه الأسر :

١ — صراع القيم بين الأجيال .

٢ — صراع القيم بين الجنسين .

٣ — صراع الأدوار (١) .

وتكون نتيجة هذه الصراعات مشكلات وانحرافات متعددة ، تؤدى إلى منازعات أسرية ، ومشاجرات مستمرة ، فقد بلغت حالات الشجار فى الزواج الحالى إلى درجة كادت أن تؤدى إلى الانفصال بالنسبة للزوجين ، أو هجر المنزل لغير المتزوجين (٥٢ ٪) .

وجدير بالذكر أن هذه الدراسة كشفت عن وجود إرتباط واضح بين أحد أبعاد اللامعيارية ، تمثل فى « عدم القدرة على توقع سلوك الدور » وبين

(١) موست مظالم هذا الصراع فى الجزء الخامس أبعاد اللامعيارية ، سمى « اللامعيارية وارتباطاتها الاجتماعية » .

بعض صور الانحراف في مجال الأسرة ، ومشكلات الحياة الزوجية . والمقصود بإعدام القدرة على توقع سلوك الدور هنا، عجز أعضاء الأسرة بما فيهم الزوج والزوجة والأبناء ، عن تقدير حدود الفعل للتبادل بينهم ، أو عدم قدرتهم على تحديد ما ينبغي أن يكون عليه سلوك أحدهم تجاه الآخر ، وحينئذ لا تستقر الزوجة بواجباتها الأسرية ، أو تهرب منها أو تلقي باعائها الأسرية على غيرها أو تهمل في تربية الأبناء والعناية بهم ، أو يهمل الزوج في أداء دوره نحو الأبناء أو الزوجة ، أو يتغاضى الأبناء عن حقوق الوالدين أو عن واجبهم نحو الأسرة . ومما هو جدير بالذكر أيضا أن إعدام قدرة الشخص على توقع سلوك دوره يعني عدم قدرته على توقع سلوك الغير . فتبادى الأشخاص في المطالبة بحقوق غير مقبولة ، يعني تزايد حجم الواجبات والمسئوليات بالنسبة لغيرهم . وتقصيرهم في أداء واجبهم يعني حرمان الأطراف الأخرى من حق أو أكثر من حقوقهم . ولذلك ، فإن الدور هو إلزام وحق ، وعدم القدرة على توقع الدور هو إخفاق في الإلزام ، يتصل في التمديد لحد حقوق الغير أو للمالبة في المطالبة بحقوق ذاتية . وينجم في عدم القدرة على توقع السلوك (سواء سلوك الأنا أو الآخر) صعوبة في التعامل مع الآخرين في الأسرة . تؤدي بدورها إلى منازعات ومشاجرات بين الزوجين أو الأبناء ، أو بينهما وبين الأبناء ، تنفث في حديثها أو عنفها . وهناك شاهد على ارتباط اللامبالاة بالمنازعات الأسرية أكدته الدراسة عندما أشارت بياناتها إلى أن حوالي (٦٠ ٪) من الذين يحددون صعوبات بالغة في التعامل مع الآخرين ، نظراً لعدم القدرة على توقع سلوك الدور يقعون دائماً في منازعات ومشاجرات تكاد أن تهدد كيان الأسرة بالتمدد . وأن (٧٥ ٪) ممن يوردون ماثلاً في مشاجرات زوجية أو أسرية يعترفون بصعوبة بالغة في التعامل مع غيرهم نظراً لعدم قدرتهم ،

على توقع سلوك المذموم . وهنا يبرز الارتباط وثيقاً بين اللامعيارية وبعض الانحرافات على مستوى الأسرة .

عدم الالتزام بأداء الطقوس والشعائر الدينية :

يعتبر الدين مصدراً من بين المصادر العديدة المعايير الاجتماعية مثله في ذلك مثل القانون، والعرف، والأخلاق، والتدريج : وبالإضافة إلى ما تنطوي عليه كل الديانات من مذاهب، وتعاليم عامة، توجد نوعيات من التكليف أو المرائض الدينية، وأكثرها أهمية : فريضة الصلاة والصوم . وظاهرة عدم الالتزام بالمعايير الدينية أصبحت واضحة الآن، بالإضافة إلى أن نسبة الذين لا يقومون بأداء الشعائر والطقوس الدينية تزايد باستمرار . وقد كشفت هذه الدراسة عن أن (٣٨ /) فقط من أفراد العينة هم الذين يوافقون على أداء الصلاة، وأما النسبة الباقية، فإن (٢٩ /) منها أشخاص يؤدون الصلاة في أوقات منقطعة، و (٢٧ /) لا يقيمون فريضة الصلاة على الإطلاق، وهــ / يصلون في المناسبات فقط . ومعنى ذلك أن حوالي ٦٢ / لا يوافقون على أداء فريضة الصلاة . وعندما سئل الأشخاص عن سبب عدم انتظامهم في ممارسة الطقوس والشعائر الدينية أجابوا بأن وقتهم لا يسمح بذلك أو أن مواعيد العمل تتعارض مع مواقيت الصلاة، أو أنهم لم يعتادوا على المواظبة على الصلاة منذ الصغر، أو أن أداء الشعائر يمثل ركناً وحيداً من أركان متعددة في الدين، وأنه لا قيمة في أن يصلي الإنسان ويصوم، ثم ينافق أو يخون، أو يروج إشاعات، أو يهمل في أداء دوره في العمل، أو في الأسرة . وعندما سئل الذين يوافقون على الصلاة عن سبب هذه المواقفة، أشارت نسبة بسيطة منهم، وهي (٢٧ /) إلى عامل الانشغال الشخصي بضرورتها والإيمان بها . ويتم تناوشت الأسباب

الأخرى بين التعداد بلغت نسبته ٩٤ ٪ ، والأسرة المتدنية بنسبة (١٠ ٪)
ثم إلحاح شخص آخر ، والصلاة من أجل تحقيق غرض في نفس المصلى .
وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن نسبة كبيرة ممن يواظبون على الصلاة
يفعلون ذلك عن عدم إيمان وإقتناع شخصي بها . وأما عن فريضة الصوم ،
فتشير السبب إلى إرتفاع في المواظبة عليها بالقياس إلى المواظبة على الصلاة
فقد بلغت هذه النسبة (٦٣ ٪) في مقابل (٣٧ ٪) بعضهم يصومون في
فترات متقطعة ، وبعضهم ينظرون في الحناء ، والبعض الآخر يقطر عينا .
كما يلاحظ أيضا أن نسبة الذين يعلنون عن إفطارهم تتزايد باستمرار وعندما
سئل الذين يواظبون على أداء هذه الفريضة عن سبب إلترافهم هذا ، جاءت
نسب الإجابات على النحو التالي : (٥٠ ٪) منهم يصومون عن إقتناع شخصي
وإيمان ، في مقابل (٥٠ ٪) أشاروا إلى أن الصيام يسبب الإنسان ويغيد
الصحة أو أنه عادة متبعة .

وبناء على ذلك ، يمكن القول إن نسبة عالية من العينة عبارة عن أشخاص
لا يواظبون على أداء الفرائض الدينية الأساسية وحتى النسبة القليلة التي تواظب
فإن غالبيتها أشخاص لا يؤدون التكليف لأغراض متصلة بالدين أو بالواجب
أو باعتبارها تكاليف إلهية ، وإنما يحولون المضامين الدينية إلى مضامين دنيوية
عالمانية . ولذلك فقد أصبحت مسامرة « هذا العالم » الذي يعيش فيه
الإنسان أكثر وضوحا من أى وقت مضى وخاصة عندما تحول المجتمع
إهتمامه مما هو خارق للطبيعة إلى ماهو علماني وكأين تحولت المعرفة وأنماط
السلوكية والزيوت إلى نظامية التي كان يحظر إليها من قبل بوصفها أفكارا « فعل
قوة مقبلة إلى ظواهر من صميم الخلق الإنساني ، وأصبحت تدخل ضمن

الأفعال التي يكون الإنسان مسؤولاً عنها^(١)، ولذلك، فقد حدث إنصال نسبي بين المجتمع والدين صاحبه تغير في منظور النظر الاجتماعية، يتمثل في اعتبارها غير متممة إلى دائرة الدين. إن عملية التحول هذه، لا تتميز به من تراكبية، تتميز دين إنساني خالص، أصبح يسيطر على كافة الوظائف التي كانت متروكة من قبل بالنظم الدينية. كما أن المجتمع المعاصر أصبح ينسج تدريجياً عن الطابع المقدس القديم، وخاصة عندما أصبح الإنسان هو موضوع التفسير العقلاني السببي وكذلك الطبيعة. وإذن فإن محصلة عملية التحول المعنوي هذه، سوف تتمثل في مجتمع تقوم كل تراراته على اعتبارات رشيدة وتقنية، في نفس الوقت الذي يتميز فيه بالتغير، بل وبمزيج من الإفتتاح على التفسير.

انحرافات في مجال العمل :

انتشرت أنواع متعددة من المخالفات المتصلة بالعمل وهي تشير إلى خروج عن معايير وقواعده وإجراءات تنفيذ عملياته وأسس التعامل مع الزملاء والرؤساء وقواعد احترام كرامة المهنة، والقواعد الأخلاقية، ومبادئ الذوق العلم، وآداب السلوك القروض إتباعها. داخل مجال العمل بوجه خاص. ومن الأمثلة على ذلك أن نسبة الذين يتأخرون عن مواعيد العمل الرسمية بلغت (٦٧٪) في مقابل (٣٣٪) يراظبون على هذه الواجبات.

(١) R. N. Bellah « Religious evolution » Amer. Sociol. Rev., Vol. 29, No. 3 pp. 353 — 360. & Heikes, « Religious and Secular institutions in Comparative perspective », Archives de Sociologie des Religions, V.1. 2, No. 46, pp. 70 — 72.

ويحدث ذلك في نفس الوقت الذي توجد فيه نظم رسمية صارمة لتحديد ساعات الدخول والخروج من مكان العمل ، وجزاءات متعددة ، تختلف باختلاف عدد ساعات التأخير ، ومدى حق العامل في الحصول عليها . وأما أسباب التأخير عن العمل ، فمراجع معظمها إلى بعد مكان الإقامة عن المصنع ، وصعوبة المواصلات . وقد حرصت الشركة على توفير وسائل مواصلات خاصة بها لنسبة معينة من الموظفين ، وهي في ذلك لم تراخ ظرور صغار العمال الذين يقع عليهم معظم عبء العمل . وهناك صورة أخرى من صور الانحراف داخل مجال العمل تتمثل في « ترك المكاتب ، أو عتابر المصنع أثناء فترات العمل الرسمية » . إذ أن حوالي (٤٠ ٪) من أفراد العينة يقبلون على هذا العمل دائماً أو أحياناً . علماً بأن الموظفين بفئاتهم ، ومستوياتهم المختلفة هم أكثر اقبالاً عليه من عمال الانتساج نظراً لوجود وقت فراغ طويل لدى المجموعة الأولى ، والتزام الثانية بعملية العمل بما تتمتع به من اعتماد متبادل ، وتعاون قائم ، يستلزم وجود كل أعضاء العملية الإنتاجية في وقت واحد .

× وهناك نوعية ثالثة من نوعيات الانحراف في مجال العمل ، وهي إدمان المرض ، فقد بلغت نسبة الذين يمارضون دائماً وفي أحيان كثيرة (٣٩ ٪) ، وهي نسبة ليست بسيطة ، وينبغي أن توضع جنباً إلى جنب مع النوعيات التي سبق ذكرها لتكون بمثابة مؤشر إلى وجود أسباب بعيدة وعوامل جذرية يترتب عليها مثل هذه الانحرافات وغيرها .

وإذا كانت الانحرافات السابقة متصلة بخرق نظام مواعيد العمل ، وقواعد الالتزام بمكانه أثناء الساعات الرسمية ، فهناك إنحسارات على مستوى علاقة العامل بعمله ، وهي تنطوي على : عدم الحرص على سلامة أدوات العمل والآلات المستخدمة فيه . أ. صيانتها أو عدم هريفتها للخسارة أو التلف أو

الضبياع ، أو الدقة والاتقان في العمل أو تقادى الأخطاء المحتملة الوصول إلى مستوى الأداء المرغوب ، والكفاءة المطلوبة . وقد كانت الإحصاءات بارزة جدا على هذا المستوى ، فبلغت نسبة الذين تسببوا في ضياع أشياء متصلة بالعمل ، مثل بعض قطع الغيار الصغيرة ، أو الأدوات الدقيقة حوالى (٢٠٪) بعضهم عمد إلى إخفاؤها تمهيداً للاستيلاء عليها ، والبعض الآخر تسبب في ضياعها نتيجة للإهمال . كما أن حوالى (٢٥٪) من أفراد العينة تسببوا في إفساد أشياء متصلة بالعمل ، مما أدى إلى توقف ماكينة إنتاج ، أو تعطيلها عن العمل لمدة معينة إلى حين إصلاحها مرة أخرى ، علماً بأن هذا الإفساد أو للتخريب يكون متعمداً في أغلب الأحيان .

يضاف إلى ذلك نوعية هامة من نوعيات الانحراف تمثلت في الخطأ أو الإهمال حيث بلغت نسبة الذين تورطوا في خطأ أو إهمال (٦٦٪) من مجموع أفراد العينة ، وهذه النسبة خطيرة من حيث عواقبها ونتائجها . إذ أن الخطأ قد يرجع إلى إعدام الكفاءة ، أو عدم التدريب ، أو عدم صلاحية العامل أو الموظف لأن يقوم بالدور الذى كلف به ، أو عدم الرضا عن العمل نظراً لعدم ملائمة ظروفه المتصلة بالأجر وساعات العمل ، ونظم الترقية ، وأساليب الرماية وطبيعة العلاقة مع الزملاء والرؤساء ، أو قد يرجع إلى مزيج من هذه العوامل أما من حيث نتائجها فهي تتمثل في إخراج منتجات ليست على مستوى الجودة المطلوب ، وإن كان حجم الإنتاج يسير دائماً وفقاً للمعدل المرغوب ومما يشجع على ذلك اضطراب العملاء إلى شراء إنتاج الشركة نظراً لعدم وجود شر كانت أخرى منافسة لها في كثير مما تقوم بإنتاجه

وهناك مستوى ثالث للانحراف ، يتمثل في الخروج على بعض المعايير

الإخلاقية ، والمبادئ الأولية التي ينبغي أن تحكم العلاقة بين الزملاء وبينهم وبين الرؤساء ، ويظهر هذا النوع من الانحراف بوجه خاص في المنازعات والمشاجرات بين الزملاء أو الرؤساء . فقد بلغت نسبة الذين يهورطون في هذا الفعل دائماً أو أحياناً (٩٠ ٪) . وهناك أسباب عديدة تكن وراءه . كعدم إحساس العمال بالأمن والأطمأنية نظراً لقسوة ظروف العمل ، والتوتر العصبي الذي تسببه مجموعة الظروف التمييزية المحيطة بمحو العمل ، وينطبق ذلك بوجه خاص على عمال الاتساج . وأما الموظفون فهم يكشفون أيضاً عن إجتاعهم إلى مثل هذا الفعل الذي يرجع عدم القدرة على تحمل المسؤولية (المتمثل في الأرجاء والتسوين) والفراغ الذي يعيشون فيه . كما أن نسبة غالبية من الذين يتشاجرون دائماً سواء من العمال أو الموظفين - كشفوا عن اعتراضهم الصريح بأنهم يجدون صعوبة بالغة في التعامل مع الآخرين ، نظراً لاصدم قدرتهم على توقع سلوك دورهم إزاء هؤلاء .

كما أشارت بيانات الدراسة إلى أن حوالي (٩٢ ٪) من أفراد العينة يقومون بأعمال أخرى أثناء ساعات العمل الرسمية . وتمثل هذه الأعمال في قراءة القصص والمجلات ، والجرائد ، أو المذاكرة ، أو تبادل الأحاديث حول مسائل غير متصلة بالعمل : كالسياسة ، والأمور العائلية ، ومشكلات الحياة الزوجية ، ومشكلات تعليم الأبناء والمواصلات ، وارتفاع الأسعار ، ومسائل أخرى متصلة بالترفيه والمشتريات ، وبالزيارات المنزلية ، كما يشغل الحديث عن الزملاء والرؤساء وقتاً غير قليل من ساعات العمل الرسمية . بالإضافة إلى أن نسبة عالية من الإناث تمارس أشغال الإبرة والتريكو ، وإيضاً نسبة عالية منهن لا يتمكن من عند زيارات منزلية متبادلة فيجربى هذه الزيارات داخل الشركة بين مكانها وإداراتها المختلفة . والقيام بأعمال أخرى أثناء ساعات العمل

الرسمية ، غير متصلة بطبيعة العمل الأساسية ، يشير إلى أحد هذين الأمرين
أو إلى كليهما معا :

أ — أن ساعات العمل تكون طويلة جداً بالانحياز إلى الأعمال المطلوب
إنجازها مما يؤدي إلى فراغ ، وليل ، ومحاولات متنوعة لقتل الوقت بشكل
أو بآخر .

ب — أن عدد العاملين يفوق قدرة العمل الحقيقية ، وهذا يشير بدوره
إلى سوء تخطيط من الدولة .

الانحرافات السلوكية في مجال الحياة العامة :

بالإضافة إلى نوعيات الانحراف المتصلة بمجال الأسرة والدين ، والعمل ،
توجد صور أخرى للسلوك الانحرافي في مجال الحياة العامة والسلوك الشخصي :
كالسرقة والنزوير وأفعال أخرى ترتب عليها إستدعاء من طرف هيئات رسمية
(كالإهمال في تربية الأبناء ، أو ارتكاب أية مخالفة قانونية) والإسراف ،
وعدم التصرف بحكمة في الأموال ، والإنتراك في ترويع الإشاعات ، وإزواج
الجيران ومعاكستهم ، وتناول الخمر ، وتعاطي المخدرات ، ولعب القمار .

وقد كشفت بيانات الدراسة عن أن حوالي (٣٤ / ١) من أفراد العينة
يقومون هم أو أفراد أسرهم ببعض الممارسات أو الأفعال التي يعترفون أنها
تسبب في إزعاج الجيران . وينشر هذا الفعل الانحرافي لدى الطبقات الدنيا
بوجه خاص ، وفي المناطق المتخلفة ، وهو يدل على عدم إحترام الحرية الآخرين
أو تقدير لمشاعرهم . وينطوي فعل الإزعاج أيضا على متاعبة الجيران ، أو
القيام ببعض التمرقات المعتمدة لمعاكستهم ، وخاصة بين الجذنين ، ناك التصرفات

التي تعتبر مألوفة في الأحياء المختلفة أيضا ، حيث المساكن المتلاصقة ، والازدقة المقيمة . وقد وصلت نسبة الاشتراك في ترويج إشاعة أو ترديد أخبار وودت من مصادر غير موفوق فيها ، إلى (٤٤ ٪) ، وترويج الإشاعات ، وكثرة التثرثرة مؤشرا إلى وجود وقت فراغ لا يمكن للشخص من استغلاله إستغلالا مفيداً ، علما بأن هؤلاء ، عندما سئلوا عن سبب عدم ممارستهم للأنشطة الرياضية أو عدم إقبالهم على الاشتراك في نواد إجتماعية وثقافية ، أجابوا بأنهم لا يجدون الوقت الذي يمكن إستراقه في هذه الأنشطة ولذلك ، فإنه ليس لدى هؤلاء وعى كافى بقيمة الأنشطة الاجتماعية ، والثقافية والترفيهية . أو أنهم لا يمتلكون الأساس المادى الذى يمكنهم من الاشتراك فيها ، فيضطرون إلى تضييع الوقت في أنشطة إنحرافية تموء إليهم وإلى المجتمع .

هذا ، ويمثل الإصراف ، أو عدم التصرف بحكمة فى الدخل ، فضلا إنحرافيا آخر وهو يشير إلى إندام القدرة على ترشيد عمليق الشراء والإستهلاك فيقبل الشخص على شراء سلع هو فى غنى عنها ، أو الاتحاق على مجالات لن تعود عليه عليه بأية فائدة ، فى نفس الوقت الذى يحرم فيه ذاته وأسرته من احتياجات أساسية أو متطلبات ملحة . وقد يقبل أيضا على شراء بعض السلع ذات الأثمان المرتفعة علما بأن لها بدائل بأثمان معقولة نسبيا . وقد بلغت نسبة الذين اعترفوا بإسرافهم ، أو بعدم تصرفهم بحكمة فى دخلهم ٥٦ ٪ . بالقياس إلى ٤٤ ٪ . كشفوا عن قدرتهم على ترشيد عمليق الشراء والإستهلاك . وجدير بالذكر فى هذا العدد أن الإصراف بالمعنى المستخدم هنا ليس مرتبطا بالضرورة بأشخاص ذوى دخل مرتفع نسبيا ، ولكنه مسألة نسبية ، بل إن أصحاب الدخل الكبير ربما يكونون أكثر قدرة على تخطيط موارد دخولهم ، من

على تناول الكحوليات. بأنواعها المختلفة ، وخاصة الرديئة منها إلى (١١٣٪) لمن يتناولونها دائماً ، في مقابل (٤٧٣٪) تناولوها عدة مرات ، و (٨٪) مرة أو اثنين ، و (٣٣٣٪) لم يسبق لهم تناولها ومعظمهم من النساء .
 وجدير بالذكر هنا أن تناول الخمر ، إذا كان مسألة تحرّمها تعاليم دين معين ، فهي مسموحة في ديانات أخرى ، بل ومستحبة في بعض المناسبات الدينية ولذلك فإن الحكم عليه بأنه يدخل ضمن فئة الأفعال الانحرافية أو لا يدخل ، وبما يكون مسألة متصلة بالمعايير الأخلاقية الاجتماعية أكثر من انصاله بالمعايير الدينية . ومن ثم ، يقيم هذا الفعل من خلال معرفة عدد مرات تناول ، وكيفية المشروبات ، ونوعها ، ومدى تأثيرها على الشخص وعلى من حوله . فيكون إنحرافياً إذا وصل إلى درجة الإدمان وكان له تأثير على ميزانية الشخص ، أو كانت ممارسته على حساب إحتياجات الأسرة . ويكون إنحرافياً أيضاً إذا بالغ الشخص فيه على نحو يعرضه لإهانة ، وعدم إحترام الآخرين ، أو تسبب في ازواج من حوله ، أو أدى إلى التورط في إنحرافات أخرى .

وأما تعاطي المخدرات فنسبته عالية في العينة ، إذ بلغت نسبة من يقبلون على التعاطي دائماً (١٠٪) في مقابل (٣٣١٪) يتعاطون في بعض الأحيان ، و (١١٣٪) يتعاطونه في أحيان نادرة و (٤٥٣٪) لم يسبق لهم أن تعاطوه . وينتشر هذا الفعل الانحرافي لدى عمال الإنتاج بوجه خاص ، كما أن بعضهم يجارسه كثيراً في مكان العمل ، خاصة في الفترات المسائية .
 يبقى فعل إنحرافي أخير ضمن هذه الانفعال وهو « لعب القمار » ، وقد أشارت النسب المئوية إلى أن (٣٥٪) يقبلون عليه دائماً ، في مقابل

(١٧٣٠) يقولون عليه أحيانا، و(١٢) ملرسوه مرة أو اثنتين، (٦٠٣) لم يمارسوه على الإطلاق. ويلاحظ أن الفعل الانحرافى غير قاصر على فئة معينة من الرجال، ولكن يمكن القول إن هذه النسبة موزعة على كل الفئات العاملة وبالتالي فهو غير مرتبط بارتفاع مسترى الدخل أو انخفاضه ولكنه سلوك إنحرافى يعكس التعود منذ فترة مبكرة قد تصل إلى ما قبل سن العشرين. هذا، وقد لوحظ وجود ارتباط كبير بين نوعيات الانحراف فى المجالات الثلاث المذكورة، وهي: الأسرة، والعمل، ومجال السلوك العام. وأيضا إرتباط بين نوعياته داخل كل مجال على حدة، فالشخص الذى يدمن الخمر أو المخدرات، قد يضطر إلى السرقة، وكذلك الحال بالنسبة للاعبي القمار، فهم يضطرون أحيانا إلى الاتجاه نحو مسالك إنحرافية أخرى لتوفير مصدر للمال الذى يستخدمونه فى اللعب. ويوجد أيضا إرتباط بين إدمان الخمر، أو تعاطى المخدرات وبين المشكلات الأسرية، وتصعد الروابط الزوجية أو بين لعب القمار والمشاحنات الزوجية المستمرة، نظراً لأن صور السلوك الانحرافى هذه ينتج عنها تقصير فى أداء الزوج لدوره فى الأسرة، الأمر الذى يؤدي إلى عدم إحترام أفراد الأسرة له، وظهور منازعات مستمرة بينه وبينهم.

تعقيب

عولجت اللامعيارية إذن طبقاً لمستويين أساسيين، وهما:

أولاً - باعتبارها تمثل الأسباب القرينة للانحراف فى مقابل الإغتراب الذى يمثل الأسباب البعيدة، أو العوامل الجنئية. وبعبارة أخرى، فإن اللامعيارية تسمى المنساخت الملامم للانحراف.

وثانياً ، بوصفها تؤدي إلى نوعيات معينة من الانحرافات ، أي
الانحراف من منظور بعض القيم الموجودة ، أو الانحراف من منظور المجتمع
القياسي ، وقد ذكرت أمثلة عديدة له . يبقى تساؤل هام ، وهو : هل هناك
مستويات أخرى للانحراف تعتبر بمثابة نتائج مباشرة للإغتراب ؟ ؟ إن
الإجابة على هذا التساؤل سوف تطرح بالتفصيل في الفصلين التاليين .

الفصل السادس عشر

تراكمية الإغتراب ونتائجه

- مدخل
- أولا : أسس الإغتراب البنائية الاجتماعية
- ثانيا : أبعاد الإغتراب الذاتية
- ثالثا : نتائج الإغتراب الاجتماعية
- تعقيب

الفصل السادس عشر

تراكمية الإغتراب ونتائجه

مدخل

إذا كان الفصل السابق قد تعرض للاعيارية كمصدر لانحرافات سلوكية جزئية تمثل خروجاً على بعض المعايير القائمة ، أو انعكس عدم الاتفاق حول المعايير التي ينبغي أن تحكم السلوك في مواقف معينة ، فإن هذا الفصل يهتم « بالاعتراب » كمصدر للاعيارية ذاتها ، ولستويات أخرى للانحراف . وقد جاء « الاعتراب » بعد اللامعيارية في تسلسل فصول الرسالة لاعتبارين أساسيين ، هما :

الاول نظري ، وهو يتمثل في أن اللامعيارية تعبر عن الأسباب القريبة للانحراف في مقابل الاعتراب الذي يعد بمثابة السبب البعيد . كما أنه يعتبر مصدراً لانحرافات أخرى غير التي تشير إليها اللامعيارية : كالانحراف على مستوى النظم الاجتماعية ، والانحراف على مستوى التنظيمات ، والانحراف الأخلاقي . ولذلك فإذا كانت اللامعيارية تشير إلى مواقف فردية ، فإن الاعتراب يشير إلى مواقف إجماعية وجمعية أكثر منها فردية . وأما الاعتبار الثاني : فهو منهجي ، إذ أن التدرج من الجزئي إلى الكلي أو من الخاص إلى العام ، أو من الأقل تجريداً إلى الأكثر تجريداً يعبر عن طريقة علمية منهجية سليمة .

وهذا الفصل يتعرض للإجابة على عدة تساؤلات هامة : فهل الاعتراب ظاهرة موضوعية أم ذاتية ؟ وما هو مضمون موضوعية الاعتراب أو ذاتيته ؟ وما هي مجموعة الأسس الموضوعية الممكنة أو البديلة التي تتميز بنسائها المجتمع .

فجعل منه بناءاً إغتراباً وهل لهذه الأسس إنعكاسات على الأفراد ، من الناحية السيكولوجية أو هل يوجد شعور واع بالإغتراب ، أم أن الوجود الإغترابي يعتبر حقيقة موضوعية وحسب ، وليست شعورية ذاتية ؟ وإذا كان الإغتراب ظاهرة موضوعية ، فما هي نتائجها المحتملة وخاصة من منظور الانحراف ؟ هل يؤدي إلى فعل أو إلى إندام الفعل ؟ وإذا كان يؤدي إلى فعل ، فما هي نوعيات الفعل التي يمكن أن تكون بمثابة نتائج أو آثار للإغتراب ؟ هل هي أفعال إغترابية أو غير إغترابية ؟ وإذا كانت إغترابية ، فما هي مستوياتها ، ونوعياتها ؟ هل هي إنحرافات سلبية أو إيجابية ؟ معوقة وظنيية أو وظيفية ؟ هدامة ومدمرة ، أم بناءة وخلاقة ؟ تؤدي إلى تدهور أم إلى نمو ؟

إن الإغتراب يمثل أداة التحليل النظرية الأساسية في هذا البحث ، وقد استخدم المصطلح لكي يشير إلى ظاهرة تعتمد على نوعين من المقومات : الأول موضوعي وهو يتمثل في العمل الإغترابي ، والإرشاد والتحول إلى البرورقراطية والتحديث ، ونموذج توزيع القوة في المجتمع ، والتحولات الثورية المفقودة . وأما الثاني فهو ذاتي ، ويعكس الوعي بالإغتراب في شتى مجالات الحياة الاجتماعية . كما أن الإغتراب - بجانبه الموضوعي والذاتي - مجموعة نتائج سوف يتعرض لها هذا الفصل بالدراسة مع التركيز على نتيجتين أساسيتين ، وهما : الانحراف على مستوى النظم الاجتماعية ، والانحراف الخلاق .

أولاً - اسم الإغتراب البنائية الاجتماعية :

لكل بناء اجتماعي ظروف إجتماعية ، إقتصادية ، سياسية تشكله بطريقة معينة ، وتجعل له خصائص محددة قد تؤدي إلى إغتراب الاعضاء الذي يتمثل

إحدى نتائجها في الانحراف سواء عن المعايير التي اصطلاح هذا البناء على إعتبارها مستويات لتوجيه سلوك الأعضاء داخله ، أو الانحراف بالمعنى الأكثر شمولاً ، وأقصد به الانحراف عن الوصف الذي ينبغي أن يوجد فيه الإنسان لكي يحقق ذاته ويشبع حاجاته الأساسية . ومن أجل هذا ، فإن الانحراف بالمعنى المذكور يؤدي إلى مزيد من إغتراب الإنسان عن ذاته ، وحاجاته ، وأقرانه ، والقيم والمعايير التي قد تكون سائدة في المضمون الاجتماعي الثقافي الذي يعيش فيه . إذن الإغتراب ظاهرة من ظواهر المجتمع الإنساني التراكبية . تختلف أسسها ، وصورها أو أنواعها باختلاف طبيعة البناءات الإجتماعية . الإقتصادية السياسية . وفي هذا الصدد يمكن تناول بعض الظروف البنائية : الاجتماعية ، والتنظيمية والسياسية ، التي تسهم في إغتراب أعضاء المجتمع ، وذلك على النحو التالي :

العمل الإغترابي

لا يمكن للإنسان أن ينجز أى عمل على نحو مرض ، إلا بواسطة جهد كبير ، وبعد مواجهة معوقات كثيرة أو تحديات قد لا يتيسر له التنبؤ بها قبل أداء هذا العمل . وسواء كان العمل يتم داخل إطار الاقتصاديات الرأسمالية أو الاشتراكية ، فإن إمكانية إمتلاك العامل للأشياء التي ينتجها تتضاءل كلما كثرت تلك الأشياء ، وبالتالي وقع تحت سيطرة الإنتاج ، وسيطرة الاجر . وكلما استهلك العامل ذاته في العمل ، دعم عالم الأشياء الخارجى الذي يكون بالضرورة ملكاً لغيره على ذلك أن يصبح أقل قوة وانتماء إلى ذاته طالما أنه أصبح حيانه في في محله وأقل نمته بالاستقلاله والخبره والاعتماد على نفسه في محله بالسمه لصاحبه (سواء الفرد أو الجماعة) في محله حرمانه من نفسه للعامل وإذا

كان الإغتراب واضحا في علاقة العامل بمحصوله أو نتاجه ، فهو واضح أيضا في عملية الإنتاج أو النشاط الانتاجي ذاته بما يحيط به من ظروف فيزيقية سيئة ، وأجور غير مجزية ، وساعات عمل طويلة ومرهقة . ولذلك فإن العمل الإغترابي ليس ظرفا مرتبطا بالمجتمع الرأسمالي وحسب ، حيث يوجد الاستغلال من جانب صاحب العمل للعامل ، وإنما يوجد أيضا في أى مجتمع صناعي حتى ولو كان إشراكيا لأن الدولة في الحالة الأخيرة (بما فيها من تنظيمات ومؤسسات عامة) تجعل محل صاحب العمل في الحالة الأولى أى أنها تصبح « رأسماليا » كبيرا أو « رأسماليا مجردا » . ومن خلال العمل الإغترابي تظهر علاقة الانسان الاغترابية بغيره من الناس سواء داخل نطاق العمل أو خارجه فالعمل الاغترابي إذن لا يرتبط بالملكية الخاصة بالضرورة وإنما يمكن أن يوجد في ظل نظام الملكية العامة أو في المجتمعات التى تسودها مؤسسات القطاع العام ، وخاصة في مجتمعاتنا حيث ينظر العامل إلى الدولة (وهي صاحبة الملكية) على أنها « كائن غريب » وإلى ممثلي السلطات فيها بوصفهم « كائنات غريبة » أيضا .

التخصص والتحول البروفراطي والتحديث

يعتمد الأداء الوظيفي للعمال للاجهزة الفنية ، السياسية ، والصناعية المعقدة على ركنين أساسيين ، الأول ، هو التمايز المستمر للبناءات النفسية والاجتماعية في اتجاه التنقل ، والتخصص ، والمهارة القائمة على الكفاءة الفنية ، والثاني هو الرشادة ، والتنظيم الذاتي والكبت العاطفي والافتعال . وجدير بالذكر أن التكوين النظامي للعمال لأنماط السلوك هذه ، له آثار ونواتج معقدة ، فهو تمكن الأفراد من أداء مستويات مكثفة للنشاط في حالة تتميز بموضوعية

السياسات الكبرى والانتاج الضخم في نفس الوقت الذي تنعدم فيه أنواع الدعم النفسي والاجتماعي المتاحة في المجتمعات المحلية التقليدية . وغلاوة على ذلك فهو يؤدي إلى الهروب العاطفي ، وإقصاء الأفراد عن الموضوعات الهامة في نظرم ، والأفعال التي تحتل أهمية خاصة لديهم . وتمثل هذه المظاهر المترتبة - وهي : التعقيد ، والرشادة ، والكبت الوجداني مصدراً أساسياً للتوتر الذي يؤدي إلى مختلف التعبيرات عن عدم الرضا ، والاحساس بالأحباط وبالتبديد في مواجهة ذلك الحجم الهائل وللتعاطف للنساءات غير الشخصية ، إلى درجة أن العمليات الحيوية التي تعتبر وظيفية في حياة الفرد ، تصبح خارجة عن دائرة تحكمه أو ضبطه الفردي ، فتكون بلا معنى بالإضافة إلى كونها مربكة ويرتبط بهذا كله إحساس الفرد بأنه أصبح شيئاً ، وأنه يدور حول ذاته بطريقة سلبية وبواسطة الظروف ، أكثر مما يعالج مشكلاته على نحو إيجابي .

كما أن التنظيم البيروقراطي للصناعة ، يعمل على إصدار قرارات متصلة بالأهداف التنظيمية ، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى أن تصبح مسئولية إصدار القرارات متركزة في أيدي فئة ضئيلة . أما القرارات التي يصدرها هؤلاء الذين يحتلون المواقف الدنيا في التسلسل الهرمي فهي تتمثل في مجموعة الوسائل التي تستخدم لإنجاز الأهداف المحددة قبلاً ، وحتى هذه الوسائل فهي تعتبر محددة ومقررة مسبقاً . ولذلك فإن العاملين في المجتمعات الصناعية المعاصرة يعتبرون مقيدون في شبكة بيروقراطية تجدد دائرة إختصاصهم ، وإتجارهم . وتجعلهم عرضة للأوامر المستمرة .

وفي هذا الصدد ، يجمع كثيرون من علماء الإجتماع انحدارهم على أن المجتمعات مرتبطة بالتصنيع في حد ذاتها ، ولا تخفى بالضرورة عند إحلال.

الاشتراكية محل الرئسمالية . إذ أن إندام القوة ، والقهر الاقتصادى ، والتبعية تعتبر عوامل مميزة للعمال فى ظل الاشتراكية كما هو الحال بالنسبة للرأسمالية ، ذلك لأن البناء البيروقراطى هو الذى يخلق ظروفًا يصبح عمل الأغلبية فيها خاضعا لتوجيه الاقلية ، وليس مبدأ الانتاج من أجل الربح هو الظرف الوحيد الذى يؤدى إلى خضوع الأغلبية للأقلية . وقد أضاف بعض هؤلاء العلماء إلى ذلك أنه عندما تنتقل إحدى الصناعات إلى ملكية الدولة من خلال التأميم ، قد تزداد اللامساواة فى القوة . ولعل التغير الوحيد الذى يكون قد حدث حينئذ ، هو أن ملاك القوة يصبحون فى هذه الحالة هم الموظفون وليس أصحاب الملكية (١) .

وإذا كان العامل فى نظام تقسيم العمل البسيط تكون له فرصة كبيرة للتحكم فى ظروف عمله الخاص وضبطها ، فإنه يفقد هذه الفرصة فى ظل نظام تقسيم العمل المعقد ، حيث توجد مهام كثيرة تخرج عن نطاق تحكمه ، ويظهر الاعتماد المستمر خلال عملية الانتاج بأكملها ، على بناء إدارى فوقى يصدر كل قرارات العمل الممكنة . وفى هذا التسلسل الجديد ، توجد تصميمات لا يعرفها الحرفيون أو صغار العمال ، ولذلك فإن انفصال الوظائف يظهر فى أعظم صورته وأعقدها . إذ أن العامل الذى يستقر وضعه فى قاع التنظيم لا يستمتع إلا إلى تفاصيل العمل وجزئياته ، وهو بذلك منفصل عن كل قرار أو

(1) Frank Lindenfeld, Raddical Perspectives On Social Problems, Readings In Critical Sociology, The macmillan Company Ccllier, Lond .n, 1968, P. 208 And Bertrand Russel, Authority and The Individual, Boston, Beacon Press, 1963, p.54

تعديل بشأن الانتاج الذى يسهم فيه (١) .

وعلاوة على ذلك ، فإن منطق تقسيم العمل هو منطق الكفاءة والملاءمة ،
ففى أنواع متعددة من الانتاج ، ثبت أن تعاون مجموعة كبيرة من الأشخاص
بحيث يقوم كل منهم بإنجاز جزء محدد من عملية العمل ، يؤدى فى النهاية إلى
نتائج أكبر مما إذا قام نفس عدد العمال بإنتاج نفس السلعة ولكن بطريقة
فردية . وهنا تكمن المشكلة الأساسية ، إذ أن أكثر الأساليب ملاءمة من الناحية
الفنية ، ليست دائماً هي الأكثر إشباعاً وإرضاء للعاملين . ويضيف أحد علماء
الاجتماع إلى هذا المعنى شيئاً آخر ، وهو أنه يتعين على المرء — دائماً — أن
يختار بين الكفاءة الفنية (التركيز على الانتاج) أو سعادة العاملين وإرضائهم
(التركيز دلى المنتجين) ويعتقد أن هذا العالم سوف يكون أكثر إمتاعاً إذا
اجتمعت الكفاءة والسعادة معا ، ولكن ذلك صعب المنال (٢) ؛ إذ غتراب الناس
عن عملهم يعتبر إذن ، مصاحبا لزيادة تخصص المهنة ، والتحول إلى الليبروقراطية
الذى يحدث فى عملية نمو الاقتصاديات الصناعية ؛ كما أن مركزية الضبط التى
أصبحت أساسية بواسطة التوسع البروقراطي ، أدت إلى إغتراب العامل عن
عمله وذاته ، ويحدث ذلك فى البلاد الاشتراكية مثلما يحدث فى صور التهميع
الرأسمالية .

(1) Daniel Bell, *The End of Ideology*, New York Collier, 1962,
p. 234 — 235.

(2) Ivar Vallier, « Structural Differentiation, Production Imperative and Communal Norms, The Kibbutz In Crisis », *Social Forces*, 1962, pp: 233 — 235.

نموذج توزيع القوة والأهداف المجتمعية

يمثل نموذج توزيع القوة في المجتمع ، ومداها ، أساساً هاماً من أسس الاغتراب الموضوعية . وتوجد ثلاثة أنواع كبرى للقوى تبعاً للأهداف المجتمعية ، وهي : أولاً ، الأهداف الثقافية أو الرمزية التي تتحقق من خلال الضوابط المعيارية . فبذلك كان الهدف الاجتماعي الأول هو التثريب والتعليم ، فإن القوة اللازمة لتحقيقه تكون محددة ، ومن ثم يكون الاغتراب الذي يحتمل أن يوجد في هذه الحالة ضئيلاً نسبياً . ولكن عندما نستخدم أنواع أخرى للقوة من أجل تحقيق أهداف ثقافية يمكن أن يترتب على ذلك أن تزيد حدة الاغتراب ونقل فاعلية الوسيلة . وثانياً ، أهداف الإنتاج وهي التي تشمل على تصنيع السلع ، وتوفير الخدمات ، وأعمال الباقية البيضاء ، والأنشطة المالية . ويمكن أن تنجز هذه الأهداف بفاعلية أكثر ، من خلال إستخدام القوة الضمنية بالقياس إلى نوعي القوة القهرية والمُعيارية . وثالثاً ، أهداف النظام وتنطوي على ضبط المتحررين بواسطة عزلهم عن هيكل المجتمع ، أو عقابهم ، أو التحقق من شأنهم . أما المهمة للكمونة في هذه الأهداف ، فتتمثل في حماية المجتمع ، وتدعيم الصورة المجتمعية التي تراها صنووة القوة ملائمة من وجهة نظرها ، ولذلك فإن تحقيق هذه الأهداف الأخيرة يحتاج إلى إستخدام الضوابط القهرية (١) .

وبناء على ذلك ، يكون نوع القوة المستخدمة ، وطبيعة الاضطراب لها أموراً مرتبطة بأنواع الأهداف المجتمعية السائدة ، وتتعدد أيضاً بدرجة إشراك كثير من عناصر المجتمع ، وتسماء المجتمع المدين في هذه الأهداف . فإذا كان هدف

الذين يمتلكون القوة هو التنشئة الاجتماعية والتعليم، وكانت رغبة الذين يعتبرون عرضة للضبط أن يتعلموا يمكن أن يكون الضبط العياري فعالا إلى درجة كبيرة. أما إذا كان هدف من يمتلكون القوة مختلفا تماما عن هدف الذين يعتبرون عرضة لها، أصبح الترد والعصيان من كلا الجانبين هو العلامة السائدة في المجتمع، كما أن الصراع يكون مستمرا بين الفريقين. أما مسأله: من الذى سوف يتصرف فى هذا الصراع، فإنها محكومة بمجموعة ظروف تكون أحيانا فى صالح الفريق الذى يمتلك القوة، وفى أحيان أخرى تنقل إلى الفريق المضاد، وغالبا ما يكون الفريق المتصرف أقل إغترابا من الفريق المهزوم.

وعموما، فإن المجتمعات تختلف من حيث مستويات الإغتراب التى تخلفها، بالإضافة إلى أن هناك اختلافات هامة داخل كل مجتمع فيما يخص بالأهداف التى ينجزها كل قطاع مجتمعى على حدة، وبنوعية الضوابط المستخدمة فيه. وطالما أن كل المجتمعات تخصص نسبة معينة من أنشطتها للأهداف الثقافية، وأهداف الإنتاج، وأهداف النظام فإنه من المتوقع أن تتطوى جميعا على قطاعات أقل إغترابا وأخرى أكثر إغترابا.

الملفات الثورية المفقودة :

يعاون استخدام التاريخ فى إنقاذ العوامل المفقودة فى الماضى من النسيان وتظهر أهمية هذا الاستخدام بوجه خاص عندما تعكس لنا هذه العوامل حاضرا غير مكتمل، ومليء بالثغرات. إن تحقيق أية ثورة لجزء من أهدافها، وفشلها فى تحقيق الجزء الآخر، أو تراجعها عن بقية أهدافها، يؤدى إلى وجود قيم متصارعة فى الكل الاجتماعى. ومن ثم تكون هناك حاجة ماسة إلى برنامج ثورى جذرى فى كل مجالات الحياة الاجتماعية: كالعمل، والبناء الطبقي، والقدرات.

الخاصة والمواهب ، وهو برنامج لابد أن ينطوى على مخططات من أجل تدعيم نوع جديد من السلوك الإيجابي الفعال ، وطبيعة إنسانية جديدة ومجتمع جديد .

ولكن تراكيب الثورات المفقودة في العصور الحديثة ، وما ترتب على ذلك من تناقضات ، وسلبيات ، ومفارقات إجتماعية ، كز لها تأثير قوى على الشباب بوجه خاص تمثل في تعويق نموهم على نحو يتلاءم مع ظروف الحياة العصرية . فالثورة الناجمة التي نشيد مجتمعاً جديداً ، أما الثورة غير المكتملة أو الفاشلة فهي تجعل المجتمع القائم غير ملائم لأنها تترعرع منه بعض مكوناته الأصلية دون أن تضع مكانها بدائل مناسبة (١) .

ويمكن تحديد مجموعة التأثيرات الاجتماعية الجذرية التي تعتبر ضرورية بالنسبة للمجتمع ، من أجل التوصل إلى معرفة العناصر التي تحققت بالفعل ، وتلك التي فشلت في أن تتحقق ، وما أدى إليه ذلك من موقف مضطرب ومتخبط يواجهه الشباب — بوجه خاص — في عالم اليوم . ويتم ذلك من خلال استعراض كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، والسياسية وتحديد الثورات الناجحة والفاشلة في كل منها على النحو التالي :

(١) أغسطس « اليساريون الجدد » في الحديث عن « الثورات المفقودة » التي ورثها المجتمع الأمريكي ، معتقدين أن التأثيرات الاجتماعية الجذرية والسياسية ، مشأت أن تحدث في العهدة السابقة . وكانوا يتصورون بذلك أن بعض الثورات التي كانت ينبغي أن تحدث ، لم تحدث بالفعل ، وأن بعضها صعب تحقيق ، أو أنه حقق جزءاً من أهدافه بينما فشل في تحقيق الجزء الآخر منها نتيجة لمحاولات التراضي التي بذلت . انظر في ذلك :

(U. S. News, World Report Book; Communism and The New Left, What, They, Re up To Now, 1969)

أولا ، مجال البيئة ، الفيزيكية . وفي هذا الصدد نجحت التكنولوجيا في مجالات عديدة ، ولكنها تخلت عن هدفها في أن تنتزع الإدارة من رجال الأعمال ، وتخلق لهم عالمهم الخاص المتصل بالمشروع الفيزيقي . وثملت أيضا في أن تضع إطارا للاقتصاديات العملية للإنتاج والتوزيع . وكانت النتيجة الختمية لذلك هي اضطراب واضح في الإنتاج والتوزيع تعاني منه الجماهير في حياتها اليومية . وأما بالنسبة للحضرية فقد تزايدت مشروعات الاسكار الحضري ، وتضاعفت الدراسات العلمية لوسائل النقل الحديثة ، والخدمات الحضرية ، وبناء المشروعات الضخمة . ولكن كان هناك عنصر هام مفقود ، وهو التنسيق الحقيقي بين المشروعات القائم على التخطيط المركزي السليم .

وثانيا ، مجال التغيرات الاجتماعية والاقتصادية . فقد عاون الفكر الاقتصادي الحديث على توسيع دائرة العمل ، مما أدى إلى زيادة العمالة ، ولكنه فشل في تحقيق هدفه في توازن الاجتماعى بين الأعمال الخاصة والعامة . وأما بالنسبة للحركات النفاية العمالية ، فإن العمال الصناعيين نجحوا في تشييد نقابات لهم تعمل على تدعيم ظروف العمل الجديدة ، وتؤكد جدارة العامل . ولكن هذه النقابات تراجعت عن هدفها في الإدارة والتعليم التنى ، مما أدى إلى أن الغالبية العظمى من العمال لم يستطيعوا التحكم فيما يفعلون . ولذلك أصبحت الحركة العمالية قوة مفقودة إلى حد كبير ، خاصة بعد أن شعرت بالاختفاق في التوصل إلى مجتمع تسوده المساواة وانقرض المتكاثرة . ويحتل الجانب العلمى في دراسة الحياة الاجتماعية أهمية خاصة في مجال التغيرات الاجتماعية ، فعلم الاجتماع مثلا حتى تقدمنا ملحوظا في السنوات القليلة الماضية ، وخاصة في دراسته للمجتمعات الريفية ، والمشكلات الاجتماعية ، ومع ذلك فإن العلماء الاجتماعيين

تخلوا عن هدف عام وهو التغيير الجذري للمجتمع . وأصبح المنهج التجريبي هو الذى يحدد أهدافهم ، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك هي تأكيدهم على « التنشئة الاجتماعية » و « التنظيم » و « الضبط الاجتماعى » .

وفئات ، مجال الإصلاحات السياسية والدستورية والقانونية . وفى هذا المجال وفقت الثورة الديمقراطية فى توسيع نطاق الحكم الذاتى الرسمى وعملت على تحقيق ما استطاعت من تكافؤ الفرص بالنسبة لجميع المواطنين ولكنها تخلت عن مبدأ « اجتماع المدينة » بما ينطوى عليه من إدماج شخصى وبإداة تتمكن وحدها من تدريب الأشخاص على الحكم الذاتى ، وتقدم بالمعرفة لعملية عن المسائل السياسية المختلفة . وكانت النتيجة الحتمية لذلك ، هي تكريس طبقة من الساسة الذين يحكمون بأنفسهم . وأما فى مجال حرية الفكر ، وحرية التعبير عن رأى فقد مزج المحررون والناشرون مختلف الفرص لممارسة هذه الحرية ، ومع ذلك فقد ظلت المطابع الكبرى ، ودور النشر ملكا لأصحاب المصالح فى المجتمع لمدة طويلة . وبالتالى ، لم تكن تنشر كل الأفكار والآراء ، وإنما اقتصر على المسائل التى تتفق مع التوجيهات الأساسية لأصحابها . وفى مجال الحرية الاجتماعية ، تحققت الضمانات الدستورية لحرية الفرد ، ولكن لم تبذل محاولات لإعطاء الأفراد والجماعات الصغيرة وسائل جديدة لممارسة هذه الحقوق الدستورية الجديدة .

وراء هذا ، إصلاحات متصلة بالرعاية فى مجال الطفولة وجماعات المراهقين . حيث ظهرت الدعوة إلى حماية الطفولة من خطر المصانع ، واستغلال أصحاب رؤوس الأموال ، ودعمت هذه الدعوة بواسطة الإهتمام بالتعليم وإنشاء المدارس العامة والتدريب المهني ، ولكن المصلحون لم يتمكنوا من تطوير فلسفة

ملائمة للتعليم والمنه وكانت النتيجة أن أصبح كبير من شباب اليوم عديم الفائدة من الناحية المهنية ، وايضا من الناحية الاقتصادية ، نظراً لأنه لم يتلقى برامج التدريب الملائمة ، أو المقررات الدراسية اللازمة لإعداده كعامل ماهر . وأما يصد للتعليم الإلزامي ، فقد أدخل كنظام أساسى ، يستهدف تكافؤ الفرصة التعليمية . ولكنه ليس على مستوى الكفاءة المطلوبة لأن الاعداد المتزايدة من التلاميذ ، بالإضافة إلى البرامج الدراسية غير الملائمة ، أدت إلى استجابة وجود تعليم حقيقى إلى درجة أنه يمكن القول إن المدارس أصبحت الآن مراكز للامية والجهل ولصور شتى من السلوك الانحرافى ، كما أصبحت مراكز لتعليم الإلزامى ودور الحضانه المنتشرة فى المجتمع شبيهة بالسجون . وقد ظهرت أيضاً ثرة أخرى استهدفت تحرير الوظائف الحيوانية بوجه عام من القيود التى تكبلها والتخفيف من حدة الكبت الجذسى الذى يعانيه الأطفال والمراهقون والشباب ، والإقلال من الجزاءات القانونية والاجتماعية ، ولكن هذه الثورة لم تحقق أهدافها ، بل أنها لم تتحول إلى جهد حقيقى نظراً للمقاومة الشديدة التى لقيتها ، والمعارضة القوية من جانب أصحاب الاراء المتعصبة والمخاوف المرضية وكانت النتيجة الحتمية لهذا كله وجود قواعد غير متسقة ، وأخلاقيات متضاربة ، وانشغال المراقبين والشباب بأفكار جنسية كما لو كان الجنس هو الحياة ذاتها .

وقد كانت النتيجة الحتمية لكل هذه الثورات المتقودة ، هي وجود «مجتمع ضائع » يتميز بمجموعه خصائص ، وهي : نوعية غير ملائمة للإنتاج ، وعدم تنسيق ، بالإضافة إلى وجود عمال مصابين باللامبالاة ، وشباب مهمل وممزق ، وساسة فاشلون ، وتعصب ، وفئات إجتماعية بلا هدف فى الحياة ، وفتيان

مستهترون ، ومراقبون مكبوتون ، وتعليم هزيل متدهور ، وتنشئة إجتماعية
فاشلة ، واغتراب متراكم .

ثانياً - أبعاد الاغتراب الذاتية

إذا كان الاغتراب ظاهرة بنيائية إجتماعية وإقتصادية وسياسية ، فإنه
يمثل حقيقة قائمة بذاتها ، بغض النظر عن اعتراف الأشخاص به ، أو وعيهم
بوجوده ، أو احساسهم به . ومع ذلك ، فإنه من المهم في هذا الصدد أن نبحر
محاولات لاكتشاف مدى وضوح الوعي بالاغتراب ، ومعرفة حدود هذا
الوعي ، والمجالات التي يظهر فيها أكثر من غيرها ، وعوامل بروزه فيما على
وجه الخصوص (١) . وقد وضعت هذه الدراسة مؤشرات ذاتية لقياس الوعي
بالاغتراب في مجالات : العمل ، ومكانه ، والمجتمع بوجه عام ، والامكانيات
المادية والمعنوية ، والاسرة والزواج . وكشفت هذه المؤشرات عن وجود
تفاوت في الوعي طبقاً لاختلاف هذه الأبعاد ، وسوف يوضح هذا التفاوت
أثناء استعراض أبعادها المختلفة .

(١) « فرانك ليندنفيلد Frank Lindenfeld » من شكك فيما إذا كان هناك عدد
ضخم من العمال الأمريكيين ، يشعرون شعوراً واعياً بالاغتراب وأشار إلى أنهم « الذين من
حيث للظفر على أن يساوموا على القيام بعمل قد لا يحبونه أولاً يهروا له تنهماً في مساكن
أجر مدين وهو يتفق مع « بلاونر Blauner » في أن تقدم التحريك الذاتي ، قد يساوي
على التخفيف من حدة بعض مظاهر الاغتراب عن العمل ، وخاصة بالنسبة لعمال اليدوة
الزرقاء ، ونضيف إلى ذلك أن الذين يعملون في المناشآت « ذات الملكية المشتركة
Continuous process industries قد يكونون أكثر تحرراً في أمرهم ممن يعملون
بالآلات أو يعملون على خط التجميع assembly Line ولذلك فإن القدر المتاح من
الحرية الذي تسمح به للصناعات ذات التحريك الذاتي ، يجعل العمل أكثر إشباعاً وإرضاء
عامل

{ F. Lindenfeld, op. cit. pp. 213 — 214, 215 — 217.

البعد الاول — الوعي بالاعتراب عن الذات :

وهو ما يسمى « بالغربة الذاتية » التي تشير إلى شعور الشخص بأنه ليس متدججاً في نشاط أهمية له في حد ذاته ، ونظرته إلى العمل كوسيلة لهدف آخر . وهذا هو المؤشر الذاتي للعمل الإغترابي الذي لا يقوم به الشخص لأنه يجب أو يريد ، بل لأن نشاط هذا العمل يعتبر وسيلة لشيء آخر . وفي معظم الأحيان يكون هذا الشيء هو النقود ، التي تعتبر بدورها وسيلة لأشياء أخرى في الحياة . يضاف إلى ذلك أن الوقت المبدل في العمل الإغترابي أو « العمل من أجل النقود » هو أيضاً وقت مستغرق في الإغتراب ، يعمل على دفن الروح الإنسانية في مذهب مصطنعة . ومن الملاحظ في هذه الدراسة أن غالبية العمال على اختلاف مستوياتهم وثقافتهم — يعملون من أجل الحصول على النقود . وحسب ، وأما ميلهم إلى العمل الذي ينتجونه ، أو حُبهم لنوع النشاط الذي يقومون به ، بتلك مسألة لا تكون لها أهمية حتى بالنسبة لهم أنفسهم .

البعد الثاني — الوعي بالاعتراب عن العمل :

ليس الوعي بالاعتراب عن العمل بواسطة أسئلة عن مدى شعور العامل بالطمأنينة والإرتياح أثناء العمل ، أو بالقلق والتوتر (١) . وجاءت الإجابات

(١) هناك بعض الظروف العمل الموضوعية التي يمكن أن يوجد فيها العامل ، وما :
أولاً — الظروف المرضية أو غير المرضية — الظروف للخدمة أو غير الخدمة وتطوى
ظروف العمل الموضوعية غير المرضية على جوانب عديدة كالأجر غير المناسب وانتيار ملاقات المداولة
بين العامل والمصرفين ، وساعات العمل غير الملائمة ، والمقدمات الجمالية الفاسدة ، ومجالات الرعاية غير الكافية
والإشراف غير اللائق وما إلى ذلك . وأما درجة ملائمة ظروف العمل أو عدم ملائمتها ، فهي
تعتبر نسبية بطبيعة الحال : فإذا كان يرضى معظم الناس عن ما في طاعتهم ، فقد لا يكون موضع =

تشير إلى أن (٥٧٪) يشعرون بالطمأنينة والإرتياح دائماً ، في مقابل (٤٠٪) يشعرون بالتوتر والقلق ، بينما تشير النسبة (٦٪) إلى من لا يشعرون بشئ على الإطلاق أى الذين يعانون في حالة انعدام الوعي ، وهو موقف متميز باللامبالاة . هذا ، ويعتقد الذين يشعرون بالتوتر والقلق المستمرين ، أن حالتهم هذه ترجع إلى مجموعة عوامل معظمها متصل بالعمل ذاته ، مثل قسوة الظروف الفيزيكية المحيطة به ، وعدم ملائمة الأجور بالقياس إلى الجهد المبذول ، وتقصف الرؤساء ، وسوء العلاقة بين الزملاء وعدم تحكم العامل في أهداف عمله (١) . وأما عن الفئة الأولى ، وهي التي تشير إلى من

« إرضاء في يومنا هذا ، وما يرضى العامل في مجتمع معين أما قد لا يرضى عمال مجتمعات أخرى أما الظروف المستخدمة في التي بمقتضاها لا تتحدد أهداف العمل بواسطة العمال أنفسهم ، بل عن طريق آخرين يتضمن لهم العمال ، وهي ظروف يمثل العمل فيها وسيلة أكثر منه هدفاً في ذاته . فالإنجاز الصناعي الحديث ، يستخدم العمال كوسائل توصل نحو أهداف الذين يحتلون أوضاع الضبط في التسلسل الحكومي . أو الصناعي . وقد توصل « هربرت ماركسيوز Herbert Marcuse من مسحه لكل تلك الظروف التي تحبط بالعمال في المجتمعات الصناعية الحديثة إلى أن العمال هم أدركت في أيدي الذين يحتلون مواقع القمة في التسلسل الرأسمالي ، أنظر : (H Marcuse, One Dimentional Man, Boston, Beacon Press, 1964, p. 32 — 33)

ووعياً يكون هناك قدر معين من استخدام « الآخر » يكمن في معظم الممارسات الاجتماعية بما في ذلك علاقة العمل ، ولكن المسألة ليست هي ما إذا كان العمال أيضاً « يستخدمون » أصحاب العمل كمصدر للمال والراحة وما إلى ذلك ، بل أنها بالأحرى قضية « الجماعة التي سوف تكون لها أولوية القرار في علاقة الأبادل هذه »

(١) قال « بلاونر Blauner » من شأن مشكلة تحكم العامل في أهداف عمله ، من خلال إشارته إلى أن معظم العمال لا يهتمون بموما ، تشمل المسئوليات الإدارية والسياسية ، ومع أنهم يستخدمون وبأسطة غيرهم ، فهم يكشفون عن موافقتهم على ذلك ، طالما أنهم يتقاضون به

يشعرون دائماً بالطمأنينة والرضا عن العمل، فقد سئلت عن السبب الذي يمكن وراء ذلك في نظرها، وما يدعوا إلى الدهشة أن غالبية أروادها أجابوا بأنهم ينبغي أن يشعروا بالرضا عن العمل وبالطمأنينة من أجل أن يتمكنوا من إنجاز المهام المنوطة بهم، وأن يحتفظوا بمستوى العلاقة المطلوب والملائم بينهم وبين رؤسائهم ثم بينهم وبين زملائهم، وإلا لما استطاعوا التمشي مع ظروف العمل والحياة في هذا المجتمع. ومعنى ذلك إذن أنهم يعتبرون التسور بالطمأنينة والإرتياح والرضا مفروض عليهم. وهذا يشير إلى أنه ليس شعوراً حقيقياً وأصيلاً ونابعاً من أنفسهم، وإنما هو « تكوين عكسي » أو تعبير ظاهري يكشف عن المشاعر الكامنة بطريقة عكسية، أي بواسطة إخفاها وإبراز قنائضها. وهذه الظاهرة تعرف باسم « كبت الاغتراب » وهي ليست سيكولوجية خالصة، وإنما تعبير إجتماعي لأن عواملها ترجع إلى ظروف البناء الإجتماعي كما أن نتائجها إجتماعية أيضاً.

وقد عبر بعض علماء الاجتماع عن حالة « عدم الوعي بالاغتراب » هذه أو الاغتراب المذبول أو « المغفل » عن طريق الإشارة إلى أن إنسان العصر الحديث يرجح خاص يعيش في عالم مغلف بالاغتراب، أو أنه يعيش حياة إغترابية، وبما لا يشعر باغترابه فيها ولو لاحظته واحدة^(١).

= المرحل الملام في نظريهم بالإضافة إلى رضائهم التام من هذه المسامة الجزئية، انظر:
(Robert Blauner, Alienation and Freedom, Chicago : University
of Chicago Press 1964, pp. 46 — 49)
(1) Eric and Mary Josephson (eds.) Man Alone, N. Y. Dell
1962. pp. 53 — 55.

البيد الثالث - الوعي بالاعتراب عن مكان العمل :

يستخدم مؤشر لقياس هذا البعد ، وهو السؤال عن مدى الشعور بالرغبة في ترك مكان العمل -الاتحاق بعمل آخر . وكانت نسبة الذين يراودهم هذا الشعور دائما أو أحيانا (٥١ ٪) ، في مقابل (٤٩ ٪) لا يشعرون بذلك . وأما عن الأسباب التي إستند إليها الذين يرغبون في ترك مكان العمل فهي نفس الأسباب التي أشار إليها من قبل من يشعرون بالاعتراب عن عملية العمل ذاتها ، مضاعفا إليها عامل متصل بالتنظيم ذاته ، يتمثل في بعض المواقف البيروقراطية القائمة والتنظم الروتينية السائدة في موقع العمل . ويلاحظ في هذا العدد ، تركيز أفراد العينة ممن يريدون ترك هذا التنظيم ، على قسوة ظروف العمل ، وعدم ملائمة العوامل الفيزيائية المتصلة بمكانة وبالعملية الصناعية ، بالنسبة لصحة العامل الجسمية والنفسية والعممية .

هذا ، وعلى الرغم من أن فئة الذين يشعرون بالاعتراب عن مكان العمل ، تعتبر نسبتها متماثلة تقريبا مع نسبة الذين لا يشعرون بذلك ، إلا أن نسبة كبيرة من النشة الأخيرة عندما سئلت عن سبب تمسكها بهذا المكان وعدم رغبتها في هجره أجابت أنها غير متمسكة به وإنما سوف تتركه في القريب العاجل نظراً لقرب انتهاء مدة الخدمة ، بينما أجاب البعض الآخر - بأنه لا أمل يرجى من الانتقال إلى عمل آخر ؛ لأن أي تنظيم لن يختلف عن التنظيم الذي يعمل به الآن . ولذلك فانه حتى أولئك الذين لا يشعرون برغبة في ترك هذا التنظيم ، يتميزون هم الآخرون بحساسهم بالاعتراب عنه مع أنهم لا يجدون مفرأ من البقاء فيه .

البيد الرابع - الوعي بالاعتراب عن المجتمع

إشتملت الدراسة على بضعة مقاييس لقياس هذا البعد وهي :

— قياس إعتقاد الشخص في مدى ضرورة الأدلاء بموته في الانتخابات القومية والاستفتاءات العامة .

٢ - قياس إعتقاده في مدى إهتمام المسؤولين بحل مشاكل الجماهير الملهدة.

٣ — قياس إعتقاده في مدى عدالة القوانين في التطبيق .

٤ ... قياس إعتقاده في مدى إنتشار إستخدام الوسائل غير المشروعة (كالرشوة والمحسوبية والوساطة) على مستوى المجتمع كله .

وقد جاءت نتائج هذه المقاييس تعكس مستوى عالياً من الوعي بالاعترا ب عن المجتمع وخاصة الاعترا ب السياسي . فبصد المقاييس الأول ، أشارت النسب إلى أن (٥٣ ٪) يعتقدون أن الاشتراك في الانتخابات والاستفتاءات العامة غير ضروري في مقابل (٤٤ ٪) يعتقدون في عكس ذلك . وأما مبررات الفئة الأولى فيما ذهبت إليه ، فتتمثل في أنها حتى لو اشتركت في أية انتخابات أو استفتاءات ، فإن رأيها لن تكون له أهمية أو اعتبار ، لأن النتائج تكون معروفة عادة قبل إجراء هاتين العمليتين طالما أن هناك جماعات مصلحة ومراكز قوة تتحكم فيها على نحو غير ملائم . وقد أضاف هؤلاء إلى المبرر السابق لاعتقادهم هذا ، مبرراً آخر هو أنه حتى لو تمت الانتخابات بطريقة سليمة ، هلن يكون هؤلاء المرشحين الذين فازوا فيها أهمية كبيرة بعد إنتخابهم لأنهم سوف يتخلون عن تأخيبيهم فور وصولهم إلى غرضهم ، وعلاوة على ذلك لن تكون لهم قيمة حقيقية في مواقع إتخاذ القرارات ، لأن تلك المواقع ماصرة على صنوة قوية . ومما لاشك فيه أن مثل هذا الاتجاه ينبع عن « موقف جماعي » أو « مجتمعي » أي أنه يمثل « حالة مجتمعية » وليس « موقفاً فردياً » . وهذا يشير إلى جانب هام من حوا ب الاعترا ب ، وهو « إنعدام القوة » أي

إحساس الشخص بأن صوته لن يكون له قدر كبير وأنه لن يتمكن من التعبير عن رأيه بصراحة بعدد أية مسألة تختل تنمية بالنسبة إليه أو للمجتمع بوجه عام . وإذا كان هذا الشعور يسيطر على الشخص كأنسان يعيش في المجتمع ، فإنه يزداد وضوح لدى العمال الصناعيين . ومع أن نمو تقنيات العمل قد أمد كثير من العمال ببعض القوة التي تتيح له فرصة الادلاء بأبـصـراتهم والتعبير عن آرائهم في كثير من المسائل التي تهـبـه . فإزال العمل يشعرون باغترابهم الشديد عن القوة أو بغيرهم عن مواقع اتخاذ القرارات .

وأما عن المقياس الثاني ، فقد كشف عن مستوى الوعي بالاغتراب عن المجتمع أعلى من المستوى السابق . حيث أشار حولي (٧٠٪) من أفراد العينة إلى أنهم يشعرون بأن المسؤولين لا يهتمون بحل مشاكل الجماهير الملهمة . وكان المقصود بلفظ « المسؤولين » هنا الأشخاص الذين يحتلون المناصب القيادية الرسمية في المجتمع ، وتقع على عاتقهم مسؤولية اتخاذ القرار أو الإشراف على تنفيذه . فكان الاعتقاد سائداً بأن الالتماسات الأولية — أولاً . منصبية في الغالب على مصالحهم الشخصية ومحاولاتهم المستميتة من أجل الحفاظ على مناصبهم ودعيتهم — مهم فيها أي فمن حق لو كان هذا الأمر هو التضحية بالنصائح لهم . كما تجلّى الوعي بالاغتراب عن المجتمع ، في صورة ثالثة ، وهي الشعور بأن لقوانين لا تطبق بصورة عادلة على الجميع ، إذ بلغت نسبة الذين كشفوا عن هذا الإحساس (٨٣٪) . وكانت حجبتهم في ذلك أن تطبيق القوانين ، أصبح ينحرف عن الطريق السوي فيصبح في إعانة مساواة معينة : كالتعب ، والبطالة ، والمساكنة الاجتماعية . إن القيادة ، التي أصبحت أساساً لتمييز بين الأشخاص أماء القساة — الذي أصبح بدوره جسداً للاستلاب والمزاولة الحيل المتتوية .

وهناك مقياس أخير لقياس الوعى بالاغتراب عن المجتمع ، هو « الاعتقاد فى إنتشار الرشوة والمحسوية » حيث بلغت نسبة الذين كشفوا عن هذا الاعتقاد (٨٨ ٪) وفضلا عن ذلك ، فقد أكد هؤلاء أنهم يشاركون ، مضطرين ، فى ممارسة مثل هذه الوسائل غير المشروعة لأنها أصبحت طريقة فى الحياة ، وفى التعامل بين الناس ، وقضاء مصالحهم ، فى نفس الوقت الذى يعملون فيه أنها تعتبر أساليب مدمرة ولا تصالح لأن تستمر كآس للتعامل .
وبغنى ذلك أنهم يعترفون باندماجهم فى هذا المناخ الإغترابي الشامل الذى أصبح يسود المجتمع بأسره .

البعد الخامس — الوعى بالاغتراب عن الامكانيات :

إستخدم مقياس لقياس هذا البعد ، وهو مطالبة الجيب بالتعقيب على القضية التالية بالموافقة أو عدم الموافقة : « أشعر أثنى حرمت من أشياء يتمتع بها الآخرون » والمقصود بلفظ « أشياء » هنا كل الإمكانيات والموارد المتاحة والمعنوية التى تكون لها قيمة خاصة فى حياة الإنسان : كالثروة ، والسمع ، والممتلكات الشخصية ، والعمل ، والتعليم ، والبرامج ، والتفوق ، وقيم الحاجة : كالحاجة إلى الحب ، والاعتداد ، والتأييد ، والمشاركة — فحالات الحرمان أو النعمة متعددة ومختلفة ، ولذلك يعتبر الوعى بالحرمان نسبيا بـ لقياس إلى هذه المجالات ، وأيضاً باختلاف الأشخاص أنفسهم . ومع ذلك فإن نسبة من أشاروا إلى شعورهم بالحرمان فى كثير من الأحيان بلغت (٧٧ ٪) من مجموع أفراد العينة . وهذا يدل أيضاً على قوة المصادر الموضوعية للاغتراب أو أسس البناء الإجتماعية . فظلم المجتمع لا يتمكن من إشباع حاجات الإنسان الأساسية ، وينطبق ذلك على النظام الإقتصادي بوجه خاص وبسحب على النظم الأخرى ، كالتعليم ، والتنشئة الإجتماعية ، وتوزيع القوى العاملة وتشغيلها ، علاوة على

أنها لم تتمكن من مسايرة متطلبات النمو المستمر للانسان والمجتمع .

يضاف إلى ذلك أن الوعي بالإنعزال عن الامكانيات ، يعتبر مؤشراً إلى الوعي بالإنعزال عن هؤلاء « الآخرين » الذين يحتكرون هذه الامكانيات ، أو الذين يتمتعون بها ، ولكن من يكونوا هؤلاء « الآخرين » ؟ إنهم صفوة القوة ، وصفوة الثروة ، والصفوة المثقفة على مستوى المجتمع كله . وأما على مستوى العلاقات الشخصية ، فقد يشير لفظ (الآخرين) هذا إلى الأصدقاء أو زملاء العمل ، أو الرؤساء أو أفراد الأسرة .

وأخيراً ، تبرز مجموعة تساؤلات هامة بصدد الوعي الذاتي بالإنعزال ، وهي : هل هذا الوعي في مجال من المجالات المذكورة ، يشير إلى وعي بالإنعزال في المجالات الأخرى ، أم أنه ليست هناك علاقة إيجابية ضرورية ؟ وهل وعي الشخص بالإنعزال في إححدى هذه المجالات تصاحبه دائماً نتائج سلبية ؟ أو أنه يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية ؟ هل يؤدي إلى إنحراف خلاق على المستوى الشخصي ، أو إلى إنحراف مدمر ؟ وما هي الظروف التي يمكن أن تصاحب نوعي النتائج السابقة ؟ .

إنه ليس ضرورياً أن يرتبط الوعي بالإنعزال في مجال من المجالات ، بالإنعزال عن المجالات الأخرى ، أو عن بعضها ، ولكن قد يوجد هذا الارتباط ، وتلك مسألة متصلة بطبيعة الظروف الشخصية ذاتها . وأما عن نتائج هذا الإنعزال ، فإن هناك مجموعة ظروف تتحكم فيها تجعلها إيجابية أو سلبية ، وهي : أولاً ، ظروف إجتماعية متصلة بطبيعة المجتمع نفسه ، وقدرته على توفير الرص التي تمكن الأفراد من إعلاء إنعزالهم في مجال من المجالات . وثانياً ، ظروف متصلة بالشخص ، مثل قدراته الخاصة واستعداداته للتجديد والخلق ، ومدى ثقته بذاته ، وقوة إصراره ، ووضعه في المجتمع الذي قد

يسير له القيام بما يريد أو يعوقه .

ومن أجل هذا، فإن الصمود فوق مستوى الإغتراب أو تجاوزه يكون ممكنا بواسطة محاولات متعددة بعضها يتمثل في مجموعة ميكانيزمات سيكولوجية مثل التعويض الزائد والتحويل، والتكوين العكسي، والبعض الآخر إجماعى كالشاركة والالتناء، والولاء والانحراف الخلاق، والقيادة النعالة .

إن كل واحد من هذه الأبعاد الإغترابية ، ينطوى على بعد آخر ، فوعى الشخص بإغترابه عن العمل ، يشير إلى وعيه بإغتراب العمل عن «وضع مثالي» كان ينبغي أن يوجد ، وعيه بالإغتراب عن المجتمع ، أو عن الصفوة الحاكمة ، يشير إلى وعيه بإغتراب هذا المجتمع أو تلك الصفوة عن حالة مرغوبة ومطلوبة ولكنها غير متحققة في الواقع . وعموما ، فالوعى بالغربة الذاتية عن الواقع ، يشير إلى غربة هذا الواقع عن حالة مثلى وهي حالة تحقق الأنفعا الاجتماعية المرغوبة . وعلى الرغم من أن هذه الأبعاد الذاتية للإغتراب كانت قوية ، كما كشفت الدراسة عن ذلك ، وتدل على وجود وعى واضح بالإغتراب إلا أن هناك مجالات قد لا يدرك الشخص إغترابه عنها إدراكا واعيا أولا يعترف به إغترابه عنها . وهذا تعبير عن الوجود الإغترابي المخلّف . ومن ثم ، فإن إغتراب الناس عن عملهم وذاتهم ، يكون أكثر خطورة عندما يتم بأنه لا شعورى ، لأن الأشخاص الذين لا يواجهون — صراحة — إحساسهم بالإغتراب ، قد ينقلوا خبائثة إلى مؤيدين للأشمولية ، والحرب ، والدمار . أما الوعى بالإغتراب فهو غالبا ما يحمل بذور إعلاؤه الذاتي، أو محاولة إيماناد حل الأزمة التى كانت سببا فيه ، عندما تصبح الفرصة مواتية .

خاتمة - نتائج الإغتراب الاجتماعية :

عند التعرض للنتائج الاجتماعية للإغتراب، يبرز سؤال أساسى تمثّل الإجابة

عليه مدخلا إلى القسم الثالث من هذا الفصل ، وهذا السؤال هو :

هل يمكن لك هذه الظروف التي تحيط بظاهرة الإغتراب ، أن تؤدي إلى فعل جمعي واسع ومستول ؟ إقسم المحييون على هذا السؤال في تراث علم الاجتماع إلى فريقين متعارضين تماما ، الأول : هو الذي يعكس اتجاهها ماركسيا ، وهو يرى أن الفعل الاجتماعي الواعي والرشيد ، يبنى على تجربة الإغتراب هذه ، وربما على درجات متطرفة منها . وقد ذكر « ماركس » ذاته أنه يتعين أن يمر العمال بتجربة الحرمان الشديد ، ويعانون من آثار الضيق والأذى على كل المستويات ، ولفترة طويلة قبل أن يؤدي فعلهم المشترك إلى التناجح الفعالة ^(١) . وجدير بالذكر أن دعاوى هذا الفريق استندت إلى فكرة أساسية أو مبدأ محوري ، وهو « الرعى الطبقي » لبروليتاريا ، الذي يكون أساسا للتوحيد بين أعضائها ، وتتخذ منه حافزا قويا على العمل العرومي ، والتحدى ، والرغبة في الانتصار ، وقهر الطبقة لبرجوارية المستغلة والفوز عليها . وأما الفريق الثاني ، فإنه يبنى أفكاره على أساس تنفيذ دعاوى الفريق الأول ونقدتها ، إذ يعتقد أنصاره أن مواقف الحرمان والكبت الشامل ، يتمتع معها أي فعل ، فهي تجعل الأفراد عن

(١) أشار « ماركس » إلى هذا المعنى في أكثر من مؤلف له وعبر عنه صراحة في كتابه من « الإيديولوجية الألمانية » خاصة في صفحات ٦٧ ، ٦٩ كما نوه إلى نفس هذه الفكرة أيضا « إريك فروم » في كتابه : Beyond The Chains Of Illusion, N. Y., 1962 P. 43 .

فذكر أن « الأرض لا يمكن أن يحتاج إليها الإنسان ، وأن الإنسان المنزب كئيب هو — فقط — الذي يتمكن من قهر الاغتراب ، ومن الانتصار عليه ، إذا ما يتدفق نحو الغلب على غراب هذا ، طال أنه لم ينجح الحياة كما — من منظور تماما .

المعايير القائمة، وتجعلهم عاجزين عن التحكم في العمليات والأنشطة والموضوعات الحيوية، مما يقرب عليه إمكانية توقع حدوث أى نشاط متميز بالوعي، والرشادة والتنظيم، وأضافوا إلى ذلك أن مواقف الإغصام، والفقدان المستمرة لا تجعل المرء متمرداً، وإنما تجعله أقل قدرة على إدراك مصادر الأزمة أو معرفة الوسائل التي يمكن بواسطتها حل هذا الموقف. وتوصلوا من هذا الرأي إلى أن مواقف الإغتراب التي كان ماركس وإنجلز مولعين بوصفها، والتي ظهرت باستمرار في نقد المجتمعات الرأسمالية الصناعية، سوف تؤدي إلى السلبية وليس إلى الفعل. ولذلك، إذا كان هناك نشاط يوجد في المجتمع فإنه يتم على أساس الندعيم، وينتج لأن التجربة السائدة هي تجربة التكامل لا الإغتراب. كما أن حالة الإغتراب، إذا لم توقف بسرعة، فسوف تؤدي إلى مشاعر اليأس من الحياة، والإحساس بالاستئراف، والفراغ العاطفي، واحتئار الذات، والذنب، والندم. والإغتراب يمس موقفاً متميزاً بالضعف، والنقص، وإحساس الفرد بأنه ضحية سلبية لقوى عليا، مما يسجل معه وجود أى احتمال بممارسة نشاط موجه نحو أهداف جمعية مجردة. هذا، وقد عقب أعضاء هذا الفريق على رأى الفريق الأول بأنه يعتبر بداياتاً جسداً، بل، ومتخلفاً، فالإنسان المتكامل فقط هو الذي يتمكن من الفعل، أما الإنسان المتقرب فقد لا يكون مهتماً حتى بالإستمرار في الحياة ذاتها^(١).

ومما يجدر ذكره هنا، أن أصحاب هذا الرأي الأخير، قد أساءوا فهم وجهة النظر الأولى، وأقاموا كل إنفعاداتهم على أساس إغصام نقطتين رئيسيتين، وهما :

(1) Gerald P l t , Fred J Weinstein , « Alienation A Problem Of Action » , PP 180 — 185.

١ — أن النظرية الأولى لم تكن تتحدث عن أى مجتمع صناعي فني، وإنما بنيت أفكارها بمحدد مجتمع طبقي رأسمالي معين، له ظروفه الخاصة، بالإضافة إلى أنه يتميز بإطار تاريخي معين.

٢ — أنها عندما ربطت الفعل الإيجابي بالإغتراب، لم تكن تتحدث عن « إغتراب الأفراد » وإنما كانت تشير إلى شيء آخر، وهو « إغتراب الطبقة »، حيث وضعت في اعتبارها مسألة « الوعى الطبقي » كأساس للتوحيد والإحساس المشترك بالاستغلال والإغتراب، وقصدت أن هذا الإحساس أو ذلك الوعى هو الذي يؤدي وحده إلى فعل جمعي.

وبعد هذه المناقشة المختصرة لعلاقة الإغتراب بالفعل أو بانعدامه، تأتي المسألة الأساسية في هذا الفصل، وهي الإجابة على السؤال التالي : ما هي إذن نتائج الإغتراب الاجتماعية من منظور الانحراف ؟

وسوف نتحصر هذه الإجابة في ثلاثة موضوعات أساسية وبعض الموضوعات الفرعية الأخرى :

١ — الانحراف الأخلاق بوصفه نتيجة إيجابية.

٢ — الانحراف على مستوى التنظيم الاجتماعية كنتيجة سلبية.

٣ — الانحراف التنظيمي باعتباره نتيجة سلبية أيضا (١).

الانحراف الأخلاق (الانحراف عن المعايير والمستويات التقليدية) :

ويمكن إعتبار الانحراف الأخلاق، كأثر من آثار الإغتراب الاجتماعية، وهو نوع للانحراف يتميز بأنه أكثر قدرة على توفير البدائل المجتمعة من صور إنحرافية أخرى نظراً لإمكانياته في تطوير خطة مجتمعية بديلة، وتحريك.

(١) خصص الفصل الأخير لمناقشة هذا الموضوع.

القوة لتدعيم هذه الخطة وينطبق ذلك على بعض المتحرفين سياسيا ، في مقابل المتحرفين غير السياسيين والذين يتميزون بشفق نطاق إنحر فهم ، لما يكشفون من سلوك إنحر في شخصي ، أو متصل بعلاقتهم مع غيرهم من الأذخاض ، أو جماعي فرعي ، بالإضافة إلى أنهم يعتبرون متحرفين عن بعض الجوانب ، بينما قد يكونوا ممثلين في جوانب أخرى عديدة ، وم قبل كل شيء لا يضعون خطة مجتمعية بديلة ، وحتى إذا كانوا مجددين ، فإن تجديداتهم تميل إلى أن تكون محدودة ، أي مقتصره على الاختيار بين عدة بدائل قائمة ، أما المتحرفون السياسيون فهم من ذلك النمط الخلاق ، وتميل تجديداتهم إلى أن تنسجم بنطاقها الواسع ، على الأقل من حيث خططها وتصميماتها ، إن لم تكن من حيث نتائجها . كما أنها ربما تضع الأساس لمجتمع جديد ، أو تحاول القضاء على مجتمع قديم . أما درجة فعالية الخطط الجديدة ، في مسألة متعلقة بالقوة النسبية لموامل الانحراف والامثال . وتكون محصلة هذا النضال ، هي إصطباغ البدن الانحر في — ولو بصفة جزئية — بالصيغة الشرعية ، أو التحويل الجزئي للامثال السائد ، ولا يشترط أن تكون هذه النتيجة متمثلة في تحول كامل أو نهائي .

هذ ، وعلى الرغم من أن المتحرفين غير السياسيين ، يمكن أن يشكلوا — في بعض الحالات الاستثنائية — تنظيمًا واسع النطاق ، كما هو الحال بالنسبة لبعض الحركات الدينية ، أو الجرائم المنظمة على نطاق قومي ، فهم يميلون حتى في هذه الحالة الأخيرة ، إلى أن يكونوا محدودين من حيث المجال الذي يريدون ممارسة إنحراهم فيه أو يفيزون جوانب محدودة وضيئة من الضبط المجتمعي ولكن المتحرفين السياسيين يستهدفون تحريك القوة ، وممارسة التعل للسياسي ، من أجل تغيير المجتمع برمته . وبناء على ذلك ، يعتبر اليسار الجديد

حركة إنحرافية واسعة النطاق ، ويكون المناصرون لها مجددین سياسيين . كما أن رواد الحركات الاجتماعية الديمقراطية والتنظمات السياسية الهادفة والبناء ، يعتبرون مجددین سياسيين .

ولكن الاغتراب لا يؤدي دائما إلى إنحراف خلاق ، وإنما توجد مجموعة عوامل يمكن أن تؤثر في فاعلية نتيجة الاغتراب ، فتجعل منها فعلا ثوريا أو سياسيا جديداً متميزاً بالإيجابية ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

١ — مدى وضوح الوعي بالاغتراب لدى فئة كبيرة من فئات المجتمع ، تكون لها أهميتها ووزنها فيه ، كالعامل أو الفلاحين ، أو الجنود ، أو الطلاب والمتقنين ، ومدى قدرة هذه الفئة على التوحد والتكامل من أجل الاتفاق على فعل مشترك ومنظم .

٢ — القوة النسبية التي تتيح لهذه الفئة فرصة تحويل المعايير القائمة ، واستبدالها ببدائل أخرى جديدة ، وإضفاء الطابع الشرعى على ما هو جديد .

انحراف النظام الاجتماعية :

وهنا تأتي مناقشة الآثار الاجتماعية السلبية للاغتراب ، والمتمثلة في الانحراف على مستوى النظام الاجتماعية ، والمقصود بذلك وجود مجموعة تفرات في تلك النظام تعوق أداءها لوظائفها ، وتحول دون تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها .

نظام توزيع القوى العاملة وتشغيلها :

تتمثل الاهتمام بالقوى العاملة ، وتخطيط تشغيلها ، وتوزيعها أساساً هاما من الأسس التي تعتمد عليها المجتمعات الصناعية الحديثة ، وخاصة تلك التي تأخذ مبدأ التخطيط الشامل . وإلى جانب الاهتمام بالتخطيط للقوى العاملة على

المستويات الثلاث : القومى ، والطبقى ، والاقليمى ، يجب أن تمنح الوحدات الانتاجية قدرا من الاهتمام لأنها تمثل أسس الاقتصاد القومى ودعائمه . ولقد أثبت التجارب أن عنصر العمل له أهمية كبيرة لأنقل عن دور رأس المال المستخدم فى العملية الانتاجية . وهناك مجموعة إجراءات أساسية ، ينبغى أن توضع فى الاعتبار لئلى تحقق الوحدة الانتاجية أهدافها ، وهى : أولا ، التعرف على حجم الإنتاج المطلوب للوفاء باحتياجات السوق المحلية ، وتوفير الطلب الخارجى وتصديره وهنا ينبغى أن تقوم الوحدة الانتاجية بتحليل الوظائف ووضع مسميات لها وتوصيفها من خلال تحديد مهام كل وظيفة . وثانيا ، وضع معدلات وأنماط للعمل يتم على أساسها التقييم السليم للعناصر البشرية ولحجم الإنتاج الأمثل ومستوى الجردة المطلوب . وثالثا ، وضع هيكل مهنى للعامة يتم على أساسه توزيع القوى العاملة على أقسام التنظيم وإداراته المختلفة . ورابعا ، الاهتمام بالتدريب داخل الوحدة الانتاجية ، للملاحقة التطور التكنولوجى ، وتوفير العامة الفنية الماهرة المطلوبة ، بواسطة تحويل فائض العمال العاديين أو غير المهرة إلى عمال مهرة وأنصاف مهرة لسد النقص فى المهن الفنية .

ويهمنى فى هذا الصدد أن أعرض لبعض الثغرات التى توجد فى نظام توزيع القوى العاملة وتشغيلها ، على المستويين : القومى ، والوحدة الانتاجية . وذلك من حيث جانبين أساسيين ، وهما :

١ — مدى ملائمة نوع العمل الذى يكلف به العامل بالنسبة لمؤهله الدراسى ، والمقررات التى استوعبها أثناء مراحل التعليم المختلفة .

٢ — مدى ملائمة العمل للقدرات الشخصية ، والمواهب ، والإمكانات الذاتية .

وقد وجه سؤال إلى الحاصلين على مؤهلات دراسية ، متوسطة أو جامعية أو فوق الجامعية ، لمعرفة مدى ملاءمة العمل الراهن للمؤهل فأشارت النسب المثوية للإجابات إلى أن حوالى (٧٠ ٪) من هؤلاء يرون عدم ملاءمة العمل للمؤهل ، فى مقابل (٣٠ ٪) ، فقط يعتقدون فى ملاءمة عملهم للمؤهل الدراسى ، ومعنى ذلك أن حوالى ثلاث أرباع المؤهلين من أجريت عليهم هذه الدراسة يقومون بأعمال ليست من اختصاصهم ، أو غير متصلة بما قاموا بدراسته ، أو أنهم لم يعدوا أساسا لممارستها وأدائها . وهذا يشير إلى أحد هذه الأمور :

أولا : أن مستوى العمل الذى يكلفون به أدنى من مستوى المقررات الدراسية التى استوعبوها ، مما يؤدى إلى الإحساس بعدم أهمية العمل ، ووجود فراغ يؤدى إلى الملل والتور .

وثانيا : أن مستوى العمل يحتاج إلى خبرات وكنائات فنية لم تستوعبها المقررات الدراسية ، أو التدريسات العملية التى حصلها هؤلاء أثناء المراحل التعليمية . ولذلك عندما سئل العاملون عما يفعلونه عندما يحجزون عن أداء عمل يكلفون به أو عن فهم بعض عملياته ، أجابت الغالبية منهم أنها تقوم بالعمل بقدر استطاعتها ، بينما ترك مالا تتمكن من فهمه أو أدائه .

وثالثا : أن طبيعة العمل أو نوعيته تكون مخلفة تماما عن المقررات الدراسية التى استوعبها هؤلاء الأشخاص ، ومن ثم فهو لا يتيح فرصة استخدام أو تطبيق المعلومات التى تم تحصيلها .

هذا فيما يتعلق بالمؤهلين ، أما غير المؤهلين ، فقد سئلوا عن مدى ملاءمة العمل لخبراتهم وقدراتهم الشخصية ، فأجابت نسبة كبيرة منهم بأن العمل

يتلاءم مع الخبرات التي اكتسبها منذ الصغر أو تدربوا عليها منذ بضع سنوات ماضية ومع القدرات الخاصة التي يتمتعون بها ، وينطبق ذلك بوجه خاص على عمال الاتاج المهرة وأنصاف المهرة غير المؤهلين . وهذا مؤشر إلى أن الخبرة التطبيقية تفيد في مجال العمل أكثر من إستيعاب بعض المقررات الدراسية التي تنسى بعد سنوات قليلة من التخرج . بينما أشارت نسبة قليلة من غير المؤهلين إلى أشخاص لا يتلاءم عملهم مع قدراتهم ، وعندما سئلوا عن السبب في ذلك أجابت الغالبية ، ونسبتها (٧٠ ٪) أن لديهم قدرات لا تتمكن من استغلالها في العمل الحالي نظرا لأنه بسيط ويمكن أن يقوم به أي شخص ، بينما أشارت فئة أخرى إلى وجود أعمال يمكنها القيام بها ولكنها قاصرة على المؤهلين .

النظام الإداري :

من أهم الثغرات التي يتميز بها النظام الإداري وجود صفة إدارية معظمهم ليس على مستوى الكفاءة المطلوب ، وهم عبارة عن ثلاث فئات :

الفئة الأولى ، مكونة من بعض رجال الشرطة والجيش ، وهي تعتبر من حيث الإعداد السابق ، والخلفية العملية أكثر ميلا إلى الضبط والربط ، وأقل كفاءة في مهام الإنتراف الإداري ، بالإضافة إلى أنها تتميز ببل وأضح إلى مظهرية العمل والأداء ، وإلى السلوك الوصولي الذي يظهره بعض العاملين في إتباع بعض مراسيم الولا فتكون هذه المظاهر أكثر إقناعا لمثل هذا النوع من الإداريين .

وأما الفئة الثانية : فهي تتكون من بعض الموظفين الحكوميين التدامي . وهذا النوع من القيادات تحول بمرور الزمن إلى أدوات تطبق اللوائح

والقواعد القانونية . وإذا أضيف إلى ذلك بعض السلبات الشخصية التي تعتبر من الملاح الميزة الموظف البيروقراطي ، يمكن أن نصور إلى أى حد يكون الأداء متحطا من جانب الأفراد التابعين لمثل هذه القيادات . ومن أجل هذا فإن الفئتين السابقتين ليست لديهما الكفاءة الفنية أو الإدارية للمحافظة على المال العام من ناحية ، كما أنه ليست لديهما الصلاحية لقياس الأداء أو تقييمه . وقد ظهر جيل جديد من حملة المؤهلات العليا الذين تخرجوا في الجامعات ، ثم عملوا تحت رئاسة هؤلاء فاضطروا إلى مجاراتهم والمضرب لقيمهم وأساليبهم في التعامل مرغمين ، وقلة نادرة فقط هي التي خرجت عن هذا المضمار .

وتشمل الفئة الثالثة : على أصحاب الشروط القدامى . ويمكن أن تصور للوهلة الأولى ، مدى إغتراب هؤلاء الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الفئة والذي يمكن إسناده إلى مجموعة عوامل ، وهي :

١ — غياب السلطة المطلقة التي كانوا يتمتعون بها في وقت مضى وبالتالي ضعف رفاقهم .

٢ — أصبح هؤلاء يشغلون موقعا داخل هيراركيه غريبة عليهم ومفروضة .

٣ — غابت عنهم أهم حوافز العمل في نظرم ، وهي الربحية .

ولذلك فإن هذه الفئات الثلاث تحاول أن تستفيد من المراكز الجديدة ووسائلها الرسمية إما كان نوع هذه الاستفادة وبالتالي يصبح المركز الجديد وسيلة لتحقيق مآرب شخصية وعدم الإهتمام بمصلحة التنظيم أو مصالح المجتمع العليا .

نظام التعليم والتدريب :

إن نظام التعليم في أى مجتمع من المجتمعات تكون له أهداف أساسية وهى :

أولا : تخريج أجيال واعية ومثقفة لديها خلفيات ملائمة في ميدان المعارف المختلفة بالإضافة إلى وعيها بقضايا المجتمع الراهنه . وثانيا ، تكوين شخصيات متكاملة نسبيا ، وعقول ناضجة وقادرة على الاستمرار في الحياة ، ومواجهة صعوباتها ومشكلاتها من خلال تفكير منهجى منظم يقوم على أسس علمية . وثالثا ، تخريج قوى عاملة متخصصة في مجالات العلم المختلفة والتكنولوجيا ، تحتل مناصبها في المجتمع بعد أن توضع في مواقعها التى تتلاءم مع تخصصاتها وقدراتها واستعداداتها .

وبناء على هذه الاعتبارات فإنه ينبغي أن تكون النماذج الدراسية والمقررات التعليمية متلائمة مع إحتياجات المجتمع ، وامتشية مع متطلبات نموه ومنطوية على مبادئ أساسية وأساليب لتطويره ومعارفه على مجارة عوامل التطور على المستوى العالمى ، بالإضافة إلى ضرورة ملاءمتها في التطبيق والتنفيذ على المستوى المحلى . ولكننى أنساءل هنا : ماهى الأهداف الحقيقية التى نكن وراء النظام التعليمى في مجتمعتنا ؟ ومن أجل ماذا يتعلم الأشخاص فيه ؟ وهل استطاعت نظم التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى والجامعى أن تحقق الأهداف التى وضعت من أجلها ؟ الواقع أن هذه النظم لم تحقق الوظيفة الرئيسية لها ، وهى تحرير العقول من الأوهام والآراء القطعية الدوجمايكية . وكان همها هو بث أفكار وقيم في الأجيال الجديدة عوقها عن التفكير الجديد والسليم . يضاف إلى ذلك أن بناء التعليم لا يميز بالحربة فالنلاميذ ليس لهم صوت حقيقى في سياسة المدرسة سواء فيما يتصل بالمقررات أو النظام المدرسى أو المظهر العام لهم . وبعض هذه المدارس

يعارس نوما من الديمقراطية المزيفة والمخجلة ، التي يوم فيها التلاميذ بأنهم أحرار في إتخاذ القرارات المتصلة بمستقبلهم بأنفسهم. إن معظم قواعد المدرسة تعتبر منصبه على الإهتمام بالنظام والحفاظه عليه من أجل تهيئة مناخ ملائم للتعليم ، كما أن المدرسين ليسوا قادرين على النقد البناء لأنهم هم أنفسهم مستفيدون من الوضع القائم ومن ثم فهم يريدون الحفاظ عليه . يضاف إلى ذلك أن المقررات الدراسية التي استوعبها أولئك الذين حصلوا على مؤهلات متوسطة أو جامعية أو فوق الجامعية ، وقضوا في استيعابها من ثلاث إلى سبع سنوات ، بل ويزيد ، كانت غير ملائمة مع الأعمال التي قاموا بها ، فعندما سئل أفراد العينة هذا السؤال « هل المقررات الدراسية التي استوعبتها أكادتك في عملك ؟ » أجاب (٣٦٧ ٪) بأنهم لم يفيدوا مما تعلموه في مجال العمل ، وكان معظمهم يبرر ذلك عن طريق القول بأن العمل الذي يقوم به لم يكن محتاجا إلى كل هذه المعلومات والدراسات ، وينطبق ذلك بوجه خاص على أصحاب المؤهلات العليا ، وأنهم تلقوا كثيراً من المعارف التي لم يجدوها تطبيقاً في الحياة العملية والمهنية ، لأن المناهج التي كانت مقررة ، تميزت باحتوائها على معلومات نظرية خالصة ، وغير قابلة للتطبيق . وذلك في مقابل (٦٣ ٪) أجابوا أن المقررات التي استوعبوها أكادتهم في عملهم ، ولكنهم اضافوا إلى ذلك أن الفائدة كانت غير مباشرة ، مثل إداة الانسان من أى شئ يقرأه أو يتعلمه .

إن ذلك يشير إلى ضرورة مراجعة النظام التعليمي بمراحله المختلفة ، ومستوياته العديدة في مجتمعا على أن تكون هذه المراجعة شاملة لمجالات مختلفة : كالبرامج والمقررات الدراسية ، وقواعد القبول والترشيح ، ونظم الامتحانات ، ونوعيات التعليم . وهنا تبرز أهمية إعادة النظر في نظام التعليم

الغنى والتطبيق العالى ، على وجه الخصوص ، فى الوقت الذى يتجه فيه التعليم العالى فى العالم بأسره إلى التوسع فى النواحي الفنية والتطبيقية بواسطة تحويل عدد من الكليات الجامعية إلى معاهد عليا ،وعية ومتخصصة ، يتجه التعليم العالى فى مصر إلى العكس . من خلال تصفية شاملة للمعاهد العليا ، يضم بعضها إلى الكليات . وبذلك تنتهى المعاهد العليا فى مصر حتى لا يشعر طلابها أنهم أقل من طلاب الجامعة . وفى الواقع أن غالبية هذه المعاهد لم تمارس دورها الأساسى منذ نشأتها ، ولم تقم بإعداد المتخصصين والفنيين ، وإنما ركزت جهدها على محاولة تقليد الجامعات ، مما انتهى بها إلى لاشئ . ومن أجل هذا ، فإن هذه المسألة تحتاج إلى مراجعة شاملة وتخطيط منظم وواع لأن المجتمع يعتبر فى أمس الحاجة إلى خطوات للأمام لتغيير التعليم الفنى والتطبيق على ضوء الإحتياجات المحلية وتمشيا مع التطور العصرى .

نظام التنشئة الاجتماعية :

إن نظرة واحدة إلى أساليب التنشئة الاجتماعية السائدة فى مجتمعاتنا ، تثير على الفور تساؤلا هاما ، وهو : على أى أساس نشيد التنشئة الاجتماعية فى هذا المجتمع ؟ ومن منظور أى جيل نحدد ؟ ومن وجهة نظر أى ثقافة ؟ يعتبر إنهار الشباب ، وتصدع حياتهم الاجتماعية ، وتدهور علاقاتهم فى المجتمع ، عميقاً إلى درجة تكون فيها الحاجة المتصورة إلى وسائل جديدة لإعادة التنشئة الاجتماعية ، ليست لها أهمية على الإطلاق ، وإنما تزايد الحاجة إلى تغييرات جذرية فى المجتمع وفى ثقافته ، من أجل التوصل إلى مواجهة إمكانيات الطبيعة البشرية وطاقاتها المتطورة وتدعيم نموها بدلا من وقفه أو إعتقاله .

ويشبه النسوة وظيفة إجتماعية أخرى في أنه يحتاج إلى وجود موضوعات ملائمة في البيئة الاجتماعية لمواجهة حاجات الطفل وطاقاته ، وكذلك المراهق ، والشاب والرجل الناضج ، من أجل أن يتمكن من صنع بيئته الخاصة وتغييرها باستمرار . ومن ثم فإن القضية التي تعتبر محل نظر هنا ليست قضية سيكولوجية متصلة بالتأثيرات ، وتكوين الاتجاهات وتغييرها ، ولكنها قضية مجتمع ، تصحل بالفرص الواقعية اللازمة من أجل النمو والتقدم . ولذلك فهي لا تنبأ بما إذا كانت هناك حالات نمو غير طبيعية ، أو شاذة وإنما تواجه قضايا إجتماعية سياسية تعتبر ضرورية من أجل إحكام التجربة المجتمعية وهنا ربما تقل أهمية نظريتي « الإسماء » و « التنشئة الاجتماعية » التقليديتين اللتان تناديان بالابقاء على نوع من الولاء الرضى والاتجاهات المحافظة ، والأوضاع الراكدة . إن البحث في مشكلات الشباب في مجتمعاتنا يجعلنا نسندها إلى عوامل كامنة في بنائه الاجتماعى ، ونسقه الثقافى ، وتنظيمه الاجتماعى الفاسم بالفعل . وفغلا عن ذلك ، فإن تراكم المشكلات الاجتماعية بوجه عام ، ومظاهر الانحرافات السائدة ، لا يمكن إسناده إلى ظروف فردية ، أو سكانية ، أو إيكولوجية . وإنما يمكن تفسيره بواسطة الإشارة إلى تلك الخلفات المفقودة في سلسلة التغيرات الجذرية المطلوبة ، ترتب عليها أن ورث المجتمع أوضاعا غير طبيعية وكشف عن تطورات غير متكفئة ومستويات غير متسقة . ولذلك ، فإنه من المستحيل أن تحدث عملية نمو طبيعية ، وبناءه دون أن يهيئ المجتمع ذاته لهذه العملية ، ويعلم أن خافاته الحقيقية تكمن في فتيانه وشبابه .

وأخيراً ، فإذا كان لابد من خلق مجتمع مستقر ومكامل ، يكون ملائماً

لتنمو والتقدم المستعمرين ، ينبغي إستكمال التراث الثوري المنتقد في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بالإضافة إلى تطاير المطالبات الإنسانية . ولذلك ، فإن البرنامج الذى يوضع لإعادة بناء المجتمع لا يمكن أن ينطوى على مجموعة إفتراحتات جزئية ، أو حلول فرعية مؤقتة ، وإنما يستلزم إعادة النظر فى جميع دوائر نشاط الحياة الإنسانية داخل المجتمع ، ومراجعة الأنظمة المختلفة المتصلة بالاقتصاد ، والعمل ، والتعليم ، والتنشئة الاجتماعية ، والقيم ، والفنون والآداب ، ووسائل الاعلام . إن تحقق هذا الهدف الذى يمثل فى تغيير جذرى لكل هذه النظم الاجتماعية ، يستلزم أن يكون المخططون ، ومشروعو القواعد ، والمتحدثون الرسميون باسم المجتمع ، على قدر كبير من العلم والثقافة ، والتجربة النضالية ، ومعرفة بخواص المجتمع وأطرافه التاريخية والسياسية ، وحاجاته الحقيقية من أجل أن يكونوا على مستوى المسئولية فى لحظة وضعهم لمخططات اجتماعية ، واقتصادية وسياسية جديدة ، وتشريعهم لقواعد الجزاءات الاجتماعية . ومن المؤكد أن برنامج إعادة البناء يستلزم توسعاً فى ضمانات الحريات المدنية وتدعيمها لقرص ممارسة هذه الحريات ، ولذلك فإن تنفيذه يحتاج إلى انطلاقة ثورية وإصرار عميق ، وإرادة صلبة ، واستعداد لهذا الجهد والطاقة .

تعقيب :

كان هدف هذا الفصل هو الإجابة على مجموعة تساؤلات متصلة بالاغتراب وموقعه بالنسبة لهذه الدراسة ، وقد تبين من العرض السابق أن الاغتراب ظاهرة اجتماعية تراكمية لها أسسها البنائية الاجتماعية والاقتصادية ، والسياسية التى تمثلت فى مجموعة 'بهاد' ، وهى : أولا ، العمل الاغترابى ، وقد لوحظ من مناشة هذا البعد أن وجوده لا يقتصر على المجتمعات الرأسمالية وحسب ، وإنما يمتد

وجوده حتى يشمل سائر المجتمعات الصناعية الحديثة ، سواء رأسمالية أو اشتراكية . وثانياً ، التخصص ، والتحول البيروقراطي والتحديث ، فالتخصص المتزايد ، وتقسيم العمل الدقيق غالباً ما يفران نتائج العمل عن العامل ذاته ، كما أن التحول المربع نحو البيروقراطية وما ينطوى عليه من مركزية في إصدار الأوامر والقرارات وصفوة إدارية متحركة ، يؤدي إلى تقييد العاملين في المجتمعات الصناعية داخل شبكة بيروقراطية معقدة تحد دائرة اختصاصهم وتجملمهم عرضة للأوامر المستمرة . وثالثاً ، القوة والأهداف المجتمعية ؛ إذ أن نموذج توزيع القوة الذي يتحدد تبعاً لأهداف المجتمع يكون له دور كبير في خلق الإغتراب خاصة إذا كانت صفوة القوة تميل إلى استخدام الضوابط القهرية بصفة نظامية ودائمة . ورابعاً ، الحلقات الثورية المفقودة ، فكتير من المجتمعات ، تنقصها ثورات معينة وتفقد حلقات تفسر حاضرها غير المكتمل الذي يمتلئ بالثغرات ، وينسحب ذلك على مجالات متعددة : كالبيئة التنموية ، والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والاصلاحات الدستورية والقانونية .

إذن للاغتراب أسس موضوعية قائمة قد تختلف من مجتمع لآخر ، ولذلك فإن المجتمعات تتفاوت من حيث مستويات لاغتراب التي تخلقها ، بالإضافة إلى وجود مفارقات هامة داخل كل مجتمع على حدة . وأما عن أبعاد الاغتراب الذاتية فقد كشفت الدراسة عن وجود مجموعة مؤشرات وهي : الوعي بالاغتراب عن الذات أو الغربة الذاتية ، التي تشير إلى عدم اندماج الشخص في نشاط له أهمية في حد ذاته وأدائه لعمله كوسيلة لشيء آخر . وأما البعد الثاني فهو الوعي بالاغتراب عن العمل ، ومكانه ، نظراً لمجموعة عوامل من

هنا الظروف الموضوعية. بينما يمثل البعد الثالث في الوعي بالاغتراب عن المجتمع ممثلاً في قاداته ونظمه وقوانينه .

وأخيراً ، يوجد عامل الوعي بالاغتراب عن الإمكانيات ، والموارد المادية والمعنوية . وقد لوحظ أن قوة هذه المؤثرات الذاتية نشير في الوقت نفسه إلى قوة مصادر الإغتراب وأسس الموضوعية والبنائية ، إذ أن نظم المجتمع وقوانينه لا تتمكن من إشباع حاجات الإنسان الأساسية .

وأخيراً ، فقد كشفت هذه الدراسة عن أن الاغتراب يصحبه « فعل » سواء كان هذا الفعل إيجابياً أو سلبياً ، ولـكن الفعل السلبي كان أكثر وضوحاً من الإيجابي . ومن بين النتائج أو الآثار السلبية الواضحة على مستوى المجتمع : إنحراف النظم الاجتماعية الذي قصد به قصورها عن أداء وظائفها ، أو فشلها في تحقيق كثير من أهدافها ، وأهمها إشباع الحاجات البشرية ، وإثراء قدرة الإنسان على مواجهة ظروف الحياة ومتطلبات العصر الذي يعيشه ، وينسحب ذلك على مختلف النظم الاجتماعية في مجتمعاتنا ، وخاصة نظام توزيع القوى العاملة وتشغيلها ، والنظام الإداري ، ونظام التعليم والتدريب ونظام التنشئة الاجتماعية . كما تعتبر اللامعيارية بأبعادها المختلفة وارتباطاتها الاجتماعية المتعددة ، من أهم آثار الاغتراب على المجتمع ، فهي تعكس إغتراباً عن المعايير أو فقداناً لها ، وانعكاساً للتكامل بين نظم المجتمع أو وظائفه وهيئاته ومؤسساته المختلفة ، في نفس الوقت الذي تكشف فيه عن ذاتها في اضطراب الجزاءات الاجتماعية سلبية كانت أو إيجابية ، وعدم إلزامها بالموضوعية والعدالة . وبديهي أن تسود اللامعيارية في مجتمع إغترابي ضاعت أمامه معالم الطريق السوي بسبب حاضره غير المكتمل الذي يعكس تراكبية الثورات المتفوعة في ماضيه الطويل .

المراجع العربية

- ١ — ج . أوسينوف ، قضايا علم الاجتماع ، ترجمة دكتور محمد نعيم : آخرون
— دار المعارف بمصر ١٩٧٠ .
- ٢ — محمد نعيم أحمد ، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامى ، مكتبة سعيد رافت
— جامعة عين شمس .
- ٣ — محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع، النظم والتغير والمشاكل ، الجزء الثانى —
دار المعارف ١٩٦٧ .
- ٤ — محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى، دار المعارف ١٩٦٧ .
- ٥ — محمد عاطف غيث ، الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ، الطبعة
الثانية — دار الكتب الجامعية ١٩٧٧ .

المراجع الأجنبية

- ١ - Abbott, Herman; *An Approach to Social Problems*. Boston; Ginn and Co., 1949.
- ٢ - Adler, Franz; « The value Concept in Sociology » A. J. S. 62, 195 ٢ - 279.
- ٣ - Akers, Ronald; « Problems in the Sociology of Deviance. Social Definitions and Behavior », *Social Forces* 46, 1968, 455 - 65.
- ٤ - « Alienation », *International Encyclopedia of the Social Sciences*, ed David L. Sills, N. Y. ; Macmillan, 1968, 1 : 264 - 269.
- ٥ - Allen, vernon T. and Levine John. M; « Social Support. Dissent and Conformity », *Sociometry*, 31, 19٦8, pp: 138 - 149.
- ٦ - Andersen, Nels; *The Hobo*, Chicago, University of Chicago Press, 1923.
- ٧ - Aubert, vilhelm; « White Collar Crime and Social Structures », A. J. S. 68 (1952 - 45), 263 - 271.
- ٨ - Barton, Allen and Saul Mendlovitz; « The Experience of Injustice As a Research Problem, *Journal of Legal Education* ١٣ (1960) : 24 - 39.
- ٩ - Becker, H. S Howard; « Notes on The Concept of Commitment, » A. J. S 66, July 1960 pp. 32 - 40.
- 10 - Becker, Howard (ed.) *The Other Side : Perspectives on Delinquce*, New York, Free Press of Glencoe, Inc., 1964.

- 11 — Becker, S. Howard; *Outsiders, Studies in The Sociology of Deviance*, Free Press. N. Y. 1966.
- 12 — Bell, Wendell; « Anomie Social Isolation, And The Class Structure », *Sociometry*, 20 June, 1957 pp. 100 — 116.
- 13 — Bell, Daniel; *The End of Ideology*, New York. Collier, 1962, pp. 234 — 235.
- 14 — Berger L, Peter; *Invitation to Sociology, A Humanistic Perspective*, Penguin Books; 1963.
- 15 — Berg, I. A and B. M. Bass (Eds) *Conformity and Deviation* New York. Harper and Row, 1961.
- 16 — Bernard, Jessie; « Where is The Modern Sociology of Conflict ? *A. J. S.*, 56, July, 1950, 11 — 16.
- 17 — Bernard, Jessie; « Some Current Conceptualization in The Field of Conflict, » *A. J. S.* 70, January, 1956, 445 — 54.
- 18 — Bernard, Jessie. « The Theory of Games of Strategy as a Modern Sociology of Conflict, *A. J.* 8, 59, March, 1951, 411 — 424.
- 19 — Bernard, L. Tuthor and Jessie Bernard; *Origins of American Sociology : The Social Science Movement in The United States* New York : Errowell, 1943.
- 20 — Bittner, Egon; « Radicalism and Radical Movement, » *A S. R.* : 8 (1961) : 928 — 940.
- 21 — Blauner, Robert; *Alienation and Freedom*. Chicago, University of Chicago Press, 1964.
- 22 — Bloch, H, *Social Disorganization*. (N Y. Knopf. 1954)

- .23 — Bonjean, M. Charles and Reece Mc-Gee, « Scholastic Dishonesty Among Under Graduates in Differing Systems of Social Control, *Sociology of Education*, 38, Winter 1965.
- .24 — Bordua, David; « Recent Trends, Deviant Behavior and Social Control, *Annals of The American Academy of Political and Social Sciences* 57, 1967, 149 — 163.
- .25 — Bouman, C. C; « Is Sociology Too Detached ? *A. S. R.*, 21 (October, 1956). pp. 564 — 563.
- .26 — Bowers, J. William; *Student Dishonesty and its Control in College* New York Columbia University bureau of Applied Social Research, 1964.
- .27 — Brotz, Howard; « Functionalism and Dynamic Analysis », *European - Journal of Sociology*, 11 (1961), 170 — 177.
- .28 — Case, M. Clarence; « What is a Social Problem, » *Journal of Applied Sociology* 8, 1924 : 263 — 273.
- .29 — Clark, Dyner; Dinitz, and Iwao Ishino; *Social Problems: Dissensus and Deviation in an Industrial Society*, Oxford University Press, 1964.
- .30 — Clark, Vincent; *Unmarried Mothers* : New York : Free Press 1961.
- .31 — Clinard, Marshall B. and Richard Quinney; *Criminal Behavior Systems*, New York : Holt, Rinehart and Winston 1967.
- .32 — Clinard, B. Marshall (ed.) *Anomie and Deviant Behavior; A discussion and Critique*; The Free Press, N. Y., 1971.

- 33 — Clinard, B. Marshal; *Sociology of Deviant Behavior*; Holt-Rinehart and Winston, Inc. 1968.
- 43 — Cloward, Richard and Lloyd Ohlin; *Delinquency and Opportunity* (New York) Free Press, 1960.
- 35 — Cohen, Albert; *Delinquent Boys*, New York, Free Press, 1965.
- 36 — Cohen, K. Albert; *Deviance and Control*, Prentice. Hall Inc, Englewood Cliffs, New Jersey, 1966.
- 37 — Cohen, K. Albert; *The Sociology of the Deviant Act : Anomie Theory and Beyond*, A. S. R., 30 (February, 1955) 5 — 14.
- 38 — Cohen, A. K.; « The Study of Social Disorganization and Deviant Behavior, in Robert Metron, et al. (eds.) *Sociology Today* (New York ; Basic Books 1959).
- 39 — Cressey, R. Donald; *The Theory of Differential Association An Introduction*, *Social Problems*, 8 (Summer, 1960).
- 40 — Dalton, M.; *Conflict Between Staff and Line Managerial Officers*, A. S. R., 15, 1950.
- 41 — Davol, H. Stephen; Gunars Keimans, « The Role of Anomie as a Psychological Concept, *J. of Individual Psychology* Vol 15.
- 42 — Davis, K. Arthur; *Social Theory and Social Problems Fragments for a Philosophy of Social Science Philosophy and Phenomenological Research*, 18, 1957 : 140 — 208.
- 43 — De Baun, Everett; « The Heist : The Theory and Practice of Armed Robbery » *Harper's* (February 1950), pp. 65 — 76.

- 44 — De la Mater, John. « On the Nature of Deviance, » *Social Forces* 49, 1958, 445, 55.
- 45 — Dohrenwend, P. Bruce; « Egoism, Altruism, Anomie and Fatalism : A Conceptual Analysis of Durkheim, S. Types, » *A. S. R.*, 24 (August, August, 1959). 456 — 473.
- 46 — Dubin, Robert; « Deviant Behavior and Social Structure : Continuities in Social Theory » *A. S. R.* 24, 1939, 163.
- 47 — Durkheim, Emil; *Suicide*, Glencoe, The Free Press, 1951.
- 48 — Dwight Dear; *Meaning and Measurement of Alienation*, *A. S. R.*, 26, October 1961, pp. 53 — 58.
- 49 — Iisenstadt, S. N. ed., *Comparative Social Problems*, New York, Free Press, 1964.
- 50 — Ellwood, A. Charles; *The Social Problem A. Reconstructionist Analysis*. Revised. New York. Macmillan, 1915
- 51 — Eric, and Mary Josephson eds., *Man Alone*, New York : Dell, 1962.
- 52 — Evan, M. William; « Law as an Instrument of Social Change, » *Esquadrone Sociologia*, 2 (1962) pp. 117 — 175.
- 53 — Feuer, Lewis, *Alienation : The Marxism of Contemporary Student Movements*, in *Marxist Ideology in The Contemporary world* ed. M. M. Drakhowitch N. Y. : 1968.
- 54 — Feuer, Lewis: « What is Alienation » *New Politics*, Spring 1962
- 55 — Freeman, E. Howard et al (eds.) *Social Problems; Causes and Controls*; Rand McNally Sociology Series, Rand McNally and Company, 1970.

- 56 -- Friedson, Eliot; « Disability as Social Deviance », in Marvin R. Sussman (ed.) *Sociology and Rehabilitation* (Washington. D. C. : American Sociological Association, 1961).
- 57 -- Gibbs, Jack P. « Conceptions of Deviant Behavior. The Old and the New » *Pacific Sociological Review*, 9, 1966. pp. 6 — 14.
- 58 -- Glaser, Daniel; « Criminality Theories and Behavioral Images », *American J. Sociology*, 61, 1959, 433 — 445.
- 59 -- Glaser, Daniel and Kent Rice; *Crime, Age. and Employment*, A. S. R. 24, 1959, pp.
- 60 -- Glaser, Daniel; *Social Deviance*, Mark Ham Publishing Company, Chicago. 1971.
- 61 -- Goffman, Erving; *Asylums*; New York, Anchor, 1961.
- 62 -- Goffman, Erving; *Stigma*, Englewood cliffs, N. Y., Prentice, Hall, 1963.
- 63 -- Goffman, E., *Encounter*, Indianapolis : Bobb - Merril, 1961,
- 64 -- Goldsen, Rose et al, *What College Students Think*, Princeton, N. Y. : Van Nostrand; 1960.
- 65 -- Goodman, Paul; *Growing up Absurd. Problems of youth the Organized Society*, Vintage Books, N. Y 1960
- 66 -- Goode, William, J, « Illegitimacy. Arom'e and Cultural Penetration » A. S. R., 26 (December, 1961) p. 10 — 25.
- 67 -- Goulder A. W ; « Cosmopolitans and Locals : IToward an Analysis of Latent Social Roles, » *Administrative Science*

Quarterly, 2, 1, 57, p. 332.

- 68 — Gouldner, Alvin; *The Coming Crisis of Western Sociology*, H. E. B., 1971.
- 69 — Gouldner, Alvin; « The Norm of Reciprocity, » A. S. R., 25, 1960, pp. 161 — 178.
- 70 — Gouldner, H. P. (ed.) *Modern Sociology, An Introduction to the Study of Human Interaction*; N. Y. 1963.
- 71 — Gould, Leary C. Juvenile Entrepreneurs, J. S. 74; 1969, 710 — 719.
- 72 — Gustaf, Joseph; « Moral Passage : The Symbolic Process in Public Designation of Deviance » : *Social Problems*, 15, 1967 : 175 — 188.
- 73 — Haber, D. Laurence, and Richard T. Smith; « Disability and Deviance : Normative Adaptations of Role Behavior » *American Sociological Review* 36; 1971, 87 — 97.
- 74 — Hansen, A. Donald; *An Invitation to Critical Sociology, Involvement, Criticism, Exploration*; The Press of Glencoe London, 1976.
- 75 — Hart, W. Hornell; « What is a Social Problem », *American Journal of Sociology* 29, 1923, 315 — 362.
- 76 — Hartshorn, H. and M. A. May; *Studies in Deceit*, New York The Macmillan Co., 1928.
- 77 — Horowitz, Irving Louis; (ed) *The New Sociology : Essays in Social Science and Social Theory*; In Honor of C. Wright Mills, New York, Oxford University Press, 1964.
- 78 — Huxton, John; « The Dehumanization of Atomic and Ali-

- enation », *British Journal of Sociology*, XV (December) 1964, 282 — 300.
- 79 — Horton, and Leslie; *Sociology of Social Problems* (N. Y. Appleton Century. Crofts, 1955).
- 80 — James, Mark Lefton; K. Skipper and Charles Macaghy (eds); *Approaches To Deviance, Theories, Concepts, and Research Findings*. New York; A. C. C.) 1968. Chap. 23.
- 81 — Jessor, Richard et al., *Society, Personality and Deviant Behavior : A Study of Tri-Ethnic Community*, Holt, Rinehart and Winston, Inc, 1968.
- 82 — Kemper; D. Theodore; « Representative Roles and the Legitimation of Deviance,» *From : Social Problems*, 13, 1960. pp. 294 — 295
- 83 — Kerekhoff, C. Alan; « Anomie and Achievement Motivation A Study of Personality Development Within Cultural Disorganization, » *Social Forces*, 37 (March, 1959), 196 — 202.
- 84 — Kitsuse, I. John; *Societal Reaction to Deviant Behavior : Problems of Theory and Method*, *Social Problems*, 9 (1962) 256, 263.
- 85 — Kon, S. Igor; *The Concept of Alienation in Modern Sociology*, *Social Research* 34, 1967.
- 86 — Korbin, Solomon; « The Conflict of Values in Delinquency Areas » *A. S. R.*, 16, October, 1951, pp. 653 — 661.
- 87 — Lefton, Mark, James K. Skipper, and J. R Charles H. Macaghy (eds) : *Approaches to Deviance : Theories Concepts, and research Findings*; Appleton, Century Crofts, 1968.

- 88 — Leamer, M. Edwin: « Some Aspects of a General Theory of Sociopathic Behavior » Research Studies, State College of Washington, 16, 1948, 23 — 29.
- 89 — ——— « The Behavior of The Systematic Check Forger », Social Problems 6, 1968, 141 — 149.
- 90 — ——— Social Pathology New York : McGraw-Hill, 1951, Chapt. 3.
- 91 — ——— Human Deviance, Social Problems and Social Control; Prentice Hall, London 1972.
- 92 — Lindenfeld, Frank; (ed.) Radical Perspectives on Social Problems, Readings in Critical Sociology; The M. Cmillan Company, London, 1969.
- 93 — Leo Srole, « Social Integration and Certain Corollaries : An Exploratory Study A. S. R. , 21 (December 1956), pp 706 — 716.
- 94 — Liversidge, William; « Life Chances, » Sociological Review, 1962, 10, 17 — 34.
- 95 — Martinisale, Don., « Social Disorganization; The Conflict of Normative and Empirical Approaches », in Modern Sociological Theory, (ed.) H. Becker and A. Boskoff, New York, Holt, Rinehart and Winston, 1957, p. 548.
- 96 — Matza, David; Becoming Deviant. Englewood Cliffs, N. Y, Prentice — Hall 1968.
- 97 — ——— Delinquency and Drift. (New York : John Wiley, 1946).
- 98 — Mead, George. H. « The Psychology of Punitive Justice »

A. J. S. 23 (1928) : 577 — 602.

99 — Merrill, F. E. et al. Social Problems N. Y. Knopf, 1950.

100 — Merton, K. Robert; Social Theory and Social Structure
Glencoe, Illinois. The Free Press, 1957, pp. 131 — 194.

101 — Merton, Robert K. et al, (eds.), Sociology Today. New
York, Basic Books, 1959.

102 — Merton, R. «The Social Cultural Environment and Anomie»
in Helen L. Witmer and Ruth Kocinsky, eds, New Pers-
pectives For Research in Juvenile Delinquency Washington,
1956.

103 — Messinger, Sheldon; « Life as a Theatre » Sociometry 25
(1962) : 98 — 109.

104 — Mills, C. Wright; Power, Politics and People, New York,
Ballantine Books 1963.

105 — Mills, C. Wright; The Sociological Imagination, Penguin
Books, 1970.

106 — ———— «The Professional Ideologie of Social,
Pathologists American Journal of Sociology 49, 1943 :
145 — 180.

107 — ———— White Collar, New York: Oxford Uni-
versity Press, 1957, 130 — Erich Fromm. Marx, Concept
of Man, New York : Ungar, 1961.

108 — ———— «Occupational Anomie and Irresponsi-
bility, » Social Problems, 8 Spring 1961, 243 — 293.

109 — Nett, Roger; « Conformity, Deviation And the Social

Control Concept, *Deviant Behavior* 4, 1973 — 45 : 43.

- 110 — Noriskog, Et Al. (eds.) *Analysing Social Problems*, N. 1, 1950.
- 111 — Ogburn, W. F. « Factors in the Variation of Crime Among Cities, *American Statistical Association Journal* 59, 1954 : 12 — 27.
- 112 — Ollman, Bertell; *Alienation, Marx's Concept of Man in Capitalist Society*, Cambridge, 1971.
- 113 — Palmore, Erdman and Phillip T. Hammond; *Interacting Factors in Juvenile Delinquency* : *A. S. R.* 29 December 1964, 848 — 854.
- 114 — Parsons, Talcott et al. (eds.), *Theories Of Society*, Vol. 2, New York : Free Press of Glencoe 1961.
- 115 — Parsons, Talcott; *The Social System*, Routledge and Kegan Paul LTD, London, 1951.
- 116 — Parsons, Talcott; *Definitions of Health and Illness in The Light of American Values and Social Structure*; In : Gertheliev Jacob (eds.) *Pattern, Physicians and Illness*; Glencoe, I, Free Press, 1963, p. 176.
- 117 — Quinney, Richard, « Is Criminal Behavior Deviant Behavior » *P. J. of Criminology* (April 1965, pp. 137 — 139)
- 118 — ————— « Crime in Political Perspective, *American Behavioral Scientist* 8, December 1954.
- 119 — Quinney, R. Earl; « Occupational Structure and Criminal Behavior Prescription Violations by Retail Pharmacists » *Social Problems*, H. (Fall 1969).

- 120 — Reckless, Walter; « The Self Component in Potential Delinquency and Potential Non-Delinquency, » A. S. R. 22 October, 1957, pp. 566 — 570.
- 121 — Reckless, Walter, « A New Theory of Delinquency and Crime, » Federal Probation, 25 (December 1961), pp. 42 — 46
- 122 — Reiss J. Albert; The Study of Deviant Behavior : Where The Action is ? From Chiovalley Sociologist, 32, Autumn, 1966, p. 1 — 12.
- 123 — Richard, C. Fuller, and R. Myers; Some Aspects of a Theory of Social Problems. American S. R. 1941, 6, 24 — 32
- 124 — Rooney; A. Elizabeth, and Donc. Oibbons; « Social Reactions to Crimes Without Victims, » Social Problems, 13 (Spring 1966), pp. 400 — 410.
- 125 — Rubington, Earl; Deviance, The Interaction Perspective. The Macmillan Company, N Y. 1973.
- 126 — Rubington, Earl, and Martin Weinberg, (eds) Deviance; New York, Macmillan, 1968.
- 127 — Schacht, Richard, Alienation; N. Y. Doubleday Company, Inc. 1970.
- 128 — Schelling, T. C., Strategy of Conflict, Oxford Galaxy. 1973
- 129 — Scot., B. Marvin; « The Social Sources of Alienation » in: « The New sociology » Irving L. Horowitz (ed), New York : Oxford University Press, 1946.
- 130 — Scott, Murvin, and Roy Turner; Weber And The Anomic Theory of Deviance. Sociological Quarterly : 6 Summer

1965, 233 — 240.

131 — Seeman; Melvin; « On the Meaning of Alienation, A. S. R.,
24 (December 1959) pp. 283 — 291.

132 — Sellin, Thorsten; « Culture Conflict, and Crime, » Social
Science Research Council Bulletin, 41; 1938.

133 — Shaw, Clifford R. and Henry MC Kay; Juvenile Delinquency
and Urban Erias, 1942.

134 — Sheldon, and Eleanor Glueck; Predicting Delinquency and
Crime. Cambridge, University Press, 1959.

135 — Schur, Edwin M. Reactions to Deviance; a Critical Assessment;
American Journal of Sociology, 75, 1969, pp. 309
— 322.

136 — Simirenko, Alex (ed.) Soviet Sociology : Historical
Antecedents and Current Appraisals, London, Routledge and
Kegan Paul, 1967.

137 — Simmons, J. L., « Public Stereotypes of Deviants, Social
Problems, 13 Fa., 1965, pp. 223 — 232.

138 — Simpson, L. Richard; « A Note On Status, Mobility, and
Anomie, » Brit. J. Sociology; 11 (December, 1960, 370
— 372.

139 — Smith, Thomas Lynn, Et Al. Social Problems; New York
Crouvell, 1955.

140 — Soffer, Cyril; Organization in Theory and Practice; H. E.
B. London, 1972.

141 — Stoll, Clarice; « Image of Man and Social Control: Social
Forces 47; 1968, 119 — 127.

- 142 — Sutherland Edwin: *the Professional Thief*; Chicago University of Chicago Press, 1937.
- 143 — ———— *Principles of Criminology*, Rev (ed.) New York: Lippincott, 1947, Chap. 12.
- 144 — Tannenbaum, Frank: « The Professional Criminal », *The Century Magazine* 110, 1925; 581 — 583.
- 145 — ———— *Crime and The Community*, New York, Mc. Graw Hill, 1938.
- 146 — Taylor, Ian et al. (eds), *Critical Criminology* v Routledge and Kegan Paul, 1975.
- 147 — ———— (eds.), *The New Criminology, For a Social Theory of Deviance*, Routledge and Kegan Paul, 1975.
- 148 — Thomas, W. I. and Florian Znaniecki, *The Peasant in Europe and America*, Chicago, University of Chicago Press, 1919 — 1921.
- 149 — Chasler M. Frederick, *The Gang* (Chicago : University Chicago Press, 1927),
- 150 — T by, Jackson; « The Differential Impact of Family Disorganisation » *A. S. R.*, 22, 1957, 505 — 51.
- 151 — Tumin, M. Melvin, and Collins C. Ray J H., *Status Mobility and Anomie A Study in Readiness for Desegregation*, « *Bull. J. Sociology*, 10, September, '56, 153 — 269
- 152 — Turk, Austin, « Conflict and Criminality » *A. S. R.*, 31 (June 1956).
- 153 — Turner, E. H; « Value - Conflict in Social Disorganization »

Sociology and Social Research, 58, 1954, 505

154 — Vold, George; Theoretical Criminology. New York, Oxford University Press, 1958.

155 — Vogt, S. Evon; «On the Concepts of Structure and Process» in Cultural Anthropologist 62, 1960 : 18 — 3..

156 — Willis, H. Richard; « Social Influence and Conformity. Some Research Perspectives, » Acta Sociologica 3, 1960, 100 — 144.

157 — Williams, Robin, J. R. American Society : A Sociological Interpretation, 2nd. (ed.) New York; Knopf, 1951.

فهرست الكتاب

الموضوع	رقم الصفحة
تقديم	أ - و
المقدمة	١٣ - ٥
القسم الأول: التحليل السوسيولوجي للانحراف الاجتماعي	١٨ - ٢٧٥
الفصل الأول: اللامعيارية وفقدان التكامل الاجتماعي	١٩ - ٤٤
— مدخل	١٩
— أولاً: اللامعيارية الاقتصادية	٢١
— ثانياً: اللامعيارية الأسرية أو الزوجية	٢٧
— ثالثاً: اللامعيارية في تقسيم العمل	٢٩
— تعقيب	٤٠
الفصل الثاني: النسق الاجتماعي والدافعية الانحرافية	٤٧ - ٧٧
— مقدمة	٤٧
— أولاً: <u>محددات الانحراف</u>	٤٨
١ - <u>نمط التفاعل الاجتماعي</u>	٤٨
٢ - <u>طبيعة الموقف أو النموذج المعياري</u>	٥٧
ثانياً: <u>الانحراف والضغط الاجتماعي</u>	٥٨
ثالثاً: <u>الانحراف والتغير الاجتماعي</u>	٥٩
— تعقيب نقدي	٦٢
الفصل الثالث: البناء الاجتماعي واللامعيارية	٨١ - ١١٩
— مدخل	٨١

الموضوع	رقم الصفحة
— أولاً : تعريف للامعيارية	٨٤
— ثانياً : تصنيف الاستجابات التوافقية	٩١
١ — التمييز	٩١
٢ — الإفراط في الشائير	٩٤
٣ — الانحرالية	٩٦
٤ — التمرد	٩٧
ثالثاً : اللامعيارية والسلوك الانحرافي	١٠٠
أ — السلوك الانحرافي والتغير الاجتماعي	١٠١
ب — نقد مضمون المخطط التصنيفي	١٠٦
— نقد الأساس المنطقي للمخطط التصنيفي	١٠٩
١٢٢ — ١٤٦	١٢٢ — ١٤٦
١ — الثقافة الفرعية للجريمة والجناح	١٢٣
٢ — تراث الإلتقال الثقافي والإرتباط بالماز	١٢٨
أ — نظرية إختلاف الثقافة الفرعية	١٢٨
— نقد مذهب النظرية	١٣٠
— نقد مذهب سقراطية	١٣٣
ب — نظرية الارتباط بالماز	١٣٤
٢ — شارلاتان الدمج والإلتقاء الثقافي	١٤٢
تعقيب	١٤٥
١٤٨ — ١٨٩	١٤٨ — ١٨٩
تعريف	١٤٥

الموضوع	رقم الصفحة
— نظرية الانحراف الثانوي والضغط الاجتماعي	١٥٣ . . .
١ — الجانب السلبي للنظرية	١٥٥
٢ — الجانب الإيجابي للنظرية	١٦١
— نظرية التجريح	١٦٧
- نظرية التسمية الانحرافية	١٧٨ . . .
— تعقيب ووجهة نظر	١٨٥
الفصل السادس : تفسير الانحراف من منظور الاغتراب الكلاسيكي	١٩٣-٢٢٩
الاغتراب عند ماركس	١٩٣
الاغتراب كانهزاف	١٩٨
أولاً : مستوى الانحراف الاجتماعي	١٩٩
ثانياً : مستوى الانحراف النظامي	٢٠٣
ثالثاً : مستوى الانحراف الأصلي	٢١٥
تعقيب وإستخلاصات عامة	٢٢٥
الفصل السابع : الاتجاهات النقدية الحديثة	٢٣٢ - ٢٧٤
— مقدمة	٢٣٣
— الاتجاهات المعارضة لعلم الاجتماع الأكاديمي	٢٣٤ . . .
— أولاً : نقد النظرية
٢ — عند منطلق النظرية الكبرى	
ب — عند مضمون النظرية	
— ثانياً : نقد المنهج	

الموضوع	رقم الصفحة
— ثالثا : تمتد الواقع الاجتماعي	٢٦٥
— فهو معالجة جديدة لموضوع الانحراف	٢٧١
— مخطط التقييم والتحديات	٢٧٢
القسم الثاني : دراسة الواقعية للانعزاف الاجتماعي	٢٧٩ — ٤٩٥
الفصل الثامن : أسس التوجيه النظري واستراتيجية البحث الميداني	٢٨١-٣٣٤
— مدخل	٢٨١
— التعريفات الإجرائية للمفاهيم	٢٨٢
— الأسس النظرية	٢٨٥
— ثانيا : الاعتراض	٢٩٤
— ثالثا : اللامعيارية	٣٠١
— أبعاد توجيه المنهج	٣٠٧
— الاختيار	٣٠٨
— التقنين
— إجراءات الدراسة الميدانية	٣٠٩
— مجال الدراسة	٣١١
— العينة	٣١٣
— بحث	٣٢٠
— رات	٣٢٤
خبرات الاجتماعية	٣٣٧ — ٣٧٠

الموضوع

- أولاً : الانحراف والضغط الاجتماعي ٣٣٩ .
- ثانياً : الانحراف والتنشئة الاجتماعية ٣٤٦ .
- ثالثاً : الانحراف والجماعة المرجعية ٣٥٢
- رابعاً : الانحراف والتنقل الممنى ٣٥٦
- خامساً : الانحراف الوانعى والاتجاه نحو الانحراف ٣٥٩ .
- سادساً : الانحراف والرضا عن العمل ٣٦١
- سابعاً : السماح بالانحراف والتسامح فيه ٣٦٥
- الفصل العاشر : أبعاد اللامعيارية وارتباطاتها ٣٧١ - ٤٠٩
- مدخل ٣٧٣
- أولاً : الانحراف والمعيارية ٣٧٤
- ثانياً : أبعاد اللامعيارية ٣٧٩
- ثالثاً : إرتباطات اللامعيارية ٣٨٩
- رابعاً : اللامعيارية والانحراف ٣٩٤
- الفصل الحادى عشر : تراكمية الاغتراب ونتائجه ٤١٤ - ٤٥١
- أولاً : أسس الاغتراب البنائية الاجتماعية ٤١٤
- التخصص والتحول البيروقراطى والتحديث ٤١٦
- نموذج توزيع القوة والأهداف المجتمعية ٤٢٠
- الحلقات الثورية المتقودة ٤٢١
- ثانياً : أبعاد الإغتراب الذاتيه ٤٢٦
- الوعى بالإغتراب عن الذات ٤٢٧

الموضوع	رقم الصفحة
— الوعي بالإغتراب عن العمل	٤٢٧
— الوعي بالإغتراب عن الإمكانيات	٤٣٣
ثالثا : نتائج الإغتراب الاجتماعية لـ	٤٣٥
الإضراف الخلاق	٤٣٨
— إضراف النظم الإجتماعية	٤٤٠
تعقيب	٤٤٩

